بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مبدئ النعم ، أولاً وآخراً ، مُسدي الولاء باطناً وظاهراً ، الذي فطر الانسان بحكمته ولطفه ، وركب فيه آلة النطق فبلغ به كمال وصفه ، فكان ذلك عليه من أتم الاحسان ، الذي تميز به عن جميع أصناف الحيوان ، ولولا فضله لما ورد في القرآن المجيد ، مقروناً بالاخراج من العدم الى الوجود ، فقال تعالى : « الرحمن علم القرآن ، خلق الانسان ، علمه البيان » نحمده على ترادُف آلائه وتهاديها ، والتحاق رائحها بغاديها ، حمداً يكون بالزيادة ضميناً ، وبايلاء الخيرات قميناً ، ونصلي على رسوله محمد الصادع بأمره ، القائم بدينه فى سره وجهره ، وعلى آله مصابيح الايمان وزُهْرِهِ ، وأصحابه ملاذ الاسلام وذُخره .

أما بعـــدُ فلما كان تأليف الكلام ، مما لايوقف على غَوْرِه ، ولا يُعرَف كنه أمره ، إلا بالاطلاع على علم البيان ، الذي هو لهذه الصناعة بمنزلة الميزان ، احتجتُ حين شدنت[1] نُبذةً من الكلام المنثور ، الى معرفة هذا المذكور ، فشرعت عند ذلك فى تطلُّبه ، والبحث عن تصانيفه وكتبه ، فلم أترك فى تحصيله سبيلاً الا نهجته ، ولا غادرت فى إدراكه باباً الا ولجته ،

(١) كذا ورد في الأصل . وشدن الغزال يشدن شدوناً : إذا قوي وطلع قرناه واستغنى عن أمه وربما قالوا شدن المهر « الصحاح » قال ذو الرمة :

ذكرتك أن مرت بنا أم شادن أمام المطايا تشرئب وتسنح

قال المبرد في الكامل « ج ٢ ص ٢٣١ » من طبعة المطبعة الأزهرية « الشادن : الذي قد شدن أي تحرك » .

وقال بعض الشعراء المولدين :

ياما أميلح غزلاناً شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر

فالفعل « شدن » لازم ولا يوائم السياق ولعل الأصل « شدوت نبذة » قال الجوهري في الصحاح « الشادي : الذي يشدو من الأدب شيئاً أي يأخذ طرفاً منه كأنه ساقه وجمعه » .

حتى اتضح عندي باديه وخافيه ، وانكشفت لي أقوال الأئمة المشهورين فيه ، كأبي الحسن علي بن عيسى الرماني(١) ، وأبي القاسم الحسن(٢) بن بشر الآمدي ، وأبي عثمان الجاحظ ، وقدامة(٣) بن جعفر الكاتب ، وأبي هلال(٤) العسكري ، وأبي العلاء محمد(٥) بن غانم المعروف بالغانمي ، وأبي

---

(١) في الأصل « الرملي » والصواب ما أثبتناه في المتن ، وهو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني ، وكان يعرف أيضاً بالاخشيدي وبالوراق ، وهو بالرماني أشهر « ٢٧٦ـ٣٨٤ » هـ . كان إماماً في العربية ، علامة في الأدب ، وكان يمزج النحو بالمنطق ، وله عدة تآليف منها كتاب « إعجازالقرآن » و « معاني الحروف » ومنه نسخة في مخطوطات خزائن المتحفة العراقية برقم ٧٧٨ (معجم الأدباء ج ١٤ ص ٧٣) من طبعة دار المأمون ، و « فوات الوفيات ج ٢ ص ٦٦ » والبغية « ص ٣٤٤ » .

(٢) كان أبو القاسم الآمدي أديباً فاضلا ، وناقداً بارعاً ، وراوياً ماهراً ، وشاعراً مجيداً له تآليف حسنة ذكر ياقوت منها « فرق ما بين الخاص والمشترك من معاني الشعر » و « الموازنة بين الطائيين أبي تمام والبحتري » وهو الذي أراده المؤلف « أنظر كتاب المثل السائر ج ١ ص ٤ طبعة مطبعة البابي الحلبي بمصر » ، و « ما في عيار الشعر من الخطأ » وعيار الشعر لابن طباطبا و « تفضيل شعر امرئ القيس على شعر الجاهليين » و « تبيين غلط قدامة بن جعفر في نقد الشعر » توفي سنة ٣٧٠ هـ (معجم الأدباء ج ٨ ص ٧٥) وبغية الوعاة « ص ٢١٨ » .

(٣) كان قدامة أحد البلغاء العظماء والفلاسفة الفضلاء وممن يشار اليه في علم المنطق ، ألف كتاباً في « الخراج وصناعة الكتابة » وكتاب « نقد الشعر » وكتاب « الرد على ابن المعتز » فيما عاب به أبا تمام وكتاب « صناعة الجدل » وقد أدرك أواسط القرن الرابع للهجرة . (معجم الأدباء ج ١٨ ص ١٣) .

(٤) هو الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد العسكري من كتبه كتاب « الصناعتين » « وديوان المعاني » و« جمهرة الأمثال » و « المعجم في بقية الأشياء » وكلها مطبوع مشهور ، وذكر له السيوطي مؤلفات أخرى ، كان حياً سنة « ٣٩٥ » (بغية الوعاة ص ٢٢١) (معجم الأدباء ج ٨ ص ٢٥٨) .

(٥) قال السمعاني في الأنساب :

« الغانمي ... هذه النسبة إلى غانم وهو اسم لجد المنتسب اليه وهو الأديب محمد بن ... غانم الغانمي ، من أفاضل عصره ، وديوان شعره سائر في الآفاق وهو من مداحي نظام الملك ، وروي لي عنه من شعره صاحبه أبو بكر الأسفزاري . وابنه أبو المحاسن مسعود بن محمد بن غانم ابن أبي الحسين بن أحمد بن علي بن ابراهيم الغانمي الهروي ... » .

وذكره عز الدين بن الأثير في اللباب « مختصر الأنساب » بما يقرب من ذلك « ج ٢ ص ١٦٦ » وأورد ذكره الباخرزي في الدمية ــ ص ١٧٦ ــ قال : الغانمي الهروي شاب فاضل ، اختلف إلي بنيسابور وحصل ديوان شعري وانتسخه من جمي وأمره على سمعي ، وله شعر حسن ووراءه للزيادة مواعد ، وله في مناهل الآداب بعد موارد ، وارتبط لخدمة التأديب في الدار العالية النظامية فانساب رونق الاقبال في متصرفات أحواله ، ولاحت آثار السعادة على صفحات جاهه وماله ، فما أنشدني لنفسه قوله في خدمة نظامية من قصيدة :

ضياء الشمس جزء من جبينك ... وناصية الليالي في يمينك
إذا قيست بك الوزراء يوماً ... فأسدهم ثعالب في عرينك

وأورد له مقطوعتين أخريين .

محمد عبد[1] الله بن سنان الخفاجي ، وغيرهم ممن له كتاب يشار اليه ، وقول تعقد الخناصر عليه[2] ، ثم لما مضى علي ذلك ملاوة[3] من الدهر ، وانقضى دونه بُرهة من العمر ، لحت في أثناء القرآن الكريم ، من هذا النحو أشياء طريفة[4] ، ووجدت في مطاويه من هذا النوع نكتاً دقيقة لطيفة ، فمرضتها عند ذلك ، على الأقسام التي ذكرها هؤلاء العلماء وشرحوها ، والأصناف التي بينوها في تصانيفهم وأوضحوها ، فألفيتهم قد غفلوا عنها ، ولم ينبهوا على شيء منها ، وكان ذلك باعثاً لي على تصفح آيات القرآن العزيز ، والكشف عن سره المكنون ، فاستخرجت منه حينئذ ثلاثين ضرباً من علم البيان ، لم يأت بها أحد من أولئك العلماء الأعيان ، وكان ما ظفرت به أصل هذا الفن وعُمدته ، وخلاصة هذا العلم وزُبدته ، فحيث أحرزت هذه الفضيلة ، وحصلت عندي هذه العقيلة ، أحببت أن أفرد لها كتاباً ، وأفصلها فيه أقساماً وأبواباً ، ليكون مقصوراً على شوارد هذا العلم وغرائبه ، ورموزه الخفية وعجائبه ، وليجعله مؤلف الكلام رأس بضاعته ، ويعلم به مواقع الصواب في صناعته ، فلما شرعت في تلفيقه ، وبدأت بايضاح القول فيه وتحقيقه ، عاودت النظر في تصانيف العلماء المذكورين ، والتبصر في أقوال أئمة هذه الصناعة المشهورين ، فسنح لي عند ذلك لطائف رائعة ، ونوادر حسنة فائقة ، هي كالشاهدة لما بينوه ، والمشيدة لما نصّوا عليه وعيّنوه ، وقاما تركت قولاً من أقوالهم بحاله ، من غير زيادة أودعها[5] في خلاله . فصار هذا الكتاب لغوامض علم البيان مبيّناً ، ولما ذكره أرباب هذه الصناعة ، وما لم

---

(١) قال المؤلف في كتابه « المثل السائر » وهو يتحدث عن علم البيان « وقد ألف الناس فيه كتباً وجلبوا ذهباً وحطباً ... فلم أجد ما ينتفع به في ذلك إلا كتاب الموازنة لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي وكتاب سر الفصاحة لأبي محمد عبد الله بن سنان الخفاجي » ج ١ ص ٤ من الطبعة المشار اليها في ص ٤ من هذا الكتاب » قال ابن شاكر الكتبي بعد ذكر اسمه ونسبه « الخفاجي » : « شاعر أديب » وأورد شيئاً من شعره ، وكانت وفاته سنة « ٤٦٦ هـ » (فوات الوفيات ج ١ ص ٤٨٩ ـ ٤٩٣) .

(٢) كناية عن قوة الاعتماد عليه والوثوق به .

(٣) ملاوة من الدهر (مثلثة) : برهة منه (القاموس) . والبرهة قطعة من الزمان طويلة ، او الزمان عموماً .

(٤) في الأصل « ظريفة » .

(٥) الفصيح تعدية « أودع » إلى مفعوليه بنفسه فيقال « أودعها خلاله » .

يذ كروه متضمناً ، فاوردت فى صدره ما يجب على مؤلف الكلام علمه ، وينبغي له معرفته وفهمه .

ثم شفعت ذلك بذكر الفصاحة والبلاغة ، وصفت الكلام فيهما أحسن الصياغة ، فأوضحت ما أشكل من طريقتها ، وبينت أقوال العلماء فى حقيقتها ، مع ما أضفتــــه إلى ذلك من زيادات مناسبة ، واحترازات واجبة .

ثم شرحت بعد ذلك جميع أنواع علم البيان ، وشفيت القول فيها بحسب الامكان ، وسميته بكتاب : « **الجامع الكبير ، في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور** » . وجعلت مدار الكتاب على قطبين : (القطب الأول) فى الأشياء العامة . (القطب الثاني) فى الأشياء الخاصة .

وينقسم القطب الأول إلى فنين : الفن الأول فيما يجب على مؤلف الكلام الابتداء به ، وهو أربعة أبواب : (الباب الأول) فى آلات التأليف (الباب الثاني) فى أدواته (الباب الثالث) فى الطريق إلى صناعة النثر والنظم (الباب الرابع) فى الحقيقة والمجاز .

الفن الثـاني فى الكلام على الألفاظ والمعاني ، وتفضيل الكلام المنثور على المنظـوم ، وهو ثلاثة أبواب : (الباب الأول) فى الألفاظ المفردة والمركبة وهو قسمان (الباب الثاني) فى الكلام على المعاني . (الباب الثالث) فى تفضيل الكلام المنثور على المنظوم .

(القطب الثاني) وفيه فنان : (الفن الأول) فى الفصاحة والبلاغة . (الفن الثاني) فى ذكر أصناف البيان وانقسـامها ، وهو بابان : (الباب الأول) فى الصناعة المعنوية . (الباب الثاني) فى الصناعة اللفظية .

وينقسم الباب الأول الى تسعة وعشرين نوعاً : « الأول » فى الاسـتعارة . « الثاني » فى التشبيه . « الثالث » فى شجاعة العربيــــة ، وهو أربعة أقسام . « الرابع » فى الايجاز وهو قسمان . « الخامس » فى الاطناب . « السادس » فى توكيد الضمير المتصل بالمنفصل . « السابع » فى الكناية والتعريض « الثامن » فى استعمال العام فى النفي ، والخاص فى الاثبات . « التاسع » فى التفســـير بعد الابهام . « العاشر » فى التعقيب المصدري . « الحادي عشر » فى التقديم والتأخير . « الثاني عشر » فى عطف المظهر على ضميره . « الثـــالث عشر » فى التخلص

والاقتضاب . « الرابع عشر » في المبادي والافتتاحات . « الخامس عشر » في قوة اللفظ لقوة المعنى « السادس عشر » في خذلان المخاطب . « السابع عشر » [في الاشتقاق . النوع « الثامن عشر » في الحروف العاطفة والجارة . النوع « التاسع عشر »] في التكرير[1]. « العشرون » في تناسب المعاني من المقابلة والتقسيم والتفسير . « الحادي والعشرون » في الخطاب بالجملة الفعلية والخطاب بالجملة الاسمية . « الثاني والعشرون » في لام التأكيد . « الثالث والعشرون » في الاقتصاد والافراط والتفريط . « الرابع والعشرون » في المعاظلة . « الخامس والعشرون » في التضمين . « السادس والعشرون » في الاستدراج . « السابع والعشرون » في الارصاد . « الثامن والعشرون » في التوشيح . « التاسع والعشرون » في الأخذ والسرقة .

وينقسم الباب الثاني الى سبعة أنواع : « الأول » في السجع والازدواج . « الثاني » في التجنيس « الثالث » في الترصيع . « الرابع » في لزوم ما لا يلزم . « الخامس » في الموازنة . « السادس » في اختلاف صيغ الألفاظ . « السابع » في تكرير الحروف . وسنذكر ترجمة الأبواب والأنواع عند ذكرها إن شاء الله تعالى .

(١) ما بين العضادتين نقصان في الأصل وقد أكملناه بالرجوع الى صلب الكتاب .

الباب الأول

من الفن الأول من القطب الأول

آلات التأليف

اعلم أن صناعة تأليف الكلام ، من المنثور والمنظوم ، تحتاج الى أسباب كثيرة ، وآلات جمة ، وذلك بعد أن يركب الله تعالى فى الانسان الطبع القابل لذلك ، المجيب اليه ، فانه متى لم يكن ثمّ طبع لم تفد تلك الآلات شيئاً البتة . فَمَثَلُ الطبع كمثل النار الكامنة فى الزناد ، ومَثَلُ الآلات كمثل الحُراق (1) والحديدة التي يقدح بها ، ألا ترى أنه إذا لم يكن فى الزناد نار لا يفيد ذلك الحراق ولا تلك الحديدة شيئاً ، إلا أن الطباع القابلة للعلوم مختلفة الأنحاء ؛ فمنها ما يكون قابلاً لعلم الأدب كالنحو والتصريف وغيرهما ، ومنها ما يكون قابلا للعلوم الدينية كأصول الفقه وأصول الدين وما جرى هـذا المجرى ، ومنها ما يكون قابلا لغير ذلك كالعلم الرياضي ؛ كالحساب والهندسة ، ومنها ما يكون قابلا لغير ذلك ، كالصنائع والحرف . وقد يوجد فى الطباع ما يكون قابلا لجميع العلوم . ومن أدلّ دليل على اختلاف الطباع وتباينها أنا نرى مؤلف الكلام يكون تارة مؤلفاً مُطْلَقاً ، ونعني بالمطلق أن يكون عارفاً بصناعة المنظوم من الكلام والمنثور ؛ ويكون مؤلفاً غير مطلق ، ونعني بغير المطلق أنه يكون عارفاً بأحد هذين القسمين دون الآخر ، وهو مع ذلك عالم بجميع آلات التأليف نظماً ونثراً ، كما هو المؤلف المطلق ولا فرق . فاذا ركب الله فى الانسان الطبع القابل لمعرفة تأليف الكلام على الاطلاق فيحتاج حينئذ الى تحصيل الآلات التي يخرج بها ما فى القوة إلى الفعل . وتنحصر آلات التأليف فى قسمين :

(1) الحراق والحراقة ما تقع فيه النار عند القدح ، والعامة تقوله بالتشديد « مختار الصحاح » .

« الأول » يشترك فيه النظم والنثر . وهو سبعة أنواع : « الأول » معرفة علم العربية من النحو والتصريف والادغام . « الثاني » معرفة ما يحتاج اليه من اللغة . « الثالث » معرفة أمثال العرب وأيامهم . « الرابع » الاطلاع على تأليفات من تقدمه من أرباب هـذه الصناعة ، المنظوم منها والمنثور ، والتحفظ للكثير (١) من ذلك . « الخامس » معرفة الأحكام السلطانية في الامامة والامارة والقضاء وغير ذلك . « السادس » حفظ القرآن الكريم والمارسة لغرائبه ، والخوض في بحور عجائبه . « السابع » حفظ ما يحتاج إليه من الأخبار الواردة عن الرسـول ـ صلى الله عليه وسلم ـ .

وأما القسم الثاني فانه يخص النظم دون النثر ، وذلك علم العروض والقوافي ، الذي يقام به ميزان الشعر . ولنذكر بعد ذلك فائدة كل نوع من هذه الأنواع فنقول :

أما (علم النحو) فهو الذي يستقيم به معاني الكلام ، وتُصان عُرى تأليفه عن الانحلال (٢) والانفصام ، ولولا ذلك لفسدت معانيه واختلفت مبانيه . ولنضرب لهذا مثالاً يوضحه فنقول : لو قال لنا قائل : « ما أحْسَنْ زَيدْ » . ولم يبين الاعراب لما فهمنا غرضه من هذا القول ، إذ يحتمل أن يريد به التعجب من حسنه ، ويحتمل أن يريد به الاستفهام عن أي شيء فيه أحسن ، ويحتمل أن يريد الأخبار بنفي الاحسان عنه . ولو بيّن الاعراب في ذلك فقال : ما أحْسَنَ زيداً ! وما أحسنُ زيدٍ ؟ وما أحسن زيدٌ ، علمنا غرضه وفهمنا مغزى كلامه . لانفراد كلّ قسم من هذه الأقسام الثلاثة بما يعرف به من الاعراب ، فوجب حينئذ على المؤلف ، بهـذا الدليل ، معرفة النحو إذ (٣) كان ضابطاً لمعاني كلامه ، حافظاً لها من الاختلالات . فان قيل : أما علم النحو فسلم إليك أنه يجب على مؤلف الكلام معرفته ، لكن التصريف والادغام

(١) في الأصل « والتحفظ الكثير » وتحفظ الكتاب : استظهره شيئاً بعد شيء فاستعمال المؤلف للتحفظ بمعنى الحفظ هو استعمال مولد ، واللام في « الكثير » لام التقوية .

(٢) في الأصل « الحلال » وهو غير مستقيم .

(٣) في الأصل « إذا » . قابل هذا بما ورد في المثل السائر « ج ١ ص ١١ » من الطبعة المشار اليها في ص ٤ من هذا الكتاب .

لا حاجة به إليها ، لأن التصريف إنما هو معرفة أصل الكلمة وزيادتها . وهذا لا يَضُرُّ مؤلف الكلامِ جَهْلُهُ ، ولا يَنْفَعُهُ معرفته . وَلِنَضْرِبْ لذلك مثالاً كيف اتفق ، فنقول : إذا قال القائل : رأيت سِرداحاً [1] ، لا يلزمُه أن يعرف أن الألف في هذه اللفظة زائدة هي أم أصل ، لأن العرب لم تنطق بها إلا كذلك ، ولو قالت « سِرْدَح » بغير ألف ، لما جاز لأحد أن يزيد الألف من عنده ، فيقولَ « سرداح » فعُلم بهذا أن مؤلف الكلام إنما ينطق بالالفاظ كما سمعها عن العرب ، من غير زيادة فيها ، ولا نقصان ، وليس عليه بعد ذلك أن يعرف أصلها ، ولا زيادتها ، لأن ذلك أمر خارج عما تقتضيه صناعته . وكذلك الادغام ، فانه إذا قال القائل « مررت برجل ضَفَّ [2] الحال » لا يلزمه أن يعلم أن الأصل في « ضَفَّ » ضفف وأنَّ هذه الكلمة إنما أدغمت لكونها مثلين عيناً ولاما ، أو لأجل أنها على وزن الفعل ، لأنَّ ذلك لا يجب عليه علمه ، ولا يضطر الى معرفته البتة ، وذلك أنه إنما ينقلُ هذا وأمثاله عن العرب . فالذي يسمع أنهم قد تكلموا به يحذو حذوهم فيه ، من غير أن يتصرف بشيء من عنده ، فإن [كان] مؤلف الكلام لم يسمع أنَّ العرب قالوا « رجل ضَفُّ الحال » فقال هو « ضَفِفُ الحال » ولاسمع أنَّهم قالوا : « ضَفِفُ الحال » فقال هو « ضَفَفُ [3] الحال » فإنما تكلم بما سمعه عن العرب من غير زيادة فيه ولا نقصان منه . الجواب عن ذلك إنا نقول : أُعْلم أنَّا لم نجعل معرفة التصريف والادغام ، ضرورة على مؤلف الكلام ، كمعرفة النحو . لأن المؤلف اذا كان عارفاً بالمعاني ، مختاراً لها ، قادراً على الألفاظ ، مجيداً فيها ، ولم يكن عارفاً بعلم النحو فانه يفسد ما يصوغه من الكلام ، ويختل عليه ما يقصده من المعاني ، كما أريناك [4] في ذلك المثال المتقدم. وأمّا التصريف والادغام فان المؤلف إذا لم يكن عارفاً بهما لم يفسد عليه معاني كلامه ، وإنما تفسد على [5] الأوضاع ، وان كانت المعاني صحيحة مفهومة . وسيأتي بيان ذلك في تحرير الجواب . فنقول :

(١) السرداح : الناقة الطويلة أو الكريمة أو العظيمة أو السمينه أو القوية الشديدة التامة كالسرداحة « القاموس » .

(٢) رجل ضف الحال : رقيقها « القاموس » .

(٣) في الأصل « ضفف » بكسر الفاء الأولى والسياق يقتضي ما أثبتناه مع الابهام الظاهر في عبارةالمؤلف .

(٤) في الأصل « رأيناك » . (٥) لعل الأصل « عليه » .

أما قولك أيها المترخص (١) إنّ التصريف والإدغام لا حاجة لمؤلف الكلام إليهما ، واستدلالك على هذا بما ذكرته من هذين المثالين اللذين ضربتهما ، فإن ذلك لا يستمر لك الكلام فيه ألبتة .

أما التصريف وتمثيلك إياه بلفظة « سرداح » وقولك إنّ المؤلف لا يحتاج إلى معرفة أن الألف التي فيها زائدة هي أم أصل : لأنه لا ينقلها عن العرب على ما هي عليه من غير زيادة ولانقصان ، فإن ذلك لا يطّرد إلا فيما هذا سبيله من نقل الألفاظ على هيئتها ، من غير تصرف فيها ، بحال من الأحوال ، فأما إذا أراد المؤلف تصغيرها ، أو جمعها ، أو النسبة إليها ، فإنه إذا لم يعرف الأصل في حروف الكلمة (٢) وزيادتها وحذفها وإبدالها ، يضل عن السبيل ويصير عليه مجال للطاعن والعائب (٣) ألا ترى أنه إذا قيل للنحوي ، وكان جاهلاً بعلم التصريف : كيف تصغّر « اضطراب » ؟ فإنه يقول « ضُطَيْرِيب » لا يلام على جهله بذلك لأن الذي تقتضيه صناعة النحو قد أتى به ، وذلك أنّ النحاة يقولون في كتبهم « اذا كانت الكلمة على خمسة أحرف ، وفيها حرف زائد ، ولم تكن حذفته [حذفتة] (٤) نحو قولهم في منطلق « مطيلق » وفي جحمرش « جُحَيْمِر » (٥) فلفظه منطلق على خمسة أحرف ، وفيها حرفان زائدان ، هما الميم والنون ، الا أن الميم زيدت فيها لمعنى ، فلذلك لم تحذف ، وحذفت النون .

وأما لفظة « جحمرش » فخماسية لا زيادة فيها ، وحذف منها حرف أيضاً ، ولم يلم النحوي أنّ علماء النحو إنما قالوا ذلك مهملاً ، اتكالاً منهم على تحقيقه من علم التصريف ، لأنه لايلزمهم أن يقولوا ، في كتب النحو ، أكثر مما قالوا ، وليس عليهم أن يذكروا في باب من أبواب النحو شيئاً من التصريف ، لأن كلاً من النحو والتصريف علم منفرد برأسه ، غير أن أحدهما مرتبط بالآخر ، ويحتاج إليه . وإنما قلت : إن النحوي ، اذا سئل عن تصغير « اضطراب » يقول « ضُطَيْرِيب » لأنه لا يخلو : إما أن يحذف من لفظة « اضطراب » الألف ، أو الضاد ، أو

(١) المترخص : المتساهل . (٢) كان أحرى بان يقول « في أحرفها » بجمع القلة .

(٣) في الأصل « الغائب » وهو من تحريف النساخ . (٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) في الأصل « جحيمرش » وهو غير صحيح لوجوب حذف الحرف الأخير . قال ابن الحاجب في الشافية ١ : ٢٠٢ « وإذا صغر الخماسي على ضعفه فالأولى حذف الخامس وقيل : ما أشبه الزائد » .

الطاء ، أو الراء ، أو الباء ، هذه الحروف المذكورة غير الألف ليست من حروف الزيادة ، فلا تحذف ، بل الأولى أن يحذف الحرف الزائد ، ويترك الحرف الذي ليس بزائد ، فلاجل ذلك قلنا : إن النحوي يصغر لفظة « اضطراب » على « ضطيريب » فيحذف الألف ، التي هي حرف زائد دون غيرها ، مما ليس من حرف الزيادة . وأما أن يعلم النحوي أن الطاء في « اضطراب » مبدلة من تاء ، وأنه اذا أريد تصغيرها يعاد الى الأصل الذي كانت عليه ، وهو التاء ، فيقول « ضُتَيريب » فان هذا لا يعلمه الا التصريفي . وتكليف النحوي الجاهل بعلم التصريف معرفة ذلك كتكليفه معرفة علم الغيب ، فثبت بهذا الدليل ، الذي ذكرناه ، أن مؤلف الكلام يحتاج إلى علم التصريف ، لئلا يغلط في مثل هذه الأماكن ، فيستوجب عند ذلك المذمة والعيب .

ومن العجب أن يقال إن مؤلف الكلام لا يحتاج الى التصريف . ألم تعلم أن نافع بن أبي نُعيم ، وهو أكبر القراء السبعة قدراً ، وأفخمهم شأناً ، قال في « معايش » « معائش » بالهمز ، ولم يعلم بالأصل في ذلك ، فأخذ عليه وعيب من أجله . ومن جملة من عابه على ذلك أبو عثمان[1] المازني ، فقال في كتابه في التصريف « إنَّ نافعاً لم يدر ما العربية » . وكثيراً ما يقع أولو العلم في مثل هذه المواضع ، فكيف الجهال الأغمار ، الذين لا خبرة لهم بها ، ولا اطلاع لهم عليها ؟

واذا كان المؤلف عارفاً بحقيقة الأمر في ذلك لا يقع في ورطة تؤخذ عليه ، وهذه لفظة معايش لا يجوز همزها ألبتة باجماع من علماء العربية[2] ، لأن الياء فيها ليست مبدلة من

(١) هو بكر بن محمد البصري روى عن الأصمعي وطبقته وكان اماماً في العربية والتصريف ، قوي المناظرة ، قال المبرد : لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان ، توفي سنة « ٢٤٨ » على احدى الروايات .

(٢) جاء في لسان العرب .. وجمع المعيشة معايش على القياس ومعائش على غير قياس ، وقد قرىء بهما قوله تعالى « وجعلنا لكم فيها معايش » وأكثر القراء على ترك الهمز في معايش ، إلا ما روي عن نافع فانه همزها وجميع النحويين البصريين يزعمون أن همزها خطأ ، وذكروا أن الهمزة إنما تكون في هذه الياء إذا كانت زائدة مثل صحيفة وصحائف . فأما معايش فمن العيش الياء أصلية » ونقل من الصحاح قول الجوهري « وإن جمعت معيشة على الفرع لا على الأصل همزت وشبهت مفعلة بفعيلة ، كما همزت المصائب لأن الياء ==

يكن المؤلف عارفاً بعلم التصريف . مثال ذلك اذا أراد المؤلف أن يبني من وزن « فعل » المعتل فاؤه بالواو مستقبلا . فان كان جاهلاً بذلك قال في وَعَد « يَوْعِد » قياساً على الصحيح في ضرب « يَضْرِب » وان كان عالماً به حذف الواو ، لوقوعها بين ياءٍ وكسرة ، فقال وعد « يَعِد » . وكذلك اذا أراد أن يبني من وزن « فَعِلَ » أو وزن « فَعُل » المعتلّ الفاء بالواو مستقبلاً . فانه إن كان جاهلاً ذلك ، وكان قد سمع بعض العلماء ، يقول في وَعَدَ « يعدُ » حمل « فَعِلَ وفَعُلَ » على ذلك الأسلوب فقال « وَجِل يجِل » وفي « وضوء يضِوء » . واذا كان عارفاً بمعنى الأمر في ذلك لم يحذف الفاء في مستقبل « فِعلَ وفَعُل » بل يقول « وَجِلَ يَوْجلُ » و « وضوء يوْضؤ » . وكثيراً ما يقع الخطأ في تصريف الكلام المعتل ، من الماضي إلى المستقبل ، وهو موضوع من العربية وعر المسلك ، فينبغي لمؤلف الكلام مراعاته والاعتناء به ، وأمثال هذا كثير فاعرفها .

وأما الادغام وقولك : إن المؤلف لايحتاج إلى معرفته ، واستدلالك عليه بما ذكرته من المثال ، وهو قولك : « مررت برجل ضفّ الحال » . فان ذلك لا يُسلّم إلا في هذه الصورة ، وما يجري مجراها ، في نقل الألفاظ على هيأتها ، ومن شرط الأمثلة أن تكون شائعة في جنسها . ولنضرب لذلك مثالاً ، كيف اتفق ، فنقول : إذا قال النحوي في تعريف الحال « إنها هيأة الفاعل أو المفعول وهي نكرة منصوبة مشتقة ، أو في تقدير المشتقة ، تأتي بعد معرفة ، ويحسن تقدير « في » معها وسؤال « كيف » ثم مثّلَ ذلك بقوله : « جاء زيد راكباً » . فلا يجوز أن يكون هذا المثال غير مطرد في جنسه ، لأنه لو لم يكن مطرداً في جنسه لما جاز أن يجعل مثالاً لما تقدّمه من هذه المصادر ، وكذلك هذا المثال الذي مثلت به ما ادعيته في الادغام فانه ليس بشائع في جنسه . وبيان ذلك أنا نقول : قد ورد عن بعضهم هذان البيتان وهما :

إذهبي في كلاءة[1] الرحمن ... أنت مني في ذمةٍ وأمانِ
تَرْهبيني والجيدُ منك لليلى ... والحشا والبُغامُ والعينان

(١) في الأصل « كلاية » بتسهيل الهمزة وقلبها ياءاً ولا حاجة ليه .

فماذا يقول هذا الشاعر إذا سئل عن قوله « ترهبيني » وقيل : إن الأصل في ذلك « ترهبينني » بحذف إحدى النونين ؟ فلا أجده يستطيع الجواب عن ذلك ، إلا أن يكون عارفاً بالادغام ، وهو : إذا كان المثلان في كلمتين وقبلهما ساكن ، وهو حرف مد أولين ، يجوز إدغام إحدهما في الآخر ، ولما وجد هذا السبب في « ترهبينني » أدغمت إحدى النونين في الأخرى ، ثم خفف الادغام فصارت « ترهبيني[1] » فيجب حينئذ على مؤلف الكلام ، بهذا الدليل ، معرفة الادغام ، ليسلم من اعتراض متعرض أو تعنت متعنت .

وأما النوع الثاني : وهو قولنا إن المؤلف يحتاج الى معرفة اللغة فلسنا نعني بذلك إلا ما كان مألوفاً[2] ، متداولاً بين أرباب هذه الصناعة . وسيأتي ذكر ذلك في كتابنا هذا .

ويفتقر المؤلف أيضاً إلى معرفة عدة أسماء لما يقع استعماله في النظم والنثر ، ليجد اذا ضاق به موضع في كلامه ، بايراد بعض الألفاظ فيه ، المدول عنه إلى غيره ، مما هو في معناه .

وكذلك يحتاج الى معرفة الأسماء المشتركة ، ليستعين بها على استعمال التجنيس في كلامه ، وأعلم أن هذا الموضع ينبغي أن يذكر فيه الأسماء ألبتة[3] ، وانقسام دلالتها على المعاني ، فإن المؤلف اذا كان عالماً بذلك ، فهو مما لايستغني عنه فنقول :

الالفاظ تنقسم دلالتها على المعاني ستة أقسام : مترادفة ، ومشتركة ، ومتباينة ، ومتواطئة ، ومشككة ، ومتشابهة ، فأما الثلاثة الأولى التي هي : المترادفة والمشتركة والمتباينة فيحتاج مؤلف الكلام الى معرفتها ، وانما أوجبنا عليه معرفة الأسماء المتباينة ، لأن منها ما يوهم أنه من المترادفة ، وليس كذلك . وأما الثلاثة الأخر التي هي : المتواطئة والمشككة

(١) تخفيف الإدغام هاهنا لا يخرجه عن كونه ضرورة شعرية فهو معادل لحذف النون بغير ناصب ولا جازم إن صح التأويل اليه أي الى الادغام ، والمعروف في مثل هذا أن يكون كقوله تعالى « مالك لا تأمنا » وقوله « أفغير الله تأمروني أن أعبد » .

(٢) في الأصل « مولوفاً » والصحيح ما أثبتناه .

(٣) البتة في الأصل مصدر المرة من الفعل « بت » بمعنى قطع وجزم ، وقد استعملت في كلام العرب للنفي والاثبات جاء في حديث « أبي عبد الله محمد بن الحسن المذحجي » : « فلما يئس من رؤيته البتة نهكته العلة (مصارع العشاق ص ٢١ مطبعة السعادة) .

والمتشابهة فانه لا يحتاج مؤلف الكلام إلى معرفتها ، لأن ورودها في التأليف لا ينتج فائدة تذكر ، كالمترادفة والمشتركة ، وما شابه المترادفة من المتباينة ، وإنما ذكرنا هذه الثلاثة الأخر ههنا ، لنكون قد استوفينا جميع أقسام الأسماء في كتابنا هذا ، فاعرفه .

فأما الأسماء المترادفة : فهي المختلفة الدالة على معنى يندرج تحت حقيقة واحدة ، كالخمر والراح ، والعُقار ، فإن المسمى بهذه الأسماء شيء واحد ، وهو الشراب المسكر المعتصر من العنب[1] . وأما الأسماء المشتركة : فهي اللفظ الواحد المطلق على موجودات مختلفة بالحد والحقيقة . إطلاقاً متساوياً ، كالعين ، فإنها تطلق على العين الباصرة ، وعلى ينبوع الماء ، وعلى المطر . وكل من هذه الثلاثة تختلف بالحد والحقيقة وأما المتباينة : فهي الأسماء المختلفة الدالة على معان مختلفة ، كالفرس ، والحمار ، والجدار ، وغير ذلك . وقد يوجد من المتباينة ما يوهم أنه من المترادفة ، وليس كذلك ، وهو أن يتحد الموضوع ، ويتعدد الاسم ، بحسب تباين اعتبارات ، فمن ذلك أن يكون أحد الاسمين له من حيث هو موضوعه ، والآخر من حيث هو صفة له ، كقولنا السيف والصارم . فان الصارم دل على موضوع بصفة الحِدة ، وذلك بخلاف ما دلّ عليه السيف ، لأنه موضوع بإزاء هذه الآلة ، كيف كانت . ومن ذلك أن يكون أحد الاسمين له بسبب وصف ، والآخر بسبب وصف للوصف ، كقولنا الناطق ، والفصيح . فان الفصيح وصف للناطق ، الذي هو وصف الانسان .

وأما الأسماء المتواطئة : فهي الدالة على أعيان متعددة بمعنى واحد مشترك بينها ، كدلالة اسم الحيوان على الانسان ، والفرس ، والحمار ، لأنها مشتركة في الحيوانية ، والاسم موضوع بإزاء ذلك المعنى المشترك المتعاطى .

---

(١) قال عز الدين عبد الحميد بن أبي الحديد المدائني في « الفلك الدائر على المثل السائر » « ص ١١ » في نقد ما يشبه هذا من كلام المؤلف « هذا الموضع من أمثال الغلطات التي نبه عليها المنطقيون فقالوا : قد يظن في كثير من الأسماء أنها مترادفة وهي في الحقيقة متباينة كالسيف والصارم والمهند ... فكل واحد من هذه المعاني مباين للآخر فالأسماء الموضوعة لها متباينة في الحقيقة وإن ظن في الظاهر أنها مترادفة وكذلك ما مثل به المصنف فان الخمر اسم موضوع لهذا الشراب المخصوص وان كان مشتقاً غير مرتجل والراح اسم لما ترتاح النفس اليه والمدام اسم لما يدام استعماله كأنه أديم يدام فهو مدام ، فالمعاني متباينة لا محالة وان توهم في الظاهر أنهما مترادفة » .

وأما المشككة فهي كل اسم دلّ على شيئين فصاعداً ، بمعنى هو واحد في نفسه ، لكن يختلف ذلك المعنى فيها من جهة أخرى ، كالتقدم ، والتأخر ، والأشد والأضعف . أما التقدم والتأخر فكالوجود للجوهر قبل العرَض وأما الأشد والأضعف فكالبياض الواقع على الثلج والعاج ، فان الثلج أشد بياضاً من العاج .

وأما المتشابهة فهي الأسماء التي لا يجمعها معنى واحد ، لكن بينها تشابه ما ، من حيث ذاتها ، كالطين المصور على صورة الانسان ، اذ يطلق لفظ الانسان عليه ، وعلى الانسان الحقيقي ، بطريق المشابهة لا بطريق التواطؤ ، لأنهما يختلفان في الحد والحقيقة . هذا ما ينبغي ذكره في الأسماء واقسامها في الدلالة على المعاني ، فاعرفه .

وأما النوع الثالث : فهو معرفة أمثال العرب وأيامهم فان[1] مؤلف الكلام شديد الحاجة الى ذلك ، وذلك أن العرب لم تضع الأمثال إلا لأسباب[2] أوجبتها ، وحوادث اقتضتها ، فصار المثل المضروب لأمر من الأمور عندهم كالعلامة ، التي يعرف بها الشيء[3] . وليس في كلامهم أوجز منها ، ولا أشد اختصاراً . وسبب ذلك ما أذكره لك ، لتكون من معرفته على يقين . فأقول : قد جاء عن العرب من جملة أمثالهم « إن يَبْغِ عليك قومُكَ لا يَبْغِ عليك القمر » . وهو مثل يضرب للأمر[4] الظاهر المشهور ، والأصل فيه :

قال المفضّل[5] بن محمد : إنه بلغنا أن بني ثعلبة بن سعد بن ضبة في الجاهلية تراهنوا على

(١) في الأصل « كان » وهو غير مستقيم . (٢) في الأصل « الأنساب » ولا يوافق المعنى .

(٣) قال عز الدين بن أبي الحديد « في الفلك الدائر على المثل السائر » – ص ١٤ – « الصحيح أن يقال : المثل على نوعين أحدهما ما قصد به المبالغة بلفظة (أفعل) كقولهم : أشغل من ذات النحيين . والثاني (كذا قال والصواب الآخر) كل كلام وجيز منثور أو منظوم ، قيل في واقعة مخصوصة تتضمن معنى وحكمة وقد تهيأ ، بتضمنه ذلك ، لأن يستشهد به في نظائر تلك الواقعة » اهـ .

(٤) في الأصل « للام » ولا معنى له هنا .

(٥) هو المفضل الضبي أبو العباس وقيل أبو عبد الرحمن ، من رجال القرن الثاني للهجرة ، كان عالماً بالنحو والشعر والغريب وأيام الناس ، وله كتاب الأمثال وكتاب المفضليات من مختار شعر العرب ، وقد طبع كتاب الأمثال بمطبعة الجوائب بالقسطنطينية سنة « ١٢٩٩ » هـ .

الشمس والقمر ليلة أربع عشرة من الشهر ، فقالت طائفة : تطلع الشمس والقمر يرى . وقالت طائفة : يغيب القمر قبل أن تطلع الشمس . فتراضوا برجل جعلوه بينهم حكماً ، فقال واحد منهم : إن قومي يبغون عليّ ، فقال له الحكم : « إن يبغ عليك قومك لا يبغ عليك القمر » فذهبت مثلا . ومن المعلوم أن قول القائل « إن يبغ عليك قومك لا يبغ عليك القمر » اذا أخذ على حقيقته من غير نظر الى القرائن المنوطة به ، والأسباب التي قيل لأجلها ، لايعطي من المعنى ما قد أعطاه المثل ؛ وذلك لأن المثل له مقدمات وأسباب ، قد عرفت ، وصارت مشهورة بين الناس معلومة عندهم ، وحيث كان الأمر كذلك جاز ايراد هذه الالفاظات في التعبير عن المعنى المراد . ولولا تلك المقدمات المعلومة ، والأسباب المعروفة لما فهم من قول القائل « إن يبغ عليك قومك لا يبغ عليك القمر » ما ذكرناه في المعنى المقصود ، بل ما كان يفهم من هذا القول معنى مفيد ألبتة ، لأن البغي هو الظلم ، والقمر ليس من شأنه أن يظلم أحداً ، فكان يصير معنى المثل « إن كان يظلمك[1] قومك لا يظلمك القمر » وهذا كلام مختل ليس بمستقيم .

فلما كانت الأمثال كالرموز والاشارات ، التي يلوّح بها على المعاني تلويحاً ، صار من أوجز الكلام وأكثره اختصاراً وحيث[2] هي بهذه المثابة فلا ينبغي لمؤلف الكلام أن يخل بها .

وأما أيام العرب فانها تتنوع وتتشعب ، فمنها أيام فخار ، ومنها أيام محاربة ، ومنها أيام مذمة وعار ، ومنها غير ذلك . ولا يخلو المؤلف من الانتصاب لوصف يوم يمر به ، في بعض الاوقات ، مشبهاً بذلك مماثلا له ، فاذا جاء بذكر بعض تلك الأيام المناسبة لمراده ، الموافقة له ، وقاس عليه يومه ، فقال : « أشهر من يوم كذا » أو « أسير » : أو ما جرى هذا المجرى ،

(١) هذا التركيب يدل على أن الفعلين أجريا مجرى الفعل الواحد كقوله تعالى « من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم » (التوبة ٩ : ١١٧) ولولا ذلك لوجب أن يقول « إن كان يظلمونك قومك ... » بجعل جملة « يظلمونك » خبراً لكان مقدماً .

(٢) الركة ظاهرة على عبارة المؤلف هذه وهي من العبارات السائرة في أيامه ، أراد « واذ كانت بهذه المثابة ... ولما كانت ...) .

فانه يكون في غاية الحسن والرونق ، وهذا لاخفاء[1] به .

وأما النوع الرابع وهو الاطلاع على كلام المتقدمين من المنظوم والمنثور ، فان فيه للمؤلف فوائد[2] جمة ؛ وذلك أن يعلم منه أغراض الناس ونتائج أفكارهم ، ويعرف مقاصد كل فريق منهم ، والى أين ترامت به صنعته في ذلك ، فان هـــذه الأشياء مما تشحذ القريحة ، وتذكي الفطنة[3] . وإذا كان المؤلف عارفاً بها تصير المعاني ، التي ذكرها أرباب هذه الصناعة ، وتعبوا في استخراجها كالشيء الملقى بين يديه ، يأخذ منه ما أراد ، ويترك ما أراد . وأيضاً فإنه[4] إذا كان مطلعاً على المعاني المسبوق اليها ، قد ينقدح له من بينها معنى غريب ، لم يسبق [إليه[5]] . ومن المعلوم أن خواطر المؤلفين وإن كانت متفاوتة في الجودة والرداءة ، فان بعضها قد يكون[6] عالياً على بعض ، أو منحطاً عنه بشيء يسير . وكثيراً ما تتساوى القرائح والأفكار في الاتيان بالمعاني ، حتى إن بعض المؤلفين قد يأتي بمعنى من المعاني مصوغاً بلفظه ، ثم يأتي الآخر بعده ، بذلك المعنى واللفظ ، بعينهما[7] ، من غير علم منه بما جاء به المؤلف الأول ، وهــذا هو الذي تسـميه أرباب هذه الصناعة « وقع الحافر على الحافر » كقول امرىء القيس :

وقوفاً بها صحبي عليَّ مطيهم ... يقولون لا تَهْلِكْ أسىً وتَجَمَّلِ

وقول طرفة بن العبد البكري بعده :

وقوفاً بهــا صحبي علي مطيهم ... يقولون لا تَهْلِكْ أسىً وتجلّد

وسيأتي لذلك باب مفرد في كتابنا هذا .

وأما النوع الخامس ، وهو معرفة الأحكام السلطانية من الامامة والامارة ، وغير ذلك ،

(١) في الأصل « الاخفاء » . (٢) في الأصل « فوائده » .

(٣) المشهور عند الفصحاء إعادة الضمير الى « ما » مفرداً مذكراً فان كانت « ما » شرطية وميزت بمؤنث جاز الوجهان . كقوله تعالى في فاطر ٣٥ : ٢ « ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وما يمسك فلا مرسل له من بعده وهو العزيز الحكيم » .

(٤) هذا من تعابير المتكلمين لأن « إن » تقطع ما بعدها عما قبلها ، أراد « وهو أيضاً إذا كان .. »

(٥) زيادة يقتضيها السياق . (٦) في الأصل « لايكون » وهو غير مستقيم .

(٧) في الأصل « بينهما » وهو تصحيف ولعل الصواب بأعيانها .

فانما أوجبنا[1] على مؤلف الكلام معرفتها ، والاحاطة بها : لأنه قد يحدث في الامامة حادث ، في بعض الأوقات ، أو يجري فيها أمر من الأمور : بأن يكون الامام القائم من المسلمين ، ثم يتولى من بعده من لم تتكامل فيه شرائط الامامة ؛ أو يكون كامل الشرائط ، غير أن الامام الذي كان قبله عَهِدَ بها الى آخر غيره ، وهو ناقص الشرائط ، أو يكون قد تنازع الامامة شخصان[2] ، أو يكون أرباب الحل والعقد قد اختاروا إماماً ، وهم غير كاملي الشرائط ، التي يجب أن توجد فيهم ؛ أو يكون أمر غير ما ذكرنا ، فتختلف الأطراف في ذلك ، ويتنصب ملك من ملوك الأرض له عناية بالامام الذي قام للمسلمين ، فيتقدم[3] الى كاتبه بكتبه كتاباً في معناه إلى الاطراف المخالفة له . وإذا لم يكن الكاتب عند ذلك عارفاً بالحكم ، في هـذه الحوادث ، واختلاف أقوال العلماء فيها ، وما هو رخصة في ذلك ، وما ليس برخصة ، فانه لا يكتب كتاباً ينتفع به ألبتة . ولسنا نعني بهذا القول أن يكون الكتاب مقصوراً على فقه محض فقط ؛ لأنا لو أردنا ذلك لما كنا نحتاج فيه الى كتبه كتاباً ، بل كنا نقتصر على انفاذ مصنف من مصنفات الفقه ، عوضاً عن الكتاب ، الذي تريد أن نكتبه ، وإنما قصدنا بذلك أن يكون الكتاب الذي يكتب في هـذا المعنى مشتملاً على الترغيب والترهيب ، والتسامح في موضع ، والمحاقة[4] في موضع ، مشحوناً كذلك بالنكت الشرعية ، التي تليق به وتناسبه ، كما فعل الصابي[5] في الكتاب[6] الذي كتبه عن عز الدولة بن بويه الى الطائع ، لما مات المطيع ،

(١) في الأصل « أوجبناه » وهو غير مستقيم .

(٢) قال في المصباح المنير « الشخص : سواد الانسان تراه من بعد ثم استعمل في ذاته » .

(٣) يقال : تقدم بكذا الى فلان : أمره به .

(٤) في الأصل « المحاققة » بفك الأدغام وهو غير جائز ، لأنه مصدر « حق » الرباعي بتشديد القاف .

(٥) أبو اسحاق ابراهيم بن هلال بن زهرون الحراني الأصل ، قال فيه ياقوت « أوحد الدنيا في انشاء الرسائل ، تقلد ديوان الرسائل والمظالم والمعادن تقليداً سلطانياً أيام بني بويه ببغداد » . وقد نشر الأمير شكيب أرسلان الجزء الأول من رسائله ، وقد وجد ــ الدكتور مصطفى جواد ، أحد المحققين لهـذا الكتاب ــ منها نسخة بدار الكتب الوطنية بباريس غفلا من اسمه ، رقمها « ٦١٩٥ » عربيات . وله كتاب التاجي في أخبار بني بويه وأخبار أهله ، وديوان شعر . توفي سـنة « ٣٨٤ » . « معجم الأدباء ج ٢ ص ٢٠ــ٩٤ » ، والوفيات « ج ١ ص ٦٤ » من طبعة مكتبة النهضة بالقاهرة .

(٦) وددنا أن نشير الى موضع هذا الكتاب من رسائل الصابيء التي طبعها الأمير شكيب ارسلان بالشام ، =

فانه من محاسن الكتب ، التي يكتب بها في هذا الفن .

وأما النوع السادس وهو حفظ القرآن الكريم ، والاطلاع على غرائبه وعجائبه ، فان مؤلف الكلام ينبغي له أن يكون عارفاً بذلك ، لأن فيه فوائد كثيرة ، ومنافع زائدة . منها أن يضمن كلامه الآيات في أماكنها اللائقة بها ، ومواضعها المناسبة لها ، ولا شبهة فيما يصير للكلام بذلك ، من الفخامة والجزالة والرونق ، كما فعل الشيخ عبد الرحيم[1] بن نباتة في خطبه[2] فانه أبدع في تضمين الآيات فيها ، وسيأتي بيان ذلك في باب التضمين .

ومنها أن المؤلف اذا عرف مواقع البلاغة وأسرار صناعة الكلام ، في تأليف القرآن الكريم ، اتخذه بحراً ، يستخرج منه الدرر والجواهر ، ويودعها[3] في مطاوي كلامه . وكفى بالقرآن الكريم وحده آلة لمؤلف[4] الكلام . فعليك أيها المترشح لهذه الصناعة بحفظه ، والفحص عن سره الخفي ، وغامض علمه المستور ، فانها تجارة المؤلف لا تبور ، ومنبع لا يغور ، وكنز يرجع اليه ، وذخر يعول في جميع كلامه عليه .

وأما النوع السابع ، وهو تحفظ أخبار الرسول - صلى الله عليه وسلم - مما يحتاج مؤلف الكلام إلى استعماله ، فان الأمر يجري في ذلك مجرى القرآن الكريم ، وقد تقدم القول فيه ، فاعرفه .

= الا اننا لم نعثر عليه فيها ، ففتشنا عنه في رسائل الصابىء المخطوطة المحفوظة بدار الكتب الوطنية بباريس تحت رقم ٦١٩٥ فلم نظفر به فيها ، وذلك يدل على نقصان ما جمع منها .

(١) هو أبو يحيى عبد الرحيم بن محمد بن اسماعيل بن نباتة الحذاقي الفارقي ، صاحب الخطب المشهورة المطبوعة المتداولة ، كان إماماً في علوم الأدب ، وكان خطيب حلب وبها اجتمع مع أبي الطيب المتنبي في خدمة الأمير سيف الدولة بن حمدان ، قالوا : وكان سيف الدولة كثير الغزو فلهذا أكثر هذا الخطيب من خطب الجهاد ليحض الناس عليه ويحثهم على نصرة سيف الدولة. ولد سنة « ٣٣٥ » وتوفى سنة « ٣٧٤ » هـ بميافارقين . (الوفيات ج ٢ ص ٣٣١ ــ ٣٣٣) من طبعة مطبعة السعادة سنة « ١٩٤٨ » .

(٢) في الأصل « خطبة » .

(٣) راجع « ص ٥ ح ٥ » من هذا الكتاب .

(٤) في الأصل « المؤلف » .

القسم الثاني

وهو ما يخص الناظم دون الناثر

وذلك معرفة العروض، وما يجوز فيه من الزحاف، وما لا يجوز، فان الشاعر محتاج اليه. ولسنا نوجب عليه المعرفة بذلك لينظم بعلمه، فان النظم مبني على الذوق، ولو نظم بتقطيع التفاعيل[1] لجاء شعره متكلفاً غير مرضي، وإنما أريد للشاعر معرفة العروض لأن الذوق قد ينبو عن بعض الزحافات، ويكون ذلك جائزاً في العروض، وقد ورد للعرب مثله. فاذا كان الشاعر غير عالم به لم يفرق بين ما يجوز من ذلك وبين ما لا يجوز.

وكذلك أيضاً يحتاج الشاعر إلى العلم بالقوافي والحركات، ليعلم الرَويّ[2] والرِّدْف[3] وما لا يصح من ذلك، فاذا أكمل مؤلف الكلام معرفة هذه الآلات، وكان ذا طبع مجيب وقريحة مؤاتية، فعليه بالنظر في كتابنا هذا، والتدبر لمشكلاته، والتصفح لما أودعناه من حقائق علم البيان، ونبهنا عليه من أصول ذلك وفروعه.

---

(١) في الأصل « الأفاعيل ».

(٢) الروي: هو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة فتنسب اليه فيقال « قصيدة لامية » اذا كان الروي لاماً و « ميمية » إذا كان الروي ميماً وهلم جرا.

(٣) الردف: هو حرف لين ساكن (واو أو ياء بعد حركة لم تجانسها) أو حرف مد (ألف أو واو أو ياء بعد حركة مجانسة) يقعان قبل الروي ويتصلان به مثل حرف اللين (الياء) في كلمة (عين) من قول أبي العتاهية « دار أمامك فيها قرة العين » ومثل حرف المد (الياء) في (سبيل) من قوله:

لا تعمر الدنيا فليـ ... ـس الى البقاء بها سبيل

الباب الثاني

من الفن الأول ، من القطب الأول

في أدوات التأليف

اعلم أيها المنتصب لهذه الصناعة ، أنه يجب عليك إذا أردت أن تؤلف شيئاً من الكلام ، منثوراً كان أو منظوماً ، أن تأخذ من نفسك ، ساعة نشاطك وفراغ بالك ، وإجابتها لك ، فان قليل تلك الساعة أجدى عليك بما يعطيك يومك بالكدّ والمطاولة . وإيّاك والتوعّر فانه يسلمك الى التعقيد والتعقيد هو الذي يستهلك معانيك ، ويشين ألفاظك ، وسنبيّن لك فيما يأتي من هذا الكتاب ما تتوقى به ذلك ؛ فاذا حاولت أمراً بديعاً فالتمس له لفظاً يناسبه ، فانه جدير بالمعنى الشريف أن يكون لفظه شريفاً . وإذا وجدت ذلك فهو الدرجة التي لا أمد وراءها ، والمنزلة التي لا مطلع فوقها . وعليك بتنقيح[1] الألفاظ وتحسينها ، فان الخطب الرائقة والأشعار البارعة ، لم تعمل لافهام المعاني فقط ، لأنه لوقصد بها الافهام فقط لكان الرديء من الألفاظ يقوم مقام الجيد في الأفهام ، وإنما عملت الخطب والاشعار لأجل الاتيان ببداعة اللفظ ، وإحكام صنعته . ولسنا نعني بذلك أن يجعل المؤلف همته مقصورة على تجويد الألفاظ ، ويُهمِل المعاني المنوطة تحتها ، وإنما المَعْنيّ به أن تكون المعاني المقصودة ذات ألفاظ حسنة رائقة ، وسنذكر معرفة اللفظ الجيد من الرديء ، والفرق بينهما ، فيما يأتي من كتابنا هذا .

واعلم أن المعنى هو عماد اللفظ ، واللفظ هو زينة المعنى . والمعاني بمنزلة الأرواح ، والألفاظ بمنزلة الأجساد ، فأول ما يجب على المتكلم أن لايؤلف كلامه من ألفاظ رديئة . ثم إن ألّفه من

(١) في الأصل « بتفتيح » .

ألفاظ جيدة حسنة ، فانه لا يكون لها مزية ورونق إلا بايداعها معنى شريفاً واضحاً ؛ لأن الألفاظ لا تراد لنفسها ، وإنما تجعل أدلة على المعاني ، فاذا عدمت الذي يراد منها لم يعتد لها بالأوصاف التي تكون لها . ألا ترى أن قولك « فعولن مفاعيلن ... » ليس له من الحلاوة والرونق ما لقولك :

تضوع مسكا بطن نعمان[1] إذ مشت   به زينب في نسوة خفرات

وذلك لحلاوة من المعنى المفهوم ؟ وهذا مما لايحتاج فيه إلى زيادة في القول ، لبيانه ووضوحه .
ومن المعلوم أن جماعة العقلاء من الخاصة والعامة يعرفون المعاني ، و يصيبون فيها ، إلا أنهم لا يقدرون على إبرازها في لباس أنيق مناسب لها ، لعدم الطابع المجيب إلى ذلك . ألا ترى أنه حكي عن المبرد[2] ، وهو من أكبر علماء العربية وأفخمهم شأناً ، وصاحب قول ومذهب ، أنه قال : لا أحتاج إلى وصف نفسي لعلم الناس بي ، إنه ليس أحد يختلج في قلبه مسألة مشكلة الا لقيني بها ، وأعدني لها ؛ فأنا عالم ومتعلم ، وحافظ ودارس ، لا يخفى علي مشتبه[3] من الشعر والنحو ، والكلام المنثور ، من الخطب والرسائل ، ولربما احتجت الى اعتذار من علة الى بعض الأصدقاء ، أو التماس لحاجة ، فاجعل المعنى الذي أقصده نصب عيني ، ثم لا أجد سبيلاً الى التعبير عنه بما أرتضيه . ولقد بلغني أن عبيد الله[4] بن سليمان ذكرني بجميل ، فحاولت أن

(١) نعمان كسحبان : اسم واد وهذا البيت لمحمد بن عبد الله النميري « كامل المبرد ج ٣ ص ١٠٠ » ، « الأغاني ج ٦ ص ٢٣ » ، بمطبعة التقدم بمصر .

(٢) هو أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي الثمالي البصري ولد سنة « ٢١٠ » هـ وتوفي سنة « ٢٨٦ » وكان إماماً في العربية والنحو وأوحد زمانه فيها وله تآليف مشهورة كالكامل في الأدب ومعاني القرآن والروضة وإعراب القرآن ونسب عدنان وقحطان والرد على سيبويه وغير ذلك . « معجم الأدباء لياقوت الحموي «ج١٩ ص ١١١ وما يليها » وبغية الوعاة ص ١١٦ » بمطبعة السعادة ، وقد جاء في الأعلام للزركلي « ص١٠٠٢ » ان « مولده ووفاته ببغداد » والصحيح أنه ولد بالبصرة . انظر المراجع المذكورة اعلاه في ذلك .

(٣) في الأصل « متنبه » ولعل الصواب ما ذكرناه .

(٤) في الأصل « عبد الله » وهو تصحيف وهو أبو القاسم عبيد الله بن سليمان بن وهب الكاتب الوزير ولد سنة « ٢٢٦ » ووزر للمعتمد ثم للمعتضد عشر سنين ، وكان من الممدحين ، مدحه ابن المعتز الخليفة الشاعر وتوفي سنة « ٢٨٨ » (راجع فوات الوفيات ج ١ ص ٥٨) من طبعة مطبعة السعادة بمصر والفخري « ص ٣٠١ » من طبعة أوربة . وابن كثير « في البداية والنهاية) « ج ١١ ص ٨٥ » .

أ كتب إليه رقعة أشكره فيها ، وأعرّضُ ببعض أموري ، فأتعبت نفسي يوماً في ذلك ، فلم أقدر على ما أرتضيه ، فكنت أحاول الأفصاح عما في ضميري فينحرفُ لساني إلى غيره .

فاذا كان هـذا قول المبرّد ـ مع علوّ منزلته ، وارتفاع قدره ـ ، فما ظنك بمن لم يستنشق رائحة هذه الصناعة ؟ ولذلك قيل : زيادة المنطق على الأدب خير و[1] زيادة الأدب على المنطق هجنة . فاعرف ذلك وقس عليه .

ولأجل تجويد الألفاظ وتهذيبها كان الكاتب في الرسالة ، والخطيب في الخطبة ، والشاعر في القصيدة ، بعد الفراغ من معانيها يشتغل بتنقيح ألفاظها ، والتأنق في تجويدها ، ليدلّ بذلك على براعته والتقدم في صناعته . ولو كان قصد هؤلاء القوم إفهام المعاني فقط اطرحوها ، وربحوا كداً كبيراً ، وأسقطوا عن أنفسهم تعباً زائداً . فينبغي لمؤلف الكلام حينئذ أن تكون ألفاظه رشيقةً لائقة ، متصفة بالصفات التي يرد ذكرها في هذا الكتاب . ويكون معناه صواباً فيما قصد له . وإذا كان حُسْنُ التأليف لا يؤاتيك ، ولا تصل قدرتك إليه وتجد اللفظة لا تقع موقعها ، ولا تصير الى مركزها ، ولا تتصل بسلكها ، وكانت قلقة في مكانها ، نافرة عن موضعها ، فلا تكرهها على اغتصاب الأماكن ، والنزول في غير مواطنها ، فانك إنْ لم تتعاط صناعة التأليف من المنظوم والمنثور لم يعبك[2] على ذلك أحد . ولو تكلفت ذلك ولم تكن حاذقاً به ، ولا محكماً له استحققت عند ذلك العيب ، واستوجبت الذّم وجعلت نفسك غرضاً[3] لسهام الملام . وإنْ كانت قريحتك لا تسمحُ لك ، وتعصي عليك ، بعد إجالة الفكر ، وإطالة النظر فلا تعجل واترك نفسك في تلك الحالة ، ثم عاود أمرك عند نشاطك وفراغ بالك ؛ فانك لا تَعْدَمُ حالةَ الأجابة من خاطرك ، والمؤاتاة ، إنْ كان لك قلب[4] مجيب .

واعلم أنه ينبغي أنْ تستعمل في كتابك ، إن كنت كاتباً ، مخاطبةَ كل فريق من الناس على قدر طبقاتهم ، وقوتهم في الفهم . والدليلُ على ذلك أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ

(١) في الأصل « في » وقد أثبتنا ما يقتضيه السياق .
(٢) في الأصل « لم يعنك » وهو تحريف النساخ .
(٣) في الأصل « عرضاً » .
(٤) انظر العمدة لابن رشيق « ج ١ ص ١٨٧ » بمطبعة حجازي .

لما أراد أن يكتب الى أهل فارس ، كتب اليهم ما يمكنهم ترجمته ، وهو [١] من رسول الله صلى الله عليه وسلم الى كسرى أبَرَويز عظيم فارس ، سلام على من اتبع الهدى ، وآمن بالله ورسوله ، وشهد [٢] أن لا إلَـهَ إلا الله ، وحده لا شريك له ، وأنَّ محمداً عبدُهُ ورسوله ، وأني رسول الله إلى الناس كافة ، ليُنذِرَ من كان حيّاً ويُحِقَّ القول على الكافرين . فأسْلِم تَسْلَمْ . وإن أبيت فاثمُ المجوس عليك » . ألا ترى كيف سهل الألفاظ غاية التسهيل ، بحيث إنها لا تخفى على من له أدنى تَشبُّث باللغة [٣] العربية ؟ ولما أراد أن يكتب الى قوم من العرب خاطبهم على قدر قوتهم وعادتهم لسماع مثله ، فكتب لوائل [٤] بن حُجْر « من محمد رسول الله الى الأقيال [٥] العَباهِلةِ [٦] أهل [٧] حَضرَمَوْتَ بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ؛ على التِيعة [٨] شاة [٩]

(١) جاء نصه في تأريخ الطبري كما يأتي « بسم الله الرحمن الرحيم : من محمد رسول الله الى كسرى عظيم فارس ، سلام على من اتبع الهدى وآمن بالله ورسوله وشهد أن لا إله إلا الله ، وأني رسول الله الى الناس كافة « لينذر من كان حياً » أسلم تسلم فان أبيت فعليك إثم المجوس » وفي رواية أخرى « ... من محمد رسول الله الى كسرى عظيم فارس ، سلام على من اتبع الهدى وآمن بالله ورسوله وشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله ، وأدعوك بدعاء الله ، فإني أنا رسول الله الى الناس كافة ، لأنذر من كان حياً ، ويحق القول على الكافرين . فأسلم تسلم « فان أبيت فاثم المجوس عليك » (تأريخ الطبري ج٢ ص٢٩٥–٦ من طبعة مطبعة الاستقامة بمصر) .

(٢) في الأصل « أشهد » . (٣) في الأصل « بلغة » .

(٤) هو وائل بن حجر بن ربيعة وقيل بن سعد الحضرمي ، كان أبوه من أقيال اليمن ووفد هو على النبي – صلى الله عليه وسلم – واقتطعه أرضاً فاقطعه إياها . قال ابن سعد : نزل الكوفة وروى عن النبي – ص – ومات في خلافة معاوية « الاصابة ج ٣ ص ٥٩٢ » . أما الكتاب الذي كتبه النبي – ص – فقد ذكره الزمخشري في « الفائق » ج ١ ص ٤ طبعة عيسى البابي الحلبي سنة ١٣٦٤ هـ = ١٩٤٥ م في غير رواية وصورة .

(٥) الأقيال جمع قيل وأصله قيل فيعل من القول ؛ فحذفت عينه واشتقاقه من القول ، كأنه الذي له قول أي ينفذ قوله ... وأما أقيال فمحمول على لفظ قيل كما قيل أرياح في جمع ريح والشائع أرواح « الفائق » ويراد الملك الصغير من ملوك اليمن .

(٦) العباهلة : الذين أقروا على ملكهم لا يزالون عنه من « عبهله » بمعنى « أبهله » اذا أهمله . العين بدل من الهمزة ... (الفائق) .

(٧) في الفائق « من أهل » .

(٨) في الأصل « التبعة » والتي أثبتناه من الفائق . والتيعة : الأربعون من الغنم ، وقيل هي اسم لأدنى ما يجب فيه الزكاة ؛ كالخمس من الابل وغير ذلك ، وهي مشتقة من تاع اليه يتيع إذا ذهب اليه . وقيل غير ذلك (الفائق) . (٩) في الأصل « الشاة » بالتعريف ولا محل له .

والتِّيمة (١) لصـــاحبها ، وفى السُّيوبُ (٢) الخُمس لا (٣) خِلاطَ ولا وراط (٤) ولا شِناق (٥) ولا شِغار (٦) ومن أجبى (٧) فقد أربى (٨) وكلُّ مسكر حرام » .

فانظر أيها المتأمل لهـذا الـكلام ، كيف خاطب هؤلاء القوم بالضد مما خاطب أهل (٩) فارس . وليس سبب ذلك إلا ما ذكرناه من مخاطبة كل فريق من الناس على قدر معرفتهم . فاعرف ذلك وقس عليه .

(١) في الأصل « التنمية » والتيمة : الشاة الزائدة على التيعة حتى تبلغ الفريضة الأخرى وقيل هي التي ترتبطها في بيتك للاحتلاب ولا تسيمها وأيتها كانت ، فهي المحبوســة إما عن السوم واما عن الصدقة ، من « التتيم » وهو التعبيد والحبس عن التصرف الذي للأحرار (الفائق) .

(٢) في الأصل « وفي الستون » ولا معنى له . والسيوب : الركاز وهو المال المدفون في الجاهلية أو المعدن ، جمع سيب وهو العطاء (الفائق) .

(٣) والخلاط أن يخالط صاحب الثمانين صاحب الأربعين في الغنم وفيها شاتان لتؤخذ واحدة (الفائق) .

(٤) الوراط : خداع المصدق بأن يكون له أربعون شاة فيعطى صاحبه نصفه لئلا يأخذ المصدق شيئاً . مأخوذ من الورطة ، وهي في الأصل الهوة الغامضة فجعلت مثلا لكل خطة (ما كرة) وإيضاء عشوة : وقيل هو تغييبها في هوة أو خمر لئلا يعثر عليها المصدق ، وقيل هو أن يزعم عنـد رجل صدقة وليس عنده فيورطه « الفائق » .

(٥) الشناق أخذ شيء من الشنق وهو ما بين الفريضتين سمى شــنقاً لأنه ليس بفريضة تامــة فكأنه مشنوق ، من شنقت الناقة بزمامها : إذا كففتها وهو المعنى بتسميته وقصاً ، لأنه لمـــا لم يتم فريضة فــكأنه مكسور (الفائق) .

(٦) الشغار : أن يشاغر الرجل الرجل وهو أن يزوجه أختــه على أن يزوجه هو أخته ولا مهر إلا هذا (الفائق) .

(٧) في الأصل « أحنى » . وأجبى : باع الزرع قبل بدو صلاحه وأصله الهمز من جبأ عن الشيء إذا كف عنه (الفائق) .

(٨) أربى يربي ارباءً : أي دخل في الربا والمعنى أنه إذا باعه على أن فيه كذا قفيزاً وذلك غير معلوم فاذا نقص عما وقع التعاقد عليه أو زاد فقد حصل الربا في أحد الجانبين « الفائق » .

(٩) في الأصل « لأهل » وهو غير مستقيم .

الباب الثالث

من الفن الأول من القطب الأول في الطريق

الى صناعة النظم والنثر

إعْلَمَ أيها المتأمل لكتابنا هذا ، أنا مارسنا[1] هذه الصناعة ، وبيّناها من طُرُقٍ كثيرة ، وأبواب متعددة ، وخبرنا[2] ما ينفع المتدرب من ذلك ، وما يكون أعون له ، وأجدى عليه وأقرب الى تعليمه وإفادته ، فلم نجد ما هو أسهل مأخذاً ، وأقرب متناولاً ، سوى طريق واحد نحن ذاكروه في هذا الكتاب ، فنقول :

يجب على المبتدئ في هذا الفن والمترشح له إذا آتاه الله عز وجل طبعاً مجيباً ، وقريحة مواتية ، وكان مستكملاً لمعرفة ما يجب على المؤلف معرفته ، مما أشرنا اليه في صدر هذا الكتاب ، أن يأخذ رسالة من الرسائل ، أو قصيدة من الشعر ، يقف على معانيها ، ويتدبر أوائلها وأواخرها ، ويقرر ذلك في قلبه . ثم يكلف نفسه عمل مثلها ، مما[3] هو في معناها ، ويأخذ تلك الألفاظ التي فيها ، ويقيم عوض كل لفظه لفظة من عنده ، تسد مسدها ، وتؤدي المعنى المندرج تحتها ، ولا يزال كذلك ، حتى يأتي على آخرها . ثم بعد فراغه منها يشتغل بتنقيح ألفاظها وتجويدها ، وارتباط[4] بعضها ببعض ، فاذا استتم عمله انتقل منه الى غيره ، وفعل فيه فعله أولاً ، ولا يزال

(١) في الأصل « ما رسمنا » . (٢) في الأصل « ما ما ينفع » .

(٣) في الأصل « ممن » .

(٤) استعمل المؤلف « ارتبط » لازماً وهو قليل قال الجوهري في الصحاح « وفلان يرتبط كذا رأساً من الدواب » وقال ابن فارس في مقاييس اللغة « ويقال : ارتبطت الفرس للرباط » . وفي أساس البلاغة « وارتبط فلان فرساً ، وفي مثل : استكرمت فارتبط » . وفي القاموس « وارتبط فرساً : اتخذه للرباط » . إلا أن لسان العرب ذكر توهم « ارتبط في الحبل : نشب » . مع ذكره المتعدي . وقال ابن كمال باشا في كتابه « التنبيه على غلط الجاهل والنبيه » ــ ص ٢٣ ــ « ومنها في فصل الراء (المرتبط) قول الناس (فلان =

على هذه القدم ، يُدْمِن[1] فى معارضة الرسائل ، ان كان كاتباً ، أو فى معارضة القصائد ، ان كان شاعراً ، حتى يحصُل له بذلك الدُّرْبة الوافرة ، ويتمرن قريحته عليه أو يعتاد خاطره هذا الأمر اعتياداً زائداً ، ولا ينبغي له ان يكون قانعاً من ذلك بالقليل ، ولا راضياً بمعرفة الطريق ، دون سلوكه إياه ، مراراً كثيرة ، وحِبْرُنَه بسهله وحَزْنه ، وقريبه وبعيده ، فاذا تَدَرَّبَ واعتاد ، وصار ذلك له خليقة وطبعاً ، تفرعت عنده المعاني وانقدحت فى خاطره ، فتسهل عليه حينئذ صياغتها ، وابرازها فيما يليق بها من اللباس . وهـذا أنفع الطرق وأكثرها فائدة ، لمن يروم الدخول فى زمرة الكتاب والشعراء ، ولا تجد أيها المنتصب لهذه الصناعة طريقاً يجدي عليك من النفع ما يجديه هذا الطريق ، فاعرفه .

= مرتبط بكذا) على البناء للفاعل خطأ ، والصحيح (مرتبط بكـذا) على بناء المفعول لأن (ارتبط) متعد كربط ، كما اتفقت عليه أئمة اللغة » . قلنا ومنه قول لبيد :

تراك أمكنة إذا لم أرضها أو يرتبط بعض النفوس حمامها

وقد استعمله لازماً أبو حيان التوحيدي قال في الامتاع والمؤانسة ــ ج ٢ ص ٨ ــ « وكيف ارتباط بعضها ببعض » وجاء في عمدة ابن رشيق « كارتباط الروح بالجسم » ج١ ص ٨٠ من الطبعة الأولى .

(١) لعل الصواب « يدمن معارضة » .

الباب الرابع

من الفن الأول من القطب الأول

في الحقيقة والمجاز

اعلم أن الحقيقة : هي (اللفظ)[1] الدال على موضوعه الأصلي . وقيل : هي اسم مشترك ، يراد به ذات الشيء وَحدُهُ ، ويراد به ما استعمل بازاء موضوعه اللغوي . وأما المجاز : فهو ما أريد به غير المعنى الموضوع له فى أصل اللغة ، اتساعاً . وقيل : هو[2] ما نقل عن موضوعه الأصلي الى غيره ، بسبب مشابهة بين محل الحقيقة ومحله ، فى أمر مشهور .

واعلم أن المجاز ينقسم الى اقسام ، وقد أودعنا كتابنا هذا منها ما سنح لنا ، وهو أربعة عشر قسماً : « الأول » ما جعل للشيء بسبب المشاركة فى خاصة ، كما يقال للبليد حمار ، وللشجاع أسد. « الثاني » الزيادة فى الكلام لغير فائدة كقوله تعالى « فبما رحمة من الله لِنْتَ[3] لهم » فما هاهنا زائدة لامعنى لها* أي « فبرحمة[4] من الله لنت لهم » (الثالث) النقصان الذي لايبطل به معنى الكلام ، لحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، كقوله تعالى « ومن يكسب خطيئةً أو إثماً ثم يرم به[5] بريئاً » يريد شخصاً بريئاً . وكحذف المضاف وإقامة المضاف اليه[6] مقامه كقوله تعالى « واسئل القرية »[7] أي أهل القرية . وللنحاة فى ذلك اختلاف. قال سيبويه[8] : إن القياس ممتنع فى حذف

---

(١) من المثل السائر ص ١/٥٨ . (٢) في الأصل « هي » .
(٣) آية : ٥٩ سورة آل عمران . (٤) في الأصل « فبما » .
(٥) آية : ١١٢ ، سورة النساء . (٦) زيادة اقتضاها السياق . (٧) آية ٨٢ ، سورة يوسف .
(٨) سيبويه : عمرو بن عثمان امام البصريين في النحو ، أصله من البيضاء من أرض فارس ، قدم البصرة وأخذ عن الخليل ، وورد على يحي البرمكي فجمع بينه وبين الكسائي للمناظرة ، فانقطع سيبويه ، ولم تطل مدته بعدها توفى سنة ١٨٠ بشيراز ، وقيل غيرها « انظر بغية الوعاة » للسيوطي ص ٢٦٦ وما بعدها طبعة مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٦ هـ .

* ليس في كتاب [illegible] حرف لا معنى له .

الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، فلا يجوز في جاءني رجل طويل « جاءني طويل » وقال الفارسي [1] وغيره من علماء العربية : القياس جائز في حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه . وسيبويه لم ينص في ذلك بشيء . وقال أبو الحسن الأخفش [2] تارة إنه ممتنع ، وتارة إنه جائز . والقوي عنده أن لا يقاس ، وغيره لا يمنع القياس : « الرابع » تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه كقوله تعالى « إني أراني أعصر خمراً » [3] . وإنما كان يعصر عنباً . « الخامس » تسمية الشيء باسم مجاوره كقوله للمزادة « راوية » وإنما الزاوية الجمل الذي يحملها . « السادس » تسمية الشيء بشكله كقولك في جواب « ما فعل زيد » : القيام . والقيام إنما هو جنس يتناول جميع أنواعه . « السابع » تسمية الشيء بجزئه كقولك لمن تبغضه : « أبعد الله وجهه عني » تريد بذلك عامة جسده . « الثامن » تسمية الشيء بدواعيه كتسميتهم الاعتقاد قولاً نحو قولك « هذا يقول بقول الشافعي » أي يعتقد اعتقاده . « التاسع » تسمية الشيء باسم أصله كقولك للآدمي « مضغة » . « العاشر » تسمية الشيء باسم فرعه كقول الشاعر :

وما العَيْشُ إلا نَومةٌ وتَشرُّقٌ وتمرٌ على رأس النخيـــل وماءُ

فسمى الرطب « تمراً » . « الحادي عشر » : تسمية الشيء باسم ضده كقولهم للأسـود والأبيض « جون » . « الثاني عشر » تسمية الشيء بمكانه كقولهم للمطر « سماء » لأنه ينزل منها . « الثالث عشر » تسمية الشيء بفعله كتسمية الخمر مسكراً . « الرابع عشر » . تسمية الشيء بحكمه كقوله تعالى « وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسـها للنبي إن أراد النبي ... » الآية .

---

(١) الفارسي : ابو علي الفارسي ولد بفارس وقد بغداد وتجول في البلدان وأقام مدة عند سيف الدولة الحمداني في حلب ، ثم عاد الى فارس وصحب عضد الدولة بن بويه وصنف له كتاب « الايضاح » في قواعد العربية ثم عاد الى بغداد وتوفي فيها سنة ٣٧٧ هـ أخذ عن الزجاج وابن السراج ، وربما كان أشهر تلاميذه ابن جني أنظر بغية الوعاة ص ٢١٦ طبعة مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٦ هـ والأعلام للزركلي ، و« وفيات الأعيان » و « نزهة الألباء » .

(٢) أبو الحسن الأخفش ، قرأ على ثعلب والمبرد ، وتوفي ببغداد سنة ٣١٥ هـ وكان طوف في مصر ، وخرج الى حلب ، يقول ياقوت : له تصانيف ذكرها ابن النديم « في الفهرست » وهي : « شرح سيبويه » و « الأنواء » و « التنبيه والجمع » و « المهذب » و« تفسير رسالة كتاب سيبويه » . « أنظر بغية الوعاة ص ٢٣٨ » .

فسمي النكاح هبة . فهذه ضروب المجاز التي وقعت . فاعرفها .

وأما الفرق بينه وبين الحقيقة ، فهو أن الحقيقة جارية على العموم في نظائره ، ألا ترى أنا إذا قلنا « فلان عالم » لما صدق على كل ذي علم ، لأنه صدق على كل ذي علم ، بخلاف « واسئل القرية » لأنه لايصح إلا في بعض الجمادات دون بعض ، لأن المراد أهل القرية ، لأنهم ممن يصح السؤال لهم ، ولا يجوز أن يقال « واسأل الحجر أو التراب » . وقد يحسن أن يقال « واسأل الربع أو الطلل » .

واعلم أن كل مجاز فله حقيقة ، وليس من ضرورة كل حقيقة أن يكون لها مجاز ، وذلك أن من الأسماء قسمين لامجاز فيها :

« الأول » أسماء الأعلام ، كأنها وضعت للفرق بين الذوات لا للفرق بين الصفات .

« الثاني » الأسماء التي لا أعم منها ، كالمعلوم والمجهول والمدلول ، وغير ذلك ، مما اشبهه .

واعلم أنه قد صار المجاز في تعارف الناس بمنزلة الحقيقة ، بل هو أقرب الى التعريف من الحقيقة ، وأولى بالاستعمال منها ، وأحق بالافهام ؛ لأنه لو لم يكن كذلك لكانت الحقيقة ، التي هي الأصل ، أولى منه حيث هو فرع عليها . ألا ترى أن قوله تعالى « والصبح اذا تنفّس » أبلغ من أن يقال « اذا انتشر » لأن التنفس يعطي من الدلالة ما لايعطيه الانتشار ؛ وذلك لما فيه من بيان الروح على النفس ، عند إضاءة الصبح ، فجعل ظهور الصبح وانتشاره من خلال الليل ، شيئاً فشيئاً ، كالتنفس ؛ لأن أول ما يبدو الصباح ثم ينمي في انتشاره بالتدرج ، كاخراج الانسان نفسه .

واعلم أنه إنما [١] يعدل عن الحقيقة الى المجاز لمعان ثلاث وهي : الاتساع والتشبيه والتوكيد ، فان عدمت هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة . فمن ذلك قوله تعالى « وأدخلناه في رحمتنا » الآية . فهذا مجاز ، وفيه الأوصاف الثلاثة المذكورة . وأما الاتساع فهو أنه زاد في أسماء الجهات والمحالّ [٢] اسماً هو الرحمة ، وأما التشبيه فانه شبّه الرحمة ، وإن لم يصح دخولها ، بما يجوز

(١) هذا من العبارات المولدة نعني استعمال « إنما » للحصر بعد « أنه » .
(٢) المحال جمع المحل ويجوز أن يكون جمع « المحلة » في غير هذه العبارة .

دخوله . وأما التأكيد فإنه أخبر عما لا يدرك بالحاسّة ، وذلك تغالٍ بالمخبر عنه ، وتفخيم له ، إذ صيّره إلى منزلة ما يشاهد بالعيان . ألا ترى إلى قول بعضهم فى الترغيب فى الجميل : « لو رأيتم المعروف لرأيتموه حسناً جميلاً » . وإنما يرغب بأن ينبه عليه ، ويعظم من قدره ، فيصوِّره فى النفوس ، على أشرف أحواله وأعلى صفاته ، وذلك بأن يخيل متجسماً ، لا عرضاً متوهماً .

واعلم أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة ، وذلك انّ أكثر اللغة مجاز لا حقيقة فيه ، فمن ذلك عامة [1] الأفعال نحو « قام زيد ، وقعد عمرو » و « جاء الصيف وانصرف الشتاء » . ألا ترى أن الفعل يُفاد منه معنى الجنسية ، فقولك « قام زيد » معناه كان منه القيام أي هـذا الجنس من الفعل ومعلوم أنه لم يكن منه جميع القيام ، وكيف يكون ذلك وهو جنس من مطلق جميعَ أنواعه من الماضي والحاضر والمستقبل [2] ، الكائنات من كل (من) [3] وجد منه القيام ؟ . فاذا كان الحال كذلك علمت أنّ قيام زيد مجاز لا حقيقة ، وإنما هو على وضع الكل موضع البعض ، للاتساع والتوكيد ، وتشبيه القليل بالكثير . ويدل على انتظام ذلك فى جميع جنسه أنك تعمل فى جميع أجزاء ذلك الفعل ، فتقول : قمت قومة ، وقومتين ، ومائة قومة ، وقيـاما حسناً ، وقياماً قبيحاً ، فاعمالك إياه فى جميع أجزائه يدل على أنه موضوع عندهم على صلاحيته ، لتناول جميعها ، ألا ترى إلى قول بعضهم :

وقد يجمعُ اللهُ الشتيتينِ بعدما يظُنّانِ كلَّ الظنِّ أنْ لا تلاقيا

فقوله « كلّ الظن » يدل على صحة ما أشرنا إليه .

وكذلك قولك « ضربْتُ زيداً » مجاز أيضاً ، لأنك إنما فعلت بعض الضرب لا كلّه ، وإنما ضربت بعضه لا جميعه ؛ لأنك قد تضرب يده ، أو رجله ، أو ناحية من نواحي جسده . ولهذا إذا احتاط الانسان واستظهر جاء ببدل البعض ، فقال « ضربتُ زيداً رأسهُ » ثم هو مع ذلك متجوز ، لأنه إنما يضرب ناحيةً من رأسه ، لا رأسه كلّه . ولهذا يحتاط بعضهم فى نحو

(١) عامة الأفعال أكثرها وعامة الناس أكثرهم . (٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) يرد على قول المؤلف أن الفعل الماضي الزمن يقيد القيام بالمضي فلا مستقبل فيه ولا حاضر .

هذا فيقول « ضربت زيداً جانب وجهه الأيمن » . فإذا عرف التوكيد ثم وقع (في)[1] الكلام نحو « نفسه وعينه وكله وأجمع » وما جرى هذا المجرى تحقق[2] منه حال سعة المجاز في هذا الباب . ألا تراك تقول : قطع الأمير اللص . ارتفع المجاز من جهة الفعل وصرت فيه الى الحقيقة ، لكن يبقى عليك التجوز من جهة أخرى وهو قولك « اللص » وانما لعله[3] قطع يده أو رجله ، فاذا احتطت في ذلك قلت « قطع الأمير نفسه يد اللص أو رجله » . وكذلك جاء جميع الجنس . فوقوع التوكيد في هذه اللغة أقوى دليل على شيوع[4] المجاز فيها واشتماله عليها ، حتى إن علماء العربية جعلوا له باباً مفرداً ، لعنايتهم به ، وكونه مما تمس الحاجة اليه ، وأنه لا ينبغي أن يضاع مثله ولا يهمل ، كما أنهم جعلوا لكل معنى أهمهم[5] باباً مفرداً ، كالصفة ، والعطف ، والاضافة ، وغير ذلك فاعرفه .

(١) زيادة اقتضاها السياق ألا تراه قد قال بعد ذلك « فوقوع التوكيد ... » .
(٢) في الأصل « تحقيق » ولعل الأصل ما ذكرناه .
(٣) في الأصل « لعلة » .
(٤) في الأصل « شباع » . والشياع مصدر « شاعه » أي تبعه ورافقه ، يقال في الذيوع « شاع يشيع شيعاً ومشاعاً وشيوعاً وشيوعة وشيعاناً (القاموس) . وقد وقع « الشياع » بمعنى الشيوع فيما نقل من كلام الشريف الرضي في كتابه « المجازات القرآنية ص ١٢٤ » .
(٥) هو ابن سنان الخفاجي ، وقد تقدم ذكره .

الفن الثاني

في القطب الأول

في الألفاظ والمعاني وتفضيل الكلام المنثور على المنظوم [1] وهو ثلاثة أبواب :

الأول : في الألفاظ المفردة وهو قسمان :

« الأول » : في الكلام على الألفاظ المفردة ، والفرق بين الجيد منها والردىء ،

واعلم أن صاحب كتاب « سر الفصاحة » وغيره من أرباب هذه الصناعة قد أوردوا في كتبهم من ذلك أشياء حسنة ، ونبهوا على نكت مستملحة ، غير أنا لما أمعنا النظر فيما قالوه ، وتصفحنا مطاوي ما ذكروه ، وقع لنا فيه زيادة مبتكرة ، وقول مستغرب ، ولنورد هاهنا ، ما وصل إلينا عن علماء هذه الصناعة ، وما أبتكرناه نحن فنقول :

الأوصاف التي توجد في اللفظة الواحدة ، وتستحق بها مزية الحسن والجودة ، سبعة أنواع ، فأما الذي وصل إلينا منها فستة أنواع :

« الأول » تباعد مخارج الحروف .

« الثاني » أن لا تكون الكلمة وحشية ولا متوعرة .

« الثالث » أن لا تكون الكلمة مبتذلة بين العامة .

« الرابع » أن لا تكون عبر بها عن معنى يكره ذكره ، فاذا أوردت ، وهي غير مقصود

(1) في تفضيل النثر على الشعر ، راجع شرح الحماسة للمرزوقي « ج ١ ص ١٧ » من طبعة مطبعة لجنة التأليف والترجمة بمصر .

بها ذلك المعنى قبحت .

« الخامس » أن تكون مصغّرة في موضع يُعبر بها عن شيء لطيف ، أو خفي ، أو نحو ذلك .

« السادس » أن تكون مؤلفة من أقل الأوزان تركيباً . وقد ذكر أبو محمد بن سنان الخفاجي قسماً آخر فقال : « ينبغي أن تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصحيح ، غير شاذة »[1] . وليس هذا معتبراً في جودة اللفظة ولا في رداءتها ، لأن شذوذ اللفظة لا يوجب لها حسناً ولا قبحاً ، وإنما المعنى بقولهم : إن هذه الكلمة شاذة أي أنها لم تنقل إلا عن واحد فقط ، فلا يوثق بها ولا يركن اليها ، سواء كانت حسنة أو قبيحة . فاعرف ذلك .

وأما الذي ابتكرناه نحن فنوع واحد وهو أن تكون الكلمة مبنية من حركات خفيفة .

ولنرجع الى ذكر الستة الأنواع ، التي وصلت الينا من علماء هذه الصناعة ، وتحقيق القول فيها ، فنقول :

إعلم أنه ليس لهم فيها الا السبق بذكرها فقط ، وأما علة كل نوع منها ، والسبب الذي ذكر لأجله فانا لم نأخذه (عنهم[2]) ، وإنما استنبطناه نحن دونهم . وذلك أنا لم نقف لهم في ذلك على قول شاف ، ولا كلام محرر . بل جل أمرهم أن ذكروا هذه الأنواع الستة ثم مثلوا كل نوع منها بمثال ، كما فعل أبو محمد بن سنان[3] الخفاجي ، وهو من الأئمة المشاهير في هذا العلم ، وكذلك فعل غيره ممن تقدمه كقدامة[4] بن جعفر الكاتب ، والآمدي[5] ، والجاحظ وغيرهم . وكتبهم التي صنفوها في هذا الفن شاهدة بما ذكرناه عنهم من إجمال القول ، والاقتناع بالأمثلة .

أما النوع الأول من الأنواع الستة فهو تباعد مخارج الحروف ، ولسنا نعني بذلك أن

(١) راجع سر الفصاحة « ص ٧٥ » وما بعدها من طبعة المطبعة الرحمانية بمصر سنة ١٣٥٠ هـ = ١٩٣٢ م .

(٢) زيادة يقتضيها السياق . (٣) راجع مختصر ترجمته في حاشية « ص : ٣ » من هذا الكتاب .

(٤) انظر مختصر ترجمته في حاشية « ص : ٢ » من هذا الكتاب .

(٥) انظر مختصر ترجمته في حاشية « ص ٢ » من هذا الكتاب .

المتقارب المخارج لا يكون حسناً ولا جيداً ، بل نعني بذلك أن الغالب على المتباعد المخارج من الألفاظ الجودة والحسن ، والغالب على المتقارب المخارج الرداءة والقبح . ألا ترى[1] أن « الجيم والشين والياء » لها مخارج متقاربة ، وهي من وسط اللسان ، بينه وبين الحنك ، وتسمى ثلاثتها الشجرية[2] ، فاذا ركبنا منها شيئاً من الألفاظ يجيء حسناً رائقاً فإن قلنا : « جيش » ، كانت لفظة محمودة ، وإن قدمنا الشين على الجيم فقلنا : « شجي » كانت أيضاً لفظة محمودة . فهذه مخارج متقاربة ، وقد ركبنا منها هاتين اللفظتين ، وجاءتا في غاية الحسن والرونق . وهذا يكون نادراً في المتقارب المخارج وانما الأكثر والغالب يجيء في المتباعد المخارج . فاعرف ذلك .

وحيث انتهى بنا القول الى هاهنا فلنبدأ بوصفه ، في هذا الموضع ، بذكر الأصوات والحروف ، وذكر المخارج وانقسامها ، قبل ذكر السبب في حسن المتباعدة ، وقبح المتقاربة ، فنقول :

اعلم أن الصوت[3] عرض يخرج مستطيلاً متصلاً ، حتى يعرض له ، في الحلق والفم والشفتين ، مقاطع ، تثنيه عن امتداده واستطالته ، فيسمى المقطع إن عرض له حرفاً . وتختلف أجراس[4] الحروف بحسب اختلاف مقاطعها . ألا ترى أنك تبتدئ من أقصى الحلق ثم تبلغ به أي المقاطع شئت ، وتجد له جرْساً ما ، فان انتقلت منه راجعاً عنه ، أو مجاوزاً له ، ثم قطعت أحسست عند ذلك جرساً غير الجرس الأول ، نحو « الكاف » فانك إذا نطقت بها سمعت هناك صدىً ، فإذا رجعت الى « القاف » سمعت غير ذلك الصدى فإن جزت [إلى] الجيم سمعت غير ذينك الأولين . وشبّهه بعضهم الحلق والفم بالمزمار[5] وما أقربه شبهاً به . والسبيل إلى

---

(١) راجع المثل السائر « ج١ ص ١٥٣ » فقد ذكر المؤلف هذا هناك .

(٢) في مقدمة اللسان « الشجرية : الجيم والشين والضاد ، والشجر : مفرج الفم » .

(٣) يعني « صوت الفم » أما الصوت المطلق فقد قال في تعريفه العلامة ابن سينا « أظن أن الصوت سببه القريب تموج الهواء ودفعه بسرعة وبقوة من أي سبب كان » (أسباب حدوث الحروف ص ٥ من طبعة طهران) .

(٤) أجراس جمع جرس (بكسر الجيم وفتحها) ، وهو الصوت .

(٥) في الأصل « بالزمر » أنظر الحديث عن هذا في ص ١٨ من « سر الفصاحة » لابن سنان الخفاجي ، ص ٦ وما بعدها ، طبعة المطبعة الرحمانية بمصر سنة ١٩٣٢ . وأنظر : « فصل في الأصوات » في كتاب « سر الفصاحة » أيضاً .

معرفة ذلك أنك إذا أردت اعتبار هذا : تأتي بالحرف ساكناً لا متحركاً ، لأن الحركة تقلقله عن موضعه ومستقره ، ثم تدخل عليه همزة الوصل مكسورة [1] من قبله ، لأن الساكن لا يمكن الابتداء به ، فتقول : « إكْ » « إقْ » وكذلك سائرها .

واعلم أن « الحروف » تطلق باعتبارات ، فالأول : اسم لهذه الحروف المعدودة . وذلك مأخوذ من تسمية الحد والناحية حرفاً ، لأن الحروف هي جهات للكلمة ونواحيها . الثاني : تطلق على أدوات الكلام نحو « من وعن ، وغيرهما » . الثالث : كقول النبي (ص) « أنزل القرآن على سبعة أحرف » أي سبع لغات لا تختلف ولا تضادّ ، كما يقال : « هذا في حرف أُبيّ » [2] و « وهذا في حرف ابن مسعود » [3]. الرابع : يقال ناقة حرف : أي ضامرة .

وقال أبو العباس [4] المبرد : إن الهمزة ليست من جملة الحروف . وجمل عددها ثمانية وعشرين حرفاً ، واستدل على ذلك بأن قال : إن الهمزة لا صورة لها في الخط . وهذا فاسد ؛ إذ الاعتبار باللفظة لا بالخط ، فإن الخط لو لم يكن لما كان ذلك مانعاً من كون الهمزة من جملة الحروف .

فأما ترتيب الحروف على نسق المخارج فهي « همزة ، ألف ، ع ، [هـ] ح ، غ ، خ ، ق ، ك ، ج ،

---

(١) كذا قال ابن جني قبله في « سر صناعة الأعراب » ج١ ص ٧ وجاء في مقدمة « لسان العرب » ص ١٣ من طبعة دار الفكر : « ونظر الخليل بن أحمد الى الحروف كلها وذاقها فوجد مخرج الكلام كله من الحلق ، فصير أولاها في الابتداء أدخل في الحلق . وكان اذا أراد أن يذوق الحرف فتح فاه بألف ثم أظهر الحرف ثم يقول : أب . أت . أث . أج . أع » ، وهذا يدل على أن كسر الألف غير ضروري .

(٢) أُبي : على صيغة تصغير « أب » وهو أبي بن كعب من صحابة الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ وكان أقرأ العرب للقرآن الكريم ، راجع ترجمته في طبقات القراء المعروف « بغاية النهاية » للجزري ج ١ ص ٣١ ، وكتب تراجم الصحابة ، « كأسد الغابة » و « الاصابة » .

(٣) هو عبد الله بن مسعود الصحابي المشهور ، وكان في قراءته اختلاف من حيث قسم من الألفاظ المفردة ، راجع ترجمته في : « طبقات الجزري » وكتب تراجم الصحابة .

(٤) راجع مختصر ترجمته في حاشية ص ٢٢ من هذا الكتاب . وقد سبق ابن جني المؤلف الى رد ذلك القول ، قال في « باب أسماء الحروف » من « سر صناعة الاعراب » ج ١ ص ٤٦ : « اعلم أن أصول حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفاً ، فأولها الألف وآخرها الياء ، على المشهور في ترتيب حروف المعجم إلا أبا العباس فانه كان يعدها ثمانية وعشرين ، وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس غير مرضي عندنا ، كما نوضح القول فيه إن شاء الله » .

ش ، ي ، ض ، ل ، ن ، ر ، ط ، د ، ت ، ز ، س ، ظ ، ذ ، ث ، ف ، م ، و ، ب[1] .

وستة أحرف فروع مستحسنة ، وهي همزة بين بين ، والنون الخفيفة ، والألف المالة ، وألف التفخيم ، والشين كالجيم ، والصاد كالزاي . وثمانية أحرف غير مستحسنة وهي : الكاف بين الجيم والكاف ، والجيم كالكاف ، والجيم كالشين ، والفاء كالباء ، والضاد الضعيفة ، والصاد كالسين ، والطاء كالتاء ، والظاء كالثاء . وذكر قوم أربعة أحرف هي : السين كالزاي ، والجيم كالزاي ، واللام المفخمة ، والقاف كالكاف ، فصار الجميع سبعة وأربعين حرفاً .

فأما انقسام المخارج فإنها ستة عشر مخرجاً : ثلاثة حلقيّة[2] وهي الهمزة والألف والهاء . هذا على ترتيب سيبويه ، وأما على ترتيب أبي الحسن[3] الأخفش فإن الهاء مع الألف لا قبلها ولا بعدها ، ومخرجان يليان هذه الثلاثة المذكورة وهما العين والحاء ، ومخرجان آخران فوق ذينك من أول الفم وهما الغين والخاء ، وحرف من أقصى اللسان ، وهو القاف . وأسفل من موضع القاف قليلاً مخرج الكاف ، وهذان الحرفان — أعني القاف والكاف — يدعيان لهويين : من اللهاة . وثلاثة أحرف من وسط اللسان : وهي الجيم والشين والياء ، وتسمى الشّجْرية . ومن أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد ، ويسمى المتفرد المستطيل . ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه مما بينها وبين ما يليها من الحنك ، فويق الضاحك والناب والثنية والرباعية مخرج اللام ، ويسمى المنحرف . ومن طرف اللسان ، بينه وبين ما فويق الثنايا السفلى ، مخرج النون . ومن مخرج النون ، غيرانه أدخل في ظهر اللسان قليلاً ، لانحرافه الى اللام مخرج الراء . وهذه الأحرف الثلاثة : اللام والراء والنون تسمى الذليقة . وقال سيبويه

(١) بين هـذا الترتيب وترتيب ابن جني في « سر صناعة الاعراب » ج — ١ ص ٥٠ — شيء من الاختلاف ، فليلحظ .

(٢) في الأصل « حليقة » وهو من تصحيف النساخ .

(٣) هو أبو الحسن علي بن سليمان الملقب بالأخفش الأصغر ، أحد الأخافش الثلاثة المشهورين ، قرأ على ثعلب والمبرد وغيرهما ، وشرح كتاب سيبويه في النحو . وله كتاب الأنواء ، والتثنية والجمع ، وكتاب المهذب . دخل مصر والشام ، وعاد الى العراق ، وكان ضيق الحال ، توفي فجأة سنة « ٣١٥ » عن ثمانين سنة . راجع « معجم الادباء » و « بغية الوعاة » ص ٣٣١ .

إنَّ الأصول المجاسية لا تخلو من أحدها البتة . ومما بين طرف اللســـان وأصول الثنايا ثلاثة أحرف وهي الطاء والدال والتـاء ، وتسمى النطعية . وثلاثـة أحرف ممـا بين طرفي اللسان وفويق الثنايا وهي : الصاد والسين والزاي وتسمى الأسـلية . وثلاثة أحرف ممـا بين طرف اللسان وأطراف الثنايا وهي : الظاء والذال والثاء ، وتسمى اللثوية . وحرف واحد مما بين باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العُلى وهو الفاء . وثلاثة أحرف مما بين الشفتين وهي البـاء والميم والواو ، وتسمى الشفهية . وحرف واحد من الخيشوم وهو النون ، ويسمى الخيشومي . فهذه جميع مخارج الحروف .

وحيث انتهى القول بنا الى هذا المقام وأتينا على ذكر الأصول والحروف وانقسـام المخارج فينبغي حينئذ أن نذكر السبب في حسن ما تباعد من المخارج ، وقبح ما تقارب منها ، فنقول :

قال أبو محمد بن سنان الخفاجي في كتابه[1] : « إن الحروف التي هي أصوات[2] تجري من السمع مجرى الألوان من البصر ، ولا شك في أن الألوان المتباينة إذا اجتمعت كانت في المنظر أحسن من الألوان المتقاربة ؛ ولهذا كان البياض مع السواد أحسن منه مع الصفرة ، لقرب ما بينه وبين الأصفر ، وبعد ما بينه وبين الأسود » . هذا حكاية كلامه بعينه . ولنـا عليه اعتراض ، وهو أنا نقول : إذا ثبت لك أن الألوان المتباينة في النظر أحسن من الألوان المتقـاربة فكيف يلزم على هذا أن نقيس عليـــه السمع ونجريه مجراه ؟ فإن قال في الجواب عن ذلك : « إني إنما قست السمع في أصوات الحروف المتباعدة على البصر في الألوان المتبـــاعدة ، لأن السمع حاسة والبصر أيضاً حاسة ، وقيـــاس حاسة على حاسة مناسب » . قلنـــا له : إنمـا يستقيم لك ما ذكرته من هذا القياس أن لو توقف في عرفان جودة اللفظـــة على سماع أصوات مخارجها ، كما يتوقف في عرفان حسن الألوان على إبصارها ورؤيتهـــا ، وانما قد يعلم جودة اللفظة ، ويعرف حسن تركيبها ، من غير أن يسمع لها صوت ؛ وذلك أن التأمل للكلام

(١) يريد « سر الفصاحة » وقد مر ذكره غير مرة . راجع ص ٦ ، و ص ٦٠ وما بعدها من الكتاب المذكور ، طبعة الرحمانية بمصر سنة ١٩٣٢ .

(٢) في الاصل « أصول » والتصحيح من كتاب « سر الفصاحة » .

مكتوباً من غير تصويت به ، ولا نطق ، اذا عرضه على طبعه السليم ، وفكره المستقيم ، عرف جودة ألفاظه ، وعلم حسن تركيبها من قبحه . ولا خلطة للسمع في ذلك ولا مشاركة . فقد ثبت بهذا الدليل فساد ما ذكرته من قياس السمع على البصر ، واختلال ما أشرت إليه من ذلك[1] .

وإنما القول السديد في حســن اللفظ المتباعد المخارج ، وقبح اللفظ المتقارب المخارج ، ما سنورد هاهنا : وهو أنّ الفائدة في الأشياء المركبة ، إنمــا هي اختلاف أجزائها وتباين مفرداتها ، ليؤثر التركيب عند ذلك شيئاً لم يكن ؛ إما حسناً وإما قبحاً .

فأما اذا كانت أجزاؤها مشابهاً بعضهــا البعض ، فانه لا يكون لتركيبها حينئذ كبير فائدة ، وهذا مما لا نزاع فيه : لوضوحه وبيانه .

وحيث كانت الحال في الأشياء المركبة كذلك ، قسنا عليه تركيب مخارج الحروف . وذلك أن من المخارج ما هو مختلف ونعني بالمختلف هاهنا : المتقارب ؛ كالراء ، واللام ، والطاء ، والسين وغير ذلك ، مما يجري هذا المجرى . فمتى كانت الكلمة مركبة من حروف متباعدة المخارج ، أثر التركيب فيها أثراً ؛ وهو الحسن والجودة في الغالب . ومتى كانت الكلمة مركبة من حروف متقاربة المخارج ، جاءت بخلاف ذلك في الغالب أيضاً .

فان قيــل : إن الكلمة ، اذا ركبت من حروف متباعدة المخارج ، أثر التركيب فيها أثراً مسلّم اليك ذلك . وأما تخصيصك ذلك التأثير بالحسن والجودة ، فهــذا تحكم محض أنت مطالب باثباته .

(١) قال ابن أبي الحديد في « الفلك الدائر على المثل الســائر » ــ ص ٨٣ ــ « قال المصنف ــ يعني نصر الله بن الأثير ــ وقد ذكر ابن سنان الخفاجي ، إن أحد ما يشترط في حسن اللفظ ، أن تكون مخارج حروفها متباعدة ، قال : وهذا باطل ، لأنه لو كان العلم بحسن اللفظ وقبحها مشروطاً بتباعــد مخارجها أو تقاربها لوجب أن لا يحكم على الفور بقبح لفظة أو حسنها حتى تعتبر مخارج الحروف ... أقول : ليس يمكر أن يعلم المعلول قبل العلة ، والمشروط قبل الشرط ، ألا ترى أنك اذا رأيت الجارية الحسناء فانك تستحسنها على الفور ولا يتوقف استحسانك اياها على أن تستحضر في ذهنك علة الحسن : من دقة شــفتيها وأنفها ، وامتداد سالفتيها ، ومخالطة الحمرة للبياض في بشرة وجهها ، وغير ذلك من أســباب الحســن ؟ ولا يطعن بحكمك على الفور تعليل الحسن بهذه الأمور » .

وكذلك قولك في الكلمة : « اذا تركبت من عدة حروف متقاربة المخارج » ، ألا ترى أن مخارج الحروف جرسها ، اذا اعتبر كل واحد منها على الانفراد ، لا يوجد له حسن ولا قبح ؟ وهذا لا نزاع فيه . فمن توهم شكاً في ذلك أو لحقه أدنى ارتياب ، فليعرضه ويعتبره ، منصفاً من نفسه ، فانه يعلم صحة ما ذكرناه ، ويعرف حقيقة ما أشرنا اليه .

واذا كانت الحال كذلك ، فمن أي وجه تكسب اللفظــــة الجودة والحسن اذا تركبت من حروف متباعدة المخارج ؟ ومن أي وجـــه تكسب الرداءة والقبح ، إذا تركبت من حروف متقاربة المخارج ؟

الجواب عن ذلك ، أنا نقول : إنها اكتسبت حسناً عنـد تركيبها من حروف متباعدة المخارج ، واكتسبت قبحاً عند تركيبها من حروف متقاربة المخارج ؛ لأن النطق اذا أتى على مخارج حروف اللفظة ، وهي متباعدة ، ليجمعها ويؤلفها ، كان له في ذلك مهلة وأناة ؛ لأن بين المخرج الى المخرج فسحةً وبعداً ، فتجيء الحروف عنـد ذلك متمكنة في مواضعها ؛ غير قلقة ولا مكدودة . واذا أتى النطق على مخارج حروف اللفظة وهي متقاربة ، ليجمعها وركبها ، لم يخلص من مخرج إلا وقد وقع في المخرج الذي يليه ؛ لقرب ما بينها فيكاد عند ذلك يعتبر أحدها بالآخر ، فتجيء مخارج حروف اللفظة قلقة مكدودة ، غير مستقرة في أماكنها .

ولهذا لم ترد العين مع الحاء ، ولا الغين مع الخاء ، ولا الطاء مع التاء ، ولا القاف مع الكاف ، ولا الذال مع الثاء ، ولا مع الظاء ؛ وذلك لقرب مخارج هذه الحروف بعضها من بعض (١) .

ومن أدل الدليل على أن المخارج المتباعدة أحسن تأليفاً من المخارج المتقاربة ، ان العرب من

(١) قال ابن أبي الحديد في الفلك الدائر — ص ٨٣ — « ومن ذلك أنه قد اعترف ، أن كل ما تستقبحه من الألفاظ تجده متقارب الحروف . وما تستحسنه تجده متباعد الحروف ، ولكنه زعم ، أنه لا يعلل الاستقباح والاستحسان بها ، فيقال له : اذا كان تقارب المخارج والاستقباح متلازمين لايفترقان ، فلا بد من أمر أوجب تلازمهما ، فيمكنك أن تقول : إن الاستقباح (الذي) أوجب تقارب المخارج ، فيما هو متقارب المخارج ، أمر ذاتي له ، لا يتوقف الا على الاستقباح ، فاذا لم يكن الاستقباح أوجب تقارب المخارج ، ولا بد لملازمتــه إياه من سبب ، فلا سبب إلا أن يقال : إن المخارج علة الاستقباح » .

شأنهم وعادتهم ، أن يعدلوا في كلامهم عن الأثقل الى الأخف ؛ طلباً للاستحسان ، وهذا شائع عنهم ، وكثير في لغتهم ، لا يحتاج إلى إقامة دليل عليه . وتراهم قد خالفوا عادتهم وعدلوا عن الأخف الى الأثقل ، طلباً لبعد المخارج : حيث هو أسهل على اللسان ، هرباً من تقاربها ؛ حيث هو أشق وأصعب على اللسان . وذلك نحو « الحيوان » ألا ترى أن أصل هذه الكلمة ، باجماع من علماء العربية : « حَيَيَان » لأنها من مضاعف الياء ، إلا أنه لما ثقل عليهم عدلوا به عن الياء ، الى الواو ، مع علمهم بأن الواو أثقل من الياء ، لكنه لما تباعد الحرفان ساغ ذلك ؛ لأجل الاستخفاف . فلما رأينا أن العرب الذين هم الأصل في هذه اللغة قد نقضوا عادتهم ، ورفضوا سنتهم ، في العدول عن الأثقل الى الأخف ، طلباً لتباعد مخارج الحروف ، علمنا أن ذلك أهم عندهم ، وأكثر تقدماً في نفوسهم . وكفى بهذا دليلاً على أن تباعد المخارج أحسن تأليفاً من تقاربها ، فاعرف ذلك .

واعلم أن تباعد المخارج ليس بكاف في حسن اللفظة ، ولا مقنع في جودتها ؛ فانه قد تأتي لفظة مؤلفة من حروف متباعدة المخارج ، ولكنها تكون مبنية من حركات ثقيلة ، أو تكون وحشية ، أو غير ذلك من الصفات الذميمة ، فيعارض ذلك الوصف المحمود هذا الوصف المذموم فيذيله[1] ويذهب به .

النوع الثاني من القسم الأول من الباب الأول
وهو أن لا تكون الكلمة وحشية ولا متوعرة

ونعني بالوحشي : قلة الاستعمال ؛ وذلك عيب في الكلام فاحش ؛ فيجب على المؤلف اجتنابه والبعد عنه ، لأن أحسن الالفاظ ما كان مألوفاً بين أرباب هذه الصناعة ، دائراً في تأليفاتهم ، قد

(١) في مختار الصحاح « الاذالة : الاهانة ، يقال : أذال فرسه وغلامه . وفي الحديث « نهى عن اذالة الخيل » وهو امتهانها بالعمل والحمل عليها .

صقلته الألسن ، وأَنسَتْهُ الاسماع والقلوب . ولذلك كان جميع ألفاظ القرآن الكريم منخرطة في هذا السلك ، وجارية في هذا المنهاج .

واعلم أن العرب ، وان استعملوا الوحشي من الكلام ، فانهم غير ملومين على ذلك ، ولايكون معيباً في كلامهم ؛ لأنه لغة القوم ، وبه كانت مفاوضاتهم في أحاديثهم وأشعارهم ، وكان كالذي كان لهم طبعاً وخليقة . والدليل على أن العرب لا يلامون في استعمال الوحشي من الكلام ، أنَّ النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قد نطق به كثيراً في كلامه ، وأتت به الأخبار المنقولة عنه ، كحديث طَهْفَة بن أبي زهير النهدي[1] وغيره . فأما حديث طَهْفَة فهو[2] أنه لما قدمت وفود العرب على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قام طهفة بن أبي زهير فقال : « أتيناك يا رسول الله من غَوْرِي تِهامَة ، على أكوار[3] الميس[4] ، ترتمي بنا العيس[5] نستحلب[6] الصَّبِير[7] وَنَستَخْلِبُ[8] الخَبِير[9] ، ونستعضِدُ[10] البرير[11] ونَستخيل[12] الرِّهام[13] ،

(١) في الأصل « الهندي » وهو تحريف ، وطهفة : مذكور في كتب تراجم الصحابة مثل « الاصابة ج٢ ص ٢٢٧ » ومنهم من سماه « طهية » .

(٢) راجع هذا الخبر في « الفائق » ج ٢ س ٤ من طبعة البابي الحلبي بالقاهرة . وقد أورد المؤلف هذا الخبر في كتابه « المثل السائر » ج ١ س ١٥٨ وما بعدها ، من طبعة البابي الحلبي القاهرة سنة ١٣٥٨ هـ .

(٣) الأكوار : جمع « كور » وهو الرحل بأداته ، ويجمع أيضاً على « كيران » ، « مختار الصحاح » .

(٤) الميس : شجر تتخذ منه الرحال « مختار الصحاح » .

(٥) العيس : الابل البيض التي يخالط بياضها شيء من الشقرة ، ويقال هي كرائم الابل ، واحدها اعيس ، والأنثى عيساء « مختار الصحاح » .

(٦) في الأصل « نستجلب » والتصحيح من الفائق « ج ٢ س ٤ » .

(٧) الصبير : السحاب الكثيف المتراكب « الفائق » .

(٨) نستخلب : من الخلب ، وهو القطع والمزق ، يقال « خلب السبع الفريسة ، يخلبها ـ بكسر اللام وبضمها ـ اذا شقها ومزقها ، ومنه المخلب (الفائق) .

(٩) الخبير : النبات ، (الفائق) .

(١٠) نستعضده : أي نأخذه من شجرة فنأكله للجدب ، وهو من العضد ، وهو القطع (الفائق) .

(١١) البرير : ثمر الأراك إذا اسود وبلغ ، والأراك : نوع من الشجر .

(١٢) نستخيله : نظنه خليقاً بالامطار (الفائق) .

(١٣) الرهام : ضعاف الأمطار ، وهي جمع رهمة (الفائق) .

وَنستحيل [(١)] الجهام [(٢)] من [(٣)] أرضٍ غائلة النِّطاء [(٤)]، غليظة المطا [(٥)]، قد نشفَ المُدْهن [(٦)]، ويَبِسَ الجُعْشِن [(٧)] وسَقَط الأملوج [(٨)]، ومات العسلوج [(٩)]، وهلك الهَدْيُ [(١٠)]، ومات الوديّ [(١١)]. برئنا إليك يا رسول الله من الوثن والعَنَن [(١٢)]، وما يحدث الزمن، لنا دعوة السلام، وشريعة الاسلام، ما طما [(١٣)] البحر وقام تِعار [(١٤)]، ولنا نَعَم هَمَل [(١٥)] أغفال [(١٦)]

---

(١) نستحيل : ننظر الى حال الشيء .

(٢) الجهام : السحاب الذي لاماء فيه « مختار الصحاح » .

(٣) في الأصل « في » والتصحيح من الفائق .

(٤) النطاء : من النطي ، وهو البعيد . والغائلة : هي التي تغول ، أي تأخذ سالكها من حيث لم يدر .

(٥) المطا : الظهر .

(٦) المدهن : نقرة في صخرة يستنقع فيها الماء وهو من قولهم « دهن المطر الأرض : إذا بلها بلاً يسيراً ، وناقة دهين : قليلة اللبن .

(٧) الجعشن : أصل النبات .

(٨) الأملوج وجمعه الأماليج : وهو ورق كأنه عيدان ، يكون لضرب من الشجر ، وقيل : الأملوج : نوى المقل ، والمقل : ثمر شجر يقال له « الدوم » .

(٩) في الأصل « العيلوج » وهو تصحيف والتصحيح من الفائق ، « ج ٢ ص ٦ » والعسلوج : هو الغصن الناعم .

(١٠) والهدي: هو ما يهدى الى الحرم من النعم، وأراد به الابل ، فسماها هدياً لأنها تكون منها ، أو أراد « هلك منها ما أعد لأن يكون هدياً » وهو الراجح هنا .

(١١) الودى : الفسيل : وهو صغار النخل .

(١٢) في الأصل « العثن » والتصويب من الفائق « ج٢ ص٤ » والعنن : الاعتراض والخلاف ، أي برئنا من أن نخالف ونعاند .

(١٣) طما البحر يطمو ، وطما يطمي : إذا ارتفع .

(١٤) تعار بوزن كتاب : جبل ببلاد قيس (القاموس) وفي معجم ياقوت : قال عرام بن الأصبغ « في قبلي أبكى جبل يقال له « برثم » وجبل يقال له « تعار » وهما جبلان عاليان لاينبتان شيئاً ، فيهما النمران كثير ، وليس قرب « تعار » ماء . وهو من أعمال المدينة .

(١٥) الهمل : المهملة التي لا رعاء لها ، ولا فيها من يصلحها ويهديها ، ومنه المثل : « اختلط المرعي بالهمل » أي الخير بالشر ، والصحيح بالسقيم . (الفائق) .

(١٦) الأغفال : جمع غفل ، وهي التي لا سمة عليها . قال المبارك بن الأثير في النهاية : وقيل الأغفال هنا التي لا ألبان لها ، وقيل : الغفل : الذي لا يرجى خيره ولا شره .

ما تبض (١) ببلال (٢) ، ووقير (٣) كثير الرِّسَل (٤) قليل الرِّسْل (٥) ، أصابتها سنة حمراء (٦) مُؤْزِلة (٧) ، فليس لها نهل (٨) ولا علل (٩) » فقال رسول الله — صلى عليه وسلم — : « اللهم بارك لهم في محضها (١٠) ومخضها (١١) ، ومَذْقها (١٢) وفرْقها (١٣) ، وابعث راعيها في الدثر (١٤) بيانع (١٥) الثمر ، وأفجر (١٦) له الثمد ، وبارك له في المال والولد . من أقام الصلاة كان مسلماً ، ومن آتى الزكاة كان محسناً ، ومن شهد أن لا إله الا الله كان مخلصاً . لكم يا بني نهد ودائع (١٧) الشرك ، ووضائع (١٨) المال . لا تُلطط (١٩) في الزكاة ولا تُلحد (٢٠) في الحياة (٢١) ، ولا تثاقل

(١) تبض : مضارع بضت ، أي أعطت قليلا قليلا ، والبئر البضوض : التي يخرج ماؤها قليلا قليلا أيضاً .
(٢) البلال : القدر الذي يبل .
(٣) الوقير : الغنم الكثيرة ، قال أبو عبيدة : لا يقال للغنم الوقير حتى يكون فيه الحمار والكلب .
(٤) الرسل : ما يرسل الى المرعى ، وجمعه أرسال .
(٥) الرسل : اللبن ، يريد أنها كثيرة العدد قليلة اللبن . وقيل الرسل : التفرق والانتشار في المرعى لقلة النبات وتفرقه . قوله « قليل الرسل » مكرر في الاصل وهو من سبق قلم الناسخ .
(٦) الحمراء : الشديدة ، لأن الآفاق تحمر في الجدب .
(٧) المؤزلة : التي جاءت بالأزل ، وهو الضيق .
(٨) النهل : الشرب الأول ، وباب فعله طرب .
(٩) العلل : الشرب الثاني ، وباب فعله « نصر » و « ضرب » .
(١٠) المحض : اللبن الخالص . (١١) المخض : الممخوض .
(١٢) المذق : الممذوق ، وهو المخلوط بالماء . (١٣) الفرق : مكيال يكال به اللبن .
(١٤) الدثر : المال الكثير .
(١٥) اليانع : المدرك الناضج يقال : « ينعت الثمرة وأينعت » أراد : بسبب يانع الثمر أو معه .
(١٦) الفجر : الفتح وأغزر . والثمد : الماء القليل .
(١٧) الودائع : قال ابن الأثير « يحتمل أن يريد بها ما كانوا استودعوه من أموال الكفار الذين لم يدخلوا الاسلام ، أراد احلالها لهم ، لأنها مال كافر قدر عليه من غير عهد ولا شرط » . وقيل الودائع : جمع الوديع ، أي العهد .
(١٨) الوضائع جمع وضيعة : وهي ما وضع عليهم في ملكهم من الزكوات .
(١٩) تلطط ، يقال : لط والط : اذا دفع عن حق يلزمه وستره . وفي الأصل المخطوط « يلطط » للغائب .
(٢٠) الالحاد : الميل عن الحق الى الباطل . وفي الأصل « يلحد » .
(٢١) في الحياة : أي ما دمت حياً .

عن الصلاة . وكتب معه كتاباً الى بني نهد : « من محمد رسول الله الى بني نهد بن زيد ، السلام على من آمن بالله ورسوله . لكم يا بني نهد في الوظيفة [1] الفريضة [2] ، ولكم العارض [3] والفريش [4] وذو العنان الرّكوب [5] ، والفلو الضبيس [6] لا يُمنع سرحكم ، ولا يُعضد [7] طلحكم ، ولا يُحبس درّكم [8] ما لم تضمروا الاماق [9] وتأكلوا الرّباق [10] . من أقرّ بما في هذا الكتاب فله من رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ الوفاء بالعهد والذمة ، ومن أبى فعليه الرّبوة [11] » فقال له علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ « يا رسول الله نحن بنو أب واحد ورُبّينا في بلد واحد ، وتراك تكلم وفود العرب بما لم نفهم أكثره » ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أدّبني ربي فأحسن تأديبي ، ورُبّيت في بني سعد » .

ألا ترى الى هذا الكلام الذي لا يكاد يعرف ولا يفهم ، وهو الذي نعدّه نحن في زماننا وحشياً متوعراً لعدم الاستعمال له ؟ ومع ذلك فقد نطق به رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فيثبت من هذا أن كان الوحشي من الكلام ليس معيباً من حيث ذاته ، وإنما يعاب من حيث النسبة الى الزمان وأهله ، كما أننا نعيبه نحن في هذا الزمان ، ونطرحه ونكرهه ، ولا نستعمله ،

(١) الوظيفة : ما يقدر من زكاة أو طعام أو رزق .

(٢) الفريضة : يقال فرضت ، أي هرمت فهي فارض وفريضة .

(٣) العارض : التي أصابها كسر أو رض . (٤) الفريش : التي وضعت حديثاً .

(٥) ذو العنان الركوب : الفرس الذلول . (٦) الضبيس : الصعب .

(٧) يعضد : يقطع . والطلح : شجر ، وقيل شجر الموز .

(٨) في الأصل « ذر » وهو من تصحيف النساخ . ومعنى الجملة : لا تحشر ذوات الالبان الى المصدق فتحبس عن المرعى .

(٩) في الأصل « الاباق » والامق : هو من أمق الرجل ، إذا صار في امانة : وهي الحمية والأنفة .

(١٠) في الأصل « الرباق » والتصويب « من الفائق » . والرباق : جمع ربق ، وهو الحبل ، وأراد به العهد . شبه ما لزم أعناقهم بالربق في أعناق البهم ، وشبه نقضه بأكل البهيمة ربقها وقطعه .

(١١) الربوة : الزيادة على الفريضة ، عقوبة على إبائه الحق .

وقد كان من قبلنا مألوفاً مستعملاً بين البلغاء والفصحاء . وهذا مما لا نزاع فيه بحال من الاحوال ، فاعرفه .

وعلى ذلك فانما يلام على استعمال الوحشي من الكلام الحضري : لأنه يتكلفه ويتلقفه من الكتب ، ويلتقطه من بطون الدفاتر ، مع العناء والمشقة في تحصيله . وقد رأينا جماعة ، ممن يدعي هذه الصناعة ، يعتقدون أن الكلام الفصيح هو الذي يعسر فهمه ، ويبعد متناوله ، كالذي نحن بصدد ذكره هاهنا . واذا رأوا كلاماً غامضاً وحشياً يعجبون منه ، ويصفونه بالفصاحة وهو بالعكس من ذلك . وقد استعمل هذا القسم من الكلام كثيراً ابن هانئ المغربي [1] ، فمن ذلك ما جاء في قصيدة من شعره على قافية الثاء ، وهو قوله :

وما راعهم إلا سُرادق جعفر [2]	يَحُفُّ [3] بها أُسْدُ اللقاء الدلاهث [4]
وما تستوى الشغواء غيرَ حثيثةٍ [5]	قوادُمها [6] والكاسراتُ [7] الحثائثُ [8]

(١) هو محمد بن هانئ بن محمد بن سعدون الأندلسي ، ولد بقرية سكون من قرى إشبيلية سنة « ٣٢٠ » هـ وفي رواية سنة « ٣٢٦ » هـ وله كنيتان احداهما أبو القاسم والأخرى أبو الحسن ، ويقال له : ابن هانئ الأندلسي تمييزاً له عن ابن هانئ الحكمي المعروف بأبي نواس . له ديوان كبير مطبوع ، طبع بمطبعة المعارف بمصر ، وقد شرحه الدكتور زاهد علي ، في حيدر آباد الدكن بالهند ، وقال : إن هذا الديوان قد طبع ثلاث مرات : مرة بمصر في سنة ١٢٧٤ هـ ، ومرتين ببيروت سنة ١٨٨٦ م وسنة ١٣٢٦ هـ . توفي ابن هانئ المغربي مقتولا سنة « ٣٦٢ » هـ ، وفي رواية « ٣٦١ » هـ ولكن التاريخ الأول هو الراجح .

(٢) هو أبو علي جعفر بن علي الأندلسي أمير الزاب ، من شمال افريقية ، كان جواداً . ولابن هانئ فيه مدائح ، منها القصيدة التي منها هذه الأبيات الثلاثة توفي سنة « ٣٦٤ » (الأعلام للزركلي ج ١ ص ١٨٥).

(٣) ورد هذا البيت في « ج ١ ص ١٢٦ » من الديوان ، وفيه « تحف » مكان « يحف » وبعده :

فجدهم عن صهوة الطرف راكب ... واطعنهم عن جنب الضود ماكث

وبعد خمسة أبيات يأتي البيت الثاني : « وما تستوي . . . » وبعده بأربعة أبيات يأتي البيت الثالث : « تورعت . . . »

(٤) الدلاهث : واحدها دلهث وهو الأسد .

(٥) في الأصل « وما تستوي السفواء غير حبيثته » والتصحيح من الديوان و « الشغواء » : العقاب ، لزيادة منقارها الأعلى على الأسفل .

(٦) القوادم : جمع قادمة ، وهي عشر ريشات في مقدم الجناح ، وهي كبار الريش .

(٧) الكاسرات : جمع كاسرة ، وهي مؤنث الكاسر ، بمعنى العقاب . وكسر الطائر : إذا انقض أو كسر صيده ، أو كسر جناحيه ، ضمها يريد الوقوع .

(٨) في الأصل « الحثاحث » والتصحيح من الديوان المشار اليه ، وهي جمع الحثيثة .

تورّعت عن دنيــــاك وهي غريرة[١] لها مَبْسِم بَرْد[٢] وفرع[٣] جثاجثُ[٤]

ألا ترى الى هـــذه الكلمات ، كيف يكرهها السمع ، وينبو عنها الطبع ، وتستكرهها القلوبُ ، وتعافها النفوس ، وكأن الانسان عند الوقوف عليها خابط [خَبْطَ] عشواء[٥] ، لا يدري أين يضع رجله ؟

ومن هــذا النوع أيضاً قولُ بعضهم وقد اعتلّتْ أمهُ فكتب رقاعاً وألقاها في الجامع[٦] بمدينة الســـلام وهي[٧] « صينَ امرؤ ورُعى ، دعا لامرأة مقسئنه[٨] ، قد منيت بأكل الطرموق ، فأصابها من أجله الاستمصال ، أن يمن عليها بالاطرغشاش[٩] ، والابرغشاش»[١٠] وكل من قرأ رقاعه لعنه ، ولعن أمه . ومما يجري هذا المجرى قول ابن الرومي :

إسقني الأسْكركَةَ الصِـ ـنْبَرَ في جعضلفونه

واترك الفيجن[١١] فيــه يا خليلي بغصونه

فانه لا يوجد[١٢] من الألفاظ الوحشية شيء أقبح من قوله « الأسكركة ، وجعضلفون

(١) في الأصل «عزيزة» ولايقتضيها المقام ، والغريرة : هي الشابة لا تجربة لها ، يريد رقتها وطراوتها .

(٢) البرد : البارد : أي الفوه الطيب .

(٣) فرع المرأة : شعرها ، والفرع من كل شيء : أعلاه .

(٤) جثاجث : الشعر الكثير .

(٥) العشواء : الناقــة التي لا تبصر أمامها . فهي تخبط بيديهــا كل شيء ويقال : « ركب فلان العشواء » : إذا خبط أمره ، على غير بصيرة . وفلان خابط خبط عشواء (مختار الصحاح) .

(٦) أراد به جامع المنصور بالجانب الغربي من بغداد العتيقة ، وكان فوق الصالحية الحالية بقليل .

(٧) أورد أبو هلال العسكري هــذا النص في كتابه « الصناعتين » ص : ٣٣ ، طبعة الاســتانة سنة ١٣٢٠ .

(٨) في الأصل « مقسبنه » ، والتصحيح عن الصناعتين ، وفي حاشية الــكتاب ، « قال الجوهري : أقسئن الرجل اقسئناناً : اذا كبر .

(٩) في متن كتاب الصناعتين ، الطرموق : الطين الاســتمصال : الاسهال . واطرغش وابرغش : اذا أبل وبرأ .

(١٠) في الأصل الابنخال ، والتصحيح عن كتاب « الصناعتين » .

(١١) الفيجن كحيدر : السذاب . وأفجن : دوام على أكله « القاموس » .

(١٢) في الأصل « لايجد » وكتب فوقه « لايوجد » .

والصنبر » . وكذلك قوله فى صفة المطر :

مُتفطمطٌ، غصبَ الوحوش مكانها ، تياره فالعنب جارُ الضِّفْدعِ

فهل تجد أيها المتأمل لكتابنا هذا أشد كراهة عليك من النطق بلفظة متغطمط ؟ وأشباه ذلك كثيرة . وفيما ذكرنا من هذه الأمثلة كفاية .

واعلم أن الانكار على الناثر فى استعمال الوحشي من الكلام أكثر من الانكار على الناظم ، وذلك لأن الناثر واسع المجال ، مطلق العنان ، متصرف كيف شاء ، قادر على أن يقيم مكان اللفظة ، التي ذكرها لفظةً أخرى مما هو فى معناها . والناظم قد[1] لا يمكنه ذلك ، لأن مجال التأليف عليه حرج ، ونطاقه ضيق . واذا أراد أن يقيم لفظة مكان لفظة لا يتأتى له ذلك ، فى جميع الحالات ، لانفساد[2] الوزن عليه . ولنضرب لهذا مثالاً فنقول : ألا ترى أن معنى « متغطمط »[3] فى قول هذا الشاعر أي « متدفق »[4] ولو أراد أن يجعل هذه اللفظة الحسنة مكان تلك اللفظة القبيحة، لفسد عليه وزن البيت . ولست أرى للشاعر فى هذا دواء ، الا أنه إذا أتاه شيء من هذه الالفاظ الحسنة ، ويتزن له الشعر مع ذلك فهو المراد ، وإن كان لا يقع له من الالفاظ ما هو فى معناه ، ولا يتيسر له ذلك ، فيقيم عوضه من الالفاظ الحسنة ما يصحُ به المعنى الذي قصده مع الاتزان . ألا ترى أن هـذا الشاعر لو قال فى هذا البيت « متدفق »

(١) يأبى الفصحاء ادخال « لا » على « قد » لأن قد لتحقيق المثبت .

(٢) قال الحريري في درة الغواص « ويقولون : انضاف الشيء اليه ، وانفسد الأمر عليه . وكلا اللفظين معيرة لكاتبه والتلافظ به لمخالفته السماع والقياس ، والوجه : أضيف اليه وفسد عليه . فقد تقرر أن مطاوع (فعل) الثلاثي (انفعل) و (افتعل) ومطاوع (أفعل الرباعي) (فعل) ويشترط في ذلك التعـدي . وما ورد مما يخالف ما ذكر ، نحو انزعج : مطاوع أزعج ، وانطلق : مطاوع أطلق ، وانحجم: مطاوع احجم . ونحو انسرب : مطاوع سرب ، وهو لازم شاذ ، لايقاس عليه » ونقل العلامة شهاب الدين محمود الألوسي في كشف الطرة « ص ٤٨ » أن أبا علي الفارسي صحح قياس (انفعل) من (أفعل) الرباعي ، وأن ابن عصفور اختاره ، وأن ظاهر قول ابن بري قياسية (انفعل) من (أفعل) الرباعي . قلنا : والسبب في ذلك كله اضطراب النحويين في فهم حقيقة المطاوعة .

(٣) في القاموس « الغطمطة : اضطراب موج البحر ، وغليان القدر ، وصوت السيل في الوادي » وهذا كله يفيد الاضطراب والصوت .

(٤) في الأصل : « دائم » وهو من تحريف النساخ ، وقد أشار المؤلف الى ان معنى متغطمط : متدفق .

« أو متراكم » أو ما جرى هذا المجرى لصح له الوزن والمعنى المقصود . وكان قد سلم من استعمال الوحشي من الكلام » وإنما يتهيأ للشاعر هذا ، اذا كانت الكلمة في أول البيت أو في أثنائه ، فأما اذا كانت آخراً منـــه فإنه قلما يقدر على تغييرها ، وإقامة غيرها مقامها ؛ وذلك للزوم [القافية] [1] التي يبني قصيدته عليها ، فاعرف ذلك وقس عليه .

النوع الثالث من القسم الأول من الباب الأول

وهو ألا تكون الكلمة مبتذلة بين العامة ، وذلك ينقسم قسمين :

الأول : ـ ما كان من الألفاظ دالا على معنى وضع له في أصل اللغة ، فغيرته العامة وجعلته دالاً على معنى آخر ، وهو ضربان :

الأول :ـ يكره ذكره ، كقول أبي الطيب المتنبي :

أذاق الغواني حسنه ما أذقنني وعف فجازاهن عني بالصرم[2]

فإن لفظة « صرم » في أصل وضع اللغة « القطع » يقـال : [3] صرمه أي قطعه ، فغيرتها العامة ، وجعلتها دالة على المحل المخصوص دون غيره . ثم لم يكفهم ، حتى جعلوا ما هو بالسين صاداً ؛ ولأجل هذا استكره استعمال هـــذه اللفظة . وكذلك ما جرى هذا المجرى كقول أبي الطيب :

(١) زيادة اقتضاها السياق .

(٢) هذا البيت من قصيدة يمدح بها الحسين بن اسحاق التنوخي ، مطلعها :

ملام النوى في ظلمها غاية الظلم لعل بها مثل الذي بي من السقم

(انظر الجزء الرابع ص ٤٧ من شرح الديوان المنسوب الى ابي البقاء العكبري ، طبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٥٥ هـ ١٩٣٦ م » وفي الديوان « عني على الصرم » . وجاء في شرح الديوان المذكور : والصرم : الاسم من صرمت الرجل ، أي قطعت كلامه ، وأصل الانصرام : الانقطاع .

(٣) في الأصل « يقال له صرمه » ولا حاجة الى زيادة « له » .

سلي[1] البيدَ أين الجنُ منّا بِجَوْزِها[2]   وعن ذي المهاري[3] أين منها النقانق ؟[4]

فإن النقانق فى أصل اللغة : هي جماعة النعام ، فغيرتها العامة ، وجعلتها دالة على ضرب من طعام السوقة[5] ، فصارت من أكثر[6] الألفاظ ابتذالا . واعلم ان العامة اعتمدوا[7] هذا فى كثير من كلامهم ، حتى ان الشيخ أبا منصور الجواليقي ، صنف فى ذلك كتاباً ووسمه « بإصلاح ما يغلط فيه العامة » فنه ما هذا سبيله ، وهو الذي أنكرنا استعماله على أرباب هذه الصناعة ؛ لكراهته ولأنه مما لم[8] يأت فى كلام العرب ، ولا جاء عنهم ، فهذان عيبان من الضرب الذي ذكرناه .

وأما الضرب الثاني من القسم الأول ؛ ففيه عيب واحد ، وهو أنه وضع فى كلام العرب لمعنى فجعلته العامة دالاً على غيره ، إلا أنه ليس بمستقبح ولا مستكره ، وذلك كتسميتهم الانسان ظريفاً اذا كان دمث الأخلاق ، حسن الصورة واللباس ، طيب الريح ، وما هذا سبيله . والظريف فى أصل اللغة بخلاف ذلك ؛ لأن الانسان انما يسمى ظريفاً اذا كان حسن النطق فقط . اذ الظرف يتعلق باللسان لا غير . وقد قالت العرب فى صفات خَلق الانسان : الصباحة في الوجه . الوضاءة فى البشر . الجمال فى الأنف . الحلاوة فى العينين . الملاحة فى الفم . الظرف فى اللسان .

---

(١) هذا البيت للمتنبي من قصيدة يمدح بها الحسين بن اسحاق التنوخي ، مطلعها :

هو البين حتى ما تأنى الحزائق   ويا قلب حتى أنت ممن أفارق

« انظر ص ٣٤١ من الجزء الثاني من شرح ديوان المتنبي المنسوب الى العكبري ، طبعة الحلبي سنة ١٣٥٥ — ١٩٣٦ م .

(٢) جوز كل شيء : وسطه .

(٣) المهاري : جمع مهري ، ويجوز جمعه على المهارى كصحارى ، وهي ابل منسوبة الى قبيلة من اليمن وهم بنو مهرة بن حيدان .

(٤) النقانق : جمع نقنق ، وهو ذكر النعام .

(٥) النقانق : هي المعروفة عند أهل بغداد « بالكبابة » وهي قطع من الكروش محيطة على الرز واللوز والأبازير وما شاكل ذلك ، وهي شبيهة بـ « المكرشة » عند العرب .

(٦) في الأصل « أكبر » وهو غير مستقيم . (٧) في الأصل « أعتقدوا » ولا نراه ملائماً .

(٨) في الأصل « علة بأن في كلام » .

الرشاقة في القد . اللباقة في الشمائل . كالحسن في الشعر . وهذا الضرب قد ذكره الشيخ أبو منصور الجواليقي [1] في كتابه ، فاعرفه .

القسم الثاني مما ابتذلته العامة ، وهو الذي لم نغيره عن بابه . وانما أنكرنا استعمال هذا القسم من الكلام ، لأنه مبتذل بينهم فقط ، لا لأنه مستقبح ، ولا مخالف لما وضع له في أصل اللغة . وذلك كقول أبي الطيب المتنبي [2] :

فقلقلت [3] بالهمّ الذي قلقل الحشا قلاقل [4] عيس كلهن قلاقل [5]

ألا ترى الى سخافة هذه اللفظة ، وما عليها من الركاكة التي لا أمد وراءها !؟. ومما جاء على نحو ذلك قوله أيضاً [6]:

وملمومة [7] سيفية [8] ربعية [9] يصيح الحصا فيها صياح اللقالق [10]

---

(١) هو موهوب بن أحمد بن محمد . أحد علماء اللغة في القرن الخامس والسادس للهجرة ، ألف كتاب المعرب ، وكتاب شرح أدب الكاتب ، وهما مطبوعان . وقد طبع المجمع العلمي العربي بدمشق الكتاب الذي أشار اليه المؤلف . توفي ببغداد سنة ٥٣٩ « انظر الوفيات ج ٤ ص ٤٢٥ » طبعة مكتبة النهضة و « بغية الوعاء » ص ٤٠١ ، طبعة مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٦ هـ .

(٢) هذا البيت من قصيدة مطلعها :

قفا تريا ودقي فهاتا المخايل ولا تخشيا خلفاً لما أنا قائل

قالها المتنبي في صباه ، (انظر ص ١٧٤ من الجزء الثالث من شرح الديوان المنسوب الى العكبري) طبعة الحلبي بمصر سنة ١٣٥٥ هـ .

(٣) وقلقل : حرك . ويريد بالحشا : ما في داخل جوفه .

(٤) قلاقل عيس : جمع قلقل : وهي الناقة الخفيفة . وناقة قلقل ، وفرس قلقل : اذا كانا سريعي الحركة .

(٥) قلاقل : جمع قلقلة ، وهي الحركة . (انظر حاشية شرح الديوان المشار اليه « ص ١٧٥ ج ٣ »)

(٦) هذا البيت من قصيدة يمدح بها سيف الدولة بن حمدان مطلعها :

تذكرت ما بين العذيب وبارق مجر عوالينا ومجرى السوابق

(٧) الملمومة : الكتيبة المجتمعة . (٨) سيفية : منسوبة الى سيف الدولة .

(٩) ربعية : منسوبة الى ربيعة ، وهي قبيلة سيف الدولة .

(١٠) اللقالق : جمع لقلق ، وهو طائر كبير يسكن العمران في أرض العراق .

ومن هذا القسم قول ابن هانيء [1] المغربيّ :

من [2] ليس يرفل [3] إلا فى سَوابِغِهِ [4] ... من تُبّعيّ [5] مفاض [6] أو سلوقي [7]

أم من يُذلّ [8] عماليقاً تذلّهم ... أي الأجادل يسمو للكراكي [9]

فإن كلاً من هاتين اللفظتين [10] مبتذل بين العامة جداً . وأمثال هذا كثير ، فاعرفه . وعليك أيها المؤلف اجتنابه ، والبعد عنه .

النوع الرابع من القسم الأول من الباب الأول

وهو أن لا تكون الكلمة قد عبر بها عن معنى يكره ذكره

فاذا وردت وهي غير مقصودة بهـا ذلك المعنى قبحت : وذلك اذا كانت مهملة بغير قرينة تميز معناها عن القبيح ، فاما اذا جاءت ومعها قرينة ، مخصصة لما تحتها من المعنى المخصص ، فان ذلك لا يكون معيباً فى الكلام . فمثال ما ورد من هـذا النوع ومعه قرينة ، قوله تعالى فى حق النبي – صلى الله عليه وسلم – « فالذين آمنوا به وعزّروه ونصروه واتّبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون » [11] . ألا ترى أن لفظة التعزير مشتركة ، وهي تطلق على

(١) انظر حاشية « س : ٤٦ » من هذا الكتاب .

(٢) هذا البيت من قصيدة يمدح بها أبا الفرج الشيباني ، مطلعها :

قولا لمعتقل الرمح الرديني ... والمرتدي بالرداء الهندواني

راجع الديوان « س ٧٩٧ » طبعة مطبعة المعارف بمصر سنة ١٣٥٢ هـ .

(٣) يرفل : مضارع رفل في ثيابه ، أي أطالها وجرها متبختراً .

(٤) السوابغ : جمع سابغة ، وهي الدرع الواسعة .

(٥) تبعي : منسوب الى تبع ، من ملوك اليمن .

(٦) المفاض من الدروع : الواسع أيضاً .

(٧) السلوقي من الدروع والكلاب : أجودها ، منسوبة الى ساوقه ، وهي قرية باليمن .

(٨) في الأصل « أم يدل عماليقاً يدلهم » والتصحيح من الديوان س « ٨٠٩ » منه .

(٩) في الديوان « إن الأجادل تسمو للكراكي ؟ » والكراكي : جمع كركي : وهو طائر يقرب من الوز ، قصير الذنب رمادي اللون ، والكركي لايزال معروفاً بالعراق .

(١٠) أراد بها « السلوقي » و « الكراكي » .

(١١) سورة الأعراف، « الآية ١٥٧ » وانظر الآية التاسعة من سورة الفتح، « لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزروه ... الآية » وانظر الآية الثانية عشرة من سورة المائدة فى الاخبار عن الرسل « ... وعزرتموهم وأقرضتم الله قرضاً حسناً لأكفرن عنكم سيئاتكم » .

التعظيم والاكرام ، وعلى الضرب الذي هو دون الحد ، وذلك نوع من الاهانة . وهما معنيان ضدان ، فحيث وردت هذه الآية جاء معها قرائن قبلها وبعدها ، تخصص معناها بالحسن ، وتميزه عن القبيح . ولو جاءت مهملة بغير قرينة ، ويراد بها المعنى الحسن ، لسبق الى الوهم ما اشتملت عليه من المعنى القبيح . مثال ذلك لو (قال)[1] قائل : « لقيت اليوم فلاناً ، فأكرمته وعزرته » لزال ذلك اللبس وارتفع الاشكال .

ومن هذا النوع أيضاً قول بعضهم ، يصف رقعة ، جاءته من صديق له « فأنارت إنارة الزواهر ، والأذهان منها كالعانة في فلكها الدائر » . فإن لفظ[2] « العانة » مشترك يدل على معان مختلفة ، فهي اسم للقطيع من حمر الوحش ، ونقع اسما على كوكب تحت القوس ، ويراد بها الركب من الانسان ، فلما وردت في هذا الكلام ورد معها قرينة ، وهي ذكر الفلك ، فخصصها بأنها الكوكب تحت القوس ، لأن الفلك لا يكون إلا للكواكب ، ولو وردت مرسلة بغير قرينة لظن السامع أمراً آخر يكره ذكره . وأمثال هذا كثير . فيجب على المؤلف أن يراعي فيه ما أشرنا إليه من ذكر القرينة .

واعلم أنه قد جاء من الكلام (ما معه قرينة[3]) فأوجبت قبحه ، ولو لم تجيء القرينة معه لكان الأمر في استقباحه سهلاً ، وذلك قول الشريف الرضي :

أعزز[4] عليّ بأن أراك وقد خلا عن جانبيك مقاعد العواد

فإن أبا محمد بن سنان الخفاجي[5] قد ذكر هذا البيت في كتابه فقال : إن إيراد هذه اللفظة أعني « مقاعد » في هذا الموضع صحيح إلا أنه موافق لما يكره ذكره في مثل هذا الشعر ، لا سيا وقد أضافه إلى من يحتمل إضافته إليه ، وهو « العواد » ولو انفرد لكان الأمر فيه سهلاً ،

(١) زيادة اقتضاها السياق .

(٢) في الأصل « لفظة » وقد جردناها من التاء لتطابق لفظ « مشترك » الذي هو خبر إن .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام من المثل السائر « ج ١ ص ١٨٦ » طبعة الحلبي سنة ١٣٥٨ هـ = سنة ١٩٣٩ م .

(٤) هذا البيت من قصيدة يرثي بها الرضي أبا اسحق ابراهيم بن هلال الصابي الكاتب ، وأولها :

أعلمت من حملوا على الأعواد !؟ أرأيت كيف خبا ضياء النادي !؟

(٥) انظر كتاب « سر الفصاحة » ص ٧٩ ، وانظر حاشية المثل السائر « ج ١ ص ١٨٦ .

فأما الاضافة الى من ذكره ففيها قبح لا خفاء به » هذه حكاية كلام أبي محمد بن سنان الخفاجي ، وهو كلام مرضي واقع موقعه في هذا الباب . ولنذكر نحن ما عندنا من ذلك فنقول : قدجاءت لفظة « مقاعد » في القرآن الكريم ، وهو قوله تعالى : « وإذ غدوت من أهلك تبوئ المؤمنين مقاعد للقتال [1] » . إلا أنها في الآية غير مضافة الى من يقبح اضافتها اليه ، كما جاءت في شعر الشريف الرضي ، وهوقوله « مقاعد العواد » . فلو لم يذكر القرينة التي هي لفظة « العواد » ، لكان الأمر يسهل في ذلك ، ولو قال عوضاً عن « مقاعد العواد » مقاعد الزيارة » وما جرى هذا المجرى لذهب ذلك القبح وزالت تلك الهجنة والكراهة . ولهذا جاءت هذه اللفظة أعني « مقاعد » في الآية على ما ترى من الحسن والجودة ، وجاءت في شعر الشريف الرضي على ما ترى من القبح والرداءة ، فاعرف ذلك وقس عليه .

وأما الذي ورد من هذا النوع مهملا بغير قرينة ، فكقول تأبط شراً :

أقول للحيان وقد صفرت لهم وطابي ويومي ضيق الجحر معور [2]

ولو ورد مع ذلك قرينة لم يفسده شيئاً البتة ، ألا ترى أن لفظة « الجحر » تطلق على كل ثقب ، كثقب الحية ، ونقب اليربوع وغير ذلك ، وتطلق أيضاً على المحل المخصوص من الحيوان ، وانما استقبحت ها هنا ، لأن الوهم يسبق الى ما تدل عليه من المحل المخصوص ، دون غيره . ومع هذا فأي قرينة وردت مع هذه اللفظة لا تذهب ما عليها من الكراهة ، ولا تزيل ما فيها من القبح . وأمثال ذلك كثيرة ، فاعرفها .

النوع الخامس من القسم الأول من الباب الأول

وهو أن تكون الكلمة مصغرة ، في موضع يعبّر بها عن شيء خفي

أو لطيف أو ضعيف أو ما جانس ذلك [3]

ومعاني التصغير خمسة :

(١) « سورة آل عمران » « الآية ١٢١ » .

(٢) انظر المثل السائر « ج ١ ص ١٨٧ » وشرح الحماسة للتبريزي « ج ١ ص ٧٥ » .

ولحيان : بطن من هذيل ، وصفرت لهم وطابي : كناية عن خلو قلبه من ودهم ومعور : باد عورته ، وهي مكان المخافة منه .

(٣) في الأصل « جنس » وليس بصواب .

(٤) في الأصل « خمس » وهذا جائز لو أراد المؤلف « المعناة » ولكنه قال « الأول » فتعين التذكير .

الأول يرد لتحقير المعاني لا الصور نحو « رجيل » أي إنه حقير من حيث معناه ، لا من حيث صورته .

« الثاني » يرد لتحقير الصور لا المعاني ، وهو ضد الأول نحو « جبيل »[1] .

« الثالث » للتقريب وذلك في الظروف الزمانية والمكانية نحو : « وقيت » و « فويق » .

« الرابع » يرد للتقليل وذلك في العدد نحو « مُوَيل »[2] و « أُحيمال » .

« الخامس » يرد للتعظيم كقول النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ في حق عبد الله بن مسعود « كُنَيْف مُلِيء علماً »[3] .

فإن قيل : التصغير إذا جعل أمارة للتحقير والتعظيم معاً زالت الفائدة المقصودة به ، لأنه لا يصير دليلاً على أحدها .

الجواب عن ذلك أنا نقول : ليس الأمر كما وقع لك : أن التصغير أمارة للتحقير والتعظيم على الاطلاق ، من غير تقييد ، بل هٰهنا فرق بينهما ، متى عرف لم ينكر جعلهم التصغير دليلاً على التحقير والتعظيم معاً ، وهو أن التصغير الدال على التعظيم لا يكون الا ومعـــه صفة مدح مقترنة (به)[4] . ألا ترى قول النبي ، صلى الله عليه وسلم ، « كُنَيف مُلِيء علماً » فقوله « كنيف » تصغير محض وقوله : « مليء علماً » صفة مدح ، أوجبت له التعظيم ، وذلك أن المشار اليه لما كان قصير الشكل ، صغير الجثة ، أطلق عليه لفظة التصغير بأن قال « كُنَيف » ولما كان غزير العلم ، راجح اللب ، أطلق عليه صفة المدح بأن قال « مُلِيء علماً » فصغّره أولاً ثم عظمه ثانيـــاً ، فقيل : « تصغير تعظيم » لما هذا سبيله ، فاعرفه .

وأما التصغير الدال على التحقير فليس كذلك ، لأنه لا يجيء معه صفة مدح البتة .

وأما أبنيـة التصغير فثلاثة : ثلاثي لا زيادة فيـه ، ويجيء على « فُعيل » نحو « ثويب »

(١) في الأصل « جبيل » وهو من خطأ الناسخ .

(٢) المويل تصغير « المال » ويراد به في الغالب « الابل » و « احيمال » : تصغير أحمال : جمع حمل .

(٣) جاء في مختار الصحاح الكنف بكسر الكاف : وعاء تكون فيه أداة الراعي ، وبتصغـيره جاء الحديث « كنيف ، مليء علماً » .

(٤) زيادة اقتضاها المقام .

ورباعي لا زيادة فيه ويجيء على « فُعَيْعِل » نحو « دُرَيْهِم » فان كان فيه زيادة من حروف المد واللين بين ثالثه ورابعه جاء على « فُعَيْعِيل » نحو « قُنَيْدِيل » . وأما الخماسي فيحذف منه الحرف الأخير ، وهو أولى بالحذف نحو « سُفَيْرِج » ، وربما حذفوا ما قبل الآخر ، فقالوا في فرزدق : « فريزق » .

وقد جاءت اوزان غير هذه وهي « أُفَيْعال » نحو « أُطَيْفال »(1) و « فُعَيْلان » نحو « سُكَيْران » و « فُعَيلى » نحو « حُبَيْلى » و « فعيلاء » نحو « حُمَيْراء » والأصل ما أوردناه أولاً ، وذلك شيء مستقصى في كتب النحو ، وليس هذا موضعه .

واعلم أنه قد وردت ألفاظ لم يستعمل لها مُكَبَّر نحو : الثريا ، واللُّجين والكُمَيت ، وسُهَيل وغير ذلك . وليس هذا من غرضنا في هذا الكتاب الذي نحن بصدد ذكره ، لخلوّه من معنى التصغير ، فما جاء من التصغير قول الرضي :

وهل نُحْشيف بالعُقَيْق عُلاقة ... بقلبي أم دانيت غير مُدان

فانه لما كان هذا الغزال صغيراً ، قريب العهد بالولادة ، كان وروده مصغّراً أليق وأحسن وأدخل في الصفة . وكذلك قوله أيضاً :

هل ناشد لي بعُقَيْق اللّوى ... غُزَيِّلاً مرَّ على الركب ؟

وأمثال هذا كثير فاعرفه . فلا ينبغي لك أيها المؤلف أن تكثر من استعمال هذا النوع من الكلام في تأليفك ، وان كان حسناً رائقاً . بل الأليق بك أن تقتصر منه على الشيء اليسير ، يكون كلامك به ملماً ، فإن مثل التصغير وما جرى مجراه في التأليف ، كمثل الوشي في الثوب الديباج ، فإنه اذا كان ملوناً أحسنُ منه اذا كان من لون واحد . وكذلك الكلام ، فانه اذا كان مشتملاً على هذه الأنواع المذكورة من التصغير وغيره ، مما سبق ذكره ، ويأتي شرحه في هذا الكتاب ، كان أولى من اشتماله على نوع واحد فاعرف ذلك .

(1) في الأصل « أطفال » وهو خطأ من الناسخ .

النوع السادس من القسم الأول من الباب الأول :

وهو أن تكون الكلمة مؤلفة من أقل الأوزان تركيباً

وسبب ذلك أنها اذا ركبت من حروف قليلة خفّت على النطق لقصرها ، وسهل التعبير بها على اللسان لسرعة فراغه منها ، واذا تركبت من حروف كثيرة كان في النطق بها كلفة على الناطق ، وذلك لتطاولها وامتداد الصوت بها . ولنضرب لهذا مثالا كيف اتفق ، ليكون أسرع فهماً للمتأمل ، فنقول : اذا تلفظ الناطق بالثلاثي ، فقال لماء الطيب « عذب » أو تلفظ بالرباعي ، فقال للذهب « عسجد » كان ذلك أسهل عليه من التلفظ بالخماسي إذا قال للمرأة الشديدة الصوت « صَهْصَلِق » وللعجوز « جَحْمَرِش » وذلك مما لا يمكن النزاع فيه ، لأن شاهده من نفسه ودليله من ذاته . ولهذا كانت أكثر ألفاظ القرآن الكريم ثلاثية ، وكان القليل رباعياً . وأما الخماسي فليس في القرآن منه شيء البتة ، إلا ما كان اسم نبي فقط نحو ابراهيم ، واسماعيل[1] . وغيرهما .

وأعلم أن الأسماء الثلاثية في الأصل ، اذا كان فيها زيادة فأكثر ما تبلغ سبعة أحرف ، وكذلك الرباعية أيضاً . وأما الخماسية ، فإن زيادتها لا تكون إلا حرفاً واحداً ، وذلك لأن الخماسيّ عندهم غاية الأصول ، فلا يحتمل غاية الزيادات . وأما الأفعال فلا تكون خماسية في الأصل بل غايتها أن تكون رباعية فقط . وذلك أن الأسماء أقوى من الأفعال ، وحيث كانت أقوى منها جعلوا لها ميزة عليها ، وفضيلة فوقها . وسبب قوة الأسماء على الأفعال استغناء الأسماء عنها ، وحاجة الأفعال اليها . ألا ترى الاسم مع الاسم نحو « زيد منطلق » كلام مفيد ، والفعل مع الفعل نحو « ضرب قام » ليس بكلام مفيد ؟ ولكن اذا أقترن الاسم بالفعل نحو « قام زيد » صار ذلك كلاماً مفيداً . فالأسماء إذن مستغنية عن الأفعال ، والأفعال ليست مستغنية عن الأسماء ، بل هي مفتقرة اليها . وحيث تكلمنا على الأصول الثلاثة ؛ ثلاثيها ورباعيها وخماسيها

(١) قال المؤلف في المثل السائر « ج ١ ص ١٨٩ » : « لا يوجد في القرآن من الخماسي الأصول شيء ، إلا ما كان من اسم نبي عرب اسمه ، ولم يكن في الأصل عربياً نحو ابراهيم واسماعيل » .

وبلغ بنا القول الى هذا المقام فلنردف ذلك بذكر الأصول مع زوائدها ، والغرض بها اجتناب الألفاظ التي كثرت حروفها واستعمال ما كان قليل الحروف ، فانه اذا كان التلفظ بالخماسي فيه كلفة على الناطق وكراهة ، كما أريناك[1] ، فالأولى أن تزداد كلفته اذا تلفظ بكلمة فيها أكثر من خمسة أحرف ، فمثال ذلك قول بعضهم ، فى جملة رقعة كتبها إلى صديق له ، قاصداً بها التشدق فى الكلام ، فقال « واذا اسْلَعْلَعَتْ تلك تجنبلت هذه وتكهمشت » أي اذا طالت تلك قصرت هذه . فان قوله « اسلعلعت » من أقبح الألفاظ طولاً ، مع أنها من وحشي الكلام فقد جمعت إذن العيبين معاً .

ومن هذا النوع أيضاً ما ذكره أبو محمد بن سنان الخفاجي[2] وهو قول أبي الطيب المتنبي :

إن الكرام بلا كرام منهم مثل القلوب بلا سُوَيْداواتها

ألا ترى الى تطاول هذه اللفظة وخروجها عن الاعتدال ؟ وبحسب ذلك يتضاعف استقباحها واستكراهها . وأمثال هذا كثيرة فاعرفها .

فان قيل : إن هذا الذي أنكرته من طول الألفاظ وذكرته ها هنا قد وَرَدَ فى القرآن الكريم ما يماثله ويشابهه ، فمن ذلك قوله تعالى : « وَعَدَ اللهُ الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات لَيَسْتَخْلِفَنَّهمْ فى الأرض كما استَخلَفَ الذين من قبلهم » الآية . وقوله تعالى : « فَسَيَكْفيكَهُمُ اللهُ » .

فلفظة « ليستخلفنهم » عشرة أحرف . ولفظة « فسيكفيكهم » تسعة أحرف . وأمثال ذلك فى القرآن كثير . فلو كان هذا منكراً فى التأليف ، مكروهاً فى الكلام لما ورد فى القرآن المجيد .
الجواب عن ذلك ، أنا نقول : ليس هذا الذي قد جاء فى القرآن الكريم مثل هذا الذي أوردناه نحن فى كتابنا وأنكرناه على قائله[3] ؛ لان قوله تعالى « ليستخلفنهم » ثلاث كلمات جمعت فصارت

(١) في الأصل « رأيناك » وهو تصحيف من الناسخ .
(٢) راجع سر الفصاحة لأبي محمد عبد الله بن سنان « ص ٨١ » .
(٣) انظر المثل السائر ج ١ ص ١٨٨ ورأى ابن الأثير هناك : « ان قبح اللفظة لم يكن بسبب طولها ، وانما هو لأنها في نفسها قبيحة » .

كلمة واحدة صورة لا معنى . ألا ترى أن الأصل فيها « ليستخلفن الله المؤمنين » الا أنه لما جاء بذكر المؤمنين مظهراً في الأول لم يحتج في ذكرهم ثانياً إلى الإظهار ، بل اقتصر على ضميرهم كما تقول : « قاتلت بني فلان وحاربتهم » ينوب مناب قولك « وحاربت بني فلان أيضاً » . وهذا مما لا نزاع فيه لوضوحه . وكذلك القول في اللفظة الأخرى وهي قوله تعالى : « فسيكفيكهم الله » ولا تجد في القرآن الكريم لفظة واحدة ، مثل لفظة « سيدواتها » في الطول ، لأنها ليست ثلاث كلمات وقد جمعت كلمة واحدة كأرباتك [1] وإنما هي كلمة تدل على معنى الجمعية لاغير ، وفي آخرها الهاء والألف لإضافتها الى المؤنث ، فاعرف ذلك .

وأما النوع السابع الذي ابتكرناه[2] نحن فهو ان تكون الكلمة مبنية من حركات خفيفة ، وسبب ذلك سـرعة النطق بها ، ومشاؤه فيها من غير عناء يلحقه ولا كلفة ؛ ولهذا اذا توالى حركتان خفيفتان في كلمة واحدة ، لم يستكره ذلك ولم [3] يستثقل ، بخلاف هـذا في الحركات الثقيلة : فانه اذا توالى منها اثنتان في كلمة واحدة استكرهت واستثقلت ؛ وذلك لما يجده الناطق فيها من تكلف العناء وتجشم المشقة . ومن أجل هذا استثقلت الضمة على الواو ، والكسرة على الياء ؛ لأن الضمة من جنس الواو والكسرة من جنس الياء ، فتكون عند ذلك كأنها حركتان ثقيلتان . ولنضرب لذلك مثالاً كيف اتفق فنقول : إنا اذا أتينا بلفظة مؤلفة من ثلاثة أحرف وهي « ج ز ع » فلا خلاف أنا اذا جعلنا « الجيم » مفتوحة كانت أحسن من جعلها مضمومة ، فان من له أدنى ذوق وأقل معرفة يعلم أن « الجَزَع » أحسن موقعاً من الجُزَع ، و« الجِزَع » أحسن موقعاً من « الجُزَع » . ومن المعلوم أن هذه اللفظة لم يكن اختلاف حركاتهـا مغيراً لمخارج حروفها ، حتى ينسب حسنها وقبحها الى المخارج ، بل قد تحققنا أنه يكسوها تارة حسناً وتارة يسلب ذلك الحسن عنها ، ورأينا الحسن انما يحدث لنا اذا فتحنا « الجيم » منها ، فعلمنا أن حسنها حادث من ذلك السبب ؛ فان الشيء اذا رأيناه يتغير وتختلف أحواله ، ورأينا أن

(1) في الأصل « رأيناك » .

(2) انظر كتاب « الخصائص » لابن جني ج 1 ص : 9 ، 73 - 77 وقد أشـار هناك الى ما رأى المؤلف انه ابتكره . (3) في الأصل « ولا يستثقل » وهو من خطأ الناسخ .

اختلاف كل حالة من أحواله لها سبب نسبنا ذلك إليه . ولما رأينا ان هذه اللفظة ، إذا ضممنا (١) الجيم منها يذهب ذلك الحسن ، علمنا أن سبب ذهابه كون الجيم مضمومة . وحيث كانت الحال بهذه المثابة ، ثبت أن أخف الحركات الفتح ثم الكسر ثم الضم ؛ والدليل على ذلك ما اذكره لك ؛ وهو أن الحركات مضارعة الحروف . ألا ترى ان جماعة من علماء العربية كانوا يسمون « الضمة » الواو الصغيرة و « الكسرة » الياء الصغيرة ، و « الفتحة » الألف الصغيرة ؟ ومما يؤكد ذلك أنك متى أشبعت الحركة انشأت بعدها حرفاً من جنسها ، نحو قولك فى اشباع ضُرب « ضوريا » ولهذا اذا احتاج الشاعر الى إقامة الوزن اشبع الحركة فانشأ عنها حرفاً من جنسها كقول بعضهم :

فانت من الغوائل حين ترمى ومن ذم الرجال بمنتزاح

يريد « بمنتزح » وهو مفتعل من النزح . فاذا ثبت هذا ، فاعلم انه إنما كانت الفتحة أخف من الكسرة ، والكسرة أخف من الضمة ؛ لأن الألف أخف من الياء ، والياء أخف من الواو . والدليل على ذلك ما أذكره لك . فأما قولنا : إن الألف أخف من الياء فلأنا رأينا العرب قد أبدلوا الألف من الياء فى العين من الفعل الماضي ، وذلك مطرد عندهم مستمر ؛ وإنما فعلوا هذا استثقالاً للياء وطلباً للاستخفاف ، وبيانه أنهم قالوا (٢) : « باع ، وسار ، وأختار » وأصله « بَيَعَ ، وسَيَرَ ، وإختَيَرَ (٣) » . فلما ثقل هذا عليهم أبدلوا الياء ألفاً المخففة (٤) ، فقالوا « باع ، وسار ، وأختار » وكذلك ماجرى هذا المجرى . فعُلِمَ بهذا أن الألف أخف من الياء . فإنْ قيل : إن هذا الدليل الذي أوردته على أن الألف اخف من الياء قد جاء عن العرب نقيضه ، ألا ترى أنك إنما استدللت على ان الألف اخف من الياء ، لكون العرب قد ابدلت الألف من الياء ؟ وقد رأيناهم أبدلوا الياء

(١) في الأصل « فتحنا » وهو من خطأ النساخ .
(٢) كرر الناسخ « أنهم قالوا » فحذفنا المكرر .
(٣) ضبط الناسخ هذه الأفعال مبنية للمجهول ، ولا نرى ذلك مستقيماً .
(٤) في الأصل « للفتحة » والصواب ما أثبتناه .

من الألف ، نحو « حماليق ، وقيتال » فإن الياء هاهنا بدل من ألف حملاق وألف « قاتلت » .

الجواب عن ذلك أنا نقول : ليست هذه الصورة فى الدليل الذي أوردناه نحن ، لأن لفظ « باع ، وسار ، واختار » على وزنه لم يتغير عنه : وذاك أنه فعل ماض ، فلما رأينا العرب قد أبدلت الياء فى هذا الموضع ألفاً ، مع أنه لم يتغير عن وزنه بجمع ولا غيره ، علمنا أنهم إنما فعلوا ذلك استثقالاً للياء لا اضطراراً . وأما لفظ « حماليق » أو « قيتال » فليس كذلك لأنه قد خرج عن وزنه الأول . ألا ترى أن « حماليق » جمع « حملاق » و « قيتالا » مصدر « قاتلت » فلم تبدل الألف هاهنا ياء طلباً للخفة وإنما أبدلت اضطراراً ، لئلا يلتبس الأمر عليهم . فإنهم لو قالوا : جمع « حملاق » « حمالاق » لما عرف أن ذلك جمع ؛ لأنه ليس فى الجمع « فمالال » . ألا ترى أن أصل « حملاق » من « حملق » على وزن فعلل . وهو رباعي ، وقد جمع الرباعي على « فعاليل » نحو « براثين » و « دماميل » فحملت لفظة « حماليق » على ذلك ، فالياء إذاً ليست مبدلة من الألف هاهنا استثقالاً للألف بل اضطراراً ، لئلا يلتبس الأمر فى ذلك وكذلك « قيتال » فإن أصله من « قاتلت » ومصدر فاعلت ، جاء على « مفاعلة وفيعال » نحو « مقاتلة وقيتال » فلو قيل عوضاً عن فيتـــــال « قاتال » على وزن « فاعال » لالتبس الأمر فى ذلك أيضاً . وذاك أنه ليس فى أوزان المصادر « فاعال » فالياء انما أبدلت فى هـذا الموضع من الألف اضطراراً لا استثقالاً .

ألا ترى انها قد حذفت منه وأسقطت بالكلية ، فقيل « قاتلت قتالاً » ، ولم يفعل ذلك إلا طلباً للخفة ، لأنهم لما أبدلوا الياء ، وهي ثقيلة ، من الألف ، وهي خفيفة ، كان ذلك بخلاف عادتهم ونشأتهم : لأن من عادتهم أن يعدلوا عن الأثقل إلى الأخف لا الى الأثقل . لكنهم لما أضطروا الى ابدال الياء من الألف لم يتركوا الياء على حالها ، بل حذفوها وأسقطوها كما أربناك (١)

وكذلك فعلوا فى لفظة « حماليق » أيضاً ، فانهم لما أبدلت الياء فيها من الألف ، حذفوا الياء أصلاً واسقطوها فقالوا : « حمالق » على وزن « فعالل » كما قالوا « دراهم و براثن » وكما طردوا كذلك جميع أوزان الرباعي ، فاعرف ذلك وقس عليه .

(١) في الأصل « رأبناك » .

وأما قولنا « إن الياء أخف من الواو » فدليله من وجهين : الاول أنه اذا بني من الفعل المعتل فاؤه بالياء مستقبل لم تحذف الياء نحو « يسر[1] ويَيْسِر » و « يَعَر »[2] الجدي يَيْعِر » ولا كذلك الفعل المعتل فاؤه بالواو ، فانه اذا بنى منه مستقبل حذفت الواو[3] ، نحو « وعد يعد ووزن يزن » ، ولم يقولوا : « وعد يَوْعِد ، ولا وزن يوزن » كما قالوا : « يَسَر يَيْسِر » و يَعَرَ الجدي[4] يَيْعِر » فحيث ابقوا الياء في المستقبل ولم يبقوا الواو في المستقبل ، علمنا أن حذفهم للواو إنما هو استثقال[5] لها دون الياء .

وأما الوجه الثاني ، فهو انك اذا بنيت « مفعولا » من المعتل العين بالواو حذفت منه حرفاً للاستثقال ؛ فقلت في قال « مقول » وفي صاغ « مصوغ » . واذا بنيت مفعولا من المعتل العين بالياء إن شئت حذفت فقلت في باع « مبيع » وفي عاب « معيب » وان شئت تممت ولم تحذف ، فقلت : « مبيوع ومعيوب » وإنما لم يتموا في الواو فلم يقولوا : في مقول « مقوول » ولا في مصوغ « مصووغ »[6] وأتموا في الياء فقالوا « مبيوع ومعيوب » لأن الياء فيها الضمة أخف من الواو فيها الضمة : ألا ترى أن الواو اذا انضمت فرّوا منها الى الهمزة فقالوا « أدؤر[7] وأثؤب » قال الراجز :

لكل دهر قد لبست أثؤبا .

(١) في القاموس المحيط « اليسر : بالفتح ويحرك : اللين والانقياد ويسر ييسر . يريد : «لان يلين » .

(٢) وفي القاموس « واليعار كغراب : صوت الغنم والمعزى ، أو الشديد من أصوات الشاة (يقال) : يعرت تيعر كيمنع ويضرب » .

(٣) في الأصل « ونحو » والواو زائدة . (٤) في الأصل « الجد » .

(٥) في الأصل « استقبال » ولا وجه له وهو من خطأ النساخ .

(٦) جاء في الصحاح للجوهري « دفت الدواء وغيره : أي بللته بماء أو بغيره ، فهو مدوف ومدووف . وكذلك مسك مدوف أي مبلول ، ويقال مسحوق . وليس يأتي « مفعول » من ذوات الثلاثة من بنات الواو بالتمام إلا حرفان « مسك مدووف وثوب مصوون » فان هذين جاءا نادرين ، والكلام مدوف ومصون ، وذلك لثقل الضمة على الواو ، والياء أقوى على احتمالها منها . فلهذا جاء ما كان من بنات الياء بالتمام والنقصان ، نحو : ثوب مخيط ومخيوط ، على ما فسرناه في باب الطاء » اهـ .

(٧) في الأصل « ادوعر » . وهو من خطأ النساخ . والأدؤر : جمع الدار . والأثؤب : جمع الثوب .

فالهمزة في الواو اذا انضمت مطردة . فأما اذا كان بعدها واو ، كان ذلك أثقل لها . فلهذا الزموها الحذف في « مفعول » . والياء اذا انضمت لم تهمز ولم تتغير عن حالها ، فهذا يدلك ، ويبصرك أن الياء أخف من الواو ، فاعرف ذلك .

هذا ما انتهت اليه المقدرة ، وأحاطت به المعرفة ، من الأوصاف التي توجد في اللفظة الواحدة ، فليتأمله الواقف على كتابنا هـذا وليتدبره ؛ فانه يفرق بين الجيد والرديء من الألفاظ ، ويعرف ما يستعمله من ذلك ، وما يطرحه . وحيث فرغنا من الكلام فيما يتعلق باللفظـة المفردة [1] ، فلنتبعه بالـكلام على الألفاظ المركبة ، والله أعلم بالصواب .

(١) فات المؤلف أن من أسباب خفة اللفظة المفردة أن تنتهي بألف مقصورة ، لأن انطلاق اللسان بهـا نحو السكون وخلاصه من حركة الاعراب أو البناء يخففانهـا تخفيفاً مبيناً كقوله تعالى « والليل إذا يغشى ، والنهـــار إذا تجلى ... والشمس وضحاها ، والقمر اذا تلاها ... طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى ، إلا تذكرة لمن يخشى » .. سبح اسم ربك الأعلى ، الذي خلق فسوى » . (م . ج) .

القسم الثاني من الباب الأول

في صناعة تركيب الألفاظ

اعلم أن اللفظة قبل دخولها في سبل التأليف ، وقبل أن تصير الى الصورة التي تسمى كلاماً ، دالاً على معنى من المعاني ، لا يكون لها مزية على أختها ، التي في معناها ، الا بان تكون هذه أشرف من هذه بعلامات[1] توجد فيها . إما أن تكون إحداهما مستعملة مألوفة ، والأخرى وحشية متوعرة ، وإما أن تكون حروف هذه أخف حركة أو أحسن امتزاجاً مع صواحبها ، أو غير ذلك مما قدمنا ذكره . ولا يتصوَّرُ بين اللفظتين تفاضل في الدلالة على المعنى الذي اشتركا فيه ، حتى تكون إحداهما أحسن في الدلالة على ذلك المعنى من الأخرى ؛ ولنضرب لهذا مثالا فنقول : لا يخفى على من له ذوق صحيح ، وفطرة سليمة ، أن لفظة الليث أو الأسد أحسن دلالة (على)[2] مسماها من لفظة « الفدوكس »[3] أو « العَميثلَ » فثبت بهذا الدليل أن الكلمة لا يكون لها مزية على اختها إلا بعلامات توجد فيها دون تلك[4] ؛ وهذا لا يثبته على اعتماده وقصده في الكلام الا الفطن اللبيب ، الذي له عناية بصناعته . وكثيراً ما رأينا من يحكم على الألفاظ بالجودة والرداءة ، واذا طولب بدليل يثبت له ما ادعاه لا يحير جواباً ، الا تحكما محضاً ، لا حاصل وراءه . ولا يعلم أنه لا يجوز لقائل أن يقول : هذا الكلام جيد أو رديء ، إلا بعد أن يعتبر كل لفظة منه على انفرادها ، ويعرض عليها تلك الصفات التي ذكرناها أولاً في كتابنا

(١) في الأصل « فعلامات » وهو من غلط الناسخ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) في الأصل « الفدوكس » .

(٤) أنظر الحديث عن هذا في كتاب « دلائل الاعجاز » للامام عبد القاهر الجرجاني ص ٣٥ وما بعدها ، طبعة المنار سنة ١٣٣١ هـ .

هذا ، فاذا رآها موجودة فيها أو بعضها ، علم أنها حقيقة بأن تدخل فى سبك التأليف . ثم يعود بعد ذلك ويعتبر مكانها من النظم ، وكيف ممازجتها لجاراتها والتئامها مع أخواتها ، فاذا وجدها شديدة المناسبة لها ، حسنة الامتزاج معها ، حكم على[1] ذلك اللفظ بالجودة ، وشهد له بالرونق والطلاوة ، وإن كان الأمر بخلاف ذلك [حكم][2] عليه بالرداءة والقبح ، على حسب ما استحق.

والأصل فى هذا كله حسن التأليف ، وجودة التركيب ، فان حسن التأليف يزيد المعنى نباهة ويميل النفوس الى استماعه ، والاصغاء اليه ، فانه اذا كان المعنى سيئاً ، وكان اللفظ جيداً مختاراً ، ويكون التركيب مع ذلك ردياً لم يوجد له قبول ، ولا يظهر عليه رونق . واذا كان المعنى واللفظ وسطين ، وكان تركيبها جيداً حسناً كان ذلك معلياً من قدرها ، ورافعاً من شأنها . فمثال ذلك كالعقد المتوسط . ألا ترى أنه اذا أحسن تنضيده فجعلت كل قطعة مع ما يشاكلها ، ويليق بها ، كان رائقاً فى المنظر وان لم يكن مرتفعاً ثميناً . ومثال المعنى واللفظ الرائقين مع التركيب الرديء مثال عقد ثمين ، أفسد نظمه ، فجعلت كل قطعة منه مع ما ينافيها ولا يناسبها ، فانه يصير بذلك مختلاً فى المنظر ، وان كان فائقاً ثميناً .

وحسن التأليف : هو أن توضع الألفاظ في مواضعها وتجعل فى أماكنها . وسوء التأليف بخلاف ذلك . ألا ترى أنه اذا قدم فى التأليف ما يجب تأخيره ، وأخر ما يجب تقديمه تصير المعاني نافرة عن مواضعها ، محوّلة عن وجوهها ؟ ومثال ذلك كالصورة التي تحول بعض أعضائها[3] الى موضع بعض ، فتحول الرأس الى موضع اليد أو الرجل أو غير ذلك ، فانه اذا فعل هذا قبحت الصورة ، وفسدت هيئتها الجميلة الحسنة . فاعرف ذلك ، فانه لم يقل : « لفظة متمكنة مرضية » وفي خلافها « قلقلة مستكرهة » الا والغرض بالتمكن[4] حسن الاتفاق بين الالفاظ بعضها مع بعض ، وبالقلق سوء الملاءمة وأنها[5] لم توافق صواحبها . وهل تشك أيها

---

(١) الفصيح « حكم له بالجودة » لا عليه . (٢) زيادة اقتضاها المقام .
(٣) في الأصل « أغصانها » وهو من غلط النساخ .
(٤) في الأصل « المتمكن » وهو غير مستقيم ، فهو من غلط النساخ أيضاً .
(٥) في الأصل « وأن » .

المتأمل لكتابنا هذا ، اذا فكرت في قوله تعالى : « وقيل يا أرض ابلَعي ماءَك ويا سماء أقلعي وَغيضَ الماءُ وقضيَ الأمرُ واستوتْ على الجوديِّ وقيل بُعداً للقوم الظالمين » أنك لم تجد ما وجدت لهذه الألفاظ من المزية الظاهرة ، والفضيلة الزائدة ، الا لأمر يرجع الى ارتباط بعضها ببعض ، وأنه لم يعرض لها هذا الحسن الوافر ، والشرف الكامل الا من حيث لاقت الأولى بالثانية ، والثالثة بالرابعة ، وكذلك الى آخرها ، وأن الفضل حصل من امتزاجها وتلاؤمها .

فان لحقك في ذلك أدنى شك فتأمل هل ترى لفظة منها ، لو أخذت من مكانها ، وأفردت من بين أخواتها ، كانت مؤدية من الحسن ما تؤديه وهي في موضعها من الآية ؟ فصح لنا من هذا القول أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي مفردة فقط[1] . ومن أدل الدليل على ذلك ، أن ألفاظ القرآن الكريم قد نطق بها العرب قبل نزوله على النبي ، صلى الله عليه وسلم ، وليس فيه لفظة من الألفاظ (إلا) [2] وقد تكلموا بها ، وجاءت عنهم . ولو لا ذلك لما كان عربياً ، لأنه لما نزل على لغة القوم وكلامهم ، ونحن قد رأينا القرآن الكريم يفوق جميع كلامهم ، ويعلو عليه مع كونه وارداً على لغتهم قد تكلموا بألفاظه ونطقوا بها ، ثبت لنا من ذلك أن ألفاظ القرآن الكريم إنما تفضل سائر الكلام من حيث تركيبها ونظمها . وهي من حيث الانفراد مساوية لكلام العرب ، حيث هي عين ألفاظهم ونفس كلامهم . وهذا مما لا شك فيه ولا ارتياب ، فاعرفه .

ومما يشهد بذلك ويؤيده ، أنك ترى اللفظة تروقك في كلام ، وتزداد بها اعجاباً واستحساناً ، ثم تراها في كلام آخر ، فتثقل عليك وتستكرهها . مثال ذلك أن لفظة الأخدع ، قد جاءت في بيتين من الشعر ، وهي في أحدهما لائقة حسنة ، وفي الآخر ثقيلة مستكرهة ، كقول الصمة بن عبد الله بن طفيل في الحماسة :

---

(1) انظر دلائل الاعجاز « ص ٣٢ » طبعة أحمد مصطفى المراغي بالمطبعة العربية بمصر ففيه ما يشبه هذا الكلام ، مع بعض اختلاف في الألفاظ . وانظر المثل السائر « ج ١ ص ١٤٥ » .

(2) زيادة اقتضاها السياق .

تلفّتَ نحو الحي حتى وجدتني   وَجِعْتُ من الاصغاء ليتاً وأخدعا [1]

وكقول أبي تمام :

يا دهر [2] قوّم من أخدعيك فقد   أضججتَ هذا الأنام من خُرُقك

ألا ترى أنه قد وجد لهذه اللفظة ببيت أبي تمام من الثقل على النفس والكراهة أضعاف ما وجد لها في بيت الحماسة من الروح والخفة والإيناس والبهجة ؟ وهذا مما لا يمكن النزاع فيه لظهوره ، وسيأتي له باب مفرد في الكلام على الصناعة اللفظية .

فعليك أيها المترشح لهذه الصناعة أن تراعي في كلامك هذه الدقائق الشريفة ، والنكت اللطيفة ، فان لصناعة التأليف غوراً لا يدرك منتهاه ، ومذهباً لا يوصل إلى مداه .

---

(١) مطلع القصيدة :

حننت الى ريا ونفسك باعدت   مزارك من ريا وشعبا كما معا

وانظر الأبيات والحديث عنها في ص ٣٨ من كتاب « دلائل الاعجاز » طبعة المنار سنة ١٣٣١ هـ .
والليت : صفحة العنق . والأخدع : عرق في موضع المحجمتين ، وهو شعبة من الوريد وهما أخدعان « الصحاح » .

(٢) من قصيدة يمدح بها محمد بن الهيثم ، ويهنئه ببرئه مطلعها :

قد مات محل الزمان من فرقك   واكتن أهل الاعدام في ورقك

والخرق بالضم : العنف ، والحمق والجهل .

الباب الثاني

من الفن الثاني من القطب الأول

في الكلام على المعاني

اعلم أن المعاني على ضربين : أحدهما يبتدعه صاحب الصناعة ، من غير أن يكون له فيه إمام يقتدى به ، أو رسوم قائمة ، في أمثلة يعمل عليها . وهذا الضرب مما يعثر عليه عند الحوادث المتجددة [1] ، ويتنبه له عند الأمور الطارئة . والآخر ما يحتذيه على مثال تقدم ، ورسم سبق . وينبغي للمؤلف أن يطلب الاصابة في كلا الأمرين ، ويتوخى فيهما الصورة المقبولة ، والعبارة المستحسنة . ولا يتـكل فيما يبتكره من المعاني على فضيلة السبق ، ولا يغتر بمزية الإبداع ، فيتسامح في تهجين صورته . فانه اذا فعل ذلك ذهب حسنه ، وانطمس نوره . ويكون فيه الى الذم أقرب منه الى الحمد . وينبغي أن يستقي المؤلف ويتحقق ، أن المعاني أشرف من الالفاظ ؛ والدليل على ذلك ما أذكره : وهو أنا لو خلعنا من هذه الألفاظ دلالتها على المعاني ، لما كان شيء منها أحق بالتقديم من شيء ، بل كانت بمنزلة أصداء الأجسام والأصوات الفاشئة عنها ؛ ويزيد ما ذكرناه وضوحاً ، أن هذه الصناعة من النظم والنثر ، التي يتواصفها البلغاء بينهم ، وتتفاضل بها مراتب البلاغة ، إنما هي شيء يستعان عليه بتدقيق الفكرة ، وكثرة الروية والتدبر . ومن المعلوم أن الذي يستخرج بالفكرة ، وينعم فيه النظر ، إنما هو المعنى دون اللفظ ؛ لأن اللفظ يكون معروفاً عند أرباب صناعة التأليف دائراً فيما بينهم ، والمعنى قد يبتدع : فيذكر

(١) في الأصل « المتجدية » ولا وجه للتجدي في الحوادث .

المؤلف معنى لم يسبق اليه ، وذلك إنما يكون تحادثاً عن الفكرة الصحيحة ، والطبع السليم ، فان الذي تخرج فيه صنعتك ، وتقع فيه صياغتك هو المعنى . ولهذا كان جماعة المؤلفين يشتركون فى معرفة الجيد من الألفاظ ، وانما التفاوت يقع بينهم فى المعاني . لأن الألفاظ الجيدة يستعملها جميعهم ، ولا يكاد أحدهم يفوت الآخر فيها . وأما المعاني فانه قد يبتكر المؤلف المعنى من نفسه ، وينتحله من ذاته ؛ وذلك كثير لا يحصى . فصح من هـــذا الوجه ، أن المعاني أشرف من الألفاظ وأنبل .

واعلم أن شرف المعنى وعلوه ، وسقوطه واستفاله ، من نتائج علو الهمة وسقوطها . وقد حكي أن أشرف كلام قالته العرب : « القتل أنفى للقتل » . ومن المعلوم أن هـذا الكلام ليس فيه من الألفاظ البديعة الرائعة ما يرفعه الى منزلة يكون بها أشرف كلام قالتـــه العرب ؛ حتى إنهم جعلوه فى مقابلة قوله تعالى : « ولكم في القصاص حياة » [٢] . لا بل فى لفظه من الثقل [٣]، بسبب تكراره مالاخفاء به . ومع هذا فانا نجد من كلامهم ما ألفاظه تطرب الأسماع ، وتأخذ بمجامع القلوب ، وذلك أكثر من أن يحصى ، وهو لا يكون بمنزلة قولهم : « ألقتل أنفى للقتل » فصح حينئذٍ أن نخامة هذا الكلام ، وعلو منزلته ، إنما هي لأمرٍ يرجع الى جلالة المعنى المندرج تحته ، وشرف قدره .

وقد رأيت جماعة من متخلفي هذه الصناعة ، يجعلون هممهم مقصورة على الألفاظ التي لاحاصل وراءها ، ولا كبير معنى تحتهـا . وإذا قال أحدهم سجعتين أو ثلاثاً ، يعتقد أنه قد أتى بأمرٍ عظيم ، فاذا أنكرت هذه الحال عليهم ، يقولون : لنـا أسوة بالعرب ، الذين هم أرباب الفصاحة وفرسان البلاغة ، فإنهم اعتنوا بالألفاظ ، ولم يعتنوا بالمعاني اعتناءهم بها . ألا ترى إلى جهل هؤلاء القوم ، فانهم لم يكفهم جهلهم فيما ارتكبوه من ذلك ، حتى إنهم ادعوا أن العرب مثلهم ، فصارت جهالتهم جهالتين .

(٢) لعل الأصل « حادثاً » فلا يستقيم المعنى بالتحادث هنا .

(٢) أنظر سورة « البقرة » الآية « ١٧٩ » .

(٣) أنظر ص ٤١١ وما بعدها من « الايضاح » للخطيب القزويني ، طبعة مطبعة الجامعة السورية سنة ١٣٦٨ هـ ــ ١٩٤٩ م ، وقد أطال المؤلف الحديث عن هذا القول وعن الآية الكريمة المشار اليها فيه .

ولنذكر ههنا ما إذا تأمله الناظر في كتابنا هذا عرف ما يوثقه ، ويذهب به (في [1]) الاستحسان كل مذهب فنقول : إن العرب لما كانت تعتني بألفاظها ، فتصلحها ، وتهذبها ، وتراعيها ، وتلاحظ أحكامها بالنظم تارة وبالنثر أخرى ، فإن المعاني أقوى عندها ، وأكرم عليها وأفخم قدراً في نفوسها . فأول ذلك عنايتها بألفاظها لأنها (لما [2]) كانت عنوان حاجتها ، وطريقاً إلى إظهار أغراضها أصلحوها ورتبوها ، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها ، ليكون ذلك أوقع لها في النفس ، وأذهب بها في الدلالة على القصد . ألا ترى أن الكلام إذا كان مسجوعاً (لذّ لسامعه فحفظه ، واذا لم يكن مسجوعاً [3]) لم يأنس به أنسه (في) حالة السجع . فاذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظهم وحسنوها ، ورققوا حواشيها ، وثقفوا أطرافها ، وصقلوا غروبها ، فلا تظن أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ فقط ، بل هي خدمة منهم للمعاني ، وتنويه بها . ونظير ذلك إصلاح الوعاء وإحكامه ، وانما المبغى بذلك الاحتياط للوعى ، لئلا يتغير جوهره ، فانا قد نجد من المعاني الفاخرة السامية ما نجد من طلاوته ، وبلادة لفظه تضع من رونقه لسوء[4] العبارة عنه ، فان قيل : إنا نرى من ألفاظهم ما قد تمقوه ، وزخرفوه ودبجوه ، ولسنا نرى مع ذلك تحته معنى شريفاً ، فما جاء منه قول بعضهم[5] :

ولما قضينا من منىً كل حاجة ومسّح بالأركان من هو ماسح
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسالت بأعناق المطي الأباطح

ألا ترى إلى حسن هذا اللفظ ، ومائه وصقاله ، وتدبيج أجزائه !؟ ومعناه مع ذلك ليس مدانياً له ولا مقارباً ، فانه انما هو « لما [6] فرغنا من الحج ركبنا الطريق راجعين ، وتحدثنا على ظهور الإبل ... » ولهذا نظائر كثيرة ، شريفة الألفاظ مشروفة المعاني . وفيما أشرنا اليه كفاية

(١) زيادة من المثل السائر « ج ١ ص ٣٥٢ » . (٢) زيادة يحتاج اليها السياق .
(٣) في الأصل « له » والتصحيح من المثل السائر أيضاً .
(٤) لأصل « سوء العبارة » وقد زدنا اللام ليستقيم الكلام .
(٥) من أبيات لكثير عزة ، وقيل إنها لابن الطثرية ، أو لعقبة بن كعب بن زهير بن أبي سلمى .
(٦) انظر : « دلائل الاعجاز للجرجاني » ص ٤٩ » وانظر « ص ١٥ » من كتابه « أسرار البلاغة » فله كلام في هذا الشعر .

للمتأمل . الجواب عن ذلك أنا نقول : هذا الموضع قد سبق الى التشبث به من لم ينعم النظر، ولا رأى ما رآه القوم، وإنما ذلك لجفاء طبع الناظر، وعدم معرفته . وهو أنّ في قول هذا الشاعر « كل حاجة » مما يستفيد منه أهل النسيب والأهواء والرقة والمقة ما لا[1] يستفيده غيرهم ، ولا يشاركهم فيه من ليس منهم . ألا ترى أن حوائج مِنىً أشياء كثيرة ، فمنها التلاقي، ومنها التشاكي ، ومنها التخلي للاجتماع ، الى غير ذلك مما هو تالٍ له ، ومعقود الكون به . فكأن الشاعر صانع[2] عن هذا الموضع الذي أومأ اليه وعقد غرضه عليه ، بقوله فى آخر البيت « ومسح بالأركان من هو ماسح » أي إنما كانت حوائجنا التي قضيناها وآرابنا التي بلغناها من هذا النحو الذي هو مسح الأركان ، وما هو لاحق به ، وجارٍ فى القربة من الله تعالى مجراه ، أي لم نتعد هذا القدر المذكور الى ما يحتمله أول البيت ، من التعريض الجاري مجرى التصريح . وأما البيت الثاني فان فيه « أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا » وفى هذا ما نذكره لتراه فتعجب ممن[3] عجب منه ، ووضع من معناه ، وذلك أنه لو قال : « أخذنا فى أحاديثنا اونحو ذلك » لكان فيه معنى يكبره أهل النسيب ، وذلك أنهم قد شاع عنهم واتسع فى محاوراتهم علو قدر الحديث بين الإلفين ، والجذل بجمع شمل المتواصلين .

ألا ترى قول بعضهم :

وحدثتني يا سعد عنها فزدتني ... جنوناً فزدني من حديثك يا سعد

وقول الآخر :

وحديثها السحر الحلال لو أنه ... لم يجن قتل المسلم المتحرِّزِ

فاذا كان قدر الحديث عندهم على ما ترى فكيف به إذا قيده بقوله : « أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا » وذلك أن فى قوله : « بأطراف الأحاديث بيننا » وحياً خفيا ورمزاً حلواً ؟ . ألا ترى أنه قد يريد بأطرافها ما[4] يتعاطاه المحبون ويتفاوضه ذوو الصبابة المتيمون ، من

(١) في الأصل « مما » والتصحيح من المثل السائر « ج ١ ص ٣٥٣ » .
(٢) في الأصل « ضائع » وهو تصحيف ، والتصحيح من المثل السائر « ج ١ ص ٣٥٤ » .
(٣) في الأصل « وممن » والواو زائدة ،
(٤) في الأصل « مما » والتصحيح من المثل السائر .

التعريض والتلويح والايماء ، دون التصريح . وذلك أحلى وأدمث وأغزل ، وأنسب من أن يكون كشفاً ومصارحة وجهراً . واذا كان الأمر كذلك فمعنى هذين البيتين أعلى عندهم وأشد تقدماً في[1] نفوسهم من لفظها ، وإن عذب موقعه ولذ سمعه . نعم ، في قول هذا الشاعر « وسالت باعناق المطي الأباطح » من الرشاقة واللطافة ما لا خفاء به[2] . فالعرب إنما تحلي الفاظها وتدبجها ، وتوشيها وتزخرفها ، عناية منها بالمعاني التي تحتها ، أو توصلا بها الى ادراك مطالبها . فالألفاظ اذاً خدم المعاني ، والمخدوم لا شك أشرف من الخادم ، فاعرف ذلك .

---

(١) في الأصل « من » والتصحيح من المثل السائر .

(٢) أنظر المثل السائر « ج ١ ص ٣٥٥ » ففيه تفصيل لوجه الاستحسان .

الباب الثالث

من الفن الثاني من القطب الأول فى تفضيل

الكلام المنثور على المنظوم

وأعلم أن الأقوال متعارضة فى تفضيل كل واحد من هذين القسمين على الآخر ، إلا أن المذهب الفحل والقول القوي هو أن الكلام المنثور أفضل من الكلام المنظوم ، والدليل على ذلك من أربعة أوجه :

« الأول » أن القرآن الكريم ورد نثراً ، ولولا فضله وعلوّ درجته ، لما نزل كتاب الله ـ عز وجل ـ على أساليبه ونهجه ، وأيضاً ، فإن القرآن معجزة الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ ومن المعلوم أن المعجزات لا تجيء إلا من طريق الأصعب[1] ، بحيث إنه لا يمكن أحداً من خلق الله الوصول إليها ، والإتيان بمثلها ، ولما كان النثر من الأقوال الشاقة ، والأشياء المتصعبة ، أنزل الله تعالى القرآن ، الذي هو معجزة ، على قانونه .

ومما يدلك على أن النثر أشق من النظم ، وأصعب مأخذاً ، هو[2] أن العرب كانوا أفصح الناس ، وأبلغهم وأكثرهم قدرة على التفنن فى الكلام ، ومع هذا فلم نسمع لأحد منهم نثراً ، إلا لقس[3] بن ساعدة ، الذي يضرب بكلامه المثل فى الفصاحة والبلاغة ، ولأقوام آخرين وهم قليل .

وأما النظم ، فإن جميع العرب كانوا يقولونه وكان عليهم من أسهل الأشياء حتى على نسائهم .

(١) استعمل « الأصعب » اسماً ، لا وصفاً .

(٢) الصواب حذف « هو » ، لأنه إضمار قبل الذكر غير جائز .

(٣) فى الأصل « النثر » ولا نراه يستقيم .

وأيضاً ، فإن أرباب النظم لو أريد حصرهم ، بل حصر أهل عصر واحد لتعذر حصول ذلك ، فكيف حصر جميعهم ؟ وليس سبب هذا إلا وعورة مسلك النثر وشرف منزلته ، وأنه لا يناله إلا الأفراد من الفضلاء ، فإن قيل : إذا كانت العرب لا تكثر من النثر ، وأكثرت من النظم ، فليس ذلك دليلاً على أن النثر أصعبُ من النظم بل الأمر بالعكس من ذلك ، وهو : أن النثر لما كان سهلاً عند العرب هيناً ، والنظم شاقاً عليهم مستصعباً ، عمدوا الى الأصعب وتركوا الأسهل ؛ لأنهم إنما كان غرضهم إظهار قوتهم في البلاغة والفصاحة ، وإذا كان ذلك فيما هو أشق مسلكاً[1] وأوعر مذهباً ، كان أدل على تمكنهم من الكلام . وأما النثر ، فما كان عندهم بمنزلة ما[2] يرغبون فيه ، ويتنافسون عليه : لسهولته عندهم ؛ ولهذا لم يعتنوا به ويكثروا منه ، كما فعلوا في النظم ؛ وأما قولك : إن القرآن الكريم ورد نثراً ، وتفضيلك النثر على النظم ، لأن الله تعالى إنما أنزل القرآن ليكون آية لرسوله صلى الله عليه وسلم ، ومعجزة على يده ، ليفحم به أولئك الفصحاء والبلغاء من العرب ، لأنهم كانوا أرباب الفصاحة والبلاغة ، وحيث كان النثر سهلاً عندهم يسيراً عليهم أنزل الله تعالى القرآن على أسلوبه ليعجزهم ، بما هو أسهل عليهم من غيره ، ليكون ذلك أعظم في الإعجاز . وأبلغ الجواب عن ذلك أنا نقول إن هذا الذي ذكرته من أنّ النثر ، كان أسهل على العرب من النظم ، واستدلالك عليه بقلة رغبتهم فيه ، واعتنائهم به ، فليس ذلك دليلاً لك ، بل هو دليل لنا دونك . وذلك أنه قد ثبت بإجماع منا أن العرب لم تكثر من النثر ، وأكثرت من النظم ، ومن المعلوم أن الانسان إذا كان مكثراً من شيء استدل بذلك على قدرته عليه ، و(عدم) قصوره[3] عن الوصول اليه . ولا يقال بأن إكثاره من هذا الشيء دليل على تعذره عليه ، لأنه لو كان متعذراً عليه لما قدر على الاكثار منه ، ولذلك لا يقال أيضاً : إن تقليله من هذا الشيء دليل على سهولته عنده لما أقلّ منه ، وهذا مما لا يمكن النزاع فيه بحال من الأحوال .

وأما قولك : إن النثر لما كان عند العرب أسهل من النظم ، أنزل الله تعالى القرآن الكريم

(١) في الأصل « ملسكا » ، وهو من خطأ الناسخ .
(٢) في الأصل « من » وهو من غلط النسخ . (٣) في الأصل قصورها .

على أساليبه ، ليعجزهم بما هو أسهل عليهم من غيره ، فيكون ذلك أدل على الاعجاز من كونه يجيء على أساليب الأشق الأصعب . فالجواب عن ذلك أنا نقول : قد ثبت أن المعجزات التي على أيدي الأنبياء - صلوات الله عليهم - لم تأت مما كان سهلاً على أممهم ، لأنهم إنما جاؤا باحياء الأموات ، وانشقاق البحر وانفجار الماء من الحجر ، وما جرى هذا المجرى ، وهذا الحكم أيضاً موجود فى النثر ، فانه لما كان شاقاً على العرب ، وليس فيهم من يقدر على الاتيان به الا القليل ، أنزل الله تعالى القرآن الكريم على نهجه وطريقه ، لتكون المعجزة مناسبة لما جاءت [فيه] . وذلك أن النثر من حيث ذاته أمر شاق مستصعب ، وانضاف الى ذلك كونه من عند الله تعالى فصار معجزاً بالضرورة ، فاعرف ذلك .

وأما الوجه الثاني فهو : أن النثر ينوب مناب النظم ، ولا ينوب النظم مناب النثر وذلك أنه اذا أخذ معنى من المعاني ، وعبّر عنه بلفظ مطابق له ، وكان ذلك الكلام منثوراً ، فإنه لا يمكن التعبير بمقدار ذلك اللفظ ، ويكون الكلام شعراً ، وذلك أنه يحتاج فى الشعر الى اقامة الوزن ، وهذا لا يتم إلاّ بزيادة لفظ ، أو نقصان لفظ ، وإذا زيد على ذلك شيء صار فى الكلام ما لا حاجة فيه ، إذ المعنى كان يصح بدونه ، وإن نقص منه شيء صار المعنى ناقصاً عما كان عليه فى الأول .

وأما الوجه الثالث : فهو أن النثر لا ينال الا بعد تحصيل آلاته المذكورة فى صدر كتابنا هذا أو بعضها . وذلك بخلاف النظم ، فإنه قد يقوله من لم يحصل من آلاته شيئاً البته . وكثيراً ما رأينا ممن يقول الشعر الحسن ، ويصيب فى معانيه ، ويجيد ألفاظه ، وهو لا يعرف من آلات التأليف شيئاً ، كالسوقة والعامة من أرباب الحرف والصنائع .

وأما الوجه الرابع : فهو أن الناثر تعلو درجته حتى ينال الوزارة للخلفاء والملوك . وأما الشاعر فلا تعلو درجته عن رتبة المستطعين ، ومنزلة الطالبين لما فى أيدي الناس . ولو لا فضل الناثر وما عرف من شرف صنعته والحاجة اليها ، لما رقي الى درجة الوزارة . وكذلك الشاعر ؛ فلولا كساد صنعته والاستغناء عنها ، لعلت درجته وارتفعت منزلته ، ولما كان فى طول عمره كلاً على الناس ، وهذا شيء مطّرد لم يزل . وقد شوهد رأي العين ، فلا يمكن النزاع فيه بحال من الأحوال .

القطب الثاني

في الأشياء الخاصة وهو فنان :

القطب الأول في الفصاحة والبلاغة :

اعلم أن هذا باب غامض ، متعذر على الوالج ، ومسلك وعر ، مستصعب على الناهج . ولم يزل الناس من قديم الوقت ، وهلم جراً ، يتهافتون على الخوض فيه ، والغوص عليه ، وهم مع كثرة طلبهم لمعرفته ، وتوفر حرصهم على الاحاطة به ، لا يظفرون منه الا كنغبة [1] طائر أو قطرة من بحر زاخر . وقد قال بعض المصنفين من العلماء [2] : « لم أزل منذ خدمت أهل [3] العلم ، انظر فيما قالوه فى معنى الفصاحة والبلاغة ، وأستكشف عن المعنى فى ذلك ، فلا أجد الا كالرمز والاشارة ، ولا أقف فيه على قول شاف ، ولا كلام كاف . فلما رأيت الأمر كذلك ، علمت أنه لا يكفي فى معرفة هذا العلم العظيم ، الذي كان به إعجاز القرآن الكريم ، قول مهمل ، ولا كلام مجمل . بل لا تتم معرفته حتى يفصّل فيه القول ، ويدل على الخصائص التي تأتي فى تأليف الكلام ، ويوضح إيضاحاً جلياً من غير مغادرة لشيء من ذلك ، حتى تكون المعرفة بهذا العلم كمعرفة الصانع الحاذق ، الذي يعلم كل هُدْبة منسوجة من الابريسم فى الثوب الديباج ، وكل حجر من الأحجار الداخلة في البناء ، فانك إذا نظرت الى هذا العلم الشريف احتجت عند ذلك الى طول مكث وتدبر ، وكثرة تأمل وتفكر ، والى همة تأبى أن تقنع إلا بأعلى المنازل ، وأسمى المراتب . ومتى جشمت

(١) النغبة : الجرعة .

(٢) القائل هو الامام عبد القاهر الجرجاني ؛ صاحب كتابي : « دلائل الأعجاز » و « أسرار البلاغة » وقد أورد المؤلف كلامه مع بعض تغيير فيه . انظر : « دلائل الاعجاز » ص ٢٨ وما بعدها من طبعة مطبعة المنار سنة ١٣٣١ هـ .

(٣) الذي فى « دلائل الاعجاز » : « لم ازل منذ خدمت العلم ... » بغير لفظة اهل ، انظر ص ٢٨ وما بعدها من طبعة مطبعة المنار سنة ١٣٣١ هـ .

نفسك حصول هذا المرام البعيد ، وكلفتها صعود هذا المرقى النازح ، فقد أتمت أمراً عظيماً ، وتعرضت لخطب[1] جسيم » وفقنا الله وإياكم لمواقع الصواب .

ولنرجع إلى ما هو غرضنا ومهمنا من ذكر الفصاحة والبلاغة ، والكشف عن حقيقتهما واختصاصهما ، فنقول : اعلم أن أصل الفصاحة فى وضع اللغة : الظهور والبيان ؛ يقال : أفصح[2] الصبح إذا بدا ضوؤه وأسفر ، وأفصح فلان عما فى نفسه : اذا أظهره ، وإنما سمي اللفظ فصيحاً لأنه يبين المقصود ، ويوضح المعنى المندرج تحته .

والفصاحة : اسم عام يشمل المفرد من اللفظ والمركب ، وإنما كان الأمر كذلك لأن واضع اللغة انما وضع الالفاظ مفردة لا مركبة ، فالفصاحة شملت أولاً المفردة ، وإذا شملت المفردة فمن الضرورة شمولها المركبة ؛ لأن المركبة مجتمعة من المفردة . وكل مركب كانت أجزاؤه ذات صفة هي فيها متساوية فتلك الصفة تعمه لامحالة .

واعلم أيضاً أن الفصاحـــة أمر إضافي[3] كالحسن والقبح . والكلام الفصيح ليس كلاماً مخصوصاً بعينه ، بل كل من فهم كلاماً وعرفه فهو فصيح بالنسبة إليه ، لأنه ظاهر عنـــده ، وواضح لديه . ومما يقوي هذا القول ، أن اللفظ الذي لا نعده نحن فى زماننا هذا فصيحاً ، وننكره لعدم استعماله وغرابته ، كان عند من تقدمنا من أرباب التأليف مستعملاً فى زمانهم متعارفاً مشتهراً . ولو لا ذلك لما أوردوه فى كلامهم ، فان معظم أشعار العرب ومن يليهم من المحدثين مشحونة ومملوءة منه . ولو استعمل فى زماننا هذا لاستنكر واستبشع ، وحكم على قائله بالجهل والتعسف . ورأينا أبا محمد بن سنان الخفاجي قد قال فى كتابه[4] : إن الفصاحة نعت للألفاظ إذا وجدت على شروط عدة ، ومتى تكاملت تلك الشروط فلا مزيد على فصاحة تلك الألفاظ . ثم إنه قسم الشروط إلى قسمين ، أحدهما يوجد فى اللفظة المفردة ، والآخر يوجد فى الألفاظ المركبة ، وجعل ما يختص باللفظة المفردة منقسماً إلى ثمانية أقسام ، كتباعد مخارج

(١) انظر : « دلائل الاعجاز » ص ٣٢ طبعة مطبعة المنار سنة ١٣٣١ هـ .

(٢) في لسان العرب « الفصاحة : البيان . فصح الرجل فصاحة فهو فصيح من قوم فصحاء وفصاح وفصح ... تقول : رجل فصيح وكلام فصيح أي بليغ ولسان فصيح أي طلق » . فالفصاحة تختص بالفعل الثلاثي ، وإيضاح ابن الأثير لها بالفعل الرباعي مخالف لأصول الايضاح .

(٣) أي نسبي . (٤) راجع كتاب : « سر الفصاحة » ص ٥٥ طبعة المطبعة الرحمانية بمصر .

الحروف ، وأن لا تكون الكلمة وحشية ولا متوعرة ، وغير ذلك مما أورده وذكره في كتابه .

وفي هذا نظر وقفنا عليه الفكر والروية ، وذلك أنه قد جعل صفات اللفظة التي تكون بها ذات مزية وحسن هي الفصاحة ، وخالف بذلك نص العرب ، لأنهم قالوا : إن اللفظ الفصيح هو الظاهر الواضح ، ولم يقولوا : إنه المتباعد مخارج الحروف ، ولا الذي ليس وحشياً ولا متوعراً ، ولا غير ذلك مما ذكره أبو محمد بن سنان . ولهذا تطرق الى[1] كلامه الخلل ، وذاك انه نقل الفصاحة عن حقيقتها التي وضعت لها في أصل اللغة ، بأن علقها على هذه الشروط التي ذكرها ، وجعل وجودها موقوفاً على وجود تلك الشروط ، و [إذا نقص][2] بعضها لاتكون فصيحة وحقيقتها أن تكون فصيحة ، وهذا من أعجب الأشياء فليتأمل .

وأيضاً فإن أبا محمد بن سنان قد ذكر في كتابه ، من جملة الأقسام الثمانية ، قسماً وهو أن لا تكون الكلمة قد عبر بها عن معنى يكره ذكره[3] ، فاذا وردت وهي غير مقصود بها ذلك المعنى قبحت ، كقول عروة بن الورد :

[و] قلت لقوم في الكنيف تروَّحوا عشية بتنا عند[4] ماوان رُزَّح

قال « الكنيف » أصله الساتر ، ومنه قيل للترس « كنيف » غير أنه قد استعمل في الآبار التي تستر الحدث وشهر بها فأنا أكرهه لذلك . هذا حكاية كلام أبي محمد بن سنان الخفاجي . ولنا عليه اعتراض ، وهو أنا نقول : اذا كان قد جعل الفصاحة مقصورة على الألفاظ فكيف عاد نَقَضَ[5] ما ادعاه بهذا القول ، فانه إنما أنكر من هذه اللفظة التي هي الكنيف ما تضمنته من المعنى فقط . والا فاذا اعتبر لفظها ومخارج حروفها ، من غير نظر إلى المعنى المندرج تحتها ، لم يوجد لها قبح ولا كراهة ، لأن مخارج الحروف التي تألفت منها متباعدة ، فمخرج الكاف

(١) الفصيح « على » لأنه ضرر ، حلت بسببه « على » محل « إلى » .

(٢) زيادة اقتضاها السياق :

(٣) في الأصل « ذلك » والتصحيح من سر الفصاحة « س ٧٨ » وراجع كلام المؤلف فيا يقرب من هذا الباب من النوع السادس من القسم الأول من الباب الأول .

(٤) في معجم البلدان « دون » .

(٥) الفصيح « عاد فنقض » وحذف حرف العطف من بين الفعلين المتعاقبين من التعابير المولدة في عصر المؤلف .

دون مخرج القاف الذي هو من أقصى اللسان ، ومخرج النون من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا السفلى ، ومخرج الياء من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك ، ومخرج الفاء من باطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العُلى . ومع هذا فإذا نقلت هذه اللفظة التي قد استقبحت هاهنا ، الى موضع آخر صار ذلك القبح حسناً كقولك : « أنا في كنف فلان » أي في ذراه ، وتحت ظله . فصح حينئذٍ من فحوى كلام أبي محمد بن سنان أنه نقض ما أداه أولاً ، من أن الفصاحة نعت للألفاظ ، بما ذكرناه من شروطها الثمانية ، التي من جملتها هذا القسم المأخوذ عليه ، وهو مما يختص بالمعنى دون اللفظ ، وتناقض كلام مثل ذلك الإمام المشهور في هذه الصناعة عجيب . عصمنا الله وإياكم من الزلل وهدانا الى طريق الصواب .

وأما البلاغة ، فإن أصلها [في] [1] وضع اللغة : الوصول والانتهاء ، يقال : بلغت المكان اذا انتهيت اليه[2] ، ومبلغ الشيء : منتهاه . وسمي الكلام بليغاً من ذلك ، أي إنه قد بلغ الأوصاف اللفظية والمعنوية . وذلك أن له أوصافاً ثلاثة يعرف بها ، فمتى عري من واحد منها نقص عن درجة البلاغة ، فلا يسمى بليغاً ، وهي أن يكون معناه مفيداً ، ويكون لفظهُ فصيحاً ، ويكون غير زائد على المعنى المندرج تحته ؛ فيلزم على هذا أن يكون كل كلام بليغ فصيحاً وليس كل كلام فصيح بليغاً .

واعلم أن البلاغة تعم الكلام مركباً لا مفرداً ، وانما كانت كذلك لأن المفرد لا يكون مفيداً ، وما ليس بمفيد فلا يسمى بليغاً .

وأيضاً فإن اللفظة المفردة برأسها ، إذا وردت في الكلام لايراد بها إلا معنى واحد من غير زيادة . [و] [1] في الكلام ما يزيد معناه على لفظه ، وذلك انما يكون مركباً لامفرداً .

وأما اختصاص الفصاحة والبلاغة[3] ، فإن أبا محمد ابن سنان الخفاجي ذكر ذلك في كتابه[4] فقال : إن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ ، والبلاغة لا تكون إلاّ وصفاً للألفاظ مع

(١) زيادة اقتضاها السياق .

(٢) مصدر « بلغت المكان » هو « البلوغ » لا « البلاغة » ولم يستعمل فصيح « البلاغة » بمعنى « البلوغ » الحقيقي فتأمل ذلك .

(٣) في الأصل « في البلاغة » . (٤) راجع سر الفصاحة « ص ٥٥ » .

المعاني . ثم أنه لم يورد على ذلك دليلاً بل أجل القول فيه كما قد ذكرناه [1] . فإن هذا حكاية الكلامه بعينه . فلما وقفنا نحن على ما أومأ [2] اليه ، سنح لنا في أثنائه دليل ، وهو أنا نقول : قد ثبت لنا أن أصل الفصاحة في وضع اللغة : الظهور والبيان ، والفصيح : هو الظاهر ، وهو اسم فاعل [3] من فصح مطرّد في بابه ، يقال : « كرُم فهو كريم » و « وظرُف فهو ظريف » و « وشَرُف فهو شريف » و « فصُحَ الكلام فهو فصيح » وكذلك ما جرى هذا المجرى . فوزن فعيل : هو اسم فاعل [3] من « فعُل » ، وهذه قاعدة مستمرة في ذلك .

وقد ثبت لنا أيضاً ، أن المعنى لا يكون ظاهراً لنفسه ، ولا موضحاً عن ذاته ، إذ المعاني جميعها قائمة بالنفس ، وإنما اللفظ يظهرها ويبينها فهو إذاً فاعل البيان والايضاح ، وهذه أيضاً قاعدة مسلّمة ، لا خلاف فيها بحال من الاحوال . فلما كان اللفظ هو الفاعل للبيان والايضاح ، وكان الفصيح اسم فاعل من فصح ، أي بان واتضح ، وجب حينئذ أن يكون اسماً للفظ ، ومختصاً به . فاعرف ذلك .

فان قيل : القياس يقتضي أن الدليل الذي أوردته في الفصاحة يلزمك في البلاغة مثله ، وهو أن وزن « بليغ » مثل وزن « فصيح » فكما أن فصيحاً اسم فاعل ، كذلك يكون « بليغاً » أيضاً اسم فاعل ، واذا كان اللفظ فاعلاً للفصاحة فاختصت به ، كذلك يكون اللفظ فاعلاً للبلاغة فيجب اختصاصها به .

الجواب عن ذلك أنا نقول : أما قولك : القياس يقتضي أن تكون البلاغة مختصة باللفظ ، كما أن الفصاحة مختصة به ، لتساوي البلاغة والفصاحة في الدليل الذي أوردناه من حيث إنَّ بليغاً وفصيحاً على وزن واحد فان هذا الذي ذكرته قياس وارد ، ولكن من وجه ، وذلك أنا نحن لم نستدل على أن الفصاحة تخص اللفظ بوزن « فعيل » الذي هو اسم الفاعل فقط ، وانما استدللنا على أن الفصاحة تخص اللفظ من حيث كان أصلها في وضع اللغة الظهور والبيان . وانضاف الى ذلك أنها على وزن « فعيل » الذي هو اسم فاعل من « فعل » نحو « فصُح »

(1) راجع « سر الفصاحة » ص ٥٦ . (2) في الأصل « أوى » وهو من خطأ الناسخ .
(3) المعروف في اصطلاح الصرفيين أن « الفصيح » صفة مشبهة باسم الفاعل .

فهو « فصيح » . فلما صح لنا هذان الأمران ، ثبت لنا من مجموعها ما ادّعيناه : من أن الفصاحة تخص اللفظ كما أريناك .

وأما البلاغة فلو كان أصلها في وضع اللغة « الظهور والبيان » كما هو أصل الفصاحة ، لصح لك ما ذكرته من الاعتراض . وإنما أصلها في وضع اللغة « من الوصول والانتهاء » لا غير ، وعلى أصلك أيها المعترض فينبغي أن يكون كل ما هو على وزن « فعيل » مختصاً باللفظ نحو « شرف فهو شريف » و « ظرف فهو ظريف » و « كرم فهو كريم » وأمثال ذلك مما جرى هذا المجرى فالشرف اذاً مختص باللفظ ، وكذا الظرف والكرم ، وهذا من أعجب الاشياء ، فليتأمل .

وأيضاً ، فقد بينا أن للبلاغة أوصافاً ثلاثة ، لا يسمى الكلام بليغاً الا بمجموعها . ومتى عري من واحد منها فليس ببليغ . فالأول منها يتعلق بالمعنى ، وهو الافادة . والثاني يتعلق باللفظ والمعنى كليهما ، وهو أن يكون اللفظ غير زائد على المعنى . والثالث يتعلق باللفظ وهو الفصاحة ، لأن الكلام لا يطلق عليه اسم البلاغة حتى يكون فصيحاً . فالفصاحة إذاً شرط في البلاغة لا تتم إلا به . فلما كانت الحال كذلك وجب أن تعم البلاغة اللفظ[1] والمعنى معاً .

وأما الفصاحة فليست كذلك ؛ لأنها محض إبانة ووضوح فقط ، وذلك يتعلق باللفظ بموجب الدليل الذي قدمنا ذكره . فتدبر ما أشرنا اليه ، وتصفح مطاويه[2] ، وفي ذلك كفاية .

(١) في الأصل « باللفظ » ولعل الباء من زيادة الناسخ .
(٢) في الأصل « في ذلك » بلا واو ، وهو غير مطرد .

الفن الثاني من القطب الثاني

في ذكر أصناف علم البيان وانقساماتهما وهو بابان :

الباب الأول في الصناعة المعنوية

وينقسم الى تسعة وعشرين نوعاً ، وإنما قدمنا ذكر المعاني على الألفاظ ؛ لأن المعاني هي التي تقرر أولاً في النفس وترتب في القلوب ، ثم يطلب لها بعد ذلك ألفاظ تعرب عنها ، وتدل عليها . ولأن المعاني أشرف من الألفاظ وأعلى محلاً . فاعرف ذلك .

النوع الأول في الاستعارة

وهو أن تريد تشبيه الشيء بالشيء ، فتدع الافصاح بالتشبيه واظهاره ، وتجيء على اسم المشبه به وتجريه عليه كقولك : « رأيت رجلاً هو كالأسد في شجاعته وقوة بطشه سواء » ، فتدع ذلك وتقول : « رأيت أسداً » وهـــذا يكون على ضربين : أحدهما : أن تجعل المشبه هو المشبه به ، بأن تنزله وتسقط ذكر المشبه من البين كقولك : « رأيت أسداً » والثاني بأن تجعل المشبه به خبراً عن المشبه في باب الاستعارة ، وأورده جماعة العلماء مثل : قدامة[1] ، والجاحظ ، وأبي هلال العسكري[2] ، والغانمي[3] ، وأبي محمد بن سنان[4] الخفاجي في تصانيفهم في باب

(١) راجع حاشية س ٢ من هذا الكتاب .

(٢) هو أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهيل العسكري . كان لغوياً أديباً مشاركا في العلوم الأخرى ، قضى أكثر أيامه ببغداد . وكانت ولادته سنة ٢٩٣ هـ . بعسكر مكرم بالأهواز ، وتوفي ببغداد سنة ٣٨٢ هـ وله من الكتب « كتاب الصناعتين » و « جمهرة الأمثال » و « ديوان المعاني » و « معجم في اللغة » و « أسماء بقايا الأشياء » و « الأوائل » و « التفضيل بين بلاغتي العرب والعجم » وقد طبع أكثرها . « انظر معجم الأدباء وبغية الوعاة « س ٢٢١ » و « فهرست دار الكتب المصرية « ج ١ ص ٢٨٥ » .

(٣) راجع حاشية س : ٢ من هذا الكتاب . (٤) انظر حاشية س : ٣ من هذا الكتاب .

الاستعارة . ولم يذكروا أن الأصل فيه تشبيه بليغ ؛ فما أعلم هل ذلك لخفائه عليهم ، أو أنهم عرفوه ولم يذكروه ، وهو الأصل القيس عليه في التشبيه ، الذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان . وقد أوردناه نحن في كتابنا هذا في باب الاستعارة تشبهاً بالقوم ، واستئناساً بسنتهم ؛ لأنهم السابقون في هذا الفن بالتصنيف ، إلا أن موضعه باب التشبيه . فاعرف ذلك .

واعلم [1] أنه قد أجمع الجمهور من العلماء على أن للاستعارة مزية وفضلاً في حقيقتها ؛ والسبب في ذلك أنك إذا قلت : « رأيت أسداً » كان لكلامك مزية ، لا تكون إذا قلت : « رأيتُ رجلاً هو كالأسد سواء ، في الشجاعة ، وقوة القلب ، وشدة البطش » . وليست المزية التي تثبتها لهذا الجنس على الكلام المتروك على ظاهره ، ولكنها في طريق إثباتك ، لها وتقريرك إياها ، معلومة من قرائن الأحوال . فليست المزية في قولك : « رأيت أسداً » أنه دلّ على شجاعة زائدة ، وشدة وافرة ، بل أنك أثبت للمستعار له الشجاعة الزائدة والشدة الوافرة ، من وجه هي أبلغ وآكد ، وأوجبتها له إيجاباً هو أشد وأقوى ، لأنك أثبتها بالدلائل والشواهد . فإذا سمعتهم يقولون : إن من شأن هذه الأجناس أن تكسب المعاني نبلاً ، فإنهم لا يريدون الشجاعة والشدة وغير ذلك ، وإنما يريدون إثبات معاني هذه الكلام لمن تثبت له ، ويخبر بها عنه من طريق هو أشد وآكد . وسيأتي بيان ذلك في باب التشبيه مستوفى ، ان شاء الله .

واعلم أن الاستعارة جمع بين شيئين بمعنى مشترك بينهما ، يكسب (بيان) [2] أحدهما بالآخر ، ولا بد للاستعارة من ثلاثة أشياء : مستعار ، ومستعار منه ، ومستعار له ، فاللفظ المستعار ، قد نقل من أصل إلى فرع للإبانة . والمستعار منه والمستعار له ، لفظان حمل أحدهما على الآخر في معنى من المعاني ؛ هو حقيقي للمحمول عليه ، مجازي للمحمول . مثال ذلك قوله تعالى : « واشتعل الرأس شيبا » فهذا مستعار ، ومستعار منه ، ومستعار له ؛ فالمستعار هو الاشتعال ،

(١) انظر « ص ٤٨ » وما بعدها من « دلائل الاعجاز » لعبد القاهر الجرجاني ، طبعة المراغي .
(٢) الزيادة والاصلاح من الورقة « ٥١ » من الكتاب فقد كرر المؤلف هذا التعريف فيها .

وقد نقل من الأصل الذي هو النار إلى الفرع الذي هو الشيب، قصداً للإبانة؛ وأما المستعار منه فهو النار والاشتعال لها حقيقة. وأما المستعار له فهو الشيب، والاشتعال له مجاز.

واعلم أن أبلغ الاستعارات ما ناب التشبيه مناباً، وكلا زدت التشبيه فيها إخفاء ازدادت الاستعارة حسناً ورونقاً؛ حتى إنك تراها أعجب ما يكون، إذا كان الكلام ألف تأليفاً إن أردت أن تفصح فيه بالتشبيه خرجت إلى شيء يمحط من درجته، ويضع من قدره؛ ويدلنا على ذلك قول بعضهم:

أثمرت أغصان راحته ... لجناة الحسن عنابا

ألا ترى أنك لو كلفت نفسك أن تظهر التشبيه، وتفصح به احتجت إلى أن تقول: أثمرت أصابع يده التي هي كالأغصان، لطالب الحسن، شبه العناب من أطرافها المخضوبة!؟

ومن له أدنى تشبث[1] بهذه الصناعة، يعلم الفضيلة بين ما تضمنه هذا البيت من الاستعارة، وبين إظهاره الى التشبيه. فاعرف ذلك وقس عليه.

وحيث انتهى بنا القول إلى هذا المقام، ونبهنا على هذه الأصول، فلنتبعها بما ينخرط في سلكها من الكلام على الجيد من الاستعارة؛ الذي[2] يجب على المؤلف استعماله، والرديء الذي ينبغي له اجتنابه والبعد عنه، فنقول: الاستعارة تنقسم قسمين:

الأول، يجب استعماله، وهو ما كان بينه وبين ما استعير له تشابه وتناسب، ولنضرب له أمثلة يستدل بها عليه: فمن ذلك قوله تعالى: «وآية لهم الليل نسلخ منه النهار»[3]. وهذا الوصف إنما هو على ما يظهر للعين لا على حقيقة المعنى؛ لأن الليل والنهار اسمان يقعان على هذا الجو عند إظلامه وإضاءته بغروب الشمس وطلوعها، وليسا على الحقيقة شيئين ينسلخ أحدهما من الآخر، إلا أنهما في رأي العين كأنهما كذلك. والسلخ يكون في الشيء الملتحم بعضه ببعض، فلما كانت هوادي الصبح عند طلوعه، كالملتحمة باعجاز الليل، أجري عليهما اسم السلخ، وكان

---

(1) في الأصل «تشبيه» ولا محل له هنا. (2) في الأصل «التي» وهو غير مستقيم.

(3) سورة «يس» الآية «٣٧».

ذلك لائقاً في بابه ، وهو أولى من قوله « يخرج » لأن السلخ أدل على الالتحام المتوهَّم من الاخراج ، وذلك ان انسلاخ الشيء عن الشيء ، هو أن يتميز أحدهما من الآخر ، ويزول عنه بالتدريج ، حالاً فحالاً ، كما ينسلخ جلد الشاة عنها . وكذلك انفصال الليل عن النهار . فانظر أيها المتأمل لهذه الاستعارة ، شدة التناسب الذي بينها وبين ما أستعيرت له ، وشابِهتِها إياه ؛ فانها من الاستعارات التي لا أمد فوقها في الحسن .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى ، عز وجل : « واشتعل الرأس شيباً » وقد ذكر علماء البيان في هذا ، ما نورده ههنا . وهو : أن الشيب لما كان يأخذ في الرأس ، ويسعى فيه شيئاً فشيئاً ، حتى يحيله الى غير لونه الأول ، كان بمنزلة النار التي تُشعل في الجسم وتسري فيه ، حتى تحيله الى غير حاله المتقدمة . وهذا كلام مرضيٌّ في بابه ، الا أن ههنا نكتة أخرى ، وذلك أنه شبه انتشار الشيب باشتعال النار في سرعة التهابه ، وتعذّر تلافيه ، وفي عظم الألم في القلب به ، ولأنه لم يبق الا الخمود بعده . فهذه الاستعارة البديعة هي التي تعجز القدرة عن الاتيان بمثلها ، ومما دون ذلك في الطبقة ، قول أبي تمام :

ومعرَّس للغيث يخفق بينــه رايات كل دُجُنّةٍ وطفاء [(1)]

فان استعارة هذا البيت صالحة مرضية ، لملاءمتها ما استعيرت له ، فحيث جعل للسحابة رايات كان ذلك مناسباً ، لأن الهيدب [(2)] الذي يستبين للناظر في الجو عند انسكاب السحابة ، يكون مشابهاً لذوائب الرايات . وأما قوله « يخفق » فهو أيضاً حسن مرضي ؛ لأن الريح اذا هبت على الرايات خفقت بنودها ، وجاء لها صوت كصوت السحابة في انسكابها [(3)] وهمولها وانصبابها ، ولا سيما الوطفاء .

(1) أنظر ديوان أبي تمام « ص ٣ » . والمعرس اسم مكان من التعريس والتعريس : النزول في آخر الليل وقيل أصله من « عرس بالشيء : إذا لزمه » ؛ أنظر ص ٢١ من شرح ديوان أبي تمام للخطيب التبريزي بتحقيق محمد عبده عزام . طبعة محمد علي صبيح وفي الديوان « فوقه » بدلا من « بينه » والدجنة : الغيم المطبق الريان المظلم والوطفاء : المسترخية الجوانب لكثرة مائها « القاموس » .

(2) الهيدب من السحاب : المتدلي الذي يدنو من الأرض ، وتراه كأنه خيوط عند انصباب المطر « القاموس »

(3) في الأصل « همولها » بلا واو .

ومن هذا النوع أيضاً قوله في الخمر : ـ

صَفُبت فراضَ الماءُ سَيِّىءَ خلقِها   فتعلَّمتْ من حُسنِ خلق الماء

ألا ترى الى حسن هذه الاستعارة ، فانه ليس بشيء أحسن من قوله في الخمر بأنها سيئة الخلق ، وذلك حيث تكون صرفاً لا يستطاع شربها ، ولا يمكن اساغتها ، كالخلق السيِّىء الذي تعافه الأنفس ، وتستكرهه الأرواح . وقوله « حسن خلق الماء » أيضاً غاية في الجودة ؛ لأن الماء الصافي في سلاسته ، ولطافة جوهره ، شبيه بالخلق السهل الطيب . وأبداً توصف الأخلاق الحسنة بالماء ، فيقال ، « فلان ألطف أخلاقاً من الماء ، لأنه ليس في الأجسام المدركة بالبصر ألطف ولا أرق من الماء ؛ لأن النفس تجد لمشاهدته من اللذة ، والسرور ، والانبساط ، مالاخفاء به . ولهذا قال بعض الحكماء : « الماء من طبع الروح » . ومما يؤيد قوله هـذا ، ما ورد في القرآن الكريم ؛ فانه قد ذكر الماء في مواضع كثيرة منه ، ثم يذكر إحياء الأرض الميتة به ، كقوله تعالى : « والله الذي يرسل الرياح فتثير سحاباً فسقناه الى بلدٍ ميت فأحيينـــا به الأرض بعد موتِها كذلك النشور (١) » . فجعل الماء للارض بمنزلة الروح للجسد .

ومن بديع الاستعارة قول بعضهم :

يا طودَ حلم ظَلْتُ معتصماً به   يا بحر علم عمّتُ في تيّــاره

فان المناسبة بينهما وبين ما استعيرت له شديدة جداً ، وذلك أن الحلم أصله في وضع اللغـة : التأني والثبات ، وترك الاعجال بالعقوبة ، فلما كان الطود ثابت الأصل راسخ القواعد ، لا يتحرك عن مكانه ، ولا يزول من مستقره حسنت استعارته للحلم ، لمشابهته التي بينهما . وههنا نكتة أخرى ، وهو أن قوله : « طود حلم » أبلغ في الاستعارة من أن لو قال « جبل حلم » لأن الطود هو الجبل العظيم ، وذلك أرسخ وأرسى أصـلاً من غيره . وأما اسـتعارته للعلم (٢) بحراً فحسن لا خفاء به على من له معرفة بهذا الفن .

---

(١) سورة « فاطر » الآية « ٩ » .

(٢) في الأصل « للجود » ولا ذكر للجود في البيت المشار اليه ، ولعلها من سبق قلم النساخ .

ومن هذا النحو قول امرئ القيس :

فقلت له لما تمطّى بصلبه وأردف أعجازاً وناء بكلكل

وقد قال أبو القاسم [1] بن بشر الآمدي ، أن امرأ القيس وصف احوال الليل الطويل ، فذكر امتداد وسطه ، وتثاقل صدره ، وترادف أعجازه وآخره ، فلما جعل له وسطاً ممتداً ، وصدراً ثقيلاً ، وأعجازاً رادفة لوسطه ، استعار له اسم الصُّلب ، وجعله متمطياً من أجل امتداده . واسم الكلكل ، وجعله نائياً لتثاقله . واسم العجز ، من أجل نهوضه ، فقال أبو محمد بن [2] سنان : « إن هذا الذي ذكره أبو القاسم الآمدي ، ليس بمرضي غاية الرضى ، وان بيت امرئ القيس ليس من الاستعارة المبيرة ولا الردية ، بل هو وسط . فان أبا القاسم قد أفصح ان امرأ القيس لما جعل لليل وسطاً ممتداً ، استعار له اسم الصلب ، وجعله متمطياً من أجل امتداده ، وحيث جعل له أخيراً وأولاً ، استعار له عجزاً وكلكلاً ، وهذا كله إنما يحسن بعضه مع بعض ، فذكر الصلب إنما يحسن لاجل العجز . والوسط والتمطي لأجل الصلب . والكلكل لمجموع ذلك . وهذه استعارة مبنية على استعارة أخرى » ، هذا حكاية كلام أبي محمد بن سنان ، وهو مما أخطأ فيه من وجهين : الأول أنه قال : هذا البيت من الاستعارة الوسط ، التي ليست بردية ولا جيدة » ثم جعلها استعارة مبنية على استعارة أخرى . وعنده أن الاستعارة المبنية على الاستعارة من أقبح الاستعارات وأبعدها ، فانه قسم الاستعارة الى قسمين : قريب مختار ، وبعيد مطّرح . فالقريب المختار : ماكان بينه وبين ما استعير له تناسب قوي وشبه ظاهر واضح .

(١) هو الحسن بن بشر الآمدي . قال ياقوت الحموي : « ولد بالبصرة وكان حسن الفهم جيد الدراسة ، والرواية ، سريع الادراك » وذكر له تصانيف كثيرة منها كتاب « الموازنة بين البحتري وأبي تمام » والمؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء » و « ونقد عيار الشعر » لابن طباطبا و « نثر المنظوم » و « غلط قدامة بن جعفر في نقد الشعر » . و « معاني شعر البحتري » و « الخاص والمشترك من معاني الشعر » وكان ينظم الشعر ، وتوفي سنة « ٣٧١ » « معجم الأدباء ج ٨ ص ٧٥ وما بعدها » و « بغية الوعاة » « ص ٢١٨ » .

(٢) راجع كتاب : « سر الفصاحة » ص ١١٤ .

والبعيد الطارح إما أن يكون لبعده مما استعير له في الأصل ، أو لأجل أنه استعارة مبنية على استعارة أخرى فيضعفه لذلك .

هذا ما ذكره ابن سنان في تقسيم الاستعارة . وإذا كانت الاستعارة المبنية على استعارة أخرى عنده بعيدة ضعيفة ، فكيف جعلها وسطاً !؟ هذا تناقض في القول ، فاعرفه .

الوجه الثاني : أنه (١) لم يأخذ على أبي القاسم الآمدي في موضع الأخذ ، لأنه لم يختر إلا ما حسن اختياره ، وكان بديعاً في بابه . فإن الاستعارة قد يثبت (٢) أنها جمع بين شيئين بمعنى مشترك بينهما ، يكسب بيان أحدهما بالآخر . وهذا الحكم موجود في بيت امرىء القيس ، فانه لو لم يكن لليل صدر ، أعني أولا ، ولم يكن له وسط وآخر لما حسنت هذه الاستعارة . ولما كان كذلك استعار لوسطه صلباً ، وجعله متمطياً . وجعل لصدره التثاقل ، أعني أوله ، كالكلاكل وجعله نائياً ، واستعار لآخره مجزاً ، وجعله رادفاً لوسطه . وذلك من الاستعارات المناسبة ، التي لا أمد فوقها فاعرفها .

وحيث ذكرنا للاستعارة المناسبة أمثلة يحتذيها المترشح لهذه الصناعة ، ويستعملها في كلامه ، فيجب حينئذ أن نذكر القسم الآخر ، وهو غير المناسب ، ونضرب له أمثلة يعرف بها أيضاً ، فمن ذلك قول أبي تمام :

يومٌ فتح سقى أسودَ الضواحي كُثَبَ الموت رائباً وحليبا (١)

فانه لا شيء أقبح من هذه الاستعارة ، ولا أشد تباعدا بينها وبين ما استعيرت له ، لأنه كفاه أن جعل الموت كُثَباً ، أي ألباناً ، واحدها « كُثْبة » حتى جعل بعضها رائباً ، وبعضها حليباً .

ثم إن الموت من شأنه أن يستعار له ما يكره لا ما يستطاب .

(١) في الأصل « أن » . (٢) لعل الأصل « ثبت » .

(٣) انظر ديوان أبي تمام « ص ٢٥ » طبعة محمد علي صبيح والبيت من قصيدة مطلعها :

من سجايا الطلول أن لا تجيبا فصواب من مقلة أن تصوبا

والكثب جمع كثبة : وهي ملء القدح من اللبن أو القليل المجتمع منه (راجع شرحه للتبريزي ص١٧٩) .

ومن قبح الاستعارة أيضاً قوله :

وتقاسم الناس السخاء مجزّأ وذهبت أنت برأسه وسنامه [(١)]
وتركت للناس الإهابَ وما بقى [(٢)] من فرثه وعُروقه وعظامه [(٢)]

فاستعار للسخاء ، رأساً وسناماً وإهاباً وعظاماً وعروقاً . وما قنع بذلك ، حتى استعار له فرثاً ، فصار السخاء جملاً على الحقيقة . وأمثال ذلك كثيرة .

ولا يخلو الناظم أو الناثر من سقطات تؤخذ عليه ، إلا أنه ينبغي أن تكون مغفورة في جنب ماله من الجيد الحسن ، لأن ذلك لا يحطّ من قدره في صناعته إذ العالم من تُعَدّ سقطاته ، لامن يُعدّ جيّده .

ومن الاستعارة البعيدة قول بعضهم :

الى ملك في أيكة المجد لم يزل على كبد المعروف من نَيله بَرْدُ

فان استعارته للمجد أيكة ، أقرب مأخذاً من استعارته للمعروف كبداً ، وإن كانت الاستعارتان من البعد على ما أذكره لك ، وهو أني أقول : قد ثبت ان الاستعارة هي الجمع بين شيئين بمعنى مشترك بينهما يُكسب بيان أحدهما بالآخر ، وهذه قاعدة مسلّمة ، لانزاع فيها بحال من الأحوال . واذا كان الأمر كذلك ، فالجامع بين المجد والأيكة وجه بعيد . وذلك أن المجد في وضع اللغة : هو المحتد الكريم ، أي الأصل الكريم . والأيكة في وضع اللغة : واحدة الأيك ، وهو شجر ملتف ، فلما كان المجد هو المحتد الكريم ، أي الأصل ، كان للأيكة أصل أجيز استعارته للمجد أيكة من هذا الوجه ، وفيه بعد ، وسبب بعده ؟ أنه يسوغ لقائل أن يقول : إن كل ماكان له أصل على هذا القياس يجوز أن يستعار للمجد ؟ كقولنا : « جبل المجد » و « حائط المجد » وغير ذلك مما له أصل ، وهذا بعيد جداً .

(١) أنظر ديوان أبي تمام « ص ٢٢٥ » وهما من قصيدة يمدح بها أبا سعيد الثغري .
(٢) والاهاب بكسر الهمزة : الجلد والفرث : ما في الكرش من السرجين . وانظر المثل السائر « ج ١ ص ٤١٧ » .

وأما الاستعارة الثانية ، وهو قول الشاعر : « كبد المعروف » فان به ها بما استعيرت له ، وقبحها مما لايحتاج فيه الى الشرح لوضوحه وبيانه . وأمثال ذلك كثيرة لا تحصى . فعلى المؤلف اجتنابها ، والعدول عنها .

النوع الثاني من الفن الثاني

التشـــبيه

وحدُّه أن يثبت لمشبه حكم من أحكام المشبه به . ويقال : هو الدلالة على اشتراك شيئين في معنى من المعاني ، وأن أحدهما يسد مسد الآخر وينوب منابه ، سواء كان ذلك حقيقة أو مجازاً .

فأما الحقيقـــة ، فهو أن يقال في شيئين أحدهما شبيه [1] بالآخر في جميع أوصافه ، كالسوادين والبياضين أو ما جرى مجراهما ، وليس هذا من غرضنا . وأما المجاز ، فهو أن يقال في شـــيئين أحـدهما شبيه بالآخر في بعض أوصافه كقولنـا : « زيد أسد » فهذا القول صواب من حيث [كلام] [2] العرب ، وداخل في باب البالغة ، الا أنه لم يكن زيد أسداً على الحقيقة .

واعلم أن فائدة التشبيه هي الكشف عن المعنى المقصود ، مع ما يكتسبه من فضيلة الايجاز والاختصار . والدليل على ذلك ما ذكرناه من قولنا : « زيد أسد » . فان الغرض من هذا القول أن نبين حال زيد ، وأنـه متصف بشهامة النفس ، وقوة البطش ، والشجاعـة ، وغير ذلك مما جرى هذا المجرى . الا أننا لم نجد شيئاً ندل به عليه ، سوى أن جعلنـاه مشبهاً بالأسد ، حيث كانت هذه الصفات مختصة به ، ومقصورةً عليه . فصار ما قصدناه من هذا القول ، أكشف وأبين من أن لو قلنا : « زيد شهم ، شجاع قوي البطش ، جريء الجنان » وأشباه ذلك ، لما قد عرف وعهد من اجتماع هذه الصفات في المشبه به ، أعني الاسد ، فانه معروف بها ، مشهور بكونها فيه ، واشتمالها عليه . وأما المشبَّه ، أعني « زيداً » فليس معروفاً بها ، ولا منسوباً اليها ، وان كانت موجودة فيه .

(١) في الأصل « شبه » وهو من غلط الناسخ . (٢) زيادة اقتضاها السياق .

وأما الايجاز فهو أن قولنا « زيد أسد » يسد مسد قولنا « زيد من حاله كيت وكيت ، وهو من الشدة والشجاعة على كذا وكذا » مما يطول ذكره ، ويتسع القول فيه . فاعرف ذلك .

واعلم أن تشبيه الشيء (بالشيء) (١) لايخلو من أحد قسمين : إما أن يكون الشيئان ، المشبه أحدهما بالآخر ، متفقين من جميع الجهات ، وإما أن يكونا متفقين من وجه دون وجه . فان كانا متفقين من جميع الجهات كالسوادين والبياضين فليس هذا من غرضنا إذ لا كبير فائدة فيه . وإن كان اتفاقهما من وجه دون وجه ، فهما إذاً مختلفان . فبقي كلامنا الآن على تشبيه شيئين مختلفين أحدهما بالآخر ، كقولنا : « زيد أسد » فان غرضنا من هذا ، أن نشبه شهامة زيد وشجاعته وجرأته ، لا أن زيداً أسد من جميع الجهات . فانا لو أردنا ذلك لكان هو هو ، وهذا محال ، لأن زيداً ليس أسداً ، وانما هو إنسان . فاعرف ذلك .

واعلم أن التشبيه يكون بأداته ، كالكاف وكأنّ وما جرى هذا المجرى . ويكون بغير أداته ، وهو أن يجعل الكلام خلواً (٢) منها صالحاً لتقديرها فيه . واذا جاء التشبيه بغير أداته كان أبلغ وأوجز . والدليل على ذلك ، قولنا : « زيد أسد » يعطي ظاهره من المعنى أنا أخبرنا عن زيد أنه أسد ، وذكرنا أنه هو . إلا أن حرف التشبيه في ذلك مقدّر . وإذا قلنا « زيد كأنه الأسد » فنكون قد أظهرنا فيه حرف التشبيه ، الذي كان مخفياً (٣) في الأول ، فيصير حينئذ تشبيهاً لزيد بالأسد . وفي الأول أنه كان قد جعل هو الأسد ، وحرف التشبيه مقدر فيه تقديراً . فمن هذا الوجه كان الأول أبلغ ، وأشد موقعاً في النفس . وأما كونه أوجز ، فلأن قولنا : « زيد أسد » أخص من قولنا : « زيد كأنه الأسد » وان كان المعنيان سواء . فاعرف ذلك .

واعلم أنه لايخلو الشيئان في تشبيه أحدهما بالآخر من ثلاثة أقسام : إما تشبيه معنى بمعنى ، كالذي ذكرناه من قولنا : « زيد اسد » . وإما تشبيه معنى بصورة ، كقوله تعالى : « والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة ... » . الآية (٤) . فشبه ما لايدرك بالحاسة (بما يُدرك بها) (١)

---

(١) زيادة يقتضيها المقام . (٢) في الأصل « منه » .

(٣) في الأصل « مخفياً » وهو من خطأ النساخ . (٤) سورة « النور » الآية « ٣٩ » .

وأما تشبيه صورة بصورة ، كقوله تعالى : « وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام [1] » فشبه صورة أجسام الفلك في كبرها وعظمها بالجبال ، وذلك تشبيه صورة مرئية بصورة مرئية .

وكل واحد من هذه الأقسام الثلاثة ، لايخلو من ثلاثة أقسام أيضاً وهي :

تشبيه مفرد بمفرد ، وتشبيه مركب بمركب ، وتشبيه مفرد بمركب .

فالقسم الأول : تشبيه المفرد بالمفرد ، وذلك كقول البحتري :

تبسمٌ وقطوبٌ في ندىً ووغىً [2]   كالغيث والبرق تحت العارض البرد

فهذا من أحسن التشبيه وأقربه . وهو تشبيه صورة بصورة ، الا أن في هذا البيت اخلالاً في الصيغة من حيث الترتيب والتفسير ، فان الأولى أن يقدم تفسير التبسم على تفسير القطوب ، وسيأتي بيان ذلك في بابه .

ومن هذا القسم أيضاً ، قول بعضهم في صفة السيوف والدروع :

وكأنها فوق الأكف بوارق   وكأنها فوق المتون إضاء [3]

وهذا من بديع التشبيه ونادره ، فاعرفه . وكذلك قول بكر [4] بن النطّاح :

بيضاء تسحب من قيام فرعها   وتغيب فيه وهو جَثْل أسحمُ

فكأنها فيه نهار ساطعٌ   وكأنه ليل عليها مظلم

وأمثال هذا كثيرة .

القسم الثاني في تشبيه المركب بالمركب وذلك كقوله تعالى :

(١) سورة « الرحمن » الآية « ٢٤ » .

(٢) هذا البيت من قصيدة يمدح بها أبا نهشل حميداً ، مطلعها :

اني تركت الصبا عمداً ولم أكد   من غير شيب ولا عدل ولا فند

(راجع الديوان ج ١ ص١٥٢ طبعة مطبعة هندية بمصر) .

(٣) إضاء : جمع أضاة وهي الغدير قال الجوهري في الصحاح الأضاة : الغدير والجمع أضاً مثل قناة وقناً ، وإضاء أيضاً بالكسر والمد كما قالوا : أكمة وأكم وإكام .

(٤) بكر بن النطاح أبو وائل الحنفي من بني حنيفة ، كان من فحول شعراء العصر الأول من عصور بني العباس ، برز في الغزل والمدح والحماسة . وعاصر هارون الرشيد وأدرك عهد الأمين « طبقات الشعراء لابن المعتز » ص ٩٩ ــ ١٠٤ وتاريخ بغداد للخطيب « ج ٧ ص ٩٠ ــ ١ » .

« إنما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الأرضِ مما يأكل الناسُ والأنعامُ حتى إذا أخذت الأرضُ زُخرُفها وازّينت وظنّ أهلُها أنهم قادرون عليها أتاها أمرُنا ليلاً أو نهاراً فجعلناها حصيداً كأن لم تَغْنَ بالأمسِ[1] » الآية ، فشبهت حال الدنيا بسرعة زوالها ، وانقراض نعيمها ، بعد الاقبال ، بحال نبات الأرض في جفافه ، وذهابه حطاماً ، بعد ما التف وتكاثف ، وزيّن الأرض . وذلك تشبيه معنىً بصورة . وهو من أبدع ما يجيء في هذا القسم ، فاعرفه .

ومما جاء على نحو منه ، قوله عز وجل في حق المنافقين : « مَثَلُهُم كمثل الذي اسْتَوْقَدَ ناراً فلما أضاءت ما حولَهُ ذهب الله بنُورهم وتَرَكَهُم في ظُلماتٍ لا يُبْصِرون »[2] . تقديره : أن مثل هؤلاء المنافقين كمثل رجل أوقد ناراً ، في ليلة مظلمة ، بمفازة ، فاستضاء بها ما حوله ، فاتقى ما يخاف وأمن ، فبينا هو كذلك ، إذ طفئت ناره فبقي مظلماً خائفاً متحيراً . وكذلك المنافق إذا أظهر كلمة الايمان استنار بها ، واعتز بعزها ، وأمن على نفسه وماله وولده . فاذا مات عاد إلى الخوف ، وبقي في العذاب والنقمة .

واعلم أنهم لما وُصِفوا بأنهم اشتروا الضلالة بالهدى عقب ذلك بهذا التمثيل ، ليمثل هداهم الذي باعوه ، بالنار المضيئة ما حول المستوقد ، والضلالة التي اشتروها وطبع بها على قلوبهم ، بذهاب الله بنورهم ، وتركهم في الظلمات ، ثم قال الله تعالى : « صُمٌ بُكْمٌ عُمْيٌ » . كانت حواسهم سليمة ولكن لما سدّوا مسامعهم عن الاصاخة ، وأبوا أن ينطقوا به ألسنتهم ، وأن يقظروا ويتبصروا بعيونهم ، جعلوا كأنما أصابت هذه الحواس منهم الآفات ، وهذا من عجائب التمثيل ، وطريقته عند علماء البيان ، طريقة قولهم « ليوث » للشجعان ، و « بحور » للكرام وبعض علماء هذه الصناعة يجعلون ما كان على مثال قوله تعالى : « صمٌ بكمٌ عميٌ » استعارة ، وليس كذلك كأن[3] المستعار له مذكور ، وهم المنافقون . والاستعارة انما تطلق بحيث يطوى

(١) أنظر سورة « يونس » والآية « ٢٤ » . (٢) أنظر سورة « البقرة » والآية « ١٧ » .
(٣) لعل الأصل « لأن » أو « فان » .

ذكر المستعار له ، ويجعل الكلام خلواً منه ، صالحاً لأن يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لو لا دلالة الحال من فحوى الكلام عليه ، وقد أشرنا الى ذلك فيا سبق من باب الاستعارة ، فاعرفه . وهذا هو الفرق بين الاستعارة والتشبيه عند المحققين من علماء البيان . ومن هذا القسم قوله :

بكيت عليه حين لم يبلغ المنى ولم يَرْوِ من ماء الحياة الكدّرِ
كأن دم النجلاء [1] تحت بروده لَطِيمة مسك في إهاب غضنفر [2]

وكذلك قول أبي الطيب المتنبي :

كأن الجفون على مقلتي ثياب شققن على ثاكل [3]

ولقد أحسن بعض البغداديين في قوله :

يا طالباً لعجائب الأمور فمقرة [4] في الدرع ذي القتير
وقل رأيت البحر في غدير

ومن هذا النحو قول ابن المعتز :

والصبح يتلو المشتري فكأنه عُريان يمشي في الدجى بسراج

وقال مؤلف الكتاب في صفة سقاة الخمر « فأخذنا في معاطاة [5] الرحيق ، ما بين الاكواب والأباريق . يطوف بها علينا ولدان ، يعجز عن وصفهم قسّ وسحبان ، فكأنهم في أيديهم الكؤوس ، أقمار تسعى بشموس » وكذلك قوله أيضاً في صفة بركة النيلوفر ، من جملة رسالة عملها في الربيع « فأتينا الى روضة ذات تأرُّج وتبرُّج ، وبركة نيلوفر كأنها مداهن من العسجد ،

(١) في الأصل « النجلاب » وهو من خطأ الناسخ ، والنجلاء : الطعنة الواسعة .

(٢) اللطيمة : العير التي تحمل الطيب وبز التجارة وقد أراد بها ها هنا : الطيب نفسه . والاهاب : الجلد . والغضنفر : الأسد .

(٣) من قصيدة له في مدح الأمير سيف الدولة علي بن عبد الله بن حمدان مطلعها :

إلام طماعية العاذل ولا رأي في الحب للعاقل ؟

راجع « الديوان ص ٢٥٨ » طبعة عبد الوهاب عزام بمطبعة لجنة التأليف والترجمة بمصر .

(٤) كذا وردت في الأصل . (٥) الفصيح « تعاطي الرحيق » .

على قضب من الزبرجد ، أو كأنه وهو فى الماء يعوم ، سماء أشرقت بمطالع النجوم » ، وله من مرثية قالها فى بعض الأصدقاء :

لم يكتسب غير الثنا والحمد فى حياته
أبقى لنا مناقباً تنشر فى مماته
كالرند يبقى عرفه بعد ذهاب ذاته

وأعجب ما سمعت في هذا الباب ، قول الحسين بن مُطير الأسدي[(١)] يرثي معن بن زائدة[(٢)]:

فتىً عيش فى معروفه بعد موته كما كان بعد السيل مجراه مَرتعا[(٣)]

فاعرف ذلك وقس عليه .

(١) في الأصل « الأزدي » وليس بصواب : وكان أسدياً بالولادة وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، وله أماديح في رجالها ، وكان زيه وكلامه كزي أهل البادية وكلامهم . توفي بعد معن بن زائدة ، وله رثاء فيه ، وكانت وفاته في نحو سنة « ١٦١ » هـ « فوات الوفيات ج ١ ص ١٤٤ » .

(٢) هو أبو الوليد معن بن زائدة بن عبد الله الشيباني . من أشهر قواد العرب وأجوادهم ، وأحد الشجعان العظماء ، أدرك العصرين الأموي والعباسي ، وكان في العصر الأموي مكرماً يتنقل في الولايات ، فلما صار الأمر الى بني العباس طلبه المنصور فاستتر في البادية ، حتى كان يوم الهاشمية ، وثار جماعة من أهل خراسان على المنصور فدافع عن المنصور ، فحسبها المنصور له وولاه امارة سجستان ، فأقام فيها مدة ثم قتل غيلة . وللشعراء فيه أماديح ومراث كثيرة » وفيات الأعيان ج ٢ ص ٢٢٩ » من طبعة بلاد العجم .

(٣) من كلمة له رواها أبو تمام في باب الحماسة ، وأولها قوله :

ألما على معن وقولا لقبره سقتك الغوادي مربعا ثم مربعا

أنظر شرح التبريزي ج ٢ ص ٣٩٠ . وانظر حاشية « المثل السائر » ج ١ ص ٤١٣ طبعة البابي الحلبي سنة ١٩٣٩ .

القسم الثالث

فى تشبيه المفرد بالمركب فمن ذلك قول بعضهم :

كأن السُّهى[1] إنسان عينٍ غريقة ... من الدمع يبدو كلما ذَرَفت ذَرْفا

ومن هذا القسم قول الآخر فى الورد[2] الجُنبُذ :

أتتك أبا حسن[3] وردة ... تلذّ النفوس بأنفاسها

كعذراء أبصرها مبصر ... فردت يدها على رأسها

وقد ورد (كثيراً)[4] أمثال ذلك ، وفيما ذكرناه كفاية .

وحيث تكلمنا فى التشبيه الجيد وبيّنّاه ، فينبغي أن نوضح التشبيه الردىء ليجتنبه مؤلف الكتاب[5] ، فنقول :

اعلم أنّ التشبيه الردىء هو أن يكون ، بين المشبه والمشبه به ، بعد وتباين ، وذلك كقول بعضهم فى السهام :

كساها رطيب الريش فاعتدلت لها ... قداح كأعناق الظباء الفوارق

فإنه قد شبّه السهام بأعناق الظباء[6] ، وذلك من أبعد التشبيهات وأكثرها تبايناً . ومما جرى هذا المجرى ، قول أحد الاعراب :

(١) السهى ويكتب بالألف القائمة أيضاً ، كوكب خفي يمتحن الناس به أبصارهم . وإنسان العين : المثال الذي يراد في السواد .

(٢) في الأصل « في الورد الخد » ولعل الصواب ما أثبتناه . والورد الجنبذ على وزن قنفذ هو الذي لم يتفتح وهو معروف الى اليوم ببغداد ، الواحدة جنبذة .

(٣) فى معجم الأدباء لياقوت الحموي « ج ٤ ص ١٠٥ » من طبعة مرغليوث « أبا عامر » والبيتان لصاعد بن الحسن اللغوي البغدادي ، نزيل الأندلس أيام أبي عامر المنصور محمد بن أبي عامر المستولي على الأندلس ، فالكنية للمنصور المذكور . وللشعر خبر مذكور هناك .

(٤) زيادة يقتضيها السياق . (٥) أراد بالكتاب « الكتابة » . (٦) في الأصل « الظبي » .

مَلا حاجبيــــك الشَّعر حتى كأنـه   ظبـاء جرت منها سنيح [1] وبارح

فشبه شعرات بيضاً في حاجبيه بظباء سوانح وبوارح ، وهو تشبيه بعيد جداً . وأمثال ذلك كثيرة فاعرفها .

واعلم أن الأصل في حسن التشبيه هو أن يمثل الأستر بالأظهر وغير المعتاد بالمعتاد المعروف ، وذلك لأجل إيضاح المقصود ، وبيان المعنى المراد .

ويظهر أيضاً حسن التشبيه في تمثيل الشيء بما هو أعظم منه ، وذلك لأجل المبالغة والغلو .

واعلم أن من التشبيه ضرباً يسمى : « غَلَبة [2] الفروع على الأصول » وهو ضرب من الكلام ظريف ، لا تكاد تجد شيئاً منه إلا والغرض به المبالغة ؛ فما جاء من ذلك قول ذي [3] الرمة :

ورمل كأوراك العذارى قطعته   اذا ألبسته الظلمات الحنادسُ

ألا ترى الى ذي الرمة ، كيف جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً ؟ وذلك أن العادة والعرف أن تشبه أعجاز النساء بكثبان الأنقاء ، وهو مطرد في بابه ، كقول البحتري :

أين الغزال المستعير من النقا   كفلا ومن نَور الأقاحي مبسما [4]

فقلب ذو الرمة العادة والعرف في هذا ، فشبه كثبان الأنقاء بأعجاز النساء ، وذلك كأنه [5] يخرج مخرج المبالغة ، أي قد ثبت هذا الوضع وهذا المعنى لأعجاز النساء ، وصار كأنه الأصل فيه ، حتى شبهت به كثبان الأنقاء . ومثل ذلك قول بعضهم :

---

(١) في الأصل « بسنح » وهو من تصحيف النساخ ، والسنيح هو السانح ، والسانح : العارض . وسنح الظبي سنوحاً ضد برح ، أي مر من الجهة اليمنى ، وفيه دلالة على اليمن عندهم . والسانح : ضد البارح ، لأن البارح يمر من الجهة اليسرى ، وهو دليل على الشؤم .

(٢) في الأصل « غلبة » وهو من خطأ النساخ .

(٣) هو أبو الحارث غيلان بن عقبة المضري من فحول الطبقة الثانية من شعراء عصره ، أكثر شعره تشبيب وبكاء أطلال وكان يذهب في ذلك مذهب الجاهليين عشق مي المنقرية واشتهر بها . وكانت وفاته باصبهان سنة « ١١٧ » هـ « وفيات الأعيان ج٢ ص ٤٤٠ » من طبعة بلاد العجم .

(٤) من قصيدة يمدح بها أحمد وابراهيم ابني المدبر مطلعها :

أعلمتي سلمى بكاظمة أسلما   وتعلما أن الجوى ما هيجتما

(٥) لعل الأصل « لأنه » .

في طلعة البدر شيء من ملاحتها   وللقضيب نصيب من تثنيها

ونظائر هذا أكثر من أن تحصى ، فاعرفه . ولما شاع ذلك في كلام العرب واتسع صار كأنه أصل من (١) بابه .

النوع الثالث

من الباب الأول في شجاعة العربية

وهو نوع من علم البيان تتكاثر لطائفه ، وتتوفر محاسنه ، لأن معظم البلاغة مندرجة في أثنائه ، ومنطوية تحت ضروبه ، إلا أني لم أجد شيئاً منه عند أرباب هذه الصناعة ، ولا وجدته في كتاب مصنف في هذا الفن ، سوى أني رأيت أبا الفتح عثمان بن جني قد ذكر ، في كتابه الموسوم بالخصائص ، شيئاً من التقديم والتأخير ، والحمل على المعنى لا غير ، وقد ذكرنا نحن في هذا النوع أشياء عجيبة ، ونكتاً طريفة (٢) ، عثرنا عليها في أثناء القرآن الكريم ، وأعلم أن هذا النوع ينقسم ستة أقسام :

القسم الأول في الالتفات (٣)

(الالتفات) الرجوع من الغيبة الى الخطاب ، ومن الخطاب الى الغيبة ، يفعل ذلك على عادة العرب في افتنانهم في الكلام ، وفيه فوائد كثيرة ، لأن الكلام اذا نقل من أسلوب الى أسلوب كان أحسن تطرية لنشاط السامع (٤) ، وإيقاظاً للاصغاء إليه ، من إجرائه على أسلوب واحد ، وليس يفعل ذلك اتساعاً فقط بل لأمر أعلى ، ومهم من الغرض أعنى ، فأما الرجوع من الغيبة الى الخطاب فكقوله تعالى في سورة الفاتحة : « الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين إياك نعبد وإياك نستعين اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم ، غير المغضوب عليهم

(١) لعل الأصل « في بابه » .

(٢) في الأصل « طريفة » .   (٣) راجع المثل السائر « ج ٢ ص ٤ » .

(٤) هذا رأي الزمخشري في الالتفات ، وقد نقله ابن الأثير عنه في « المثل السائر » ج ٢ ص ٤ طبعة البابي الحلبي بالقاهرة .

ولا الضالّين » ، هذا رجوع (من) الغيبة الى الخطاب ومما يختص به هذا الكلام من
الفوائد ، أنه ذكر الحقيق بالحمد وأجرى عليه تلك الصفات العظام من الرّبوبية العامة ، والملك
الخاص ، فعلم العالم بمعلوم عظيم الشأن ، حقيق بالخضوع له ، والاستعانة فى المهمات به [1] فخوطب
ذلك المعلوم الموصوف بتلك الصفات فقيل : إياك نعبد يا من هـذه صفاته ، أي نخص بالعبادة
والاستعانة ، ليكون أدلّ على العبادة ، لذلك التميز الذي لا تحق العبادة إلا به ، فان قوله « إياك
نعبد وإياك نستعين » بعد قوله « الحمد لله رب العالمين » ليس العدول فيه من الغيبة الى الخطاب
اتساعاً إنما عدل اليه لفائدة حسـنة ، وذاك أن الحمد لله دون العبادة ، ألا تراك تحمد نظيرك
ولا تعبده . فلما كان الحال كذلك استعمل [2] لفظ « الحمد » لتوسطه مع الغيبة فى الخبر ، فقال :
« الحمد لله » ولم يقل « لك » ، ولما صار الى العبادة التي هي أقصى الطاعات قال « إياك نعبد »
فخاطب العباد إصراحا بها ، وتقربا منه ـ عز [3] اسمه ـ بالانتهاء الى محـدود [4] منها وعلى نحو
من ذاك جاء آخر السورة فقال « صراط الذين أنعمت عليهم » فأصرح بالخطاب لما ذكر النعمة
ثم قال « غير المغضوب عليهم » ولم يقل « غير الذين غضب عليهم » لأن الأول موضع التقرب
من الله بذكر نعمه ، فلما صار الى ذكر الغضب قال « غير المغضوب عليهم » فجاء باللفظ منحرفاً
به عن ذكر الغضب ، فأسند النعمـة اليه لفظاً ، وزوى عنه ذكر الغضب تحسُّناً [5] ولطفاً
فانظر الى هذه اللغة الشريفة وتناسب هذه المعاني اللطيفة التي الأقدام (لا) [6] تكاد تطؤهـا
والأفهام مع قربها صافحة عنها .

ومن هذا الجنس قوله تعالى « وقالوا اتّخذ الرحمن ولداً لقد جئتم شيئاً إدّا » [7] فقوله « لقد
جئتم » وما فيه من المخاطبة بعـد الغيبة زيادة تنكيل عليهم ، بالجرأة على الله ـ عز وجل ـ

(١) زيادة اقتضاها السياق .
(٢) في الأصل « اشتمل » والتصحيح من المثل السائر « ج ٢ ص ٦ » .
(٣) في الأصل « عن » والتصحيح من المثل السائر .
(٤) في الأصل « محدودة » والتصحيح « من المثل السائر » .
(٥) في الأصل « تحسناً » والتصحيح من المثل السائر « ج ٢ ص ٦ » .
(٦) من « المثل السائر » ج ٢ ص ٦ . (٧) أنظر سورة « مريم » الآية « ٨٩ » .

والتعرض لسخطه ، وتنبيه لهم ، على عظم ما قالوه . وأمثال هذا كثيرة فاعرفه .

وأما الرجوع من الخطاب الى الغيبة فقوله — عز اسمه — « هو الذي يسيّركم في البر والبحر حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة وفرحوا بها جاءتها ريحٌ عاصف وجاءهم الموج من كل مكانٍ وظنّوا أنهم أُحيط بهم دَعَوُا الله مخلصين له الدين لئن أنجيتنا من هذه لنكوننَّ من الشاكرين » [1] ألا ترى كيف صرف الكلام هاهنا من الخطاب إلى الغيبة ؟ وإنما فعل ذلك لفائدة ، وهو أنه ذكر لغيرهم حالهم ليعجّبهم منها ، كالمخبر لهم ، ويستدعي منهم الانكار عليهم والتقبيح ، ولو قال : حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بكم بريح طيبة وفرحتم بها . وساق الخطاب معهم الى آخر الآية ، لذهبت تلك الفائدة التي أنتجها خطاب الغيبة . وليس ذلك بخاف عن (عارف) هذا الكلام فاعرفه .

ومن هذا الجنس قوله تعالى « ان هذه أُمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون وتقطّعوا أمرهم بينهم زُبُراً كلٌّ الينا راجعون » [2] . الأصل في تقطعوا « تقطعتم » عطفاً على الأول الا أنه صرف الكلام من الخطاب الى الغيبة على طريقة الالتفات ، كأنه ينعى عليهم ما أفسدوه الى قوم آخرين ، ويقبح عندهم ما فعلوه ، ويقول : ألا ترون إلى عظيم ما ارتكب هؤلاء في دين الله ، فجعلوا أمر دينهم إلى ما بينهم قطعاً ، وذلك تمثيل لاختلافهم فيه وتباينهم ، ثم توعدهم بعد ذلك بأن هؤلاء الفرق المختلفة اليه يرجعون ، فهو مجازيهم على ما فعلوا .

ومما ينخرط في هذا السلك أيضاً قوله تعالى « يا أيها الناس إني رسول الله اليكم جميعاً الذي له ملك السموات والأرض فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمّي الذي يؤمن بالله وكلماته » [3] الآية فانه إنما قال « فآمنوا بالله ورسوله » ولم يقل : فآمنوا بالله وبي ، حيث قال أولاً : إني رسول الله اليكم ، لكي تجري عليه الصفات التي أجريت عليه وليعلم أن الذي وجب الايمان به والاتباع (له) هو هذا الشخص المستقل بأنه النبي الأمّي ، الذي يؤمن بالله وكلماته ، كائناً من كان أنا أوغيري ،

(١) سورة « يونس » الآية « ٢٢ » . (٢) سورة « الأنبياء » والآية « ٩٣ » .
(٣) سورة « الأعراف » والآية « ١٥٨ » .

إظهاراً للنصف ، وبعد عن التعصب لنفسه ، فقرّر أولاً في صدر الآية ، بأنه رسول الى الناس ، وأثبت ذلك في أنفسهم ، ثم أخرج كلامه من الخطاب الى معرض الغيبة لغرضين كبيرين قد ذكرتهما .

الضرب الثاني : الرجوع من الفعل المستقبل الى فعل الأمر ، يفعل ذلك تعظيماً لحال من أجري عليه فعل الأمر . فما جاء منه قوله تعالى « ياهود ماجئتنا ببينة وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك وما نحن لك بمؤمنين ، إن نقول إلا اعتراك بعض آلهتنا بسوء قال إني أشهد الله واشهدوا أني بريء مما تشركون »[1] ـ ولم يقل « وأشهدكم » ليكون موازناً له وبمعناه ، لأن إشهاد الله على البراءة من الشرك صحيح ثابت في معنى ثبت التوحيد ، ويشد معاقده . وأما إشهادهم فما هو إلا تهاون بدينهم ، ودلالة على قلة المبالاة بهم ، ولذلك عدل به عن لفظ الأول ، لاختلاف ما بينهما[2] وجيء به على لفظ الأمر ، كما يقول الرجل لمن يبس الثرى[3] بينه وبينه : اشهد عليّ إني أحببك . تهكماً به واستهانة بحاله . وأمثال هذا كثيرة فاعرفها .

الضرب الثالث : الرجوع من خطاب التثنيــــة الى خطاب الجمع ، ومن خطاب الجمع الى خطاب الواحد .

فمن ذلك قوله تعالى « وأوحينا إلى موسى وأخيه أن تبوءا لقومكما بمصر بيوتاً . واجعلوا بيوتكم قبلة ، وأقيموا الصلاة ، وبشر المؤمنين »[4] . ألا ترى الى هذا المعنى والتوسع في الكلام فانه نوّع الخطاب ، فثنّى ثم جمع ثم وحد ، فخاطب موسى وهارون ـ عليهما السلام ـ بالنبوة والاختيار ، وذلك مما يفوض الى الأنبياء . ثم ساق الخطاب لهما ولقومهما باتخاذ المساجد ،

(١) سورة « هود » الآية « ٥٤ » .
(٢) في الأصل « بينها » .
(٣) في الأصل « للرجل لم يبس البرى بينه وبينه » . والمراد بالأصل كناية عن التباغض .
(٤) « سورة يونس » الآية « ٨٧ » .

وإقامة الصلاة ، كأن ذلك واجب على الجمهور ، ثم خص موسى - صلوات الله عليه - بالبشارة التي هي الغرض ، تعظيماً له وتفخيماً لأمره ، ولأنه الرسول على الحقيقة .

ومن هذا النحو قوله تعالى : حكاية عن حبيب النجار « ومالي لا أعبد الذي فطرني واليه ترجعون[1] » هذا عدول عن خطاب الواحد ، الى خطاب الجماعة . وانما صرف الكلام عن خطاب نفسه الى خطابهم ، لأن ابرز الكلام لهم في معرض المناصحة لنفسه ، وهو يريد مناصحتهم ، ليلطف بهم ، ويداريهم ، ولأن ذلك دخل في إمحاض النصح ؛ حيث لا يريد لهم الا[2] ما يريد لنفسه ، وقد وضع قوله : « مالي لا أعبد الذي فطرني » مكان قوله : ومالكم لا تعبدون الذي فطركم ، ألا ترى إلى قوله « واليه ترجعون » ولو لا أنه قصد ذلك لقال : الذي فطرني واليه أرجع ، وقد ساقه ذلك المساق الى أن قال « تعالوا إني آمنت بربكم فاسمعون[3] » يريد فاسمعوا قولي وأطيعوني ، فقد نبهتكم على الصحيح الذي لامعدل عنه ، لأن العبادة لا تصح إلا لمن منه مبتدؤكم ، واليه مرجعكم .

فانظر أيها المتأمل لكتابنا هذا ، الى هذه الدقائق التي أشرنا اليها في غضون هذا الكلام ، فان فيها ما شئت من اللطائف اللطيفة ، والفوائد العجيبة .

القسم الثالث من النوع الثالث

في الأخبار عن الفعل الماضي بالمضارع وعن الفعل المضارع بالماضي

وهو قسم من التأليف ، لطيف المأخذ ، دقيق المغزى ، فالأول : الاخبار بالفعل المضارع عن الماضي ، اعلم أن الفعل المضارع اذا أتى به في حال الاخبار عن وجود الفعل كان ذلك أبلغ من الاخبار بالفعل الماضي ، وذلك لأن الفعل المضارع يوضح الحال التي يقع فيها ، ويستحضر[4] تلك الصورة حتى كأن السامع يشاهدها ، وليس كذلك الفعل الماضي ، فما جاء قوله تعالى : « والله الذي أرسل الرياح فتثير سحاباً فسقناه الى بلد ميت فأحيينا به الأرض بعد موتها كذلك

(١) سورة « يس » الآية « ٢٢ » .
(٢) في الأصل « بما » ولا حاجة الى الباء .
(٣) سورة « يس » الآية « ٢٥ » .
(٤) في الأصل « وتستحضر » .

النشور [1] » فانه إنما قيل فتثير سحاباً ، مضارعاً ، وما قبله وبعده ماض ، لذلك المعنى الذي أشرنا اليه ، وهو حكاية الحال التي [2] يقع فيها إثارة الريح السحاب ، واستحضار تلك الصورة البديعة ، الدالة على القدرة الباهرة ، وهكذا يفعلون بكل فعل فيه نوع تميز وخصوصية ، بحال تستغرب أو تهم المخاطب أو غير ذلك كما قال تأبط شراً :

فاني قد لقيت الغول تهوي ... بسهب [3] كالصحيفة صحصحان
فأضربها بلا دهش فخرت ... صريعاً لليدين وللجران [4]

لأنه قصد أن يصور لقومه ، الحال التي تشجع فيها على ضرب الغول ، كأنه يبصرهم إياها ، ويطلعهم على كنهها مشاهدة ، للتعجب من جرأته على ذلك الهول ، وثباته عند تلك الشدة . ولو قال فضربتها لزالت هذه الفائدة التي ذكرناها ونبهنا عليها .

ومن هذا الباب قوله تعالى « ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة إن الله لطيف خبير [5] » ألا ترى كيف عدل عن لفظ الماضي ها هنا الى المضارع فقال « فتصبح » وذلك لافادة بقاء المطر زماناً بعد زمان كما يقال « أنعم عليّ فلان عام كذا فأروح وأغدو شاكراً له » ولو قال « فرحت وغدوت شاكراً له » لم يقع ذلك الموقع لما فهم ما أشرنا اليه وتدبر دقائقه .

وأما الإخبار بالفعل الماضي عن المضارع ، فهو عكس ما تقدم ذكره ، وفائدته : أن الفعل الماضي إذا أخبر به عن الفعل المضارع إذا لم يوجد بعد ، كان أبلغ وأكد ، وأعظم موقعاً

(١) سورة « فاطر » الآية « ٩ » .
(٢) في الأصل « الذي » وقد رجحنا « التي » لأنه جاء بضمير الحال مؤنثاً بقوله « فيها » ولأن تأنيث الحال هو الوجه الأقوى .
(٣) في الأصل « بشهب » والتصحيح من المثل السائر « ج ٢ ص ١٦ » والسهب : الأرض المستوية والجمع سهوب . والصحصحان : الأرض الواسعة المستوية ، وقد استعملها وصفاً للسهب . والبيتان من كلمة لتأبط شراً أولها قوله :

ألا من مبلغ فتيان فهم ... بما لاقيت عند رحى بطان ؟

« أنظر الأغاني ج ١٨ ص ٢١٠ طبعة بولاق » انظر حاشية المثل السائر « ج ٢ ص ١٦ » .
(٤) الجران : مقدم العنق . (٥) سورة « الحج » الآية « ٦٣ » .

وأخر شأناً: لأن الفعل الماضي يعطي من المعنى أنه قد كان وجد وصار من الأمور المقطوع بها، المحكوم بكونها وحدوثها. والفرق بينه وبين الأخبار بالفعل المضارع عن الماضي، هو أن الفعل الماضي يخبر به عن المضارع، اذا كان المضارع من الأشياء الهائلة، التي لم توجد، والأمور المتعاظمة التي لم تحدث، فيجعل (١) عند ذلك مما قد كان ووجد، ووقع الفراغ من كونه وحدوثه. وأما الفعل المضارع إذا أخبر به عن الماضي، فان الغرض بذلك تبيين هيئة الفعل، واستحضار صورته، ليكون السامع كأنه يعاينها ويشاهدها. فهذا هو الفرق بين الاخبار بالفعل المضارع عن الماضي (وبالمضارع عن الماضي) (٢) فاعرفه.

ولنرجع الى ما نحن بصدد ذكره من الأمثلة للاخبار بالفعل الماضي عن المضارع، فمن ذلك قوله تعالى: « ويوم يُنفَخ في الصُّور ففزع من في السموات ومن في الأرض إلا ما شاء الله وكل أتوه داخرين (٣) » فانه إنما قال: « ففزع » بلفظ الماضي بعد قوله « ينفخ » وهو للمستقبل، للاشعار بتحقيق الفزع وثبوته وأنه كائن لا محالة، واقع على أهل السموات والأرض، لأن الفعل الماضي يدل على وجود الفعل، وكونه مقطوعاً به.

ومن هذا الجنس قوله تعالى: « وبرزوا لله جميعاً (٤) » « فبرزوا » بمعنى يبرزون يوم القيامة، وإنما جيء بلفظ الماضي، لأن ما أخبر الله به لصدقه وصحته كأنه قد كان ووجد. ومثل ذلك قوله - عز اسمه - « أتى أمر الله فلا تستعجلوه (٥) » فان « أتى » ها هنا بمعنى « يأتي » وإنما حسن فيه لفظ الماضي، لصدق إثبات الأمر ودخوله في جملة ما لا بد من حدوثه ووقوعه، فصار « يأتي » بمنزلة قد أتى ومضى، وكذلك قوله - تعالى - « ويوم نسيِّر الجبال وترى الأرض بارزة، وحشرناهم فلم نغادر منهم أحداً (٦) » فانه إنما قال « وحشرناهم » ماضياً بعد « نسير » « وترى » وهما مستقبلان للدلالة على أن حشرهم قبل التسيير والبروز، ليعانوا

(١) في الأصل « فتجعل ».
(٢) زيادة اقتضاها السياق.
(٣) سورة « النمل » الآية « ٨٧ ».
(٤) سورة « ابراهيم » الآية « ٢١ ».
(٥) سورة « النحل » الآية « ١ ».
(٦) سورة « الكهف » الآية « ٤٧ ».

تلك الأحوال ، كافة ، قال : « وحشرناهم » قبل ذلك .

ومما ينخرط في هذا السلك الإخبار باسم المفعول عن الفعل المضارع ، وانما فعل ذلك لتضمنه معنى الفعل الماضي ، وقد سبق الكلام عليه ، فمن ذلك قوله تعالى « إن في ذلك الآية لمن خاف عذاب الآخرة ذلك يوم مجموع له الناس وذلك يوم مشهود [1] » فانه إنما آثر اسم المفعول ها هنا على الفعل المضارع لما فيه من الدلالة على ثبات معنى الجمع لليوم ، فإنه لابد من أن يكون ميعاداً مضروباً يجمع الناس وأنه [2] موصوف بهذه الصفة ، وإن شئت فوازن بينه وبين قوله تعالى : « يوم يجمعكم ليوم الجمع ذلك يوم التغابن [3] » فانك تعثر على صحة ما قلت .

القسم الثالث من النوع الثالث في عكس الظاهر

اعلم أن هذا القسم من مشكلات علم البيان ، وأسراره الغريبة ، وخفاياه المستطرفة العجيبة ، وهو مما لم يذكره أحد من مؤلفي هذا الفن في كتابه ، ولا أشار اليه ، وسبب التفرد بذكره في هذا الكتاب ، أنا عثرنا على ذلك في كلام علي بن أبي طالب — رضي الله عنه — في وصفه مجلس النبي — صلى الله عليه وسلم — فعند ذلك طلبنا له مثلاً أو نظيراً ، في كلام العرب وأشعارهم فظفرنا بذلك ، وأوردنا الكلام الوارد عن علي — رضي الله عنه — ثم أتبعناه بما جاء عن العرب في ذلك ، وإنه مما يستغرب ويستطرف ، لأن العرب قد توسعوا في كلامهم ، وتجوزوا إلى غاية ، يذكرون كلاماً يدل ظاهره على معنى ، وهم يريدون به معنى آخر عكسه وخلافه .

والأصل في ذلك ، أنك تذكر كلاماً يعطي معناه أنه نفي لصفة شيء قد كان ، وهو نفي للموصوف أنه كان أصلاً . فأما قول علي بن أبي طالب — رضي الله عنه — في هذا الباب ، فانه وصف مجلس النبي صلى الله عليه وسلم فقال « لا تنثى [4] فلتاته » أي لاتذاع فلتاته ، ألا ترى الى ظاهر

(١) سورة « هود » الآية « ١٠٣ » .

(٢) في الأصل « وانما » والتصحيح من المثل السائر (ج ٢ ص ١٩) .

(٣) سورة « التغابن » الآية « ٩ » .

(٤) في الأصل « تثنى » وهو من تحريف النساخ ، ونص الحديث كما في الفائق « ج ١ ص ٣ » من الطبعة المصرية « مجلس حلم وحياء وصبر وأمانة ، لا ترفع فيه الأصوات ، ولا تؤبن فيه الحرم ولا تنثى فلتاته ، إذا تكلم أطرق جلساؤه كأن على رؤوسهم الطير ، فاذا سكت تكلموا . ولا يقبل الثناء الا عن مكافىء » .

ذلك : أن ثم فلتات غير أنها لاتذاع ، وليس المراد ذلك ، بل المراد أنه لم يكن ثم فلتات أصلاً ، فتذاع ، وهذا من أعجب ما وقفت عليه فى علم البيان وأطرفه .

وأما ما ورد عن العرب في هذا الباب ، فنحو قول الشاعر[1] :

« ولا ترى الضبَّ بها ينجحر[2] » .

فان ظاهر المعنى من ذلك يعطي أنه قد كان هناك ضب الا أنه غير منجحر ، وليس كذلك بل المعنى المقصود ، هو أنه لم يكن هناك ضب أصلاً فينجحر . فاعرف هذا ، وقس عليه . وله أشباه كثيرة فى كلامهم وأشعارهم ، وفيما أشرنا اليه كفاية ، لمن له لب ومعرفة .

القسم الرابع من النوع الثالث في الحمل على المعنى

وذلك كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث وتصوب معنى الواحد للجماعة ، والجماعة للواحد ، وحمل الثاني على لفظ الأول ، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً ، وغير ذلك .

اعلم أن هذا القسم من التأليف دقيق المسلك ، بعيد المذهب ، يحتاج الى فضل معاودة وزيادة تأمل ، وقد ورد فى القرآن الكريم ، وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً . فأما تأنيث المذكر فكقول الشاعر :

أتهجر بيتاً بالحجاز تلفعتْ ... به الخوف والأعداء من كل جانب

ذهب بالخوف الى المخافة ، وقال الآخر :

يا أيها الراكب المُزجِي مطيَّتَهُ ... سائل بني أسد ما هذه الصوت

---

(١) الشاعر هو أوس بن حجر .

(٢) هذا عجز بيت ، وصدره في وصف مفازة :

لا يفزع الأرنب أهوالها ... ولا ترى الضب بها ينجحر

انظر حاشية ص ٤١٣ من الجزء الثالث من « الايضاح » طبعة الجامعة السورية سنة ١٩٤٩ .

وقال الفيومي في « النفي » من مصباحه المنير : « ولهم طريقة أخرى معروفة وهي نفي الموصوف فينتفي ذلك الوصف بانتفائه ، فقولهم « لا رجل قائم » معناه لارجل موجود فلا قيام منه ، قال امرؤ القيس :

« على لاحب لايهتدى بمناره »

أي لامنار فلا هداية به ، وقال الشاعر : « لايفزع الأرنب ... » أي لا أرنب فلا يفزعها هول ولا ضب فلا انجحار ، وخرج على هذه الطريقة قوله ـ تعالى ـ « فما تنفعهم شفاعة الشافعين » أي لاشافع فلا شفاعة منه ، وكذا « بغير عمد ترونها » أي لاعمد فلا رؤية . وكذا « لايسألون الناس الحافاً » لا سؤال فلا إلحاف » .

فانه ذهب بالصوت الى الاستغاثة ، واعلم أنه قد كثر عن العرب تأنيث فعل المضاف المذكر اذا كانت إضافته الى مؤنث ، وكان المضاف بعض المضاف اليه أو منه أو به ، ولذلك قرئ قوله تعالى « لا تَنْفَعُ نفساً إيمانها » (١). بالتأنيث فأنث فعل الايمان إذ (٢) كان من النفس وبها . وأمثال ذلك كثيرة فاعرفه .

وأما تذكير المؤنث فشائع في كلام العرب كقوله تعالى « فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي » (٣) أي هذا الشخص أو هذا المرئي . وكذلك قوله - عز اسمه - « فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى » لأن الوعظ والموعظة واحدة ، وقالوا في قوله تعالى « إنّ رحمة الله قريب من المحسنين » (٤) إنه أريد بالرحمة هاهنا المطر ، بدليل قوله تعالى « وهو الذي يرسل الرياح بشرا بين يدي رحمته » (٥) .

وأما حمل الواحد على الجماعة ، فكقولهم : « هو أحسن الفتيان وأجمله » فأفرد الضمير ، لأن هذا الموضع يكثر فيه الواحد كقولهم « هو أحسن فتى في الناس » قال الله تعالى « ومن الشياطين من يغوصون له » (٦) فحمل على المعنى وقال ذو الرُّمّة :

وميـــة أجمل الثقلين وجهـاً ... وســالفة وأحسنــه قــذالا

فأفرد الضمير ، مع قدرته على جمعه ، وهذا يدلك على قوة اعتقادهم في أحوال المواضع ، وكيف ما يقع فيها . ألا ترى أن هذا الموضع موضع جمع ، وقد سبق في الأول لفظ الجمع فترك اللفظ ، وموجب الموضع وعدل الى الافراد من غير ضرورة ، فانه قد كان تمكنه ان يقول :

وميـــة أجمل الثقلين وجهاً ... وسـالفة وأحسـنهم قذالا

ومن هذا النحو قول بعضهم :

فقلنا أســلموا إنا أخوكم ... فقد برئت من الاحن الصدورُ

فيجوز ان يكون ذلك جمع أخ قد حذفت نونه للاضافة ، ويجوز ان يكون واحداً ووقع

(١) سورة « الأنعام » الآية « ١٥٨ » : (٢) في الأصل « اذا » وهو غير مستقيم .
(٣) سورة « الأنعام » الآية « ٧٨ » . (٤) سورة « الأعراف » الآية « ٥٦ » .
(٥) سورة « الأعراف » الآية « ٥٧ » . (٦) سورة « الأنبياء » الآية « ٨٢ » .

موقع الجماعة ، كقول الشاعر :

« ترى جوانبها بالشحم مفتونا »

والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة . وأعلم أن العرب إذا حملت على المعنى ، لم تكد تراجع[1] اللفظ ، كقولك : « شكرت من أحسنوا الي على فعله » وبقال : « شابت مفارقه » وانما هو مفرق واحـد . ومما يؤكد عندك أن العرب اذا حملت على المعنى لم تراجع اللفظ ، قوله تعالى : « ألم تر الى الذي حاجّ إبراهيم في ربـه أن آتاه الله المُلكَ إذ قال ابراهيم : ربّي الذي يُحيِيي ويميت . قال : أنا أُحيي وأُميت ، قال ابراهيم : فان الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب . فبهت الذي كفر والله لايهدي القوم الظالمين »[2] ثم قال :

« أوكالذي مرّ على قرية وهي خاوية على عروشها قال أنى يحيي هذه الله بعد موتها »[3] الآية فإن ذلك محمول على المعنى ، كأنه قال : أرأيت الذي حاج إبراهيم في رَبِّهِ ، أوكالذي مرّ على قرية فجاء بالثاني على أن الأول قد سبق كذلك ، وأمثال هذا كثيرة .

وأما حمل الجماعة على الواحد ، فكقوله تعالى « بلى من أسلم وجهه لله ، وهو محسنٌ ، فله أجره عند ربّه ولا خوف عليهم ولاهم يحزنون»[4] فحمل أول الكلام على لفظ الواحد ، وآخره على لفظ الجمع .

وأعلم أن العرب تعتبر تارةً اللفظ ، وتارة المعنى ، يقولون : « ثلاثة أشخص » فيثبتون التاء وإن عنوا مؤنثاً[5] ، ويقولون : « ثلاث أنفس » وإن عنوا رجالاً ، لأجل اللفظ . ويقولون : « ثلاث شخوص » إذا عنو مؤنثاً ، « وثلاثـة أنفس[6] » إذا عنوا مذكراً للمعنى فاعرف ذلك وقس عليه .

القسم الخامس من النوع الثالث في التقديم والتأخير

وذلك مما يتعلق بعلم النحو ، فإن لنا تقديماً وتأخيراً في الكلام ، ولا يتعلق بالنحو ، وليس

(١) في الأصل « راجع » وهو تصحيف .
(٢) سورة « البقرة » الآية « ٢٥٨ » .
(٣) سورة « البقرة » الآية « ٢٥٩ » .
(٤) سورة « البقرة » الآية « ١١٢ » .
(٥) على أن عمر بن أبي ربيعة قال :
فكان مجني دون من كنت أتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر
(٦) قال الجوهري في « نفس » من الصحاح « ويقولون ثلاثة أنفس فيذكرونه لأنهم يريدون به الانسان » .

هذا بابه ، وسيأتي ذكره . إعلم إن التقديم والتأخير مما نحن بصدد ذكره ها هنا على ضربين : أحدهما يكون التقديم هو الأولى والأبلغ لموضع الاختصاص ، والآخر يكون التـأخير هو الأولى والأبلغ ؛ إما الفائدة تقتضي ذلك ، وإما خوفاً من فساد المعنى واختلاله . وسيرد كل ضرب من هذه الضروب ، مشروحاً مبيّناً . وأما الضرب الأول وهوما كان التقديم فيه هو الأولى والأبلغ فذلك كتقديم المفعول على الفعل ، وتقديم المبتدأ على الخبر ، وتقديم الظرف أوالحال أو الاستثناء على العامل .

فمن ذلك تقديم المفعول على الفعل ، وإنما تعمد[1] إلى ذلك قصداً للاختصاص ، ألا ترى قولك « زيداً ضربت » تخصيصاً له بالضرب ، إذ يحتمـل أن يكون الضرب لغيره ؛ لأنك إذا قدمت الفعل كنت بالخيار في ايقاعه على أي مفعول شئت كأن[2] تقول « ضربت خالدا أو بكرا أو غيرهما » وإذا أخرته ، لزم الاختصاص للمفعول . وقد ورد في القرآن الكريم ، كقوله تعـالى : « الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون[3] ». فإنه إنما قدم المفعول ، الذي هو الرزق ، على الفعل الذي هو ينفقون : لأن الأنسان قد ينفق ما ليس له . فلو قدم الفعل هاهنا على المفعول ، لسبق إلى الوهم قبل ذكر المنفق جواز كونه ممـا ليس له ، ومع تأخيره يزول هـذا الوهم ، ويرتفع ذلك اللبس .

ومن هذا النحو ، قوله تعالى : « إياك نعبد وإياك نستعين » فإن قوله : « إياك نعبد » تخصيص له بالعبادة ، دون غيره ، وكذا قوله : « إياك نستعين » وهذا بخلاف مالوقال « نعبدك ونستعينك » فانه يحتمل أن تكون العبادة والاستعانة لغيره كما أشرنا اليه ، في « زيداً ضربت » و « ضربت زيداً » فاعرف ذلك .

وأما تقدير خبر المبتدأ عليه ، فأنه لا يعمد إليه أيضاً الا لضرب من الاختصاص ، كقولك: « زيد قائم » و « قائم زيد » فقولك « قائم زيد » قد أثبت له القيام لا محالة ، وقولك : « زيد

(١) في الأصل « تعمل » وهو من خطأ الناسخ .

(٢) في الأصل « بأن » وهو من خطأ الناسخ . (٣) سورة « البقرة » الآية « ٣ » .

قائم » أنت بالخيار فى إثبات القيام له أو نفيه عنه ، بأن تقول : ضارب أو قاعد أو جالس أو غير ذلك .

ومن هذا النحو قوله تعالى « وظنّوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله (١) » الآية .

فانه إنما قال ذلك ، ولم يقل : « وظنّوا أن حصونهم تمنعهم أو ما نعتهم » لأن فى تقديم الخبر الذي هو مانعتهم ، على المبتدأ ؛ الذي هو حصونهم ، دليلاً على فرط اعتقادهم فى حصانتها ، وزيادة وثوقهم بمنعها إياهم ، وفى تصيير ضميرهم اسماً لأنّ ، واسناد الجملة اليه ، دليل على تقريرهم فى أنفسهم أنهم فى عزة وامتناع ، لا يبالي معها أحد بتعرض طامع أو قصد قاصد . وليس شيء من ذلك فى قولك : « وظنّوا أن حصونهم ما نعتهم أو تمنعهم » . ومن تقديم خبر المبتدأ عليه قوله تعالى : « أراغبٌ أنت عن آلهتي يا إبراهيم » فانه انما قدَّم خبر المبتدأ عليه فى قوله : « أراغب أنت عن آلهتي » لأنه كان أهم عنده ، وهو به شديد العناية ، وفى ذلك ضرب من التعجب والانكار لرغبة ابراهيم ـ عليه السلام ـ عن آلهته ، وأن آلهته لا ينبغي أن يرغب عنها . وهـــذا بخلاف ما لو قال : « أأنت راغب عن آلهتي » . وقد سبق الكلام على ذلك فاعرفه .

فأما الظرف فاعلم أنه كان الكلام مقصوداً به الاثبات ، فان تقديم الظرف فيه أبلغ من تأخيره . وفائدته إسناد الكلام الواقع بعـــده ، الى صاحب الظرف دون غيره » واذا أريد بالكلام النفي فيحسن فيه تقديم الظرف وتأخيره ؛ وكلام الامرين له موضع يختص به ؛ فاما تقديمه فى النفي ؛ فانه يقصد به تفضيل المنفي عنه على غيره . وأما تأخيره ؛ فانه يقصد به النفي أصلا من غير تفضيل . وسيأتي بيان ذلك عند ذكر الأمثلة الدالة عليه .

فأما الأول ؛ وهو تقديم الظرف فى الاثبات فنحو قوله تعالى : « فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمصيطر إلاَّ من تولّى وكفر فيعذبه الله العذاب الاكبر إن الينا أيابهم وإن علينا حسابهم » (٢) فتقديم الظرف على المصدر ، وها هنا (٣) تشديد فى الوعيد ، لا يكون عند

(١) سورة « الحشر » الآية « ٢ » . (٢) سورة « الغاشية » الآية « ٢٢ » .
(٣) فى الأصل « وها هنا شديد » وهو تصحيف النساخ .

تأخيره ؛ لأنه يعطي من المعنى أن إيابهم ليس إلا الى الله ، المقتدر على الانتقام . وأن حسابهم ليس الا عليه ، وذلك بخلاف ما لو قال : إن إيابهم الينا ثم إن حسابهم علينا » لأن قوله « إن الينا إيابهم » لا يحتمل ان يكون الإياب فيه الى غير الله ؛ لأنه صدر الكلام بالظرف ، واذا قال « إن إيابهم الينا » يحتمل أن يظن المخاطب عند سماعه « إن إيابهم » قبل قوله « الينا » ان يكون الأياب الى غيره .

ومن هذا الجنس قوله تعالى « يسبّح لله ما في السموات وما في الأرض له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير » (١) فإن الله قدم الظرفين في قوله « له الملك وله الحمد » ليدل بتقديمها على اختصاص الملك والحمد بالله لا بغيره ، وكذا جاء قوله تعالى « من كفر فعليه كفره » (٢) .. فان تقديم الظرف ها هنا ، أشد موقعاً من تأخيره ، وأفخم شأناً ؛ وذلك للدلالة على أن ضرر الكفر ، لا يعود الا على الكافر ، وأنه لا يتعداه . وهذا لا يخفى على من له معرفة بعلم البيان .

وأما الثاني ؛ وهو تأخير الظرف وتقديمه في النحو ، فنحو قوله تعالى : « ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه » (٣) فانه إنما أخر الظرف هاهنا لأن (٤) القصد في ايلاء حرف النفي الريب [الدلالة] (٥) على نفي الريب عنه ، وإثبات أنه حق وصدق لا باطل وكذب ، كما كان المشركون يدعونه . ولو أولاه الظرف ، لقصد أن كتاباً آخر فيه الريب لا فيه ، كما قصد في قوله تعالى : « لا فيها غول » (٦) وذلك تفضيل لخمر الجنة على خمور الدنيا ؛ بانها لا تغتال العقول كما تغتالها الدنيوية : كأنه قال « ليس فيها ما في غيرها من هذا العيب والنقيصة » .

فتأخير الظرف في قوله تعالى « ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه » (٧) يقتضي النفي أصلا من غير تفضيل ، وتقديم الظرف في قوله تعالى « لا فيها غول » (٨) يقتضي تفضيل المنفي عنه ، وهو خمر الجنة ، على غيرها من خمور الدنيا . وهذا مثل قولنا « لا عيب في الدار » وقولنا « لا فيها

(١) سورة « التغابن » الآية « ١ » . (٢) سورة « الروم » الآية « ٤٤ » .
(٣) سورة « البقرة » الآية « ١ ، ٢ » . (٤) في الأصل « فأن » .
(٥) زيادة اقتضاها السياق . (٦) سورة « الصافات » الآية « ٤٧ » .
(٧) سورة « البقرة » الآية « ١ ، ٢ » . (٨) سورة « الصافات » الآية « ٤٧ » .

عيب » والأول ؛ قصدنا به أن نتفي عن الدار أن فيها عيباً أصلا ، ونثبت أنها خالية من العيوب . والثاني ، قصدنا به أن ليس فيها ما في غيرها من العيب » فاعرف ذلك ، وقس عليه ، فانه من دقائق علم البيان .

وأما تقديم الحال فنحو « جاء راكباً زيد » وإنما يفعل ذلك اضرب من الاختصاص أيضاً . وهذا بخلاف قولك « جاء زيد راكباً » إذ يحتمل أن تقول[1] : ضاحكا أو ماشياً وغير ذلك .

وأما الاستثناء فجار هذا المجرى ، نحو قولك : « ما قام إلا زيداً أحدٌ » وكما قام أحدٌ إلا زيداً » ، والكلام على ذلك كالكلام على ما سبق . فاعرفه .

وأما الضرب الثاني فهو أن يقدم ما الأولى به التأخير ، لأن المعنى يختل بذلك[2] . ويضطرب ، كتقديم الصفة أو ما يتعلق بها على الموصوف ، وتقديم الصلة على الموصول ، وتقديم العطف على المعطوف عليه ، سواءً كان بياناً أو نسقاً ، إلا عطف النسق في الواو وحده ، فانه جائز ، نحو قولك « قام عمرو وزيد[3] » وغير ذلك مما يرد مشروحاً .

فمن هذا الضرب قول بعضهم :

فقد والشكُّ بَيَّنَ لي عناءً بوشك فراقهم صُرَدٌ[4] يصيح

فانه قدم « بوشك فراقهم » وهو معمول « يصيح » ويصيح صفة لصرد جارية على صرد ، وذلك قبيح ، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال « هذا اليوم رجل ورد من موضع كذا » وإنما يجوز وقوع المعمول ، بحيث يجوز وقوع العامل ، فكما لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها ، كذلك لا يجوز تقديم ما اتصل بها على موصوفها .

ومن هذا النوع ، قول الآخر :

فأصبحت بعد خطَّ بهجتها ، كأنَّ قفراً رسومها قلما

(١) في الأصل « يقول » وهو غير مستقيم .

(٢) ذلك : اسم اشارة إلى « ما هو أولى بالتأخير لو أخر » .

(٣) في الأصل « عمرو زيد » .

(٤) الصرد : بضم الصاد وفتح الراء : طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير .

فانه قدم خبر كان عليها وهو قوله « خط » وهذا وأمثاله مما لايجوز قياس عليه ، والأصل في هذا البيت « فأصبحت بعد مهمتها قفراً كأن قلما خط رسومها » إلا أنه على تلك الحالة الأولة مختل مضطرب . ويشبه بذلك قول الفرزدق :

الى ملك ما أمُّهُ من محارب أبوه ولا كانت كليب تصاهره

وهو يريد « إلى ملك أبوه ما أمه من محارب » أي ما أم أبيه من محارب ، وهذا أقبح من الأول وأكثر اختلالاً . وأما قوله :

وليست خراسان التي كان خالد بها أسد إذ كان سيفاً أميرها

فحديثه طريف[1] ، وذلك أنه في ذكر يمدح خالد بن عبد الله القسري[2] . ويهجو أسداً ؛ وكان أسد وليها بعد خالد ، وكأنه قال :

« وليست خراسان البلدة التي كان خالد[3] بها سيفاً إذ كان أسد أميرها » وعلى هذا التقدير ففي « كان » الثانية ضمير الشأن ، والحديث والجملة بعدها خبر عنها ، وقد قدم بعض ما إذ[4] مضافة اليه ، وهو أسد ، عليها ، وفى تقديم المضاف اليه أو شيء منه على المضاف من القبح ما لاخفاء به ، وأيضا فان في أصله أسداً أحد[5] جزئي الجملة المفسرة للضمير ، والضمير لا يكون تفسيره إلا من بعده ، ولو تقدم تفسيره قبله لما احتاج الى تفسير ، ولما سماه الكوفيون المظهر[6] المجهول . ومن هذا الجنس قوله :

ملوك يبتنون توارثوها سرادقها المقاود[7] والقبابا

أراد « ملوك يبتنون المقاود[7] والقباب توارثوها سرادقها » فقوله « يبتنون المقاود

(١) في الأصل « ظريف » .
(٢) في الأصل « خالد بن الوليد » وهو غير مستقيم تاريخاً . والتصحيح من المثل السائر « ج ٢ ص ٤٥ » .
(٣) في الأصل « خالداً » من غلط النساخ . (٤) في الأصل « إن » والتصحيح من المثل .
(٥) في الأصل « احدا » وهو من غلط الناسخ .
(٦) وفي الأصل « الظهر » وفي المثل السائر « الضمير المجهول » وهو غير متسق .
(٧) في الأصل « المقاول » ولا محل لها هنا ولعل الأصل ما ذكرناه . فالمقاود جمع مقاد للخيل .

والقباب » صفة للملوك أيضاً وموضعها التأخير ، فقدمها [1] ، وهو يريد بها موضعها ، كقولك « مررت برجل ، يكلمها ، مار يهند » أي « مار يهند يكلمها » فقدم الصفة الثانية ، وهو معتقد تأخيرها . وقد استعمل الفرزدق هذا الضرب كثيراً ، كأنه كان يقصد ذلك في شعره ويتعمده ، لأن مثل هذا لا يجيء إلا متكلفاً مقصوداً ، وإلا فاذا ترك المؤلف نفسه تجري على سجيتها وطبعها في الاسترسال ، من غير أن يكلفها التعقيد في الكلام ، فانها لا تأتي بمثل هذه الأسباب القبيحة ، التي هي عيب في التأليف فاحش ، ألا ترى أن المقصود من الكلام معدوم في هذا الضرب المذكور ، لأن المقصود من الكلام إنما هو الايضاح والابانة وافهام المعنى ، فاذا ذهب هذا الوصف من الكلام ذهب المراد به والمقصود منه ، وصار غير مفهوم ولا فرق بينه — عند ذلك — وبين غيره من اللغات كالفارسية والرومية وغيرهما . فاعرف ذلك .

واعلم أن من التقديم والتأخير باباً عجيباً المأخذ ، كثير الفائدة ، وافر اللطائف ، وهو باب الاستفهام ، فإن حاجة المؤلف الكلام اليه ماسة ، ولنورد في كتابنا هذا منه ما يروقك ، أيها المتأمل ، ويذهب بك في الاستحسان كل مذهب ، فنقول : اعلم أنك اذا بدأت في الاستفهام بالفعل فقلت « أفعلت كذا وكذا » كان الشك في الفعل ، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده لا غير . وإذا قلت : « أأنت فعلت » فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل وحده . وهذا المعنى قائم في الهمزة ، إذ هي كانت للتقرير ، فإذا قلت « أأنت فعلت ذاك » كان غرضك أن تقرره بأنه الفاعل ، قال الله تعالى « أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم [2] » حكاية عن قوم نمرود ، لأنهم لم يقولوا ذلك لابراهيم ـ عليه السلام ـ وغرضهم أن يقر لهم ان كسر الأصنام كان ووجد ، لان ذلك معلوم عندهم ، وقد شاهدوه رأي العين ، والاستفهام إنما يكون عن شيء لا يعلم وانما غرضهم الاقرار بأن ذلك حدث منه ، لأنه قال ـ صلوات الله عليه ـ في الجواب لهم « بل فعله كبيرهم هذا » ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب « فعلت أو لم أفعل » فالهمزة مما ذكرناه تقرير لفعل قد كان وإنكار له ، لم كان ، وتوبيخ لفاعله عليه [3] ، ولهذا مذهب آخر

(١) أي قدمها « توارثوها » . (٢) سورة « الأنبياء » الآية « ٦٢ » .

(٣) انظر هذا الموضوع في دلائل الاعجاز « ص ٧٨ » طبعة دار المكتبة العربية بمصر .

وهو أن تكون الهمزة لانكار أن يكون الفعل من أصله ، ومثاله قوله تعالى « أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثاً إنكم لتقولون قولاً عظيماً [1] » . وقوله تعالى « أأصطفى البنات على البنين مالكم كيف تحكمون [2] » . فهذا رد على المشركين ، وتكذيب لهم فى قولهم ما يؤدي إلى هذا الجهل العظيم ، واذا قدم الاسم في هذا صار من الانكار فى الفاعل ، كما تقول للرجل إذا انتحل شعراً « أ أنت قلت هذا الشعر ، كذبت ، لست ممن يقول مثله » فأنكرت أن يكون هو القائل ولم تنكر الشعر . وقد يكون المراد إنكار الفعل من أصله ثم يخرج اللفظ مخرجه اذا كان الانكار فى الفاعل مثال ذلك قوله تعالى « قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً » [3] . ومعلوم أن المعنى على إنكار أنه قد كان من الله إذن فيما قالوا من غير أن يكون هذا الأذن قد كان من غير الله ، فأضافوه الى الله ، إلا أن اللفظ أخرج مخرجه ليكون أشد لنفي ذلك ولفظا له [4] . ونظيرهُ قوله تعالى « آلذكرين حرّم أم الانثيين » [5] فأخرج اللفظ مخرجه إذ كان قد ثبت تحريم فى أحد أشياء ثم أريد معرفة عين المحرم ، مع أن المراد [6] إنكار التحريم من أصله ، ونفي أن يكون قد حرّم شيئاً مما ذكروا أنه محرّم . هذا هو الفرق بين تقديم الاسم ، وتقديم الفعل الماضي ، فاذا كان الفعل مضارعاً فالقول فى ذلك أنك اذا قلت « أنفعل كذا » لم يخل من أن نريد الحال أو [7] الاستقبال ، فان أردت الحال كان المعنى شبيهاً بالماضي ، كما ذكرنا ، وانْ أردت الاستقبال كان المعنى إذا بدأت [8] بالفعل أنك تعمد إلى انكار الفعل نفسه ، وتزعم أنه لا يكون ، أو أنه لا ينبغي أن يكون . فمثال الأول قول امرئ القيس :

---

(١) سورة « الاسراء » الآية « ٤٠ » . (٢) سورة « الصافات » الآية « ١٥٣ » .
(٣) سورة « يونس » الآية « ٥٩ » .
(٤) في دلائل الاعجاز « وإبطاله » . (٥) سورة « الأنعام » الآية « ١٤٣ » .
(٦) في الاصل تكرار « مع أن المراد » وهي من زيادة النساخ .
(٧) في الأصل « والاستقبال » والتصحيح من دلائل الاعجاز « ص ٧٩ » .
(٨) في الأصل « بدت » والتصحيح من دلائل الاعجاز .

أيقتلني والمشرفيُّ مضاجعي ومسنونة زرق كأنياب أغوال [1] ؟!

فهذا تكذيب منه لانسان يهدده بالقتل . وعلى هذا جاء قوله تعالى « أنلزمكموها وأنتم لها كارهون » [2] . ومثال الثاني قولك للرجل يركب الخطر « أتخرج في هذا الوقت ؟ أتغرّر بنفسك » ؟ ومنه قول الشاعر :

.·. أأترك أن قلت دراهم خالد [3] زيارته إني إذًا للئيم ؟

فان بدأت بالاسم فقلت « أأنت تفعل » أو قلت « أهو يفعل » كنت موجها للانكار الى نفس المذكور وأبيت أن يكون بمثابة من يجيء منه الفعل ، إما لقصور همته وعجزه ، مع أن يكون ذلك في وسعه ، وإما لارتفاع قدره ، وعلو همته . فمثال الأول قولك : أهو يرتاح للجميل ، هو أصغر همة من ذلك وقولك « أأنت تمنعني ، أأنت تأخذ على يدي » تعني [4] أنك أعجز من ذلك ، ومثال الثاني قولك « أهو يسأل فلانًا هو أرفع قدرًا من ذلك » . واعلم أن محض المعنى من الاستفهام ، الذي تفسره بالانكار هو تنبيه للسامع ، حتى يرجع الى نفسه فيخجل ويرتدع ، قال الله تعالى « أفأنت تسمع الصم أو تهدي العمى » على سبيل التمثيل والتشبيه ، كقولهم « أأنت تصعد الى السماء » لأن أسماع الصم مما لا يدعيه أحد ، وكذلك الصعود الى السماء .

ومثله قول بعضهم :

فدع الوعيد فما وعيدك ضائري أطنين أجنحة الذباب يضير ؟ [5]

(١) من قصيدة لامرئ القيس مطلعها :

ألا عم صباحا أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي

وبعد البيت المذكور في المتن :

وليس بذي سيف فيقتلني به وليس بذي رمح وليس بنبال

« راجع ديوان امرئ القيس » .

(٢) سورة « هود » الآية « ٢٨ » .

(٣) في الأصل « قل الدراهم » والتصحيح من دلائل الاعجاز « ص ٨٠ » والبيت كما في الكامل لعمارة بن عقيل بن بلال بن جرير من أبيات يمدح بها خالد بن يزيد بن مزيد الشيباني » .

(٤) في الأصل « يعني » .

(٥) في كامل المبرد « ج ٢ ص ٣٣ من طبعة الدلجموني » وفي دلائل الاعجاز أن هذا البيت لابن أبي عيينة =

وأعلم أن حال المفعول فيما ذكرناه حال الفاعل فى أن تقديم اسم المفعول يقتضي أن يكون الانكار فى طريق الاحالة والمنع من أن يكون بمثابة من يوقع به ذلك الفعل ، فاذا قلت « أزيداً تضرب » أنكرت أن يكون بمنزلة من يُجترأ عليه ، ولذلك قدمت « غير » فى قوله تعالى « أغير الله أتخذ وليا » وقوله تعالى « قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة أغير الله تدعون » وكان لذلك من المزية والحسن والفخامة ما يعلم أنه لو أخرت « غير » فقيل « أأتخذ غير غير الله وليا ، أوتدعون غيرالله » لماكان مؤدياً من المعنى ماكان يؤديه مع تقدمها ، وذلك أنه حصل بالتقدير معنى قولك « أيكون غير الله بمنزلة من يُتخذ ولياً أويرضى عاقل لنفسه أن يفعل ذلك » و « أيكون جهل أجهل وعمًى أعمى من ذلك » ولا يكون شيء من هذا الذي ذكرناه إذا قيل « أأتخذ غير الله وليا » وذلك لأنه يتناول الفعل أن يكون فقط ، ولا يزيد على ذلك شيئاً ، فهذا هو القول فى الضرب الأول [(١)] .

وأما الضرب الثاني :

وهو أن يكون بفعل لفعل موجود ، فان تقديم الاسم يقتضي تشبيهاً بما اقتضاه فى الفعل الماضي ، من الاقرار بأنه الفاعل ، أو الانكار أن يكون هو الفاعل . فمثال الأول قوله تعالى « أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين » وقوله تعالى « أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله » فحكم المضارع فى الآية الأولى حكم الماضي فى الآية الثانية ، ومثال الثاني قوله تعالى « أهم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم » فافهم ذلك . واعلم أني قد أطلقت عنان الكلام فى مسائل الاستفهام ليتبين أن للعربية أسراراً لا يطلع على خباياها ، ولا

= عبد الله بن محمد المهلبي . وكان سبب قوله هذا أن علي بن محمد بن جعفر بن علي بن الحسين العلوي دعاه الى نصرته حين ظهرت المبيضة فلم يجبه فتوعده فقال :

أعلي أنك جاهل مغرور لاظالمة لك لا ولا لك نور
أبعثت توعدني أن استبطأتني إني بحربك ما حيت جدير
فدع ...

« أنظر حاشية ص ٨٢ من دلائل الاعجاز » .

(١) ألحق الناسخ هنا الجملة الأولى من البحث التالي لهذا الى قوله « موجود » فحذفنا الزائد .

يقدر قدر مزاياها الا من تغذى بلبان البلاغة طفلا ونشأ عليها كبيراً وصغيراً ، وسلك مناهج هذا العلم ، وفاز منه بأوفر الحظ والقسم . ولا يتسع لهذا الضرب من التأليف نطاق هذه الأوراق ولا يمكن أن يودع ما فيه من اللطائف ، صفحات ما حررناه من هذه الصحائف ، والذي عليه مدار المعول ، فيما نورده من الجمل والفصل ، هو البحث عن أسرار البلاغة ، والابانة عن الشيء الذي به يشرف الكلام ، وتحصل له المزية على سواه ، فتدبر ذلك وقس عليه .

القسم السادس من النوع الثالث

في الاعتراض وهو شعبة من « علم البيان » تتكاثر محاسنها

اعلم أن الجائز من هذا القسم . وغير الجائز إنما يؤخذ من كتب النحو ، فانه يكون مستقصى فيها ، كالاعتراض بين القسم وجوابه ، وبين الصفة والموصوف ، وبين المعطوف والمعطوف عليه ، وأشباه ذلك مما يجوز استعماله ، وكالاعتراض بين المضاف والمضاف اليه ، وبين إنَّ واسمها ، وبين حرف الجر ومجروره ، وأمثال ذلك مما يقبح استعماله ، وليس هذا مكانه لأن كتابنا هذا موضوع لمن استكمل معرفة ذلك وغيره ، مما أشرنا اليه في صدر الكتاب ، وإنَّ ما أشرنا اليه ها هنا من الاعتراض ما يفرق المؤلف به بين الجيد منه والرديء لا ما يعلم به الجائز ، وغير الجائز ، فاعرف ذلك .

واعلم أن الاعتراض ينقسم الى قسمين : أحدهما لا يأتي في الكلام إلا لفائدة ، وهو جار مجرى التوكيد في كلام العرب ، والآخر يأتي في الكلام لغير فائدة . فما جاء منه قوله تعالى « فلا أقسم بمواقع النجوم وإنه لقسم لو تعلمون عظيم إنه لقرآن كريم في كتاب مكنون [1] » هذا كلام فيه اعتراضان [2] أحدهما « وإنه لقسم لو تعلمون عظيم » لأنه اعترض بين القسم ، الذي هو « فلا أقسم بمواقع النجوم » وبين جوابه الذي هو « إنه لقرآن كريم » وفي نفس هذا الاعتراض اعتراض آخر ، بين الموصوف الذي هو « قسم » وبين صفته التي هي « عظيم » وهو قوله تعالى « لو تعلمون » فذانك اعتراضان [2] كما ترى ، فلو جاء الكلام ، غير معترض فيه ،

(١) سورة « الواقعة » الآية « ٧٥ » .
(٢) في الأصل « اعتراضات » ، وهي من خطأ الناسخ .

لوجب أن يكون « فلا أقسم بمواقع النجوم إنه لقرآن كريم » وفائدة هذا الاعتراض بين القسم وجوابه إنما هو تعظيم لشأن المقسم به ، فى نفس السامع ، ألا ترى قوله تعالى « لو تعلمون » اعتراضاً بين الموصوف والصفة ، وذلك أوقع فى الأنفس ، لتعظيم المقسم به ، أي إنه من عظيم الشأن وفخامة الأمر بحيث لو علم ذلك لوفى حقه من التعظيم . وهذا مثل قولنا « إن هذا الأمر لعظيم ، بحيث لو تعلم يا فلان عظامه ، لقدرته حق قدره » . فان ذلك يكبر فى نفس المخاطب ، ويعظم موقعه عنده ، ويبقى متطلعاً إلى معرفة عظمه ، ويترامى به وهمه إلى أعلى المنازل وأسبق الرتب . ومن هذا النحو قوله تعالى « ووصينا الانسان بوالديه حملته أمه وهناً على وهن ، وفصاله فى عامين أن أشكر لي ولوالديك إليّ المصير »[1] ألا ترى إلى هذا الاعتراض الذي طبق مفصل البلاغة ، فانه لم يؤت به إلا لفائدة كبيرة ، وذلك أنه لما وصى بالوالدين[2] ذكر ما تكابده الأم من المشاق والمتاعب ، فى حمل الولد وفصاله ، إيجاباً للتوصية بالوالدة وتذكيراً بحقها ، وانما خصها بالذكر دون الوالد ، لأنها تتكلف من أمر الولد ما لا يتكلفه الوالد ، ومن ثم قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — لمن قال له « مَنْ أبَرّ » : أمَّكَ ثم أمَّكَ ، ثم قال بعد ذلك « أباك » . ومما جاء على هذا الأسلوب قوله تعالى « وإذ قتلتم نفساً فادارأتم فيها والله مخرج ما كنتم تكتمون » فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيي الله الموتى ويريكم آياته لعلكم تعقلون »[3] فقوله تعالى « والله مخرج ما كنتم تكتمون » اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه ، وفائدته أنه يقرر فى أنفس المخاطبين وقلوب السامعين أن تدارؤ بني إسرائيل فى قتل تلك النفس لم يكن نافعاً لهم فى إخفائه وكتمانه ، لأن الله مظهر لذلك ومخرج له ، ولو جاء الكلام خالياً من هذا الاعتراض لكان « وإذ قتلتم نفساً فادارأتم فيها فقلنا اضربوه ببعضها » ولا يخفى على العارف بهذه الصناعة الفرق بين ذلك وبين كونه معترضاً فيه .

---

(١) سورة « لقمان » الآية « ١٤ » .

(٢) في الأصل « وصى الوالدين » وهو من غلط النساخ .

(٣) سورة « البقرة » الآية « ٧٢ » .

ومن هذا الجنس قول النابغة :

لعمري وما عمري علي بهين ... لقد نطقت بطلاً علي الأقارع[1]

فقوله « وما عمري علي بهين » من محمود الاعتراض ونادره ، لما فيه من تفخيم المقسم به .
وعلى نحو هذا جاء قول كثير : ـ

لو أن الباخلين وأنت منهم ... رأوك تعلموا منك المطالا

فقوله « وأنت منهم » من الاعتراض الذي يؤكد به المعنى المقصود فيزداد به مزية ونبلاً
وفائدته ها هنا التصريح بما هو المراد تبينه فى الأنفس وتقرره فى الاذهان ، وقال بعضهم لعبد الله
ابن طاهر أحسن ما قيل في هذا الباب : ـ

إن الثمانين وبلغتها ... قد أحوجت سمعي إلى ترجمان

وأمثال هذا كثيرة . فاعرفه .

وأما الثاني وهو الذي يأتي في الكلام لغير فائدة فهو ضربان : الأول أن يكون دخوله في
التأليف كخروجه منه ، لايؤثر حسناً ولا قبحاً ، فمن ذلك قول النابغة : ـ

يقول رجال يجهلون خليقتي ... لعل زياداً لا أبالك غافل

فقوله « لا أبالك » اعتراض لافائدة فيه ، وليس [يؤثر][2] في هذا البيت حسناً ولا
قبحاً ، ومثله قول زهير : ـ

سئمت تكاليف الحياة ومن يعش ... ثمانين حولاً لا أبالك يسأم

وكذلك قول بعض المحدثين : ـ

صدودكم والديار دانية ... أهدى لرأسي ومفرقي شيبا

فذكر المفرق بعد الرأس بما لا فائدة فيه البتة .
ومن هذا القول أو الضرب قول ابن هانيء :

فلا بهجة في الأرض منك منيعة ... ولو قطرت في ريق أرقط أرقم

(1) في الأصل « الأقارع » من غلط الناسخ .
(2) زيادة يقتضيها السياق .

فان قوله « أرقط » لا حاجة اليه ولا فائدة في ذكره ، إذ لا فضل للارقط من الحيات على غيره من الألوان ولا مزية ، وأمثال هذا كثيرة .

وأما الضرب الثاني الذي يكون مؤثراً في الكلام نقصاً ، وفي المعنى فساداً ، فما جاء منه قول بعضهم :

فقـد والشك بيّن لي عناء بوشك فراقهم صُرَدٌ يصيح

فان [في] (١) هذا البيت من رديء الاعتراض ما أذكره ، وهو الفصل بين قد والفعل ، الذي هو « بيّن » وذلك قبيح لوجوب اتصال « قد » بما تدخل عليه من الأفعال ، ألا تراها تعتد مع الفعل كالجزء منه ، ولذلك دخلت اللام المراد بها توكيد الفعل على « قد » في قوله تعالى « ولقد أوحي اليك والى الذين من قبلك »(٢) وفي قوله تعالى « ولقد علموا لمن اشتراه »(٣) .

وقول الشاعر :

ولقـد أجمع رجليّ بها حـذر الموت وإني لفرور ؟

إلا أنه إذا فصل بين قد والفعل بالقسم فان ذلك لا بأس به ، نحو قولك « قد والله كان ذلك » . وقد فصل بين المبتدأ الذي هو الشك وبين الخبر الذي [هو] (٤) عناء بقوله « بيّن » وفصل بين الفعل الذي هو « بيّن » وبين فاعله الذي هو « صرد » بخبر المبتدأ الذي هو « عناء » فجاء هذا البيت كما ترى ، فان قبحه لا خفاء به ومن هذا الجنس قول الآخر :

نظرت وشخصي مطلع الشمس ظلّـه إلى الغرب حتى ظلّه الشمس قد عقل(٥)

أراد « نظرت مطلع الشمس » أي حاذاها ، وعلى هذ التقدير فقد فصل بمطلع الشمس بين المبتدأ الذي هو « شخصي » وبين خبره الجملة وهو قوله « ظلّه إلى الغرب » . وأغلط من ذلك الفصل بين الفعل وفاعله بالأجنبي . وقد تقدم ذكره ، وهذا وأمثاله مما يفسد المعاني ويؤثر بها الاختلال .

(١) زيادة اقتضاها السياق . (٢) سورة « الزمر » الآية « ٦٥ » .
(٣) سورة « البقرة » الآية « ١٠٢ » . (٤) زيادة اقتضاها السياق .
(٥) كذا ورد هذا البيت .

واعلم أن الناثر فى ذلك أكثر ملامة من الناظم ، وأعظم عيبا ، وذلك أن الناظم يحتاج الى إقامة ميزان الشعر ، ويكون مجال الكلام عليه ضيقًا في بعض الاوقات ، فيلجئه طلب الوزن الى إلقاء نفسه فى مثل هذه المقابح ، وأما الناثر فانه لا يحتاج إلى إقامة الميزان الشعري لكلامه ، فلأجل ذلك يتسع عليه مجال التأليف ، وينطلق عنانه فيه كيف يشاء ؛ ولهذا إذا اعترض فى كلامه اعتراض [1] يفسده توجه عليه الانكار ، وحق عليه العتب [2] واللام أكثر مما يتوجه على الناظم .

النوع الرابع في الايجاز

وهو حذف زيادات الكلام

هذا نوع من التأليف شريف لا يكاد يلجه الا فرسان البلاغة ومن ضرب فيها بالقدح المعلّى ، وذلك لعلو منزلته ، وبعد مناله ، والدليل على ذلك أنه أقل أنواع التأليف استعمالاً بين أرباب هذه الصناعة .

واعلم أن العرب اعتنوا بهذا الضرب من الكلام اعتناء زائداً ومما يدلنا على إيثار القوم قوة إيجازهم وحذف فواصل كلامهم ما جاؤا به من الاسماء المستفهم بها والاسماء الشروط بها ، فانهم استغنوا بالحرف الواحد عن الكلام الكثير ، المتناهي في الطول ، فمن ذلك قولهم « كم مالك » ألا ترى أنه قد أغناك هذا عن قولك « أعشرة مالك أم عشرون أم ثلاثون أم مائة أم ألف ؟ » فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ إلى ذلك أبدا ، لانه غير متناه ؛ فلما قلت « كم » أغنتك هذه اللفظة الواحدة عن تلك الألفاظ التي لا يحاط بها ، وكذلك قولك « أين منزلك » فان لفظة « أين » تغنيك عن ذكر الأماكن كلها وكذلك « من عندك » فقد أغنتك هذه اللفظة عن ذكر الناس كلهم . وأما الشرط ففي قولهم « من يقم أقم معه » كناية [3] عن

(١) في الأصل « اعتراضاً » ولا وجه له ولعله من خطأ النساخ .

(٢) في الأصل « التعب » وهو من سبق قلم الناسخ .

(٣) في الأصل « كفاية » والصواب ما ذكرناه .

ذكر جميع الناس أيضاً ، ولولا ذلك لاحتجت أن تقول « إن يقم زيد أو عمرو أو جعفر أو نحو ذلك » ثم تقف حسيرا مبهورا ، ولم تجد الى غرضك سبيلا ، وكذلك بقية أسماء العموم في غير الايجاب نحو « أحد وديّار وغيرهما » فاذا قلت « هل عندك أحد » أغناك ذلك عن أن تقول « هل عندك زيد أو عمرو أو جعفر » فتطيل ثم تقصر إقصار الكايل المنقطع . وهذا وغيره أظهر أمرا ، وأبدى صفحة وعنوانا ، فجميع ما ذكرناه هاهنا شاهد بانصباب همم القوم الى اختصار كلامهم وإيجاز لغتهم .

واعلم أن جماعة من أرباب هذه الصناعة أجمعوا على أن الكلام ينقسم قسمين : فمنه ما يحسن فيه التطويل كالخطب والتقليدات السلطانية ، وكتب الفتوح التي تقرأ في ملأ من عوام الناس ؛ فان الكلام اذا طال في مثل ذلك أثر عندهم وأفهمهم ، ولو اقتصر فيه على الايجاز والاشارة لم يقع لأكثرهم حتى يقال في ذكر الحرب « تطاعن الفريقان وتقاتلا ، واشتد المصاع وحمي القراع » . وما جرى هذا المجرى ، والمذهب الفصل في هذا الباب ما أذكره لك وهو أن فهم العامة من الناس ليس شرطاً معتبراً في اختياره ، لأن ذلك لو كان شرطاً لوجب قياسه أن يستعمل في الكلام الألفاظ العامية المبتذلة عندهم ، التي قد تداولوها بينهم حتى يكون ذلك أقرب الى فهمهم وأسهل مأخذاً ومتناولها ، لأن العلة في اختيار تطويل الكلام اذا كان فهم العامة له ومعرفتهم به ، فكذلك نجعل نحن تلك العلة بعينها في اختيار المبتذل في الكلام ، لأنه لا خلاف في أن العامة إلى فهمه أقرب من فهم ما يقل ابتذالهم له ، وتداولهم إياه . وهذا شيء مدفوع لا يجوز استعماله ألبتة .

وإنما الذي يجب على مؤلف الكلام اعتماده هو أن يسلك المذهب القويم ، ويجهد أن لا تزيد ألفاظه على معانيه معالايضاح[1] لها والابانة عنها ؛ فانه إذا فعل ذلك خرج من عهدة الملامة ، وليس عليه أن يفهم العامة كلامه فان نور الشمس اذا لم يره الأعمى [لا][2] يكون ذلك نقصاً في استنارته ، وإنما النقص في بصر الأعمى حيث لايستطيع النظر اليه قال الشاعر :

(١) في الأصل « الانضاح » وهو من غلط الناسخ . والتصحيح من المثل السائر « ج ٢ ص ٧٤ » .
(٢) زيادة من المثل السائر .

عليٌّ نحتُ المعاني من معادنها   وما عليَّ بأن لا تفهم البقر [1]

وحيث انتهى بنا القول الى هذا الموضع ، فلنرجع إلى ما هو غرضنا ومُهمنا ، من الكلام على الايجاز وحدّه وأقسامه . ولنوضح ذلك إيضاحاً جلياً ، فنقول : اعلم أن حد الايجاز هو دلالة اللفظ على المعنى من أقرب طرقه ، وهو ينقسم قسمين : أحدهما الايجاز بالحذف وهو ما يحذف منه المفرد والجملة ، لدلالة [2] فحوى الكلام على المحذوف ، ولا يكون إلا فيما [3] زاد معناه على لفظه . وأما القسم الآخر فهو ما لايحذف منه شيء ، بل يترك على حاله ، وهو ضربان : أحدهما ما ساوى لفظه معناه ، ويسمى التقدير ، والآخر ما زاد معناه على لفظه ، ويسمى القصر ، فأما القسم الأول ، وهو الايجاز بالحذف ، وذلك باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ، فانك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر ، والصمت عن الافادة أزيد للافادة ، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتمّ ما تكون مُبيناً إذا لم تُبن ، وهذه جملة تنكرها حتى تخبر ، وتدفعها حتى تنظر [4] ، وهذا القسم يشتمل على أربعة عشر باباً : الأول الاكتفاء بالسبب عن المسبَّب ، وبالمسبَّب عن السبب ، وهو ضرب من الكلام ، تتكاثر محاسنه ، وتتزايد لطائفه . فأما الاكتفاء بالسبب عن المسبَّب فكقوله تعالى « وما كنت بجانب الغَرْبِيِّ إذ قضينا الى موسى الأمر وما كنت من الشاهدين ولكنا أنشأنا قروناً فتطاول عليهم العُمُرُ [5] » كأنه قال « وما كنت شاهداً لموسى وما جرى له وعليه ، ولكنا أوحيناه اليك » فذكر سبب الوحي على عادة اختصارات القرآن الكريم ، لأن تقدير الكلام « ولكنا أنشأنا

(١) هذا البيت من قصيدة للبحتري يمدح بها علياً الأرمني مطلعها :

في الشيب زجر له لو كان ينزجر   وبالغ منه لولا أنه حجر

وقد روي البيت في الديوان :

علي نحت القوافي من مقاطعها   وما علي لهم أن تفهم البقر

« الديوان ج ٢ ص ٤٣ » .

(٢) في الأصل « الدالة » والتصحيح من المثل السائر « ج ٢ ص ٧٨ » .

(٣) في الأصل « مما » والتصحيح من المثل السائر .

(٤) راجع دلائل الاعجاز « ص ٩٥ » .

(٥) سورة « القصص » الآية « ٤٤ » .

بعد الوحي فاندرست العلوم ، فوجب إرسالك اليهم ، فأرسلناك وعرفناك العلم بقصص الأنبياء ، وقصة موسى — عليهم السلام — » . وأما الاكتفاء بالمسبب عن السبب فكقوله تعالى « فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم » تأويله ، والله أعلم ، إذا أردت قراءة القرآن فاكتف[1] بالمسبب الذي هو « القراءة » عن السبب الذي هو « الارادة » وهذا أولى من تأول من ذهب إلى أنه أراد « فاذا تعوذت فاقرأ » لأن في ذلك قلباً لاضرورة بك إليه . وأيضاً فانه ليس كل مستعيذ بالله واجبة عليه القراءة ؛ ومن ذلك قوله تعالى « فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه[2] ... » فاكتفى بالمسبب الذيهو « الانفجار » عن السبب الذي هو « الضرب » وكذلك قوله تعالى « إذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم » أي اذا أردتم القيام إليها . واعلم أنه قد ورد في القرآن الكريم ما هو سبب وهو بعينه مسبب ، كقوله تعالى « فلا يَصُدَّنَّك عنها من لايؤمن بها واتبع هواه فتردى » ألا ترى أن العبارة لنهي من لايؤمن عن صد موسى ، والمقصود نهي موسى عن متابعة الصّاد له عن التصديق بالبعث ، فقد صلحت العبارة إذاً لاداء هذين المعنيين ، وذلك أن صد الكفار عن التصديق بالبعث سبب التكذيب ، فذكر السبب ليدل به على المسبب ، وكأنه قال « لاتكذب بالبعث » وأيضاً فان صد الكفار مسبب عن رخاوة الرجل في الدين ، ولين شكيمته ، فذكر المسبب ليدل به على[3] السبب كأنه قال « كن شديد الشكيمة ولا تكن رخواً حتى لايلوح منك لمن يكفر بالبعث أن يطمع في صدك عما أنت عليه » . وهذا كقولهم « لا أرَيَنَّك ههنا » المراد نهيه عن مشاهدته والكون بحضرته ، وذلك سبب رؤيته إياه ، فكان ذكر المسبب دليلاً على السبب ، وهذا من أظرف ما يرد في بابه فاعرفه .

الضرب الثاني من القسم الأول

من النوع الرابع

وهو الاضمار على شريطة التفسير ، وذلك حذف الجملة من الكلام إذا كان ما بعدها يدل

(١) في الأصل « فاكتفي » وهو من غلط الناسخ .

(٢) سورة « البقرة » الآية « ٦٠ » .   (٣) في الأصل « عن » .

عليها ، وفيها من دقيق الصفة ، وجليل الفائدة ، ما لا خفاء به ، فما جاء منه قوله تعـالى : « أفمن شرح الله صدره للاسلام فهو على نور من ربه فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله أولئك في ضلال مبين [1] » . تقدير الآية « أفمن شرح الله صدره للاسلام كمن أقسى قلبه » ويدل على المحذوف قوله « فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله » . ومن ذلك قوله تعالى : « لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعدُ وقاتلوا » . تقديره « لا يستوي من أنفق من قبل الفتح ومن أنفق من بعده » . ويدل على المحذوف « أولئك أعظم درجةً من الذين أنفقوا من بعدُ وقاتلوا » . ومن هذا الضرب حذف العلل كقوله تعالى حكاية عن مريم عليها السلام : « قالت أنّى يكونُ لي غلام ولم يمسسني بشر ولم أكُ بغيًا قال كذلك قال ربُك هو علي هين ولنجعله آيةً للناس ورحمةً منّا وكان أمرًا مقضيا [2] » . « ولنجعله » تعليل معلّله محذوف أي وانما فعلنا ذلك لنجعله آية للناس ، ونبين به أثر قدرتنا الباهرة . ومن الأضمار على شريطة التفسير حذف المفعول الوارد بعد المشيئة والارادة كقوله تعالى : « ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم [3] » . فمفعول شاء هاهنا محذوف وتقديره : ولو شاء الله أن يذهب بسمعهم وأبصارهم [4] لذهبَ بها ، وعلى نحو من ذلك جاء قوله تعالى : « ولو شاء الله لجمعهم على الهدى » الآية . ومن هذا الضرب قول البحتري : ـ

لو شئت لم تفسد سماحة حاتم كرمًا ولم تهدم مآثر خالد [5]

فالأصل في ذلك « لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها » فحذف ذلك من الأول استغناء بدلالته عليه في الثاني ، فان الواجب في حكم البلاغة أن لا تنطق [6] بالمحذوف ، ولا تظهره إلى اللفظ ، ولو أظهرته لصرت [7] إلى كلام غث ومجيء المشيئة بعد لو وبعد حروف الجزاء هكـذا

(١) سورة « مريم » الآية « ٢٠ » . (٢) سورة « مريم » الآية « ٢١ » .
(٣) سورة « البقرة » الآية « ٢٠ » . (٤) التتمة من المثل السائر « ج ٢ ص ٧٨ » .
(٥) من كلمة للبحتري يمدح بها الخضر بن أحمد الثعلبي وأولها قوله :
عجباً لطيف خيالك المتعاهد ولوصالك المتقارب المتباعد
(٦) في الأصل « ينطلق » وهو من غلط النساخ » والتصحيح من المثل السائر « ج ٢ ص ٩٨ » .
(٧) في الأصل « لضرب » والتصحيح من المثل « ج ٢ ص ٩٨ » .

موقوفة غير معداة الى شيء ، كثير شائع بين البلغاء ، ولقد تكاثر هذا الحذف في « شاء وأراد »
حتى إنهم لا يكادون يبرزون المفعول إلا في الشيء المستغرب نحو قوله تعالى : « لو أراد الله أن يتخذ ولداً لاصطفى مما يخلق ما يشاء [1] » الآية . وعلى هذا الأسلوب جاء قول الشاعر :

ولو شئت أن أبكي دماً لبكيتـــه عليه ولـكن ساحة الصبر أوسع [2]

فلو كان على حد قوله تعالى « ولو شاء الله لجمعهم على الهدى [3] » لوجب أن يقول : لوشئت لبكيت دماً ، ولـكن ساحة الصبر أوسع ، ولـكنه ترك تلك الطريقة ، وعدل عنها الى هـذه ، لأنه أليق في هذا الكلام خصوصاً وسبب حسنه أنه كان بدعاً عجيباً ، أن يشاء الانسان أن يبكي دماً ، فلما كان مفعول المشيئة أمراً عظيماً ، وبدعاً غريباً كان الأحسن أن يذكر ولا يضمر . فأعرف ذلك .

الضرب الثالث من القسم الأول

من النوع الرابع وهو حذف الفعل وجوابه

فأما حذف الفعل ؛ فكقوله تعالى : « ووصّينا الانسان بوالديه » حتى « وإن جاهداك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم ، فلا تطعهما ...[4] » ومن هذا الباب قوله تعالى : « وَقَضَىٰ رَبُّكَ

(١) سورة « الزمر » الآية « ٤ » .

(٢) هذا البيت للخريمي وقد أورده التبريزي في شرح الحماسة « ج ٢ ص ١٠٥٣ » من طبعة لجنة التأليف والترجمة بمصر ، والخريمي هو أبو يعقوب اسحاق بن حسان ، وكان مولى ابن خريم بن عمرو الناعم المري فنسب اليه ، وهو من شعراء القرن الثاني للهجرة « راجع الشعر والشعراء لابن قتيبة ٣/٥٤٢ من طبعة ليدن سنة ١٩٠٢ » وقبل هذا البيت في شرح ديوان الحماسة :

واني وإن أظهرت صبراً وحسبة وصـــانعت أعدائي عليك لموجع

وجاء في حاشية المثل السائر « ج ٢ ص ٩٩ » أن البيت للخزيمي (كذا) من مرثية يرثي بها أبا الهيذام (بن عمارة بن خريم) أولها :

قضى وطراً منك الحبيب المودع وحل الذي لا يستطاع فيدفع

وأنظر الأغاني ج ١٨ ص ١١٣ طبعة ساسي .

(٣) « سورة الأنعام » الآية « ٣٥ » .

(٤) سورة ٣١ آية ١٥ . وقد جاء في « المثل السائر » بعد هذه الآية الكريمة : « فقوله : (وان جاهداك) لا بد له من اضمار القول : أي ، وقلنا له : إن جاهداك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما » ج ٢/ص ٩٥ .

ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً [1] » . وكذلك قوله ، عزّ اسمه : « ولقد قال لهم هارون من قبل : يا قوم إنما فُتِنْتُم به » الى قوله « .. ولم تَرْقُب قولي [2] » ألا ترى كيف حذف الفعل فى هذا الموضع مكرراً فإن تقديره : فلما رجع موسى اليهم ، ورآهم على تلك الحالة من عبادة العجل ، قال لأخيه : « ياهرون ما منعك إذ رأيتهم ضلّوا ... » [3] الآية ، وأخذ بلحيته ورأسه ، إنكاراً عليه وغضباً . قال له هارون : « ياابنَ أمّ لا تأخذْ بلحيتي ولا برأسي »الآية.

ومن هذا الضرب إيقاع الفعل على شيئين ، وهو لأحدهما ، كقوله تعالى : « فأجمعوا أمركم وشركاءَكم [4] » فاوقع الفعل من « أجمعوا » على أمركم وشركاءكم ، وهو « لأمركم » وحده . وإنما المراد : أجمعوا امركم ، وادعوا شركاءكم ؛ لأن معنى « اجمعوا » : من أجمعَ الأمرَ ، إذا نواه وعزم عليه . وقد قرأ أُبيّ [5] « فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم » وهذا دليل على ما أشرنا اليه ، وكذلك هو مثبت في مصحف عبد الله بن مسعود فاعرف ذلك .

ومن حذف الفعل بابٌ يسمى : « اقامة المصدر مقام الفعل » .

وهو باب لطيف المأخذ ، وانما يفعل ذلك لضرب من المبالغة والتوكيد ؛ كقوله تعالى : « فإذا لقيتم الذين كفروا فضربَ الرقاب [6] » . قوله : « فضرب الرقاب » وأصله : فاضربوا الأعناق [7] ضرباً ؛ فحذف الفعل ، وأقيم المصدر مقامه ، وفي ذلك اختصار مع اعطاء (معنى [8]) التوكيد المصدري ، فاعرفه .

(١) سورة ١٧ آية ٢٣ . (٢) سورة ٢٠ آية ٩٠ .

(٣) سورة ٢٠ آية ٩٢ وتكملة الآية : « ... الا تتبعني ، أفعصيت أمري ، قال يا ابن أم لا تأخذ بلحيتي ... » .

(٤) سورة ١٠ الآية « ٧١ » .

(٥) أبي بن كعب : صحابي أنصاري من بني النجار من الخزرج قرأ القرآن على النبي – ص – وقرأ عليه النبي – ص – بعض القرآن للارشاد والتعليم ، وكان سيد القراء ، كان يكتب ويقرأ ، ولما أسلم كان من كتاب الوحي « غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين ابن الجزري ج ١ ص ٣١ » وقاموس « الأعلام » للزركلي « ج ١ ص ٢٨ » .

(٦) السورة ٤ والآية ٤٧ .

(٧) في المثل السائر : فاضربوا الرقاب ضرباً ، والرقاب هنا أشد مناسبة « ج ٢ ص ٩٥ .

(٨) زيادة من المثل السائر « ج ٢ ص ٩٥ » .

وأما حذف جواب الفعل، فإنه يكون في[1] الأمر كقوله تعالى: « ولقد آتينا موسى الكتاب وجعلنا معه أخاه هارون وزيراً[2] .. » الى قوله: « ... تدميراً » ألا ترى كيف حذف جواب الأمر في هذه الآية؛ فإن تقديره: فقلنا: اذهبا الى القوم الذين كذبوا بآياتنا، فذهبا اليهم فكذبوهما فدمرناهم تدميراً. فذكر حاشيتي القصة: أولها وآخرها، لأنهما المقصود من القصة بطولها، يعني إلزام الحجة ببعثة الرسل، واستحقاق التدمير بتكذيبهم. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: « قالوا يا أبانا مالك لا تأمنّا على يوسف ... »[3] الى قوله « ... وهم لايشعرون ». اعلم أنّ في جواب الأمر من هذا الكلام محذوفاً تقديره « فأرسله معهم » ويدلنا على ذلك ما جاء به بعده من قوله تعالى: (فلما ذهبوا به. كما حذف أيضاً في قوله عز وجل[4]: « وقال الذي نجا منهما وادّكر بعد أمة[5] .. » إلى قوله « ... بقرات سمان » . الآيــة .

فجواب الأمر في هذا الموضع محذوف وتقديره « فأرسلوه إلى يوسف فأتاه فقال له: « يوسف أيها الصديق[6] » . وكذلك قوله تعالى: ـ « وقال الملك ائتوني بـه فلما جاءه الرسول ... »[7] الى قوله: « ... كيد الخائنين » . ففي هذا الكلام حذف واختصار استغني عنه بدلالة الحال عليه[8]، وتقديره « فرجع الرسول إلى الملك برسالة يوسف، فدعا الملك بالنسوة وقال لهن ما خطبكن » ...

---

(١) في المثل السائر: « فانه لايكون في الأمر المحتوم ... » « ج ٢ ص ٩٥ » .

(٢) سـورة الفرقان، آية « ٣٥ » وتـكملة الآية: « ... فقلنا اذهبا الى القوم الذين كذبوا بآياتنا فدمرناهم تدميرا ... » .

(٣) وتـكملة الآية « ... وانا له لناصحون، أرسله معنا غداً يرتع ويلعب وإنا له لحافظون، قال إني ليحزنني ان تذهبوا به وأخاف ان يأكله الذئب وانتم عنه غافلون، قالوا لئن أكله الذئب ونحن عصبة إنا إذا لخاسرون، فلما ذهبوا به وأجمعوا ان يجعلوه في غيابة الجب وأوحينا اليه لتنبئنهم بأمرهم هذا وهم لايشعرون.. »

(٤) نقصان أتممناه من المثل السائر « ج ٢ ص ٩٦ » من الطبعة المذكورة .

(٥) سورة يوسف، الآية « ٤٥ » . (٦) سورة يوسف الآية « ٤٦ » .

(٧) » » « ٥٠ » .

(٨) أراد بالحذف « المحذوف » فأعاد الضمير اليه، ولو لا ذلك ماصح تعبيره .

فانظر أيها المتأمل الى هذه المحذوفات ، التي كأنها لم تحذف من هذا الكلام لظهور معناها وبيانه ، ودلالة الحال عليه . وعلى نحو من ذلك ينبغي أن تكون الحذوف [1] فاعرفها .

الضرب الخامس [2] من القسم الأول

من النوع الرابع

وهو حذف المضاف والمضاف إليه وإقامة كلٍّ منهما مقام الآخر [3] وذلك باب طويل عريض سائغ [4] في كلام العرب ، وإن كان أبو الحسن [5] الأخفش لا يرى القياس عليه ، فأما حذف المضاف فكقوله تعالى : « حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كلّ حدب ... » [6] [تحذف المضاف إلى يأجوج ومأجوج [7]] وهو سدّها ، كما حذف المضاف الى القرية في قوله تعالى : « واسأل القرية [8] » أي أهل القرية . ومن هذا الضرب قوله تعالى : « ولكن البرّ من اتقى [9] » أي برّ من اتقى ، وإن شئت كان تقديره « ولكن ذا البر من اتقى » والأول أجود ، لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع ، والخبر أولى بذلك من المبتدأ ، لأن الاتساع بحذف الاعجاز أولى منه بحذف الصدور . وقد حذف المضاف مكرراً نحو قوله تعالى : « فقبضت قبضةً من أثر الرسول » [10] أي من أثر حافر فرس الرسول . وهذا الضرب أكثر اتساعاً من غيره . وأما حذف المضاف اليه (فانه قليل الاستعمال ؛ فما جاء منه قوله تعالى) [11] : « لله الأمر من قبل ومن بعد » [12] أي من قبل ذلك ومن بعده .

(١) المحذوف : جمع حذف .

(٢) الضرب الرابع ربما كان ساقطاً من ناسخ الكتاب ، وهو في المثل السائر « حذف المفعول به » . أنظره في ج ٢ ص ٩٧ من « المثل السائر » طبعة محمد محي الدين عبد الحميد سنة ١٩٣٩ بمطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة .

(٣) المثل السائر « ج ٢ ص ٩٩ » .

(٤) في المثل السائر « شائع » .

(٥) أنظر حاشية س ٢٩ من هذا الكتاب .

(٦) الأنبياء ، الآية (٩٦) .

(٧) زيادة من المثل السائر ج ٢ ص ٩٩ .

(٨) يوسف ، الآية (٨٢) .

(٩) سورة البقرة (١٨٩) .

(١٠) طه الآية (٩٦) .

(١١) زيادة في المثل السائر « ج ٢ ص ١٠٠ » .

(١٢) الروم (٤) .

الضرب السادس من القسم الأول

من النوع الرابع

وهو حذف الموصوف والصفة وإقامة كلٍ منهما مقام الآخر . وأكثر ذلك يجيء في الشعر، وإنما كانت كثرته في الشعر دون الكلام المنثور ؛ لأنّ القياس يكاد يحظره ؛ وذلك لأن الصفة تأتي في الكلام على ضربين : إما للتأكيد والتخصيص وإما للمدح والذم ، وكلاهما من مقامات الإسهاب والتطويل ، لا من مقامات الإيجاز والاختصار . وإذ كان الأمرُ كذلك لم يَلِقِ الحذف به . هذا مع ما ينضافُ إلى ذلك من الالتباس وضدِّ البيان ، ألا ترى أنك إذا قلت : « مررت بطويل [1] » لم يَبِن من ظاهر هذا اللفظ المرور به ؛ إنسان هو أم رمح أم ثوب أم غير ذلك . وإذا كان الأمر كذلك فحذف الموصوف إنما هو شيء قام الدليل عليه أو شهدت به الحال . وكلما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق .

ومما يؤكد عندك ضعف حذف الموصوف أنك تجدُ [2] من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه : وذلك أن تكون الصفة جملةً نحو : « مررت برجل قام أبوه ، ولقيت (غلاماً [3]) وجهُهُ حسنٌ » ألا تراك لو قلت : مررت بقام أبوه ولقيت وجهه حسن لم يجز .

وأعلم أنه قد أقيمت الصفة الشبيهة [4] بالجملة مقام الموصوف المبتدأ في قوله تعالى : « وإنا منا الصالحونَ ومنا دون ذلك » . (أي قوم دون ذلك [5]) فأما حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامها فإنه لا يكون إلا فيما دلت الحال عليه ، فمن ذلك ما حكاه صاحب الكتاب [6] من قولهم : « سير عليه ليلٌ » وهم يريدون : ليلٌ طويلٌ . وإنما حذفت الصفة في هذا

(١) في الأصل « صدرت بتطويل » والتصحيح من المثل السائر « ج ٢ ص ١٠١ » .
(٢) في الأصل « تحذف » والتصحيح من المثل أيضاً « ج ٢ ص ١٠٢ » .
(٣) زيادة من المثل السائر « ج ٢ ص ١٠٢ » .
(٤) زيادة من المثل السائر اقتضاها السياق « ج ٢ ص ١٠٢ » .
(٥) التكملة من المثل السائر « ج ٢ ص ١٠٢ » .
(٦) يعني بصاحب الكتاب « سيبويه » وقد قاله هو أيضاً في المثل السائر « ج ٢ ص ١٠٢ » . وأنظر حاشية ص ٢٨ من هذا الكتاب .

الموضوع لما دلّ من الحال على موضعها ، وذلك أنه يحسن في كلام القائل [١] لذلك من التصريح والتلويح والتفخيم والتعظيم بما يقوم مقـــام قوله : « طويل » أو نحو ذلك . وأنت تحس [٢] هذا من نفسك إذا تأملته ؛ وهو أن يكون فى مدح إنسان والثناء عليه (فتقول : « كان [٣]) واللهِ رجلاً » فتزيد فى قوة اللفظ بالله فى هذه الجملة وتمكن فى مَطِ اللام وإطالة الصوت بها ؛ أي رجلاً فاضلاً ، أو شجاعاً ، أو كريماً ، أو ما جرى هذا المجرى من الصفات ، وكذلك تقول : « سألناهُ فوجدناهُ [٤] (إنساناً [٥] أي) إنساناً سمحاً أو جواداً أو ما أشبهه ». وتمـكن الصّوت « بإنسانٍ » وتفخمه ، وتستغني عن وصفه بقولك : « إنساناً سمحاً أو جواداً أوما أشبهه » فعلى هذا أونحوه تحذف الصفة ، فأما إن عَريت من الدلالة عليها من اللفظ والحال فإن حذفها لا يجوز . ألا تراك لو قلتَ : « وردنـا البصرة فاجتزنا بالأُبلة [٦] على رجل ، أو « رأينا إنساناً » ثم سكتَ لم يفد ذلك شيئاً ؛ لأن هذا ونحوه ممـا لا يخلو ذلك المـكان منه ، وإنما المقصود أن تصف من ذكرت وما ذكرت ، فإن لم تفعل فقد كلّـفت عِلمَ ما لم تدلـلْ عليه ، وهذا لغوٌ من الحديث وجورٌ فى التكليف .

ومن حذف الصفة ما رُوي فى الحديث عن النبيّ صلى الله عليـه وسلم : « لا صـلاة لجار المسجد إلاّ فى المسـجد » أي لا صلاةً كاملةً أو فاضلة أو نحو ذلك . فاعرف ما أشرنا اليه وتدبره فإنه ضرب من الـكلام رقيق وغورٌ من العربية سحيق [٧] .

(١) في الأصل « كذلك » والتصحيح من المثل السائر « ج ٢ ص ١٠٢ » .

(٢) في الأصل « تحسن » وهي من سبق قلم النساخ ، والتصحيح من المثل السائر « ج ٢ ص ١٠٢ ».

(٣) زيادة من المثل السائر . « ج ٢ ص ١٠٣ » .

(٤) زيادة من المثل السائر . « ج ٢ ص ١٠٣ » .

(٥) زيادة من المثل السائر .

(٦) الأبلة : بضم أول وثانيه وتشديد اللام وفتحها . وهي بلدة كانت على شـاطيء دجلة قريبة من البصرة ، وهي أقدم منها . قال الأصمعي جنات الدنيا ثلاث : غوطة دمشق ، ونهر بلخ ونهر الأبلة . وقد نسب اليها جماعة من رواة العلم ، أنظر المجلد الأول من كتاب « معجم البلدان لياقوت الحموي » وكانت قرب أبي الخصيب البلدة الحالية ، ونهرها هو نهر الخورة الحالي .

(٧) يستدرك على المؤلف في هذا الباب أن حذف الموصوف في باب المفعول المطلق جائز دائماً نحو « أقام طويلا وفـكر كثيراً » .

الضرب السابع من القسم الأول من النوع الرابع

وهو حذف الشرط وجوابه

فأمّا حذف الشرط فنحو قوله تعالى : « يا عبادي الذين آمنوا إنّ أرضي واسعة ، فإيّاي فاعبدون » [1] . ألا ترى أن الفاء في قوله : فاعبدون » ، جواب شرط محذوف ؛ لأن المعنى : أن أرضي واسعة ، فان لم تخلصوا لي العبادة في أرضي فأخلصوها في غيرها ، ثم حذف الشرط ، وعوض من حذفه تقديم المفعول مع إفادة تقديمه معنى الاختصاص والاخلاص .

ومن هذا الضرب قوله تعالى : « فمن كان منكم مريضاً ، أو به أذى من رأسه ففدية » [2] أي فحَلَق فعليه فدية ، وكذلك قولهم : « الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخيراً ، وإن شراً فشرا » أي (إن) [3] فعل المرء خيراً جزي خيرا ، وإن فعل شرا جزي شرا . ومن حذف الشرط قوله تعالى : « ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة كذلك كانوا يؤفكون وقال الذين أوتوا العلم [4] والإيمان لقد لبثتم في كتاب الله الى يوم البعث ، فهذا يوم البعث ولكنكم كنتم لا تعلمون » [5] . اعلم أن هذه الفاء في قوله تعالى « فهذا يوم البعث » هي الفاء التي في قول الشاعر :

. . . . فقد جئنا خراسانا [6]

---

(١) سورة « العنكبوت » الآية « ٥٦ » (٢) سورة « البقرة » الآية « ١٩٦ »

(٣) زيادة من المثل السائر « ج ٢ ص ١٠٤ » .

(٤) في الأصل « الكتاب » وهو من تحريف النساخ .

(٥) سورة « الروم » الآية « ٥٥ ، ٥٦ » .

(٦) في الأصل « فقد جئتم » والصحيح ما أثبتناه نقلا من كتاب « دلائل الاعجاز » للجرجاني ص ٧١ طبعة المنار سنة ١٣٦٧ وقد نسبه الجرجاني الى العباس بن الأحنف وهو :

قالوا خراسان أقصى ما يراد بنا ... ثم القفول . فقد جئنا خراسانا

وبعده في الديوان :

متى يكون الذي أرجو وآمله ... اما الذي كنت أخشاه فقد كانا

وهذه الأبيات قالها ابن الأحنف لما خرج مع الرشيد الى خراسان انظر ص ٢٤٠ من « شرح ديوان العباس بن الأحنف » تحقيق الاستاذ عبد المجيد الملا ، طبعة نعمان الأعظمي سنة ١٩٤٧ .

وحقيقتها أنها[1] جواب شرط محذوف يدل عليه الكلام ، كأنه قال : « إن صح ما قلتم أن خراسان أقصى ما يراد بنا ، فقد جئنا خراسان وآن لنا أن نخلص » . وكذلك هذه الآية يقول تعالى : « إن كنتم منكرين البعث فهذا يوم البعث » أي قد تبيّن بطلان قولكم . وأمثال ذلك كثيرة ، فاعرفه .

وأما حذف جواب الشرط ، فكقوله تعالى : « قل أرأيتم إن كان من عند الله وكفرتم به ، وشهد شاهدٌ من بني إسرائيل على مثله[2] ... » الى قوله : « ... الظالمين » . فان جواب الشرط هاهنا محذوف تقديره : إن كان القرآن من عند الله وكفرتم به ، ألستم ظالمين . ويدل على هذا المحذوف قوله تعالى : « إن الله لا يهدي القوم الظالمين » وأمثال هذا كثيرة ، وهو ضرب من علم البيان ، تتوفر لطائفه ، فاعرفه .

الضرب الثامن من القسم الأول من النوع الرابع

في حذف القسم وجوابه

وأما حذف القسم ، فنحو قولك : « لأفعلَنَّ » ، أو غير ذلك من الأقسام[3] المحلوف بها . وأما حذف جوابه ، فكقوله تعالى : « والفَجْرِ وليالٍ عشر »[4] الى قوله « ... مثلها في البلاد » . فان جواب القسم هاهنا محذوف ، تقديره : لنعذبُنّ ، أو نحوه . ويدل على ذلك ما بعده من قوله تعالى : « ألَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ ربُّكَ بعاد ... »[5] إلى قوله : « سَوْطَ

---

(١) في الأصل « أن » والتصحيح من المثل السائر « ج ٢ ص ١٠٥ » .

(٢) سورة « الاحقاف » آية « ١٠ » وتكملة الآية : « وآمن واستكبرتم ، إن الله لا يهدي القوم الظالمين ... »

(٣) الأقسام هاهنا : جمع القسم بمعنى الحلف .

(٤) سورة « الفجر » الآية الأولى ، وتكملة الآيات : « ... والشفع والوتر ، والليل اذا يسر ، هل في ذلك قسم لذي حجر ، ألم تر كيف فعل ربك بعاد إرم ذات العماد التي لم يخلق مثلها في البلاد » الآيات من ١ — ٨ .

(٥) سورة « الفجر » آية « ٦ » وتكملة الآيات : « ... إرم ذات العماد التي لم يخلق مثلها في البلاد وثمود الذين جابوا الصخر بالواد وفرعون ذي الأوتاد الذين طغوا في البلاد فأكثروا فيها الفساد فصب عليهم ربك سوط عذاب » الآيات من ٦ — ١٣ .

عذاب » . ومن هـذا النحو قوله تعالى : « ق ، والقرآن المجيد » [1] ، ... » إلى قوله : « عجيب » . فان معناه : والقرآن المجيد لتُبْعَثُنّ ، والشاهد على ذلك ما جاء بعده ، من ذكر البعث في قوله : أئذا متنا وكنا ترابا ، ذلك رجع بعيد » [2] . وقد ورد هـذا الجنس في القرآن كثيراً .

الضرب التاسع من القسم الأول من النوع الرابع

في حذف « لو » وجوابها

وهو من ألطف ضروب الايجاز وأحسنها ، فأما حذف « لو » فكقوله تعالى : « ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إلـه إذاً لذهب كلُّ إلـه بما خلق ولعلا بعضهم على بعض » [3] .

وأما حذف جوابها (فكقوله تعالى) [4] : « ولو ترى إذ فَزِعوا فلا فَوْتَ وأُخِذوا من مكان قريب » [5] . فان جواب « لو » ههنا محذوف وتقديره « لرأيت [6] أمراً عظيماً » ، وحالاً هائلة » أو غير ذلك مما جرى هذا المجرى .

ومن هذا الجنس قوله تعالى : « ويقولون متى هذا الوعد إن كنتم صادقين أو يعلم .. » [7] إلى قوله « ولا هم ينصرون » . تقديره : لو يعلمون الوقت الذي يستعجلونه ؛ وهو وقت صعب ، شديد ، محيط بهم ، فيه النار من وراءُ وقدامُ ، فلا يقدرون على دفعها عن أنفسهم ، ولا يجدون ناصراً ينصرهم ، لما كانوا بتلك الصفة ، من الكفر والاستهزاء والاستعجال ،

(١) سـورة « ق » وتكملة الآية : « بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم فقال الكافرون هـذا شيء عجيب » .

(٢) سورة « ق » آية ٣ .

(٣) سورة « المؤمنون » الآية « ٩١ » ، وزاد في المثل السائر « تقدير ذلك : إذ لو كان معه آلهة لذهب كل إله بما خلق » ج ٢ ص ١٠٦ .

(٤) زيادة اقتضاها الايضاح . (٥) سورة « سبأ » آية ٥١ .

(٦) في الأصل « لو رأيت » والتصحيح من المثل السائر « ج ٢ ص ١٠٧ » .

(٧) سورة « الأنبياء » آية ٣٨ وتتمة الآية « لو يعلم الذين كفروا ، حين لا يكفون عن وجوههم النار ولا عن ظهورهم ولا هم ينصرون » .

ولكن جهلهم به هو الذي هوّنه عليهم .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : « لو أنه لي بكم قوةً أو آوي الى ركنٍ شديد [1] » فجواب « لو » في هذا الموضع محذوف ، كما حذف في قوله تعالى : « ولو أن قرآناً سيّرت به الجبال » [2] أي لو أن لي بكم قوة لدفعتكم أو منعتكم ، أو ما أشبهه . وكذلك (قوله تعالى) : « ولو أن قرآناً سيّرت به الجبال » أي : لكان هذا القرآن .

الضرب العاشر من القسم الأول من النوع الرابع

في حذف جواب « لمّا » وجواب « أمّا » وجواب « إذا »

فأما جواب « لما » فكقوله تعالى « فلما أسلما وتلّه للجبين ، وناديناه أنْ يا إبراهيم قد صدّقت الرؤيا . إنا كذلك نجزي المحسنين [3] » فإن جواب « لما » ها هنا محذوف وتقديره « فلما أسلما وتلّه للجبين وناديناه أن يا إبراهيم قد صدّقت الرؤيا كان ما كان مما [4] تنطق به الحال ، ولا يحيط به الوصف ، من استبشارهما واغتباطهما ، وشكرهما على ما أنعم به عليهما ، من دفع البلاء العظيم ، بعد حلوله ، وما أشبه ذلك مما اكتسباه بهذه المحنة ، من عظائم الوصف ، دنيا وآخرة . وقوله « إنّا كذلك نجزي المحسنين » . تعليل [5] لما خوّلهما من الفرح والسرور بعد تلك الشدة العظيمة .

وأما حذف جواب « أمّا » فنحو قوله تعالى : « فأما الذين اسودّت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم [6] » .

وأما حذف جواب « إذا » فمثاله قوله تعالى : « وإذا قيل لهم اتّقوا ما بين أيديكم وما

(١) سورة « هود » الآية « ٨٠ » .
(٢) سورة « الرعد » الآية « ٣١ » وتكملة الآية « ... أو قطعت به الأرض أو كلم به الموتى . »
(٣) سورة « الصافات » والآية « ١٠٣ » .
(٤) في الأصل « مما يضيق به » والتصحيح من المثل السائر ج ٢ ص ١٠٩ .
(٥) في المثل السائر « تعليل لتخويل ما خولهما ... » ج ٢ ص ١٠٩ » .
(٦) سورة « آل عمران » الآية « ١٠٦ » .

خلفكم لعلكم ترحمون وما تأتيهم من آيةٍ من آيات ربّهم إلا كانوا عنها معرضين [1] » . ألا ترى كيف حذف الجواب عن « إذا » من الكلام ، وهو مدلول عليه بقوله تعالى « إلا كانوا عنهـا معرضين » .كأنه قال « إذا قيـل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم تُرحمون » . ثم قال : ودأبهم الإعراض عن كلّ آية وموعظة .

الضرب الحادي عشر من القسم الأول من النوع الرابع

في حذف « لا » من الكلام وهي مرادة

وذلك كقوله تعالى : « قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف [2] حتى تكون حرضاً أو تكون من الهالكين » فقوله : « تفتأ » يريد : لا تفتأ فحذف « لا » من الكلام ، وهي مرادة . والمعنى : تالله لا تزال تذكر يوسف .

ومن هذا الضرب قول امرئ القيس :

فقلت : يمين الله أبرح قـاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي [3]

تقديره : لا أبرح قاعداً ، فحذفت : « لا » من هذا الموضع ، وهي مرادة ، وقس عليه .

الضرب الثاني عشر من القسم الأول من النوع الرابع

في الاستئناف

وهو حذف السؤال المقدور ؛ وذلك ضرب من التأليف لطيف الأمر ، عجيب المغزى ، ولا تجد باباً من أبواب المحذوف أحسن مأخذاً منه ، ولا أطرف [4] خبراً ، وهو ينقسم قسمين :

الأول : إعادة الأسماء والصفات .

---

(١) سورة « ياسين » الآية « ٤٥ » وما بعدها .

(٢) سورة « يوسف » الآية « ٨٥ » .

(٣) هذا البيت من قصيدة له مطلعها :

الاعم صباحاً أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي ؟!

أنظر ديوان امرىء القيس شرح حسن السندوبي ، الطبعة الثالثة ص ١٥٨ مطبعة الاستقامة بالقاهرة .

(٤) في الأصل « أطرف » .

اعلم أن هذا القسم يجيء تارة بإعادة اسم من تقدم الحديث عنه ، كقولك : « أحسنت الى زيد ، زيد [1] حقيق بالاحسان » وتارة يجيء بإعادة صفة ، كقولك (أحسنت الى زيد) صديقك القديم أهل لذلك منك » وهو أحسن من الأول وأبلغ ، لانطوائه على بيان الموجب للاحسان وتخصيصه ، فما جاء من هذا الباب قوله تعالى : « ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين [2] ... » الى قوله « ... المفلحون » .

اعلم أنه لما قيل « هدى للمتقين » بأن الكتاب لهم هدى فاتجه للسائل أن يقول : « ما بالهم خصوا بذلك » ؟ فوقع قوله : « الذين يؤمنون بالغيب » الى سياقه كالجواب ، وجيء بصفة « المتقين » المنطوية تحتها خصائصهم التي استوجبوا بها من الله — عز وجل — اللطف والاختصاص على غيرهم ، أي الذين هذه عقائدهم وأعمالهم أحقاء بأن يهديهم الله وأن يعطيهم الفلاح .

وإن جعلت قوله تعالى : « ... الذين يؤمنون بالغيب ... » الى آخر قوله : « ... وبالآخرة هم يوقنون [3] » تابعاً « للمتقين » ، وقع الاستئناف على « أولئك » كأنه قيل : « وما للمتقين » . بهذه الصفات قد اختصوا بالهدى ؟ فأجيبت : أن أولئك الموصوفين غير مستبعد أن يفوزوا دون الناس ، بالهدى عاجلاً ، وبالفلاح آجلا ، فافهم ذلك وتدبر رموزه ودقائقه .

الثاني : الاستئناف بغير إعادة الأسماء والصفات .

وذلك كقوله تعالى : « وما لي لا أعبدُ الذي فَطَرَني واليه تُرجَعون » الى قوله « ... المكرمين [4] » .

(١) الزيادة من « المثل السائر » ج ٢ ص ٨٢ .

(٢) سورة « البقرة » الآية الأولى ، وتكملة الآية : « الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ، ومما رزقناهم ينفقون والذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون » .

(٣) سورة « البقرة » الآية « ٣ » .

(٤) سورة ياسين الآية : « ٢٢ » وتكملة الآية « أأتخذ من دونه آلهة ان يردن الرحمن بضر لا تغن عني شفاعتهم شيئاً ولا ينقذون . إني إذاً لفي ضلال مبين . إني آمنت بربكم فاسمعون . قيل ادخل الجنة ، قال يا ليت قومي يعلمون بما غفرلي ربي وجعلني من المكرمين » .

اعلم أنَّ مخرج هذا القول مخرج الاستئناف ، لأنَّ ذلك من مظان المسألة عن حاله عند لقاء ربه ، كأن [1] قائلاً قال له : « كيف حال هذا الرجل عند لقاء ربه بعد ذلك التصلب في دينه والتسخّي لوجهه بروحه » ؟ فقيل : قيل ادخل الجنة ، ولم يقل : « قيل له » لانصباب الغرض الى القول وعظمه لا الى المقول له [2] مع كونه معلوماً .

وكذلك قوله تعالى (يا ليت قومي [3]) مرتب على تقدير سؤال سائل عما وجد .

ومن هذا القسم أيضاً قوله تعالى : « يا قوم اعملوا على مكانتكم إني عامل سوف (تعملون) الى قوله « معكم رقيب [4] » .

اعلم أنَّ مخرج الفرق بين إثبات الفاء في سوف كقوله تعالى : « قل يا قوم اعملوا على مكانتكم إني عامل فسوف تعلمون من يأتيه عذاب يخزيه » ويحلّ عليه عذاب مقيم » . وبين حذف الفاء ههنا في هذه الآية (أنَّ [5]) إثباتها وصل ظاهر بحرف موضوع للوصل ، وبحذفها [6] وصل خفي تقديري بالاستئناف الذي هو جواب لسؤال مقدر ، كأنهم قالوا : ماذا يكون اذا عملنا نحن على مكانتنا ، وعملت أنت ؟ فقال : « سوف تعلمون » فوصل تارةً بالفاء وتارة بالاستئناف ، للتفنين في البلاغة على عادة بلغاء العرب . وأقوى الوصلين وأبلغهما الاستئناف . وهو قسم من أقسام علم البيان تتكاثر محاسنه .

الضرب الثالث عشر من القسم الأول من النوع الرابع

في حذف الواو وإثباتها

اعلم أنه حذفت الواو وأثبتت في مواضع ، فأما إثباتها فكقوله تعالى : « وما أهلكنا من

(١) كأن مكررة ، ولا نرى لزوماً لتكرارها .
(٢) أنظر المثل السائر « ج ٢ ص ٨٣ » .
(٣) سورة هود آية (٩٣) وتكملة الآية « ... من يأتيه عذاب يخزيه ، ومن هو كاذب ، وارتقبوا إني معكم رقيب » .
(٤) سورة الزمر آية « ٤٠ » . (٥) زيادة من المثل السائر « ج ٢ ص ٨٣ » .
(٦) في المثل السائر : « وحذفها » ج ٢ ص ٨٣ .

قرية إلا لها منذرون [1] » . وعلى هذا فلا يجوز حذف الواو وإثباتهـا فى كل المواضع ، وإنمـا يجوز ذلك فيما هذا سبيله من هاتين الآيتين لا غير .

ولنبين [2] فى ذلك رسماً تتبعه فنقول : إعلم أن كل اسم نكرة جاء خبره بعد « إلا » يجوز إثبات الواو فى خبره وحذفها كقولك « ما رأيت رجلاً الا وعليه ثياب» وإن شئت (قلت [3]) « إلا عليه ثياب » ، فان كان الذي يقع على النكرة (ناقصاً [4]) فلا يكون إلا بحـذف الواو ، نحو قولك « ما أظن درهماً الا هو « كافيك » ولا يجوز « إلا وهو كافيك » لأن الظن يحتاج الى شيئين فلا يعرّض [5] فيـه بالواو لأنه يصير [6] كالمكتفى من الأفعـــال باسم واحد ، وكذلك أخوات [7] « ظننت » وكان وإنَّ وما أشـبهها » نخطأ أن تقول : « إن رجلاً وهو قائم » و« أظن رجلاً وهو قائم » . أو « ما كان رجل إلا وهو قائم » ، ونحو ذاك ، ويجوزهذا فى « ليس » خاصة ، تقول : « ليس أحد إلا وهو قائم » لأن الكلام يتوهم تمامه بليس وبحرفٍ ونكرة [8] ، ألا ترى أنك تقول « ليس أحد وما من أحد » ، فجاز فيها ولم يجز فى « أظن » لأنك لا تقول: « ما أظن أحداً » . فأمـا « أصبح وأمسى ورأيت » فان الواو فيهن أسـهل لأنها توام [9] في حال ، و « كان وأظن » ونحوهما ينين على النقص إلا إذا كانت تامّة ، وكذلك (لا) [10] التبرئة وغيرها نحو « لا رجل ، وما من رجل » فيجوز إثبات الواو فيها وحذفها .

فاعرف ذلك وقس عليه .

---

(١) سورة « الشعراء » والآية « ٢٠٨ » .

(٢) في المثل السائر « ج ٢ ص ١١٢ » « ولنبين لك في ذلك » .

(٣) زيادة من المثل السائر . (٤) زيادة من المثل السائر ج ٢ ص ١١٢ .

(٥) في الأصل « فلا تعرض » والتصحيح من المثل السائر .

(٦) في الأصل « لا يصير » والتصحيح من المثل السائر ج ٢ ص ١١٢ .

(٧) في المثل السائر « جواب » .

(٨) زياده الواو من المثل السائر ، وانظر حاشيته هناك ج ٢ ص ١١٢ .

(٩) في المثل السائر « توأم في حال » ولا نراه مستقيماً فالتوام بتشديد الميم جمع تامة .

(١٠) زيادة واجبة وفي المثل السائر « في التنزيه » ولا نرى له وجها . لأن « التبرئة » يراد بها نفي الجنس كما هو معروف في كثير من كتب النحو كشرح الكافية للرضي الأستراباذي « ج ١ ص ١١٨ ـ ٩ » طبعة استانبول ، وبذلك سماها مفهرس المفصل للزمخشري « ص ٤٠٦ بمطبعة التقدم بمصر » .

الضرب الرابع عشر من القسم الأول من النوع الرابع

في الحذف الذي يوجب الاخلال في الكلام

وذلك ما يحذف من أصل الالفاظ وهو إسقاط بعض حروفه . ولا يحسن استعماله في التأليف لكنه يجوز ؛ لأن العرب قد أوردته في أشعارها واستعملته في كلامها ، فحذفت بعض الالفاظ استخفافاً حذفاً يخل بالباقي ويعرض له بالشبهة . ألا ترى الى قول علقمة [١] :

كأن إبريقهم ظبي على شرف ... مفدّم بسبا [٢] الكتان ملثوم [٣]

فقوله « .. بسبا الكتانة » يريد « بسبائب الكتان » وكذلك قول لبيد :

درس المنا بمتالع فأبان [٤]

أراد « المنازل » وعلى نحو من هذا جاء قول أبي دؤاد [٥] :

يُدرين جندل حائر لجنوبها [٦] ... فكأنما تذكي سنابكها الحُبا [٧]

أراد « الحباحب » .

---

(١) هو علقمة بن عبدة شاعر جاهلي من بني تميم ، يقال له الفحل . كان ينازع امرأ القيس الشعر ، وقد احتكما الى زوجة امرىء القيس ام جندب ، فاستنشدتهما على قافية واحدة ، وروي واحد ، وحكمت لعلقمة أنظر ص ١٠٧ من كتاب « الشعر والشعراء » وبيته هذا من قصيدة أولها :

هل ما علمت وما استودعت مكتوم ... أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم ؟

(٢) في الأصل « مقدماً بسبا الكتان ملثوم » وهو من تحريف النساخ .

(٣) الشرف : المكان العالي ، والفدام وزان كتاب : خرقة تجعل في فم الابريق .

(٤) تمام البيت « فتقادمت بالحبس بالسوبان » ومتالع : اسم جبل بنجد . وأبان اسم جبل أيضاً وهما أبانان : الأبيض والأسود . والسوبان واد في بلاد العرب . « أنظر كتاب الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ٦٠ طبعة المطبعة السلفية بمصر سنة ١٣٤١ » للسيد محمود شكري الآلوسي .

(٥) هو أبو دؤاد الأيادي : شاعر جاهلي مشهور قال ابن قتيبة فيه : « ... اختلفوا في اسمه ، فقال بعضهم هو جارية بن الحجاج ، وقال الأصمعي هو حنظلة بن الشرقي ... وهو أحد نعات الخيل المجيدين » أنظر ص ١٢١ وما بعدها من كتاب : « طبقات الشعراء » طبعة بريل في مدينة ليدن سنة ١٩٠٢ ، وانظر « الموشح » ص ٧٣ للمرزباني .

(٦) في الأصل « بدرين جندل جائر بحنونها » .

(٧) يدرين مضارع « أذرى » مسنداً الى نون الاناث والمراد بها الخيل . والجندل : الصخر . والحباحب : رجل من بني محارب بن حصفة ضرب بناره المثل لأنه كان لا يوقد إلا ناراً ضعيفة مخافة الضيفان وقيل الحباحب ذباب ذو ألوان يطير بالليل وفي ذنبه شعاع كالسراج ومنه نار الحباب المضروب بها المثل لضعفها « أنظر اللسان في مادة « حبحب » وحاشية المثل السائر « ج ٢ ص ١١٣ » وغيرهما .

وهذا وأمثاله قليل جداً فاعرفه . وإياك ، أيها المؤلف ، أن تستعمله في كلامك وإن كان جائزاً . وقد ورد في أشعار العرب مثله .

وأما القسم الثاني من النوع الرابع فهو الايجاز من غير حذف ؛ وذلك ضربان : الأول ما يساوي لفظه معناه ويسمى التقدير؛ فما جاء منه قوله تعالى : « قتل الانسان ما أكفره ، من أي شيء خلقه [1] ... » الى « لما يقض ما أمره » . فقوله : « قتل الانسان » دعاء عليه . وقوله : « ما أكفره » تعجب من إفراطه في كفران نعمة الله ــ عز وجل ــ . ولا ترى أسلوباً أغلظ من هذا الدعاء والتعجب، ولا أحسن متناولا ، ولا أدل على سخط مع تقارب طرفيه ، ولا أجمع للائمة على قصر متنه . ثم إنه أخذ في صفة حاله من ابتداء حدوثه الى منتهى زمانه ، فقال تعالى : « من أي شيء خلقه ، من نطفة خلقه فقدّره » . إي هيأه لما يصلح له « ثم السبيل يَسَّره » أي سهل سبيله وهو مخرجه من بطن أمه ، والسبيل الذي يختار سلوكه من طريقي الخير والشر . والأول أولى ، لانه نال لخلقته وتقديره . ثم بعد ذلك تيسيره سبيله لما يختار من طريقي الخير والشر . « ثم أماته فاقبره » أي جعله ذا قبر يوارى فيه . « ثم إذا شاء أنشره » أي أحياه . « كلا » : ردع للانسان عما هو عليه « لما يقض ما أمره » أي لم يقض ، مع تطاول زمانه ، ما أمره الله ــ عز وجل ــ يعني أن إنسانا لم يخلُ من تقصير قط .

الا ترى الى هذا الكلام الذي لو أردت أن تحذف جزءاً من أجزائه لما قدرت على ذلك ؟ لأنك كنت تذهب بجزء من معناه ، ويختل عليك نظمه ؛ فان أسقطت الجملة الأولى التي هي صدر الكلام زال معنى الدعاء عليه ، وإن أسقطت الجملة الثانية ، زال معنى التعجب من كفران نعمة ربه . وإن أسقطت الجملة الاستفهامية ، أو غيرها زال ما تضمنته من المعاني [2] التي لولاها لما كان ، فاعرف ذلك .

ومن هذا الضرب قول علي بن جبلة [3] :

(١) سورة « عبس » آية ١٧ وما بعدها ، وتكملة الآية : « ... من نطفة خلقه فقدره ، ثم السبيل يسره ، ثم اماته فأقبره ، ثم اذا شاء أنشره ، كلا لما يقض ما أمره ... »

(٢) في الأصل « المعنى » . والجمع هو الذي يقتضيه السياق .

(٣) علي بن جبلة : ويعرف بالعكوك شاعر مشهور ، كان ضريراً دقيق الفطنة ، سهل النظم ، وصافاً مجيداً ، مدح المأمون وحميد بن عبد الحميد الطوسي والحسن بن سهل وابا دلف القاسم بن عيسى ولد سنة ١٦٠ وتوفي سنة ٢١٣ » ، أنظر : « الشعر والشعراء » لابن قتيبة طبعة اوربا ص ٥٥٠ وما بعدها . =

وما لامرئٍ حاولته عنك مهربٌ ولو حملته في السماء المطالع

بلى هارب لا يهتدي لمكانه ظلام ولا ضوء من الصبح ساطع

فهذا هو الكلام ، الذي ألفاظه وفق معانيه . فانه قد اشتمل على مدح رجل ، (في)[1] شمول ملكه ، وعموم سلطانه ، وأن لا مهرب عنه لمن يحاوله وإن صَعِد السماء ، ثم ذكر جميع المهارب ، في المشارق والمغارب ، فأشار الى أنه يبلغ حيث يبلغ الضياء والظلام ، وذلك مما لم تزد عبارته على المعنى المندرج تحته ولا قصرت عنه .

ومن هذا النحو ما جاء في كتاب النوادر[2] . قول بعضهم :

ما أقرب الأشياء حين يسوقها قـدر وأبعدها إذا لم تقدر !

فسل اللبيب تكن لبيباً مثله من يسـع في علم بلب يمهر

وتدبّر الأمر الذي تعنى به لا خير في عمل بغير تدبر

فلقد يجدُّ المرءُ وهو مقصر ويخيب سعيُ المرء غيرَ مقصر

ذهب الرجال المقتدى بفعالهم[3] والمنكرون لكلِّ أمرٍ منكر

وبقيت في خلف يزين بعضهم بعضاً ليدفع مُعْوِرٌ عن معور

فهذا النمط الرضي ، والكلام العلي ، والمنهج القويم ، والصراط المستقيم تروقك بهجته ، إذا قرع سمعك ، ويؤنسك إذا سكن قلبك ، فدرقي درجات الايجاز ، الى لايكاد ينزل بساحة الاعجاز ، وأمثال ذلك كثير في كلام البلغاء ، وفيما ذكرته كفاية ومقنع .

الضرب الثاني من القسم الثاني من النوع الرابع

فيما زاد معناه[4] على لفظه

ويسمى هذا الضرب « الايجاز بالقصر » ، والقرآن الكريم ملآن من ذلك ، كقوله

= وتاريخ الخطيب البغدادي « ج ١١ ص ٣٥٩ » وطبقات الشعراء لابن المعتز « ص ٧٦ » والوفيات « ج ١ ص ٣٨٣ » طبعة بلاد العجم ، ونكت الهميان في نكت العميان للصفدي « ص ٢٠٩ » .

(١) زيادة اقتضاها السياق .

(٢) النوادر اسم عدة كتب منها « النوادر » في اللغة لأبي زيد الأنصاري وهو مطبوع ونوادر الأعراب للأصمعي .

(٣) في الأصل « بافعالهم » ولا يستقيم به وزن الشعر .

(٤) في الأصل « فيما زاد معناه على معناه في لفظه » ولا وجه له .

تعالى « من كفر فعليه كفره »[1] كلمة جامعة لما لا غاية وراءه ولا أمدَ فوقه من المضارِّ ، لأن من ضاره كفره فقد أحاطت به كل مضرّة ، وكذلك قوله تعالى « ولقد أوحينا الى موسى أن أسر بعبادي ... »[2] الى قوله « ... وما هدى » فقوله تعالى « فغشيهم من اليم ما غشيهم » من جوامع الكلام التي تستقل مع قلتها بالمعاني الكثيرة . أي غشيهم من الأمور الهائلة ، والخطوب الفادحة ما لا يعلم كنهه إلا الله تعالى ، ولا يحيط به غيره ، وعلى نحو من ذلك قوله تعالى : « إن الله يأمر بالعدل والاحسان »[3] الآية فان هذه الآية من أجمع آية في القرآن الكريم ، وقيل إن النبي — صلى الله عليه وسلم — قرأها على الوليد بن المغيرة[4] فقال له : « يا ابن أخي أعد » فأعاد النبي — عليه السلام — قراءتها عليه . فقال له « إنّ له لحلاوة ، وإنّ عليه لطلاوة وان أعلاه لمثمر ، وإن أسفله لمغدق ، وما هو بقول بشر » . ومن هذا الضرب أيضاً قوله تعالى « فاصدع بما تؤمر »[5] فانها ثلاث كلمات تشتمل على أمر الرسالة وشرائعها وأحكامها على الاستقصاء . وأما قوله تعالى « خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين »[6] فانه قد جمع في هذه جميع مكارم الأخلاق ، لأن في الأمر بالمعروف صلة الرحم ، ومنع اللسان عن الريبة ، وعن الكذب ، وغضّ الطرف عن المحرمات » وغير ذلك من أشياء لا تحصى . وفي الإعراض عن الجاهلين الصبر والحلم وغيرها . وقد قال بعض الأعراب في الدعاء : « اللهم هب لي حقك وأرض عني خلقك » . ألا ترى الى هذه الكلمات (و)[7] ما حوت من المعاني

(١) سورة « الروم » والآية « ٤٤ » .

(٢) سورة « طه » والآية ٧٧ ، وتكملة الآية : « ... فاضرب لهم طريقاً في البحر يبسا لا تخاف دركاً ولا تخشى ، فأتبعهم فرعون بجنوده فغشيهم من « اليم ما غشيهم » وأضل فرعون قومه وما هدى ... » .

(٣) سورة النحل الآية « ٩٠ » وتكملة الآية . « ... وايتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي ، يعظكم لعلكم تذكرون ... » .

(٤) الوليد بن المغيرة : هو الوليد بن المغيرة المخزومي كان موسراً وكان له عشرة من البنين ، ناصب الاسلام العداء ، وكان يقول لأبنائه ولحمته : « من أسلم منكم منعته رفدي » أنظر الكشاف للزمخشري ج ٤ ص ٥٨٧ طبعة مطبعة الاستقامة بالقاهرة سنة ١٩٤٦ .

(٥) السورة « الحجر » والآية « ٩٤ » وتكملة الآية « ... وأعرض عن المشركين ... » .

(٦) السورة « الأعراف » والآية « ١٩٩ » .

(٧) زيادة يقتضيها السياق .

الكثيرة من العفو عن الزلل، والتجاوز عن الذنب، وغير ذلك مما جرى هذا المجرى. وأما إرضاء الخلق فينطوي على أشياء طائلة لا يستغرقها الذكر.

ومن ذلك قوله تعالى: « أولئك لهم الأمن وهم مهتدون »[1] فانه أدخل تحت الأمن جميع المخوفات[2]، لأنه نفى به أن يخافوا شيئاً من الفقر والموت وزوال النعمة ونزول النقمة، وأصناف ذلك من أصناف المكاره.

وسمع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — رجلاً يقول لآخر: كفاك الله ما أهمك. فقال: هذه البلاغة. فاعرف ذلك.

واعلم أن الأصل المعتبر في الايجاز بالقصر أنك تذكر شيئاً يقع على محتملات متعددة، ألا ترى إلى قوله (تعالى): « فغشيهم من اليم ما غشيهم ». وقوله تعالى: « إن الله يأمر بالعدل والإحسان... » الآية، وقوله تعالى: « فاصدع بما تؤمر ». وقوله تعالى: « خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين »، وقوله تعالى: أولئك لهم الأمن وهم مهتدون ». فان هذه الآيات جميعها جارية في المنهاج الذي أشرنا اليه، من أنك تذكر شيئاً يقع على محتملات متعددة، وأمثال ذلك في القرآن الكريم كثيرة.

ومن الايجاز بالقصر باب يسمى « باب أفعل »، وهو التفضيل بين شيئين لا يشتركان في الصفة التي يفضل بها أحدهما على الآخر. فمن ذلك قوله تعالى: « قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مداً »[3]. الى قوله: « .. وخير مرداً » فقوله، « خير عند ربك ثواباً » من مفاخرات الكفار، وإنما قال « خير ثواباً » وقد علم أن مفاخرات الكفار ليس لها

(١) السورة « الأنعام » والآية « ٨٢ ».

(٢) في المثل السائر « جميع المحبوبات » ج ٢ ص ١٢٤.

(٣) السورة « مريم » والآية « ٧٥ » وتكملة الآية: « ... حتى اذا رأوا ما يوعدون، اما العذاب واما الساعة فسيعلمون من هو شر مكاناً واضعف جنداً، ويزيد الله الذين اهتدوا هدى، والباقيات الصالحات خير عند ربك ثواباً وخير مرداً ».

ثواب حتى يجعل ثواب الصالحات خيراً منه ، لأن ذلك على طريقة قولهم :

تحيةُ بينهم ضربٌ وجيعُ

فكأنَّه قال : ثوابهم النار ثم بنى عليه « خيرٌ ثواباً » . وفي ذلك ضرب من التهكم الذي هو أغيظ للمتهدد من أن يقال له « عقابك النار » . فان قيل : فما وجه التفضيل في الخير بين مفاخرات الكفار وثواب الصالحات ؟ قلت : هذا من أوجز كلام العرب . ومثله قولهم « الصيف أحرّ من الشتاء » . أي أبلغ في حرّه من الشتاء في برده . وهذا جائز ، لأن الحر لا شك تتفاوت درجاته ، فيكون بعضها أشد من بعض ، وكذلك البرد أيضاً ، فتقول العرب « الصيف أحرّ من الشتاء » أي إن حر الصيف في بابه أبلغ من برد الشتاء في بابه ، مثال ذلك : أن حر الصيف قد بلغ أنهى درجاته ، بل يكون قد بقى بينه وبين نهاية البرد دَرَجة أو درجتان ، فيكون حر الصيف بالنسبة الى أصل الحر أبلغ من برد الشتاء بالنسبة الى أصل البرد . وهذا مثل قولهم « العسل أحلى من الخلّ » وليس في الخلّ حلاوة حتى تفضَّل حلاوة العسل عليها ، وإنما المعنى في ذلك كالمعنى في الآية الأولى .. وأمثال هذا كثيرة ، وقد ورد في القرآن الكريم في مواضع منه ، كقوله تعالى في سورة الفرقان : « وإذا ألقوا منها مكاناً ضيّقاً مُقرّنين ، دَعوا هنالك ثبوراً [1] .. » إلى قوله « ... جزاء ومصيراً » وقد علم أن جهنم ليس فيها خير حتى يجعل الجنة خيراً منها ، بل هي شر محض ، وعذاب لاخير فيه .

والأصل في هذه الآية ما أشرنا اليه أولاً .. فاعرفه انشاء الله — تعالى — .

النوع الخامس

من الباب الأول من الفن الثاني في الاطناب

إعلم أن هذا النوع من أنواع علم البيان ، شديد الالتباس ، كثير الاعتياص وذلك أنَّ

(1) سورة الفرقان آية : ١٣ وتكملة الآية : « ... لا تدعوا اليوم ثبوراً واحداً وادعوا ثبوراً كثيراً قل أذلك خير أم جنة الخلد التي وعد المتقون كانت لهم جزاء ومصيراً » .

جماعة من الأئمة المشهورين في هذه الصناعة قد جعلوه بمنزلة التطويل الذي هو ضد الايجاز . وهذا غلط فاحش .

فمن جملة الأئمة الذين ذكروا ذلك ، أبو هلال العسكري [1] صاحب كتاب الصناعتين . فانه قال في كتابه : « الإطناب في الكلام إنما هو بيان ، والبيان لايكون إلا للاشباع ، وأفضل الكلام أبينه ، والايجاز للخواص ، والاطناب يشترك فيه الخواص والعوام ، ولأمر ما أطنب في الكتب السلطانية في إفهام الرعايا . وكما أن الايجاز له موضع ، فكذلك الاطناب له موضع ، والحاجة إلى الايجاز في موضعه ، كالحاجة الى الاطناب في موضعه [2] » .

« وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « خاطبوا الناس على قدر عقولهم » . ومن استعمل الايجاز في موضع الاطناب أو الاطناب في موضع الايجاز فقد أخطأ » .

ولا شك أن الكتب الصادرة عن السلطان في الأمور العظيمة في الفتوح والتفخيم (في) [3] مواقع النعم المتجددة ، أو في الترغيب في الطاعة ، والتحذير من العصيان ، وغير ذلك ، ينبغي أن تكون مشبعة مستقصاة » ، ألا ترى أن كتاب المهلب الى الحجاج في فتح الأزارقة : « الحمد لله الذي كفى بالاسلام فقد ما سواه ، وجعل الحمد متصلاً بنعمته ، وقضى أن لاينقطع المزيد من فضله ، حتى ينقطع الشكر من خلقه . ثم إنّا وعدوّنا على حالين مختلفتين ، نرى فيهم ما يسرنا أكثر مما يسوؤ ، ويرون فينا ما يسوؤهم أكثر مما يسرهم . فلم يزل ذلك دأبنا ودأبهم : ينصرنا الله ويخذلهم ، ويمحّصنا ويمحقهم حتى بلغ الكتاب بنا وبهم أجله فقطعَ دابر القوم الذين ظلموا ، والحمد لله رب العالمين » .

(1) أنظر حاشية الصفحة الثانية من هذا الكتاب .

(2) انظر كتاب الصناعتين ص ١٨٣ ومابعدها من الطبعة الثانية من طبعة محمد علي صبيح بالأزهر بمصر ، والكلام قد لخصه ابن الأثير تلخيصاً عن العسكري .

(3) زيادة يقتضيها السياق .

وإنما يحسن هذا الكتاب لكونه في موضعه ، فأما لو كتب الى العامة ، وقد تطلعت نفوسهم الى معرفة ذلك الفتح العظيم ، وتصرّفت بهم ظنونهم في أمره ، لجاء في أقبح صورة عندهم وأهجنها » .

« واعلم ، أن الإطناب بلاغة ، والتطويل عيّ ؛ فإن الإطناب بمنزلة سلوك طريق بعيدة نَزِهة ، تحتوي على زيادة فائدة ، بما تأخذ النفس فيه من اللذة ، والتطويل بمنزلة سلوك ما يبعد جهلاً بما يقرب » .

فهذا حكاية كلام أبي هلال العسكري[1] . ولنذكر نحن ما عندنا في ذلك ، فنقول :

أما قول أبي هلال : « الإطناب في الكلام ، إنما هو بيان » فان البيان في أصل اللغة : هو الظهور والوضوح ؛ فيكون الإطناب ، على قوله ، ظهوراً في الكلام ووضوحاً لاغير ، ويلزم على ذلك ؛ أن يكون كلُّ كلام ظاهرٍ واضح إطناباً ، سواء كان ذلك الكلام ، إيجازاً أو غيره من أصناف علم البيان . وهذا مما لم يذهب اليه أحد ، لأن أبا هلال قد جعل الإطناب وصفاً من الأوصاف التي يشترك فيها جميعُ ضروب الكلام . وذلك أن البيان وصف يعمُّ كلَّ كلام ظاهر واضح ، من إيجاز أو تطويل أو تكرير أو غير ذلك . وليس الأمر كما وقع له ، بل الإطناب نوع واحد من أنواع الكلام ، فإن أصله (في)[2] وضع اللغة من « أطنب في الكلام » إذا بالغ فيه . والمبالغة لها وجوه وطرق ، كالإخبار بالفعل الماضي عن المضارع ، وبالمضارع عن الماضي ، وتوكيد الضمير المتصل بالمنفصل ، وغير ذلك مما أشرنا اليه في كتابنا .

ومن جملة الوجوه والطرق التي للمبالغة الإطناب ، وسيأتي ذكره وتحقيق القول فيه ، عند الفراغ من الاعتراض على كلام أبي هلال . وأما قوله : « إن البيان لا يكون إلا بالإشباع » لأنه جعل الإطناب بياناً في القول الأول ، وهذا لا يخلو من حالين : إما أنه يعني بالإشباع أن يوصل المعنى الى حقه ، مأخوذاً ذلك من « الشِّبَع » يقال « شبع فلان » ، إذا وصل في أكله الى حقه ، وقدر كفايته ، فان كان يعني بالإشباع ما ذكرناه فإنَّ ذلك أمر عام لجميع ضروب الكلام

(1) انظر حاشية ص ٢ من هذا الكتاب .   (2) زيادة اقتضاها السياق .

من الايجاز ، والتكرير ، والمقابلة ، والتفسير ، وغيرها ، مما أشرنا اليه ، فإن كل ضرب من هذه الضروب المذكورة ، إذا وصل الكلام فيه الى حقه ، يكون إطناباً ، فذلك من أعجب الأشياء وأطرفها . وإنْ كان يعني بالإشباع الزيادة على قدر ما يستحقه الكلام ويحتاج اليه ، وذلك هو التطويل بعينه ، فانه يلزم من هذا القول ، أنّ التطويل في الكلام ، إذا كان واضحاً بيناً ، يكون من أفضل الكلام ، وذلك مما لا يوافق عليه ، بحال من الأحوال ، بل كان يحتاج في قوله : « إنّ أفضل الكلام أبينه » إلى قرينة أخرى ، وهو أن كان قال : « أفضل الكلام أوجزه وأبينه » ، فانه لو قال ذلك ، لكان قوله صواباً لا يخالف فيه ، وأما قوله « وكما أن الايجاز له موضع ، فكذلك الاطناب له موضع ، والحاجة الى الايجاز في موضعه كالحاجة الى الاطناب في موضعه ، ومن استعمل الايجاز في موضع الاطناب والاطناب في موضع الايجاز فقد أخطأ » فكأنه توهم من هذا القول ، أن الاطناب ضد الايجاز ، واذا كان الأمر كذلك فهو التطويل بعينه .

ومما يقوى هذا الوهم قوله أيضاً (إن الايجاز للخواص ، والاطناب يشترك فيه الخواص والعوام) . وأما قوله إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خاطبوا الناس على قدر عقولهم » فان كان غرضه من قول النبي صلى الله عليه وسلم مخاطبة كلّ فريق من الناس بما يفهمونه فهذا لايتعلق بصنف واحد من صنوف الكلام ، إطناباً كان ذلك أو إيجازاً أو غيرهما ، إذ الإفهام يشتمل على انواع الكلام جميعهـــا ، ومتى لم يكن الكلام مفهوماً واضح المعاني فليس عندنا محسوباً في جملة علم البيان ، ولا نعده من صناعة التأليف بشيء .

وقد يخاطب مؤلف الكلام العامة بأوحش الخطاب وأحقره ، ويفهمون من ذلك قوله ، ويعرفون خطابه . فان الأصل في الكلام : انما هو كشف معانيه للمخاطب وإيضاحها له ، وسواء عند ذلك خوطب به الخاصة أو العامة ، فاعرف هذا وقس عليه .

ومعنى قول النبي — صلى الله عليه وسلم — : « خاطبوا الناس على قدر عقولهم » أي كلموهم بما يعرفونه من الألفاظ ويعتادونه بينهم من الكلام ، كما كتب عليه السلام الى كسرى

أبرويز فقال: « من محمد رسول الله الى كسرى أبرويز عظيم فارس، سلام الله على من اتبع الهدى وآمن بالله ورسوله [وشهد أن لا إلّه الا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله [1]]، وبعد، فأني رسول الله الى الناس كافة. لينذر من كان حياً ويحق القول على الكافرين، فأسلِمْ تسلم وان أبيت فاثم المجوس عليك » [2] وكتب — عليه السلام — أيضاً الى قوم من العرب فقال لوائل بن حجر: « من محمد رسول الله إلى الأقيال العباهلة أهل حضرموت بإقام الصلاة وايتاء الزكاة على التيعة شاة والتيمة لصاحبها وفي السيوب الخُمسُ لا خلاط ولا وراط ولا شناق ولا شغار ومن اجبى فقد أربى، وكل مسكر حرام » [3]. فسهل الألفاظ الى كسرى أبرويز غاية التسهيل بحيث إنها لا تخفى على من له تشبّث باللغة [4] العربية، ولما كتب الى أولئك القوم من العرب خاطبهم بما تقوى عليه قدرتهم، وهم معتادون لسماع مثله، فهذا هو المقصود بقوله — صلى الله عليه وسلم — « خاطبوا الناس على قدر عقولهم »، وليس المقصود من ذلك ما ذهب اليه أبو هلال العسكري (من مخاطبة قوم بالايجاز، وقوم بالاطناب) الذي هو على قياسه محض التطويل.

واذا كان الأصل في الكلام إنما هو بيانه ووضوحه فما الفائدة من تطويله، مع القدرة على اختصاره وإيجازه ؟!

وأما قوله: « إنّ الإطناب البلاغة، والتطويل عيّ » فهو لعمري كذلك، الا أنه على أصله يكون قد جعل البيان بلاغة؛ لأن الاطناب عنده إنما هو بيان، ويلزم على ذلك أن التطويل في الكلام إذا كان ذا بيان، يكون بليغاً. وهذا ما لم يذهب اليه أحد البتة، لأنه بضد الصواب وأما قوله « إن الاطناب بمنزلة سلوك طريق بعيدة، نزهة، تحتوي على زيادة الفائدة، بما تأخذ النفس فيه من اللذة. والتطويل بمنزلة سلوك ما يبعد، جهلاً بما يقرب » فإن هذا تمثيل صحيح

(١) زيادة من تأريخ الطبري، وقد سقطت من الناسخ، ج ٢ ص ٢٩٥ طبعة مطبعة الاستقامة بمصر.
(٢) راجع حاشية ص ٢٤ من هذا الكتاب.
(٣) راجع حاشية ص ٢٤ وما بعدها، وقد شرحت فيها ألفاظ الحديث الشريف.
(٤) في الأصل « بلغة العربية ».

مناسب لما مثل به الا أنه كان يحتاج الى زيادة إيضاح . وهو أن يجعل المعنى المراد في كلام ما بمنزلة المقصد الذي يتوجه إليه السائر ، ويجعل الى ذلك المقصد ثلاثة طرق : أحـــدها قريب إليه ، والآخران بعيدان عنه ، متسـاويان في البعد . ويجعل الدلالة على ذلك المعنى المراد بالايجاز بمنزلة الطريق القريب ، ويجعل الدلالة عليه بالاطناب بمنزلة أحد الطريقين البعيدين ، ويجعل الدلالة عليه بالأطناب بمنزلة الطريق الآخر المساوي له في البعد ، الا أنه نزه بحتوي على زيادة فائدة ، بما تأخذ النفس منه من اللذة . فهذه ثلاث تمثيلات مناسبة لما مثلت به فاعرفها .

وحيث انتهى بنا القول الى هذا الموضع وفرغنا من الـكلام على ما ذكره أبو هلال في باب الاطناب ، فلنورد نحن ما عندنا من ذلك فنقول :

اعلم أن الاطناب في أصل اللغة مأخوذ من « أطنب في الـكلام : اذا بالغ فيه » .

وقد ذكرنا ذلك أولاً في الاعتراض على كلام أبي هلال .

واعلم أن المبالغة تنقسم الى أقسام كثيرة ، وقد سبق ذكر شيء منها ، كالاخبار بالفعل الماضي عن المضارع ، وبالمضارع عن الماضي . وسيأتي ذكر الباقي في كتابنا هذا .

ومن جملة أقسام المبالغة الاطناب ، وفائدته زيادة التصور للمعنى المقصود وإما حقيقة وإمـا مجازاً . وهو على الحقيقة ضرب من ضروب التأكيد ، فأمـا ما جاء من ذلك على سبيل الحقيقة فقوله تعالى : « ما جعـل الله لرجل من قلبين في جوفه [1] » فإن الفـائدة في قوله تعالى « في جوفه » كالفائدة في قوله « القلوب التي في الصدور [2] » وذلك لـمـا يحصل للسـامع من زيادة التصور للمدلول عليه ، لأنه اذا سمع به صوّر نفسـه جوفاً (يحتوي) على قلبين . فكان ذلك أسرع للانكار .

وأما الذي جاء منه على سبيل المجاز فقوله تعالى : « فإنها لا تعمى الأبصـار ، ولـكن تعمى القلوب التي في الصدور » ففائدة ذكر الصدور ها هنا أنه قد تعورف وعلم أن العمى على الحقيقة مكانه البصر ، وهو أن تصاب الحدقة بما يطمس نورها ، واستعماله في القلب استعارة ومثل .

(١) سورة الأحزاب ، الآية « ٤ » . (٢) سورة الحج ، الآية « ٤٦ » .

فلما أريد إثبات ما هو بخلاف المتعارف من نسبة العمى الى القلوب حقيقة ، ونفيه عن الأبصار . احتاج هذا الأمر الى زيادة تصوير وتعريف ، ليتقرر أن مكان العمى إنما هو القلوب لا الأبصار . وهذا نوع من أنواع علم البيان ، وافر اللطائف ، كثير المحاسن . فينبغي لمؤلف الكلام العناية به والمراعاة له ، فاعرفه .

النوع السادس من الباب الأول من الفن الثاني

في توكيد الضمير المتصل بالمنفصل

وانما يفعل ذلك لضرب من المبالغة

فما جاء منه قوله تعالى : « قالوا يا موسى إما أن تُلقيَ وإما أن نكون نحن الملقين [1] » . فقولهم « يا موسى إما أن تلقي » تخيير منهم له ، وحسن أدب راعوه معه ، كما يفعل أرباب الصناعات اذا تلاقوا في تقديم بعضهم على بعض كالمتناظرين قبل أن يتخاوضوا في الجدال . وانما قالوا « واما أن نكون نحن الملقين » ولم يقولوا « واما أن نلقي » كما قالوا « يا موسى ، اما أن تلقي » لرغبتهم في أن يلقوا قبله وتشوفهم الى التقدم عليه وذلك لما فيه من تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل .

ومما يجري على هذا المنهاج قوله عز وجل : « فأوجس في نفسه خيفة موسى قلنا لا تخف إنك أنت الأعلى [2] » . فتوكيد الضمير ههنا في قوله : « إنك أنت الأعلى » أنفى للخوف من قلب موسى ، وأثبت في نفسه للغلبة والقهر ، ولو قال : « لا تخف إنك الأعلى » أو « لا تخف فأنت الأعلى » لم يكن له من التقرير والاثبات لنفي الخوف من قلب موسى ، ما لقوله : « إنك أنت الأعلى » .

والدليل على ذلك ، أن في هذه الثلاث كلمات وهو قوله تعالى : « إنك أنت الأعلى » . ست فوائد : الأولة : « أنّ » المشدّدة التي من شأنها الاثبات لما يأتي بعدها ، كقولك : « زيد

---

(١) سورة « الأعراف » والآية « ١١٥ » . (٢) سورة « طه » والآية « ٦٧ » .

قائم » ، ثم تقول « إنّ زيداً قائم » . ففي قولك : « إن زيداً قائم » . من الاثبات لقيام زيد والتقرير له ، ما ليس في قولك : « زيد قائم » .

الثانية : تـكرير الضمير في قوله تعالى : « إنك أنت الأعلى » . ولو اقتصـــر على أحد الضميرين ، فقال : إنك الأعلى ، أو على : « فأنت الأعلى » ، لما كان بهذه المثابة من التقرير لغلبة موسى ، والاثبات لقهره .

الثالثة : التعريف في قوله « الأعلى » ، ولم يقل : إنك أنت أعلى أو عال ؛ لأنه لو قال ذلك لـكان قد نكّره ، وكان صالحاً لـكل واحد من جنسه ، كقولك : « رجل » فانه يصلح أن يقع على كل واحد من الرجال . وإذا قلت : « الرجل » فقـد خصصته من بين الرجال بالتعريف ، وجملته علماً فيهم . وكذلك قولك : « إنك أنت الأعلى » : أي أنت الأعلى دون غيرك .

الرابعة : لفظة « أفعل » الذي من شأنه التفضيل ، ولم يقل العالي .

الخامسة : إثبات الغلبة له من العلو ، لأن الغرض من قوله « الأعلى » ، أي الأغلب ، إلاّ أنّ في الأعلى زيادة وهي الغلبة من « عال » .

السادسة : الاستئناف ، وهي قوله : « إنك أنت الأعلى » . ولم يقل : « لأنك أنت الأعلى » لأنه لم تُجعل علّـة انتفاء الخوف عنه كونه غالباً ، وإنما نفى الخوف عنه أولاً بقوله : « لاتخف » ، ثم استأنف الـكلام ، فقال : « إنك أنت الأعلى » فكان ذلك أبلغ في إيقان موسى — عليه السلام — بالغلبة والاستعلاء ، وأثبت لذلك في نفسه .

فهذه ست فوائد في هذه الكلمات [1] الثلاث . فانظر أيها المتأمل إلى هذه البلاغة العجيبة ، التي تحيّر العُقول ، وتذهبُ بالألباب . ولأمر ما أعجز هذا الـكلام العزيز البلغاءَ ، وأفحم الفصحاءَ ، ورجّل فرسانَ الـكلام .

فان قيل : لو كان توكيد الضمير المتصل بالمنفصل أبلغ من الاقتصار على أحدهما ، لورد ذلك

(١) أشار الزمخشري في كشافه الى هـــذه الفوائد الست وزاد ابن الأثير أن شرحها ووضحهـــا انظر « الـكشاف » ج ٣ ص ٧٤ طبعة الاستقامة بالقاهرة سنة ١٣٦٥ هـ وسنة ١٩٤٦ م .

عند ذكر الله نفسه فى كتابه ، (لأنه)[1] هو أحق بما هو أبلغ من الكلام . وقد رأينا في القرآن الكريم مواضع تختص بذكر الله تعالى ، وقد ورد فيها أحد الضميرين دون الآخر ، كقوله تعالى : « قل اللهم مالك الملك ، تؤتي الملك من تشاء ، وتنزع الملك ممن تشاء ، وتُعزّ من تشاء ، وتُذلّ من تشاء ، بيدك الخير ، إنك على كلّ شيءٍ قدير[2] » . فما الموجب لذلك إن كان توكيد الضمير المتصل بالمنفصل أبلغ في بابه من الاقتصار على أحدها دون الآخر ؟ فقد كان يجب أن يرد ذلك عند ذكر الله تعالى نفسه ، لأنه أحق بالأبلغ من الكلام . وإن كان الأمر بخلاف ذلك ، فكيف قلت : إن توكيد الضمير المتصل بالمنفصل أبلغ ؟.

الجواب عن ذلك أنا نقول : توكيد الضمير المتصل بالمنفصل إنما يرد في الكلام لتقرير المعنى المقصود ، وإثباته في النفس ، وما يختص بالله تعالى لايفتقر إلى تقرير ولا إثبات ، لأنه إذا قيل عنه : « إنك على كلّ شيءٍ قدير » ، لم يحتج في ذلك إلى توكيد حتى يتحقق ويتبين أنه على كل شيءٍ قدير ، بل قد عُلِمَ وعرف أنّ قدرته تتعلق بكل شيء ، وأنها جارية على كلّ مخلوق ، فصار هذا الأمر المعروف المشهور ، الذي لاشكّ يعتريه ، ولا مرية تعترضه . وما هذا سبيله في الوضوح والبيان ، فما الحاجة فيه إلى التوكيد ؟ إذ التوكيد من شأنه تقرير المعنى المراد ، وإثباته في النفس ، وقوله تعالى : « إنك على كل شيءٍ قدير » لايحتاج فيه إلى تقرير ولا إثبات .

فإن قيل : فقد ورد في القرآن الكريم أيضاً ، عند ذكر الله تعالى نفسه ، كلا الضميرين : المنفصل والمتصل ، كقوله تعالى : « وإذ قال الله ياعيسى بن مريم أأنت قلت للناس ، اتخذوني وأمي إلٰهين من دون الله[3] ؟ » إلى « ... علام الغيوب[3] » كما قال : « إنك على كلّ شيءٍ قدير » فما السبب في هذا ؟ وهلّا كان الجميع نوعاً واحداً ؟!

الجواب عن ذلك أنا نقول : توكيد الضميرين أحدهما بالآخر فى هذه الآية لاينقض علينا

(١) زدياة يقتضيها السياق . (٢) السورة آل عمران ، الآية ٢٦ .

(٣) السورة : المائدة ، الآية : ١١٦ ، وتكملة الآية : « ... قال : سبحانك ما يكون لي ان اقول ما ليس لي بحق إن كنت قلته فقد علمته ، تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك ، إنك أنت علام الغيوب » .

ما أشرنا إليه أولاً ؛ لأنه لو وقع الاقتصار على أحدهما دون الآخر ، كان القول فى ذلك ما تقدم فى الآية ، وإنما جيء بهما معاً فلأن ذلك أبلغ فى بابه وآكد ، والله تعالى أحق بما هو أبلغ من الكلام وآكد .

ولنمثل لك فى استعمال الضميرين معاً والاقتصار على أحدهما دون الآخر ، مثالاً تتبعه ، فنقول : إذا كان المعنى المقصود ظاهراً معلوماً قد ثبت فى النفوس ، ورسخ فى الألباب فأنت بالخيار : بين أن تؤكد أحد الضميرين بالآخر فى الدلالة عليه وبين أن تقتصر على أحدهما دون الآخر . لأنك لو أكدت الكلام فيه فقد أعطيت المعنى حقه . وإن لم تؤكد الكلام فيه فلأنه لا يحتاج الى توكيد لبيانه وظهوره ، وإذا كان المعنى المقصود خافياً ليس بظاهر ولا معلوم . فالأولى توكيد أحد الضميرين فيه بالآخر ، ليقرره ويكسبه وضوحاً وبياناً . ألا ترى إلى قوله تعالى فى حق موسى عليه السلام : « قلنا لا تخف إنك أنت الأعلى [1] » . فإنه لما كان ظهور موسى على السحرة وقهره لهم أمراً مستتراً فى ضمن الغيب ، لا يعلم ولا يعرف وأراد الله — عز وجل — أن يخبره بذلك ؛ ليذهب عنه الخوف والحذر ، أتى بالأبلغ من الكلام ، ليكون ذلك أثبت فى نفس موسى ، وأقوى دليلاً عليه فى انتفاء الخوف عنه . فوكد الضمير المتصل بالمنفصل . فجاء المعنى كما ترى . ولو قال « إنك الأعلى » أو « فأنت الأعلى » ، لكان ذلك أيضاً إخباراً لموسى بنفي الخوف عنه ، واستظهاره على السحرة ، ولكن ليس له من التقرير فى نفس موسى ما لقوله : « إنك أنت الأعلى » . فاعرف ذلك وقس عليه .

وعلى نحو من هذا قوله تعالى : « قالوا يا موسى إمّا أن تلقي وإمّا أن نكون نحن الملقين » . فإن إرادة السحرة الالقاء قبل موسى — عليه السلام — لم تكن معلومة عنده . لأنهم لم يصرحوا بما فى أنفسهم من ذلك ، لكنهم لما عدلوا عن مقابلة خطابهم لموسى بمثله إلى ما هو توكيد بما هو لهم ، بالضمير المتصل بالمنفصل ، علم أنهم يريدون التقدم عليه والالقاء قبله ، لأن

(١) السورة : طه ، الآية : ٦٨ .

من شأن مقابلة خطابهم لموسى بمثله أن كان ، قالوا : إما أن تلقي وإما أن نلقى . لتكون الجملتان متقابلتين . فحيث قالوا عن أنفسهم « وإما أن نكون نحن الملقين » استدل بذلك على رغبتهم في الالقاء قبله .

وهذه معان لطيفة ورموز غامضة لا يتنبه لها إلا الفطن اللبيب ، فاعرفها .

النوع السابع من الباب الأول من الفن الثاني

في الكناية والتعريض

اعلم أن لهذا النوع من الكلام موقعاً شريفاً ، ومحلاً كريماً . وهو مقصور على الميل مع المعنى ، وترك اللفظ جانباً . وذلك نوع من علم البيان لطيف . وقد تكلم جماعة المؤلفين في هذا الفن فوجدتهم قد خلطوا الكناية بالتعريض ، ولم يفرقوا [1] بينهما ، بل أوردوا لها [أمثلة][2] من النظم والنثر ، وأدخلوا أحد القسمين في الآخر ، فذكروا للكناية أمثلة من التعريض ، وللتعريض أمثلة من الكناية ، فمنهم أبو محمد بن سنان الخفاجي [3] ، وأبو هلال العسكري [4] ، والغانمي [5] . فأما ابن سنان ، فانه ذكر في كتابه قول امرئ القيس :

فصرنا إلى الحسنى ورق كلامها ورضتُ فذلّت صعبة أيّ إذلال [6]

وهذا مثال ضربه للكناية عن المباضعة ، وهو مثال للتعريض . وسنورد لك أيها الناظر في كتابنا فرق ما بين الكناية والتعريض ، وتميز أحدهما عن الآخر ، ونعرف كلا منهما على انفراده فنقول :

أما الكناية فهي : أن تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له كما كنى الله تعالى عن الجماع :

(١) في الأصل تكرار للفظة « لم يفرقوا » وهو من تحريف النساخ .
(٢) زيادة لما يقتضيه السياق .
(٣) انظر حاشية ص ٣ من هذا الكتاب . (٤) انظر حاشية ص ٢ من هذا الكتاب .
(٥) انظر حاشية ص ٢ من هذا الكتاب .
(٦) هذا البيت من قصيدة له مطلعها :

الا عم صباحاً ايها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي

ديوان امرئ القيس طبعة « مطبعة الاستقامة بالقاهرة » ص ١٣٨ .

« بالمس » فان حقيقة « اللمس » هي « الملامسة » يقال : لمست الشيء اذا لامسته [1] ، ولما كان الجماع « ملامسة » بالأبدان وزيادة أمر آخر » أطلق عليه اسم : « اللمس » مجازاً . وضد الكناية التصريح .

وأما التعريض : فهو أن تذكر شيئاً يدل على شيء لم تذكره وأصله : التلويح من عُرْض الشيء ؛ أي من جانبه ، وأعلم أن (بيت) [2] امرئ القيس الذي ذكره ابن سنان الخفاجي مثالا للكناية ، هو عين التعريض ، فان غرضه من ذلك أن يذكر الجماع ، غير أنه لما استقبح ذكره لم يذكره بل ذكر كلاماً آخر ، ودل به عليه ؛ لأن المصير الى الحسنى ورقة الكلام ، لا يفهم منهما ما أراده امرؤ القيس من المعنى ، وذلك مما لا خفاء به ، فاعرفه .

وحيث فرقنا بين الكناية والتعريض ، وميزنا كلاً منهما عن الآخر ، فلنفصلها ونذكر أقسامها ، ولنبدأ أولاً بالكناية فنقول :

اعلم أن الكناية على ضربين : أحدها ما يحسن استعماله (والآخر ما يقبح استعماله)[3] ، وهو عيب في صناعة التأليف . فأما الضرب الأول الذي يحسن استعماله فانه ينقسم الى أربعة أقسام :

الأول : التمثيل : وهو التشبيه على سبيل الكناية ، وذلك أن تراد الاشارة الى معنى ، فتوضح ألفاظ (تدل) على معنى آخر ، وتكون تلك الألفاظ وذلك المعنى مثالاً للمعنى الذي قصدت الاشارة إليه والعبارة عنه كقولنا « فلان نقي الثوب » . أي منزه عن العيوب .

وللكلام بها ، فائدة لا تكون لو قصدت المعنى بلفظه الخاص ، وذلك لا يحصل للسامع من زيادة التصور للمدلول عليه ؛ لأنه اذا صوّر نفسه مثال ما خوطب به كان أسرع الى الرغبة فيه أو الرغبة عنه . فمن بديع التمثيل قوله تعالى : « أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا » [4] . فأما تمثيله الاغتياب بأكل لحم إنسان آخر مثله ، ثم لم يقتصر على ذلك حتى جعله لحم الأخ ولم يقتصر على لحم الأخ حتى جعله ميتاً ثم جعل ما هو في الغاية من الكراهة موصولاً بالمحبة ،

---

(١) في الأصل « فان حقيقة المس هي الملامسة يقال مسست الشيء .. »

(٢) زيادة اقتضاها السياق .

(٣) زيادة اقتضاها السياق . (٤) السورة « الحجرات » والآية « ١٢ » .

وهذه أربع دلالات واقعة على ما قصدت له بمطابقة المعنى الذي وردت لأجله [1] فشديد المناسبة جداً ، وذلك لأن الاغتياب ، إنما هو ذكر مثالب الناس وتمزيق أعراضهم (وتمزيق العرض [2]) مماثل لأكل (الانسان) لحم من يغتابه ، لأن أكل اللحم فيه تمزيق لا محالة .

وأما قوله « لحم أخيه » فلما في الإغتياب من الكراهة ، لأن العقل والشرع معاً قد أجمعا على استكراهه وأمرا بتركه ، والبعد عنه . ولما كان كذلك جعل بمنزلة لحم الأخ في كراهته . ومن المعلوم أن لحم الإنسان مستكره عند إنسان آخر مثله ، الا أنه لا يكون مثل كراهته (لحم) [3] أخيه ، فهذا القول مبالغة في استكراه الغيبة ، لا أمد فوقها .

وأما قوله « ميتاً » فلأجل أن المغتاب لا يشعر بغيبته ، ولا يحس .

وأما جعله ما هو في الغاية من الكراهة موصولاً بالمحبة ، فلما جبلت عليه النفوس من الميل الى الغيبة والشهوة لها ، مع العلم بأنها من أذم الخلال ، ومكروه الأفعال ، عند الله تعالى والناس .

فأنظر أيها المتأمل لهذا التمثيل كيف مطابقته لما مُثّل به تجده من أبلغ التمثيلات وأندرها[3] مثالاً ، لأنك متى نظرت الى كل واحدة من تلك الدلالات الأربع ، التي أوردناها رأيتها مناسبة لما قصدت له ؛ فتمزيق العرض مثل أكل الإنسان لحم من يغتابه : لأن ذلك تمزيق على الحقيقة ، و (جعل بمنزلة) لحم الأخ لأجل المبالغة في الكراهة . و « الميت » لامتناع الإحساس به . واتصال ما هو مستكره بالمحبة لما في طبع الأنفس من الشهوة للغيبة والميل اليها ، فاعرف ذلك .

ومن هذا القسم قوله ـ تعالى ـ « ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط[4] » فمثل البخل بأحسن تمثيل لأن البخيل ، لا يمد يده بالعطية ، كالمغلول الذي لا يستطيع أن يمد يده . وإنما قال : « ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك » ولم يقل : « ولا تجعل يدك مغلولة[5] » من

(١) قدم الناسخ في قول المؤلف وأخر وكرر فحذفنا المكرر ورتبنا الكلام .
(٢) زيادة من المثل السائر « ج ٢ ص ٢٠٣ » .
(٣) في الأصل « وأبدعها » وهو غير مستقيم .
(٤) السورة « الإسراء » والآية « ٢٩ » . (٥) زيادة اقتضاها السياق .

غير العنق ، لأنه قال « ولا تبسطها كل البسط » فكأنه أراد ، ولا تجعل يدك مغلولة كل الغلّ ولا تبسطها كل البسط ، فناب ذكر العنق عن قوله « كل الغل » ، لأن غل اليد الى العنق ، هو أقصى الغايات التي جرت العادة بغل اليد اليها .

ومن أمثال العرب « إياك وعقيلة الملح » وذلك تمثيل لمرأة الحسناء ، في منبت الســوء ، لأن عقيلة الملح هي الدرّة [1] . ومن التمثيل قول ابن الدُّمَيْنة [2] :

أَبِيني أَفِي يُمنَى يَدَيْكِ جَعلْتِني فَأَفْرَحَ أَمْ صَيَّرتِني في شِمَالِكِ ؟

فذكر اليمين ، وجعلها مثالاً لإكرام المنزلة ، وذكر الشمال وجعلها مثالاً لهوان المنزلة ؛ لأن اليمين أشرف منزلة من الشمال وأكرم محلاً .

وفي القرآن العزيز ما يدل على ذلك ، وهو قوله تعالى : « وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين في سدر مخضود ... [3] » الآية فلما جاء الى ذكر الشمال قال تعالى : « وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال [4] » الآية ، فاعرف ذلك وقس عليه .

---

(١) في الأصل « الذرة » وفي المثل السائر « فان عقيلة الملح هي اللؤلؤة تكون في البحر » .

(٢) هذا البيت من كلمة له مطلعها :

قفي يا أميم القلب نقض لبـــانة ونشك الهوى ثم افعلي ما بدا لك

« راجع ديوان ابن الدمينة ص ١٥ طبعة مطبعة المنار بشرح محمد الهاشمي البغدادي » وانظر الـكلام على هذا البيت في « دلائل الاعجاز » للجرجاني « ص ٧١ » الطبعـة الرابعة بدار المنار بمصر سـنة ١٣٦٧ وبعده في دلائل الاعجاز :

أبيت كأني بين شقين من عصاً حذار الردى او خيفة من زيالك

تعاللت كي اشجى ، وما بك علة تريدين قتلي قـد ظفرت بذلك

(٣) السورة : الواقعة ، الآتية ٢٨ ، وبعد هذه الآية قوله تعـالى : « وطلح منضود ، وظل ممدود وماء مسكوب ، وفاكهـة كثيرة لا مقطوعة ولا ممنوعة .... » .

(٤) السورة الواقعة الآية ٤١ ، وبعدها قوله تعالى : « ... في سموم وحميم وظل من يحموم ، لا بارد ولا كريم ... » .

القسم الثاني

من الكناية في الارداف [1]

وهو اسم سماه به قدامة بن جعفر الكاتب [2].

اعلم أنَّ أكثر علماء هذه الصناعة قد أدخلوا « الارداف » في التمثيل ، وفي الفرق بينهما إشكال ودقة .

فأما التمثيل فقد سبق الاعلام به وهو أن ترد الأشارة إلى معنى فتوضع الألفاظ [3] على معنى آخر ، وتكون تلك الألفاظ وذلك المعنى مثالاً للمعنى الذي قصدت الاشارة إليه والعبارة عنه كقولنا « فلان نقي الثوب » أي منزه عن العيوب .

وأما الارداف فهو أن تراد الأشارة الى معنى فيترك اللفظ الدال عليه ويؤتى بما هو دليل عليه ومرادف له كقولنا « فلان طويل النجاد » والمراد به طويل القامة ، الا أنه لم يتلفظ بطول القامة الذي هو الغرض ، ولكن ذكر ما هو دليل على طول القامة ، وليس نقاء الثوب دليلاً على النزاهة عن العيوب ، وإنما هو تمثيل لها ، فاعرف ذلك .

واعلم أن الارداف يتفرع إلى خمسة فروع :

الأول : فمل المبادهة كقوله تعالى : « ومن أظلم ممن افترى على الله كذبا أو كذب بالحق لما جاءه [4] » فانَّ المراد بقوله تعالى « لما جاءه » أي أنه سفيه الرأي ، يعني : أنه لم يتوقف في تكذيب وقت ما سمعه ، ولم يفعل كما يفعل المراجيح [5] العقول ، المتثبتون في الأشياء ؛ فانَّ من شأنهم اذا ورد عليهم أمر أو سمعوا خبراً أن يستعملوا فيه الروية والفكر ، ويتأنوا في تدبره الى

(١) في الأصل « في الأراف » وهو من تحريف الناسخ .
(٢) قدمنا ذكره في حواشي هذا الكتاب .
(٣) قال فيما تقدم « فتوضع ألفاظ » وهو أوضح .
(٤) السورة « العنكبوت » الآية « ٦٨ » .
(٥) المراجيح جمع المرجاح أي الكثير الاهتزاز ولعله أخذه من « نخل مراجيح » أي موقرة بكثرة التمر .

أن يصح لهم صدقه أو كذبه ، ألا ترى الى قوله تعالى « لما جاءه » أي انه ضعيف العقل عازب الرأي فمدل عن ذلك إلى ما هو دليل عليه وأرْدَفَ له و (هو)[1] قوله تعالى « لما جاءه » وذلك آكد وأبلغ ومن هذا الباب أيضاً . « وإذا تتلى عليهم آياتنا بيِّنات قالوا ما هذا إلا رجل يريد أن يصدكم عما كان يعبد آباؤكم وقالوا ما هـذا إلا إفك مفترى ، وقال الذين كفروا للحق لما جاءهم ، إن هذا إلا سحر مبين »[2] والـكلام على ذلك كالـكلام على الذي قبله فاعرفه .

الفرع الثاني من الارداف

وهو باب « مثل » وذلك دقيق الصفة لطيف المغزى ، اعلم أن العرب تأتي « بمثل » في هذا الموضع توكيداً للـكلام وتثبيتاً لأمره[3] . يقول الرجل إذا نفى عن نفسه القبيح : « مثلي لا يفعل هذا » أي أنا لا أفعله فنفى ذلك عن مثله وهو يريد نفيه عن نفسـه ، قصداً للمبالغة ، فسلك به طريق الـكناية ، لأنه اذا نفاه عمن يماثله أو يشابهه فقد نفاه عنه لا محالة .

وكذلك أيضاً قولهم « مثلك إذا سئل أعطى » أي أنت كذلك ، وهو كثير في الشعر القديم والمولد والـكلام المنثور . وسبب توكيد هذه المواضع بـ « مثل » أنه يراد أن يجعل من جماعة هذه أوصافهم ، تثبيتاً للأمر ، وتمكيناً له ولوكان فيه وحده لقلق منه موضعه ، ولم ترس فيه قدمُه .

ومثل ذلك قولهم في مدح الانسان : « أنت من القوم الـكرام » أي لك في هذا الفعل سابقة ، وأنت حقيق به ، ولست دخيلاً فيه . وقد ورد هذا الباب في القرآن الـكريم ، كقوله تعالى « ليس كمثله شيء وهو السميع البصير[4] » . وهـذا كقولهم « مثلك لايبخل » فنفوا البخل عن مثله وهم يريدون نفيه عن ذاته ، قصداً للمبالغة : لأنهم إذا نفوه عمن يسد مسده ، وهو على أخص أوصافه ، فقد نفوه عنه . ونظير ذلك قولك للعربي « العرب لا تخفر الذمم » .

---

(١) زيادة اقتضاها السياق . (٢) السورة « سبأ » الآية « ٤٢ ، ٤٣ » .
(٣) في الأصل « وتشييداً من أمره » وفي المثل السائر « تثبيتاً للأمر وتوكيداً » .
(٤) السورة « الشورى » الآية « ١١ » . قال ابن فارس في فقه اللغة — ص ٨٣ — وتكون الـكاف زائدة كقوله : ليس كمثله شيء » .

وهذا أبلغ من قولك « أنت لا تخفر الذمم » . وليس فرق بين قوله تعالى « ليس كمثله شيء » وبين قوله « ليس كالله شيء » إلا من الجهة التي نبهنا عليها فاعرفها .

الفرع الثالث من الارداف

وهو ما يأتي في جواب الشرط ، وذلك من ألطف الكنايات وأحسنها ، فمن هذا قوله ـ تعالى ـ : « وقال الذين أوتوا العلم والايمان لقد لبثتم في كتاب الله الى يوم البعث فهذا يوم البعث [1] » كأنه قال « إن كنتم منكرين يوم البعث فهذا يوم البعث » فكنى بقوله « فهذا يوم البعث » عن بطلان قولهم وكذبهم فيما ادّعوه ، وذلك رادف له ونظيره قولك « تنكر حضور زيد فهاهو » أي فأنت كاذب . وهذا من دقائق الكناية ، فاعرفه .

الفرع الرابع من الارداف

وهو الاستثناء من غير موجب : وذلك من غرائب الكناية كقوله ـ تعالى ـ : ليس لهم طعام إلا من ضريع [2] » الآية ، والضريع نبت ذو شك تسميه قريش « الشبرق » في حالة خضرته وطراوته فاذا يبس سمته العرب « الضريع » والابل ترعاه طرياً ولا تقربه يابساً [3] . والمعنى ليس لهم طعام أصلاً ، لأن الضريع ليس بطعام البهائم فضلاً عن الانس . وهذا مثل قولك : « ليس لفلان ظل إلا الشمس » تريد ذلك نفي الظل عنه كما هو . وذكر الضريع ، رادف لانتفاء الطعام . وعلى نحو من هذا جاء قول بعضهم :

وتفردوا بالمكرمات فلم يكن لسواهم منها سوى الحرمان

والمراد نفي المكرمات عن سواهم ، لأنه اذا كان لهم الحرمان من المكرمات فما لهم منها شيء البتة ، وأمثال ذلك كثير فاعرفها .

---

(1) السورة « الروم » الآية : « ٥٦ » . (2) السورة « الغاشية » الآية « ٦ » .

(3) في القاموس : « الضريع كأمير . الشبرق أو يبيسه . لا تقربه دابة لخبثه ، والسلاء والعوسج الرطب ، أو نبات في الماء الآجن له عروق لا تصل الى الأرض .... » .

ليس مما تقدم بشيء، وذلك نحو قوله – تعالى – : « عفا الله عنك لِمَ أذنت لهم[1] » والمعنى المراد من هذا الكلام : أنك أخطأت وبئسما فعلت وقوله : « لِمَ أذنت لهم » بيان لما كنى عنه بالعفو ، أي مالك أذنت لهم ، وهلا استأنيت ؟ فذكر العفو دليل على الذنب ورادف له وإن لم يذكره . وكذلك جاء قوله – تعالى – : « فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس ، والحجارة أعدت للكافرين[2] » قيل لهم : إن استبنتم العجز عن المعارضة فاتركوا العناد . فوضع قوله « فاتقوا النار » موضعه ، لأن اتقاء النار لصيقه وصميمه من حيث إنه من نتائجه وروادفه ، لأنّ من اتقى النار ترك المعاندة . ونظيره أن يقول الملك لحشمه : « إن أردتم الكرامة عندي فاحذروا سخطي » يُريد فأطيعوني واتبعوا أمري ، وافعلوا ما ينتجـــه حذر السخط و (ذلك[3]) رادف له . ومن هذا الباب قوله – تعالى – : « قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولـكن قولوا أسلمنا[4] » . ألا ترى إلى لطافة هذه الكناية ؛ فإنها أفادت تكذيب دعواهم ، ودفع ما انتحلوه . وفائدتها ها هنا : أنه روعي في تكذيبهم أدب حسن ، حيث لم يصرِّح بلفظه ، فلم يقل « كذبتم » لأن فيه نوع استقباح في الخطاب ، ووضع قوله – تعالى – « لم تؤمنوا » الذي هو نفي ما ادَّعوا بيانه موضعه ، لأنّ ذلك رادف له . ومما يجري هذا المجرى قوله – تعـــالى – : « قال[5] الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم . . » إلى قوله « ... مؤمنون » فإن الغرض بقولهم « إنا بما أرسل به مؤمنون » جواباً عن سؤالهم : « أتعلمون أنّ صالحاً مرسل من ربّه ؟ » إثبات العلم بارساله ، وأنه من الأمور الظاهرة المسلمة ، التي لايدخلها ريب ، ولا يعترضها شك ، لـكن عدل عن ذلك إلى ما هو دليل عليه ، ورادف له ، وهو الايمان به : أعني بصالح ، وإنما صح منهم بعد ثبوت نبوته عنـــدهم ،

(١) السورة : التوبة الآية : ٤٣ .
(٢) السورة : البقرة الآية : ٢٤
(٣) زيادة اقتضاها السياق .
(٤) السورة : الحجرات الآية : ١٤ .
(٥) السورة : الأعراف الآية : ٧٥ وتكملتها « .. اتعلمون أن صالحاً مرسل من ربه ، قالوا : انا بما أرسل به مؤمنون ... » .

والعلم بإرساله إليهم ، فالإيمان به إذن دليل على العلم بأنه نبي مرسل . وهذا من دقائق الارداف ولطـائفه .

وأمثال ذلك كثيرة كقول الاعرابية في حديث أم زرع[1] : « له إبل قليلات المسارح ، كثيرات المبارك . إذا سمعن صوت المزهر أيقن أنهن هوالك » فان الظاهر من هـذا القول أن إبله تنزل بفنائه ، ولا تبرح ليقرب عليه نحرها للأضياف . فإذا ضرب المزهر للـقيا (ن) نحرها لضيوفه . لقد اعتادت هذه الحالة وألفتها . وغرض الأعرابية من هذا الـكلام أن تصف زوجها بالجود والـكرم ، ولـكنها لم تذكر ذلك بلفظه الدال عليه وإنما أتت بمعان ، هي أدلة على ذلك من غير تصريح بمرادها . وكذلك قال بعضهم[2] :

ودِدتُ ــ وما تغني الودادة ــ أنني بما في ضمير الحاجبيـة عالم
فان كان خيراً سرَّني وعلمته وإن كان شراً لم تلُمني اللوائم

فان المراد من قوله « لم تلمني اللوائم » أني أهجرها ، فأضرب عن ذلك جانبـاً ، ولم يذكر اللفظ المختص به ، ولـكنه ذكر ما هو دليل عليه ورادف له . وفيما أشرنا اليه من ذلك كفاية للمتأمل .

والقسم الثالث من الـكناية وهو المجاورة . وذلك أن يريد المؤلف ذكر شيء فيترك ذكره جانباً الى ما جاوره ، فيقتصر عليه ، اكتفاء بدلالته على المعنى المقصود ، كقول عنترة :

وشككت بالرمح الأصمّ ثيابه ليس الـكريم على القنا بمحرّم

أراد بالثياب هاهنا نفسـه ، لأنه وصف المشكوك بالـكرم ولا توصف الثياب به ، فثبت حينئذ أنه أراد ما تشتمل عليه الثياب ، وفي ذلك من الحسن ما لا ينكره العارف بهذه الصناعة ، وقال أيضاً :

---

(١) زاد في المثل السائر عبارة : « في وصف زوجها » ج ٢ ص ٢٠١ .
(٢) القائل هو كثير عزة الشاعر المشهور .

بزجاجـة صفراء ذات أسرّة   قرنت بأزهر في الشمال مفـدّم[1]

الصفراء هاهنا الخمر والذكر للزجاجة حيث هي مجاورة لها ، ومشتملة عليها . وذهب بعض المفسرين في قوله تعالى : « وثيابك فطهّر »[2] أنه أراد بالثياب القلب والجسد أي قلبك فطهر أو جسدك . وأمثال هذا كثيرة فاعرفه .

القسم الرابع في الكناية : ما ليس بتمثيل ولا إرداف ولا مجاورة كقوله - تعالى - : « أوَمن يُنشَّأ في الحلية وهو في الخصام غير مبين »[3] فكنى عن النساء أنهم يتربون في الحلية أي الزينة والنعمة وهو إذا احتاج الى مجاورة[4] الخصوم كان غير مبين ، أي ليس عنده بيان ، ولا يأتي ببرهان يحاج به من يخاصمه . وذلك لضعف عقول النساء ونقصانهن عن فطرة الرجال . ومن هذا الباب قول أبي نواس :

تقول التي من بيتها خفّ محملي   عزيز علينا أن نراك تسيرُ[5]

ألا ترى إلى حسن هذه الكناية عن ذكر امرأته بقوله « التي من بيتها خف محملي » فانه من ألطفها مذهبا ، وكذلك قول نصيب[6] :

فعاجُوا فأثنوا بالذي أنت أهله   ولو سكتُـوا أثنت عليك الحقائب[7]

---

(١) جاء هذا البيت مصحفاً على النحو الآتي :

بزجاجـة صفراء رادت أسرة   قرنت بأزهر في الشمال مقدم

والبيت مشهور متداول .

(٢) السورة « المدثر » الآية: ٤ وانظر : باب « الحكم على المعاني » في المثل السائر « ج١ص٣٢».

(٣) السورة « الزخرف » الآية « ١٨ » .

(٤) هذا التفسير نظر فيـه ابن الأثير الى ما جاء به الزمخشري . وفي الكشاف « مجاثاة » بدلا من « مجاراة » وفي حاشية الكشاف : مجاثاة : مفاعلة من جثا يجثو : اذا برك على ركبتيه «ج ٤ ص ٢٤٣» طبعة مطبعة الاستقامة بالقاهرة سنة ١٩٤٦ .

(٥) في الديوان « خف مراكبي ... » ص ٤٨١ مطبعة مصر سنة ١٩٥٣ .

(٦) نصيب بن رباح مولى عبد العزيز بن مروان ، أمه أمة سوداء وأبوه من كنانة . كان شاعراً فحلا مقدماً في النسيب والمديح ولم يكن له حظ في الهجاء . انظر الأغاني « ج ١ ص ١٢٥ » طبعة الساسي ، بمطبعة التقدم بمصر . وذكره المبرد في الكامل « ١ : ١٢٥ » قال « وهذا في باب المدح حسن ومتجاوز ومبتدع لم يسبق إليه » .

(٧) هـذا البيت من أبيات يمدح بها سليمان بن عبد الملك الخليفة الأموي ، وقبل هـذا البيت : =

قال الجاحظ : « نحن قوم نسحر بالبيان ، ونموّه بالقول ، والناس ينظرون الى الحال ويقضون بالعيان فأثر ذلك في أمرنا أثراً ينطق إذا سكتنا ، فان المدعي بغير بينة متعرض للتكذيب » . فهذا معنى قول نصيب فعل به ما ترى . وأمثال الكناية كثيرة ، فاعرفها .

وأما الضرب الثاني من الكناية فهو الذي يقبح ذكره ولا يحسن استعماله كقول أبي الطيب :

إني على شغفي بما في خُمرها ... لأعفّ عمّا في سراويلاتها (١)

فان هذه كناية عن النزاهة والعفة (٢) . وعلم الله ـ عز وجل ـ أنّ الفجور لأحسن منها .

ولقد ذكر الشريف الرضي هذا المعنى فأبرزه في أجمل صورة فقال :

أحنُّ الى ما تضمن الخُمر والحلي ... وأصدف عما في ضمان المآزر (٣)

ألا ترى الى هذه الكناية ما ألطفها ، والمعنيان سواء . وبهذا تعلم فضل الشاعرين أحدهما على الآخر ؛ وذلك إذا أخذا معنىً واحداً فصاغه أحدهما في صياغة مفردة عن صياغة الآخر ، فاعرف ذلك .

وأما التعريض فقد جوّزه ـ الله تعالى ـ في خطبة النساء كقوله ـ تعالى ـ : « ولا جناح

= أقول لركب صادرين لقيتهم ... قفا ذات أوشال ومولاك قارب

قفوا خبروني عن سليمان إنني ... لمعروفه من أهل ودان طالب

الكامل « ج ١ ص ١٢٤ ـ ٥ » والأغاني « ج ١ ص ١٣٠ طبعة الساسي بمطبعة التقدم .

(١) هذا البيت من قصيدة يمدح بها ابا أيوب احمد بن عمران مطلعها :

سرب محاسنه حرمت ذواتها ... داني الصفات بعيد موصوفاتها

« ج ١ ص ٢٢٥ شرح ديوانه المنسوب غلطاً إلى العكبري ، طبعة الحلبي سنة ١٩٣٦ بمصر .

(٢) في المثل السائر : « وهذه كناية عن النزاهة والعفة ، الا أن الفجور أحسن منها » ج ٢ ص ٢١١ .

(٣) من قصيدة يمدح فيها أباه ، أولها قوله :

بغير شفيع نال عفو القادر ... أخو الجد ، لا مستنصراً بالمعاذر

ورواية الديوان للبيت هي :

ولله قلبي ما أرق على الهوى ... وأصبى الى لثم الخدود النواضر

يحن الى ما تضمن الخمر والحلى ... ويصدف عما في ضمان المآزر

عليكم فيما ((عرّضتم به من خطبة النساء)) ، فقال المفسرون : التعريض بالخطبة لها أن يقول لها ، وهي في عدة الوفاة ((إنك لجميلة وإنك لحسنة)) وما أشبه ذلك . ومما جاء من التعريض قوله ــ تعالى ــ : ((أأنت [2] فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم قال بل فعله كبيرهم هذا فاسألوهم إن كانوا ينطقون)) يعني أن كبير الأصنام غضب أن تعبد هذه الأصنام الصغار، فكسرها ، وغرض ابراهيم ــ صلوات الله عليه ــ من هذا الكلام إقامة الحجة عليهم لأنه قال : ((فاسألوهم إن كانوا ينطقون)) وذلك على سبيل الاستهزاء بهم وهذا من رموز الكلام ، والقول فيه أنّ قصد ابراهيم لم يكن الفعل الصادر عنه الى الصنم ، وانما قصد تقرره لنفسه وإثباته لها على اسلوب تعريضي يبلغ فيه غرضه من الزام الحجة عليهم ، وتبكيتهم والاستهزاء بهم .

ومن بديع التعريض قوله ــ تعالى ــ : ((قال الملأ الذين كفروا من قومه ما نراك إلا بشراً مثلنا وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي ، وما نرى لكم علينا من فضل بل نظنكم كاذبين [3])) فقوله ــ تعالى ــ : ((ما نراك إلا بشراً مثلنا)) تعريض بأنهم أحق بالنبوة منه وأن الله لو أراد أن يجعلها في أحد من البشر لجعلها فيهم . فقالوا : هب أنك واحد من الملأ وموازيهم في المنزلة فما جعلك أحق منهم بها ؟ ألا ترى الى قوله ــ تعالى ــ : ((وما نرى لكم علينا من فضل)) .

ومن مشكلات التعريض حديث عمر بن عبد العزيز ــ رضي الله عنه ــ قال : حكت المرأة الصالحة خولة بنت حكيم امرأة عثمان بن مظعون أنّ النبي ــ ص ــ خرج ذات يوم وهو محتضن أحد ابني بنته وهو يقول : ((والله إنكم لتجبنون وتبخلون وتجهلون وإنكم لمن ريحان الله وإن آخر وطأة وطئها الله بوج [4])) واعلم أن ((وجّ)) واد بالطائف والمراد غزاة حنين . وحنين واد

(1) السورة : البقرة والآية : ٢٣٥ . (2) السورة : الأنبياء والآية : ٦٢ .

(3) السورة ((هود)) والآية ((٢٧)) .

(4) ذكر هذا الحديث الشريف الرضي في كتاب ((المجازات النبوية)) ــ ص ٥٦ ــ من طبعة مصطفى البابي بمصر سنة ١٩٣٧ والزمخشري في ((الفائق)) ج ١ ص١٦٦ من الطابعة المصرية ، قال الرضي ((ووج جبل بالطائف)) . وفي مراصد الاطلاع على الأمكنة والبقاع لابن عبد الحق البغداد ((ص ٤١٣)) من طبعة ايران ((وج : بالفتح ثم التشديد موضع بالطائف به كانت غزاة النبي ــ ص ــ)) .

قبل وج لأن غزاة حُنين [(١)] آخر غزاة أوقع بها رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ على [(٢)] المشركين. وأما غزوتا الطائف وتبوك، اللتان كانتا بعد حنين فلم يكن فيها وطأة أي قتال، وإنما كانتا مجرد خروج الى الغزاة حسب ومن غير ملاقاة العدو، أعني المشركين، ولا قتالٍ لهم.

ووجه عطف [(٣)] هذا الكلام، وهو قوله — صلى الله عليه وسلم — : « وإنَّ آخِرَ وطأة وطئها الله بوجّ » على ما قبله من الحديث، هو التأسف على مفارقة أولاده؛ لقرب وفاته؛ لأن غزوة حنين كانت في شوّال سنة ثمان، ووفاته — صلى الله عليه وسلم — كانت في ربيع الأول من سنة إحدى عشرة، وبينهما سنتان ونصف، فكأنه قال: « وإنكم لمن ريحان الله : أي من رزقه، وأنا مفارقكم عن قريب [الا أنه صانع عن قوله : « وأنا مفارقكم عن قريب] [(٤)] بقوله : « وإن آخر وطأة وطئها الله بوجّ » فكان ذلك تعريضاً بما أراده، وقصدهِ من قرب وفاته — صلى الله عليه وسلم — ومفارقته إياهم، أعني أولاده. وهذا من أغرب التعريضات وأعجبها، فاعرفه.

ومن هذا الباب قول الشَمَيْذَر [(٤)] الحارثي :

بني عمنا لا تذكروا الشعر بعد ما ... دفنتم بصحراء الغُمير [(٥)] القوافيا

---

(١) قال الزمخشري : والمراد غزاة حنين وحنين واد قبل وج لأنها آخر غزوة أوقع بها رسول الله — ص — على المشركين « إلى أن قال « لأن غزوة حنين كانت في شوال سنة ثمان، ووفاته في شهر ربيع الأول من سنة إحدى عشرة » . « الفائق ج ١ ص ١٦٦ » .

(٢) في « المثل السائر » ج ٢ ص ٢١٤ « مع المشركين » ، وفي القاموس « أوقع بهم : بالغ في قتالهم » وقد تكلم الشريف الرضي على المجاز في « ريحان » و « وطئها » .

(٣) في الأصل « عاطف » والتصحيح من المثل السائر .

(٤) الزيادة من المثل السائر ج ٢ ص ١١٤ ، ويبدو انها سقطت من قلم الناسخ .

(٤) في الأصل « السمبدر » والشميذر الحارثي : من شعراء الحماسة ، وقد اختار له أبو تمام في حماسته كلمته ، والبيت الذي أورده ابن الأثير هو أولها . وجاء في شرح التبريزي تعليق على هذا البيت نصه « وقيل اسم هذا الشاعر الشمذر » . ويقول : « وقال البرقي : هذا الشعر لسويد بن صميع المرثدي ، من بني الحرث وكان قتل أخوه غيلة .. » « شرح ديوان الحماسة » ج ١ ص١١٨ مطبعة حجازي بالقاهرة . وفي المطبوع من كتاب « المؤتلف والمختلف للآمدي » « ص ٤٠ » أنه « الشميدر » بالدال من بني الحارث بن كعب وكان شاعراً فارساً .

(٥) في الأصل : « القمير » وفي الحماسة : الغمير : موضع ، وفي كتاب الآمدي « الغميم » وأحال شارحه على عيون الأخبار والبكري . وقد ذكر التبريزي وجهاً آخر لتفسير البيت انظره في ص ١١٩ ج ٢ من « شرح ديوان الحماسة » المشار اليه .

فأنه ليس قصده الشعر بل قصده ما جرى بينهم بهذا الوضع من الغلبة لهم ، والقوّة عليهم إلا أنه لم يذكر ذلك ، بل ذكر الشعر وجعله تعريضاً عنه . أي : لاتفخروا بعد تلك الوقعة ، التي جرت لنا ولكم بذلك المكان .

ومن أحسن التعريضات ما كتبه عمرو بن[1] مسعدة إلى المأمون ، في حق بعض أصحابه « اما بعد فقد استشفع بي فلان الى أمير المؤمنين ، ليتطوّل في الحاقه بنظرائه من الخاصة ، فأعلمته أن أمير المؤمنين لم يجعلني في مراتب المستشفعين ، وفي ابتدائه بذلك تعدّي طاعته » . [فوقع المأمون في ظهر كتابه : قد عرفت تصريحك له ، وتعريضك لنفسك] فأجبناك إليها »[2] وأمثال هذا كثيرة ، وفيما أشرنا اليه الكفاية .

النوع الثامن من الباب الأول من الفن الثاني

في استعمال العام والخاص في الاثبات

وهو باب من علم البيان تتكاثر فوائده .

اعلم أنه اذا كان الشيئان أحدهما[3] خاص والآخر عام فان استعمال العام في حالة النفي ، أبلغ من استعماله في حالة الاثبات ، وكذلك استعمال الخاص في حالة الاثبات أبلغ من استعماله في حالة النفي .

مثال ذلك الأنسانية والحيوانية[4] . فان إثبات الأنسانية يوجب اثبات الحيوانية ، ولا يوجب نفيُها نفي الحيوانية . وكذلك نفي الحيوانية يوجب منه نفي الانسانية ولا يوجب من إثباتها إثبات الأنسانية .

---

(١) أبو الفضل عمرو بن مسعدة بن سعد بن صول التركي الأصل ، فان جده مسعدة من كتاب خالد بن برمك ثم كتب بعده لأبي أيوب المورياني وزير المنصور على ديوان الرسائل ، وكان عمرو هذا من أكابر كتاب المأمون وأهل الفضل والبراعة في النثر والشعر وكان كاتباً بليغاً ، توفي سنة « ٢١٤ » وقيل سنة « ٢١٧ » في أيام المأمون « معجم الأدباء ج ٦ ص ٨٨ » من طبعة مرغليون والوزراء للجهشياري « ص ٢١٦،٢٥٨ » من طبعة البابي ومعجم الشعراء للمرزباني « ص ٢١٩ » .

(٢) التكملة من « المثل السائر » ج ٢ ص ٢١٥ .

(٣) في المثل السائر « أحدهما خاصاً والآخر عاماً » ص ٣٢ ج ٢ .

(٤) في الأصل « والحيوانية ولا يوجب نفيها » وهي من سبق قلم النساخ .

ومما يدخل فى هذا الباب الأسماء المفردة الواقعة على الجنس ، التي يكون بينها وبين واحدها تاء التأنيث ، فانه متى أريد النفي كان استعمال واحدها أبلغ ، ومتى أريد الاثبات ، كان استعمالها أبلغ .

فالأول وهو الخاص والعام نحو قوله تعالى : « مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم [١] ... » ولم يقل : « بضوئهم » ، لأن [٢] ذكر النور فى حالة النفي أبلغ ، من حيث إنّ الضوء فيه الدلالة على النور وزيادة ، فلو قال : ذهب الله بضوئهم ، لكان المعنى يعطي ذهاب تلك الزيادة [٣] وبقاء ما يسمى نوراً ، لأن الاضاءة ، هي فرط الانارة دليل (ذلك) قوله تعالى : « وهو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نوراً ، وقدره منازل ... » فكل ضوء نور ، وليس كل نور ضوءاً . فالغرض من قوله تعالى : « ذهب الله بنورهم » إنما هو إزالة النور عنهم رأساً [٤] ، فهو إذا أزاله فقد أزال الضوء . وكذلك أيضاً قوله : « ذهب الله بنورهم » (ولم يقل : أذهب نورهم [٥]) لأن كل من ذهب بشيء فقد أذهبه ، وليس كل من أذهب شيئاً فقد ذهب به ، لأن الذهاب بالشيء هو استصحاب له ، ومضيّ به ، وفى ذلك نوع احتجار بالمذهوب به ، وإمساك له عن الرجوع إلى حالته ، والعود إلى مكانه [٦] وليس كذلك الإذهاب للشيء ، لزوال معنى الاحتجار منه .

---

(١) سورة « البقرة » الآية « ١٧ » . وتمام الآية « ... وتركهم في ظلمات لايبصرون » .

(٢) في الأصل : « لأن ذلك النور » والتصحيح من المثل السائر .

(٣) زيادة يقتضيها السياق . (٤) في المثل السائر : « أصلا » .

(٥) التكملة من المثل السائر « ج ٢ ص ٣٣٠ » .

(٦) قال ابن أبي الحديد فى كتابه « الفلك الدائر على المثل السائر » — ص ١٢٦ — : « إن قوله : إن ذهب الله بنورهم ، يعني أنه استصحبه ومضى كما يقول القائل « مررت بزيد وعنده سيف » فذهبت به أي أخذته ومضيت وكما قال سبحانه « فلما ذهبوا به وأجمعوا » معناه أخذوا يوسف صحبتهم ومضوا ، فان قال : نعم هكذا فسرت الآية فهذا كفر وتجسيم ، فأما قوله « كل من ذهب بشيء فقد أذهبه » فهو على اطلاقه غير صحيح لأن ليس كل من ذهب بشيء فقد أذهبه بمعنى أعدمه عن الوجود أصلا ، لكنه قد أذهبه عن موضعه الأول الذي أخذه منه . واعلم أن الغلط دخل عليه من اشتراك لفظة « ذهب » فانها تستعمل في معنيين أحدهما قوله : ذهب فلان في الطريق الفلاني أي مضى فيه ونفذ فيه ومنه سمي السبيل مذهباً لأنه يذهب فيه أي يمضى فيه وسمي قول الشاعر وغيره مذهباً كأنه صار طريقاً فسلكه الفقهاء وغيرهم والمعنى الثاني =

وهذا كلام دقيق يحتاج إلى زيادة تأمل ومراجعة . ومما يحمل على ذلك الأوصاف الخاصة إذا وقعت على شيئين ، وكان يلزم وصف أحدهما وصف الآخر ، ولا يلزم عكس ذلك ؛ نحو الطول والعرض ؛ فإنه إذا قيل : مربع[1] عَرْضه مائة ذراع ، لزم أن يكون طوله إما مثلها أو أكثر منها[2] . قال الله تعالى : « وسارعوا الى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والأرض»[3] فإنه إنما خص العرض بالذكر دون الطول ؛ لأن الطول أكثر من العرض . والمعنى : أنه إذا كان هذا عرضها فكيف يكون طولها ؟ هذا في حالة الاثبات ، ولو أريد النفي لكان له أسلوب غير ما ذكرنا ؛ وهو أن كان يخص به الطول دون العرض ؛ وذلك موضع كثير الاشكال ؛ فينبغي أن يكون المؤلف بصيراً باستعماله ؛ على اختلاف حالاته وتشعب مذاهبه .

وأما الأسماء المفردة الواقعة على الجنس ، فنحو قوله تعالى فى قصة نوح ـ عليه السلام ـ : « قال الملأ من قومه إنا لنراك فى ضلال مبين قال : يا قوم ليس بي ضلالة ولكني رسول من رب العالمين[4] » فإنه انما قال : « ليس بي ضلالة » ولم يقل : ضلال لأن (نفي) الضلالة أبلغ فى نفي الضلال عنه ؛ كما لو قيل لك : « ألك تمر ؟ » فقلت فى الجواب : ما لي تمرة » كان ذلك أنفى للتمر . ولو قلت : « ما لي تمر » لما كان مؤدياً من المعنى ما كان يؤديه القول

= (كذا) والصواب الآخر) : ذهب بمعنى عدم وفقد ، وقولهم ذهب الشباب وذهب العمر أي فني وعدم ولعل الاعتبار الثاني هو الحقيقة الأصلية ، والمحمل الأول هو المجاز لأنه لما مضى زيد في تلك الطريق فقد تقدم بالنسبة الى غيرها فسمي مضيه ذهاباً ، وإذا بان لك اشتراك اللفظ ظهر غلطه لأنه توهم أن قوله تعالى « ذهب الله بنورهم » مثل قولنا « ذهب زيد بثياب عمرو » أي احتملها ومضى وقد صرح بتفسير الآية على هذا الوجه ، وهذا معنى لا يجوز أن ينسب الى الله تعالى لأنه لا تصح عليه الحركة ولا استصحاب الأشياء واحتمالها من مكان الى مكان . وعلى أنه لو صح عليه ذلك لكان قوله « أذهب الله نورهم » أبلغ في المعنى من قوله « ذهب الله بنورهم » على هذا التفسير لأن اعدام النور بالكلية أبلغ من قوله « وتركهم في ظلمات لايبصرون » ومن أين يذهب بالنور ؟ بالتفسير الذي زعمه فيكون للنور وجود في الجملة ، وانما نقل من موضع » الى أن قال « كلا اللفظين يدل على معنى واحد » .

(١) أراد بالمربع ذا أربع أضلاع .

(٢) هذه العبارة مكررة في الأصل وذلك من سهو الناسخ .

(٣) « آل عمران » الآية « ١٣٣ » وتمامها « ... أعدت المتقين » .

(٤) « الأعراف » الآية « ٥٩ ، ٦٠ » .

(الأول)[1] ، فاعرف ذلك .

النوع التاسع من الباب الأول من الفن الثاني

في التفسير بعد الابهام

يفعل ذلك لتفخيم المبهم وإعظامه ؛ لأنه هو الذي يطرق السمع أولا ، فيذهب السامع كل مذهب كقوله تعالى : « وقضينا اليه ذلك الأمر أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين »[2] ففسر « ذلك الأمر » بقوله : « دابر هؤلاء مقطوع » . وفي إبهامه أولاً ، وتفسيره بعد ذلك تفخيم للأمر ، وتعظيم لشأنه ، فإنه لو قال تعالى : « وقضينا اليه أن دابر هؤلاء مقطوع .. » لما كان بهذه الثابة من الفخامة ، فإن الابهام أولاً يوقع السامع في حيرة وتفكّر ، واستعظام لما قرع سمعه ، وتشوّق الى معرفة كنهه ، والاطلاع على حقيقته .

ومن هذا الباب قوله تعالى : « اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم ... » (فإنه إنما قال ذلك ، ولم يقل : اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم[3]) لما في الأول من التنبيه ، والاشعار بأن الصراط المستقيم هو صراط المؤمن ، فدل عليه بأبلغ وجه ، كما تقول : « هل أدلك على أكرم الناس وأفضلهم ؟ ! » ثم تقول : « فلان » فيكون ذلك أبلغ في وصفه بالكرم والفضل من قولك : « هل أدلك على فلان الأكرم الأفضل » لانك تثبت[4] ذكره مجملاً ومفصلاً ، فجملته علماً في الكرم والفضل ، كأنك قلت : من أراد رجلاً جامعاً للخصلتين فعليه بفلان .

وعلى نحو من هذا جاء قوله تعالى : « وقال الذي آمن يا قوم اتبعوني أهدكم سبيل الرشاد

---

(١) يقال له : إنما استشهدت باسم جنس جمعي وذلك أمر معروف أن تنفي مفرده فيشمل النفي جميع جنسه ، وأما « الضلال » فلم يقل أحد إنه اسم جنس جمعي لـ « ضلال » قال ابن فارس في المقاييس : « والضلالة والضلال بمعنى » . وكذلك القول في الجلال والجلالة والسماح والسماحة والسفال والسفالة » والظاهر لنا من استعمال القرآن الكريم « الضلال » و « الضلالة » أن الأول استعمل للجسم استعارة والثاني استعمل للنفس استعارة أيضاً . فهو كالحاجة ، تقول « مضيت في حاجة » عندما تريد السلوك ، و « في نفسي حاجة » إذا أردت النفس .

(٢) المثل السائر « ج ٢ ص ٢٧ » . (٣) التكملة من المثل السائر « ج ٢ ص ٢٧ » .

(٤) في الأصل : « تبينت » وهو من تحريف النساخ .

يا قوم إنما هذه الحياة الدنيا متاع وإن الآخرة هي دار القرار من عمل سيئة فلا يجزى إلا مثلها ، ومن عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة يرزقون فيها بغير حساب »[1] ألا ترى كيف قال : « أهدكم سبيل الرشاد » فأبهم : « سبيل الرشاد » ولم يبين أي سبيل هو ، ثم فسر ذلك فافتتح كلامه بذم الدنيا ، وتصغير شأنها ، لأن الاخلاد اليها أصل الشر كله ، ثم ثنى ذلك بتعظيم الآخرة والاطلاع على حقيقتها ، وأنها هي الموطن والمستقر ، ثم ثلث بذكر الأعمال ، سيئها وحسنها ، وعاقبة كل منها ، ليثبّط[2] عما يتلف ، وينشط لما يزلف ، فكأنه قال : سبيل الرشاد هو الاعراض عن الدنيا ، والرغبة في الآخرة ، والامتناع من الأعمال السيئة ، خوف المقابلة عليها ، والمسارعة الى الأعمال الصالحة ، رجاء المجازاة عليها .

وكذلك (جاء) قوله تعالى : « وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت[3] .. » ولم يقل : قواعد البيت ، لما في إبهام القواعد ، وتبيينها بعد ذلك من الايضاح ، وتفخيم حال المبين[4] مما ليس في الاضافة .

ومن هذا الباب قوله تعالى : « وقال فرعون يا هامان ابن لي صرحاً لعلّي ابلغ الأسباب أسباب السموات فاطلع الى إلٓه موسى[5] . . » الآية (فإنه) لما أراد تفخيم ما أمّل فرعون من بلوغه أسباب السموات ، أبهمها أولاً ، ثم فسرها ثانياً ، ولأنها لما كان بلوغها أمراً عجيباً ، أراد أن يورده على نفس متشوقة اليه ، ليعطيه السامع حقه من التعجب فأبهمه ليشوّق اليه نفس هامان ، ثم أوضحه بعد ذلك .

ومما يدخل في هذا الباب الابتداء بذكر الضمير ثم الافصاح بذكر صاحبه بعده ، كقوله

(١) سورة « غافر » الآية « ٤٠ » .

(٢) في الأصل التبط ، والتصحيح من المثل السائر « ج ٢ ص ٢٨ » .

(٣) السورة « البقرة » والآية « ١٢٧ » وتمامها « ... واسماعيل ربنا تقبل منا أنك أنت السميع العليم » .

(٤) في الأصل « التبين » والتصحيح من المثل السائر .

(٥) السورة « غافر » والآية « ٣٦ ، ٣٧ » وتمامها « . وإني لأظنه كاذباً وكذلك زين لفرعون سوء عمله وصد عن السبيل وما كيد فرعون إلا في تباب » .

تعالى : « وما تكون في شأن وما تتلو منه من قرآن »(١) فإنه لما أتى بالضمير ، الذي هو « منه » قبل صاحبه الذي هو القرآن ، كان ذلك تفخيماً له ، وتعظيماً من أمره . ولو قال : وما تكون في شأن وما تتلو من قرآن ، ولم يذكر الضمير لما كان للكلام تلك الفخامة التي كانت له مع ذكر الضمير ، وهذا مثل قولهم « الكريم العالم الفاضل » ثم يقال : فلان وقد سبق الكلام عليه ، فاعرف ذلك وقس عليه .

وأما الابهام من غير تفسير ، فكثير شائع في القرآن العزيز ، كقوله تعالى : « إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم (٢) » فقوله : للتي هي أقوم أي الطريقة أو الحالة أو الملة هي أقومها وأسدها ، وأي ذلك قدرت لم تجد له مع الافصاح ذوق البلاغه الذي تجده مع الابهام ، وذلك لذهاب الوهم فيه كل مذهب ، وإيقاعه على محتملات كثيرة ، وهذا لا يخفى على العارف برموز صناعة التأليف فاعرفه .

ومما يدخل في هذا الباب الاستثناء العددي وهو ضرب من التأليف لطيف المأخذ عجيب المغزى . وانما يفعل ذلك طلباً للمبالغة ؛ لأن له تأثيراً شديداً في القلب ، وموقعاً عظيماً في النفس وفائدته [أن] أول ما يطرق سمع المخاطب ذكرُ العقد في العدد فيكبر موقع ذلك عنده ، وهو شبيه بما ذكرناه من الابهام أولاً ثم التفسير بعده ثانياً ، فمن ذلك قوله تعالى : « ولقد أرسلنا نوحاً الى قومه فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً (٣) » فانه إنما قيل « ألف سنة إلا خمسين عاماً » ولم يقل تسعماية وخمسين عاماً لفائدة حسنة ، وهي ذكر ما ابتلي به نوح من أمته ، وما كابده من طول المصابرة ، ليكون ذلك تسلية لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - وتثبيتاً له ، فان ذلك رأس العدد الذي هو منتهى العقود وأعظمها أوقع وأوصل الى الغرض من استطالة السامع

(١) السورة « يونس » والآية « ٦١ » وتمامها « .. ولا تعملون من عمل إلا كنا عليكم شهوداً إذ تفيضون فيه وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبين » .

(٢) السورة « الاسراء » والآية « ٩ » وتمامها « ... ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً كبيراً » .

(٣) العنكبوت الآية « ١٤ » وتمامها « ... فأخذهم الطوفان وهم ظالمون » .

مُدة صبره وما لاقاه من قومه ، فاعرف ذلك وقس عليه .

النوع العاشر من الباب الأول من الفن الثاني

في التعقيب المصدري

وإنما يعمد الى ذلك لضرب من التأكيد لما تقدمه ، والاشمار بتعظيم شأنه أو بالضد من ذلك ، فمثال الأول قوله تعالى « ويوم ينفخ في الصور ، ففزع من في السموات ومن في الأرض (١) » الى قوله « ... وهم من فزع يومئذ آمنون » و « من جاء بالسيئة فكُبَّتْ وجوههم في النار هل تجزون إلا ما كنتم تعملون » . « فصنع الله » من المصادر المؤكدة لما قبلها ، كقوله « وعد الله ، وصبغة الله » ، ألا ترى أنه لما جاء ذكر هذا الأمر العظيم ، الدال على القدرة الباهرة ، من النفخ في الصور ، وإحياء الأموات ، والفزع . وإحضار الناس للحساب ومسير الجبال كالسحاب في سرعتها ، وهي عند الرؤية لها والمشاهدة كأنها جامدة ، عقب ذلك أن قال « صنع الله » والمعنى أنّ هذا الأمر العجيب البديع صنع الله ، والمعنى « ويوم ينفخ في الصور ، وكان كيت وكيت من الأشياء الباهرة ، وأثاب الله المحسنين ، وعاقب المجرمين » فجعل هذا الصنع من جملة الأمور التي أتقنها وأتى بها على الحكمة والثواب ، حيث قال : « صنع الله الذي أتقن كل شيء » يعني أن مقابلة الحسنة بالثواب ، والسيئة بالعقاب من إحكامه للأشياء وإتقانه لها ، وإجرائه إياها على قضايا الحكمة ، أي إنه عالم بما تفعل العباد وبما يستوجبون عليه ، فيكافئهم على حسب أفعالهم ، ثم لخص ذلك بقوله تعالى : « من جاء بالحسنة ... » الى آخر الآيتين .

فانظر أيها المتأمل إلى بلاغة هذا الكلام وحسن نظمه وترتيبه ، ومكانة إضماره ، ورصانة تفسيره ، وأخذ بعضه برقاب بعض ، كأنما أفرغ إفراغاً واحداً . ولأمر ما أعجز القوي وأخرس

(١) النمل « ٨٧ ، ٩٠ » والتمام « ... إلا من شاء الله وكل أتوه داخرين وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الله الذي أتقن كل شيء إنه خبير بما تفعلون ، من جاء بالحسنة فله خير منها وهم من فزع يومئذ آمنون » .

الشقاشق [1] .

ونحو هذا « المصدر » إذا جاء عقيب[2] الكلام كان الشاهد بصحته ، والمنادي على سداده وأنه ما كان ينبغي أن يكون إلا كما قد كان . ألا ترى الى قوله : صنع الله وصبغة الله ، ووعد الله ، وفطرة الله ... بعدما وسمها بإضافتها اليه ، بسمة التعظيم ، كيف تلاها بقوله : « الذي أتقن كل شيء » .

وأما الثاني ، وهو ضد الأول ، وذلك ما يراد به تصغير الشأن ، فكقولك إذا أخرت ذكر إنسان تريد ذمه : « قد ركب هواه ، واستمر على غيه ، وتمادى في جهله ، وسحب ذيل عجبه ... » وما أشبه ذلك . ثم تقول : « صنع الشيطان : الذي يخلب النفوس ، ويسلب الألباب ... » وأمثال هذا كثيرة فاعرفها .

النوع الحادي عشر من الباب الأول من الفن الثاني

في التقديم والتأخير مما لا يتعلق بعلم النحو

كتقديم المفعول على الفاعل ، وتقديم الحال والظرف ، أو غير ذلك ، فان هذا قد أفردنا له باباً ، وجملناه مقصوراً عليه ، ومرّ ذكره في باب « شجاعة العربية » .

وأما هذا الباب فانه يتعلق بتقديم الأشياء بعضها على بعض في الذكر ؛ لاختصاص أحدها بما يوجب له التقدم على الآخر ، وذلك مما لا يحصره حد ، ولا يأتي عليه شرح . وقد أشرنا نحن الى نبذة منه ، إذا تأملها الناظر في كتابنا هذا ، يستدل بها على غيرها .

فمن ذلك تقديم السبب على المسبَّب ؛ كقوله تعالى : « إياك نعبد وإياك نستعين .. » فانه

(١) يقال للفصيح « هدرت شقشقته » والجمع شقاشق وهي مستعارة من شقشقة البعير وهي كالرئة يخرجها اذا هاج ورغا .

(٢) جاء في المصباح المنير « وأما عقيب مثال كريم فاسم فاعل من قولهم : عاقبه معاقبة وعقبه تعقيباً فهو معاقب ومعقب وعقيب إذا جاء بعده ، قال الأزهري أيضاً : والليل والنهار يتعاقبان : كل واحد منهما عقيب صاحبه والسلام يعقب التشهد أي يتلوه فهو عقيب له ، والعدة تعقب الطلاق أي تتلوه وتتبعه فهي عقيب له أيضاً ، فقول الفقهاء « يفعل ذلك عقيب الصلاة » ونحوه بالياء لا وجه له إلا على تقدير محذوف والمعنى « في وقت عقيب وقت الصلاة » فيكون عقيب صفة وقت ثم حذف من الكلام حتى صار : عقيب الصلاة » .

إنما قدم العبادة على الاستعانة ؛ لأن تقديم القربة والوسيلة قبل طلب الحاجة أنجح لحصول المطلوب ، وأسرع لوقوع الاجابة . ولو قال : إياك نستعين ، وإياك نعبد ، لكان جائزاً ، إلا أنه لا يسد ذلك المسد ولا يقع ذلك الموقع ، وهذا لا يخفى على المنصف من أرباب هذه الصناعة .

وعلى نحو من ذلك جاء قوله تعالى « وأنزلنا [1] من السماء ماء طهوراً لنحيي به بلدة ميتا ، ونسقيه مما خلقنا أنعاماً ، وأناسي كثيرا » .

ألا ترى كيف قدم حياة الأرض وإسقاء الأنعام على إسقاء الناس ؟ وإن كان الناس أشرف محلاً وأعلى مكاناً . وسبب ذلك ما أذكره لك وهو أن حياة الأرض سبب لحياة الأنعام والناس . ولما كانت الأنعام أيضاً من أسباب التعيش والحياة للناس قدمها على الناس في الذكر ، ولأن حياة الناس بحياة أرضهم وأنعامهم ، فقدم ما هو سبب حياتهم وتعيشهم على سقيهم . فهذه نكت القرآن العجيبة ورموز أسراره اللطيفة التي إذا مرّ الانسان عليها من غير أن يتدبرها ، ويعطيها أفضل تأمل وتفكر لا يقع على خباياها ، ولا يظفر بغرائبها .

ومن هذا النوع تقديم الأكثر على الأقل ، كقوله تعالى « ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ، ومنهم سابق بالخيرات » [2] فانه انما قدم الظالم لنفسه للإيذان بكثرته ، وأن معظم الخلق عليه ثم أتى بعده بالمتصدقين ؛ لأنهم قليل بالاضافة اليه [3] ، وأخر السابقين بالخيرات ، إذ كانوا أقل من القليل أعني من المقتصدين ، فقدم الاكثر ثم جاء بعده بالأوسط ثم ذكر الأقل أخيراً ، وذلك لائق في بابه . ولو عكست القضية لكان المعنى أيضاً واقعاً في موقعه لأنه يكون قدم الأفضل فالأفضل ؛ وذاك أن السابقين بالخيرات أفضل من المقتصدين ، والمقتصدين أفضل من الظالمين ؛ ولنوضح في ذلك طريقاً يعرفه مؤلف

(١) أول الآية « الفرقان : ٤٩ » هو « وهو الذي أرسل الرياح بشراً بين يدي رحمته وأنزلنا ... » وقد سقطت هذه الآية من الفهرست القرآني المسمى نجوم الفرقان في أطراف القرآن الذي صنعه كستاف فلوجل الألماني في مادة « مات » فقط .

(٢) السورة « فاطر » والآية ٣٢ وتمامها « ... باذن الله ، ذلك هو الفضل الكبير » .

(٣) أي بالنسبة اليه ، وكثير من كتاب العصر الناشئين يستعملون « بالاضافة إليه » مكان « مضافاً إليه » و « يضاف اليه » و « زيادة عليه » و « يزاد عليه » وهو خطأ .

الـكلام ، فنقول :

اعلم أنه متى كان الشيئان أحدهما كثير والآخر أقل منه ، وكان الأقل أفضل من الأكثر فأنت بالخيار فى تقديم أيهما شئت ، لأن فى كل واحد منهما ما يوجب له التقدم ، فاعرف ذلك وقس عليه نظائره وأمثاله .

ومن هـذا النحو قوله تعالى : « والله خلق كلّ دابة من ماء ، فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع ، يخلق الله ما يشاء إن الله على كل شيء قدير » (١) .

فانه إنما قدم الماشي على بطنه لأنه أدلّ على القدرة من الماشي على رجلين ؛ إذ هو ماش بغير الآلة المخلوقة للمشي ، ثم ذكر الماشي على رجلين بعده ، وقدمه على الماشي على أربع ؛ لأنه أدلّ على القدرة أيضاً حيث كثرت آلات المشي فى الأربع ، وهذا من باب تقديم الأعجب فالأعجب فاعرف ، ذلك .

ومن هذا النوع فى التقديم والتأخير أنه إذا كان مطلع الـكلام فى معنى من المعانى ثم يجيء بعـده ذكر شيئين أحدهما أفضل من الآخر ، وكان معنى المفضول مناسباً لمطلع الـكلام فأنت بالخيار فى تقـديم أيهما شئت ؛ لأنك إذا قدمت الأفضل فهو فى موضع التقـديم ، وإنْ قدمت المفضول فلأنّ مطلع الـكلام يناسبه ، وذكر الشيء مع ما يناسبه أيضاً وارد فى موضعه فمن هذا الأسلوب قوله تعالى : « وإنا إذا (٢) أذَقْنا الانسان منّا رحمة فَرِحَ بها وإن تُصبهُم سيئةٌ بما قدمت أيديهم فإنّ الانسان كَفُور » إلى قوله : « عليم قدير » فانّهُ إنما قـدم الإناث أولاً على الذكور ، مع تقدمهم عليهن ، ثم رجع فقـدم الذكور وأخر الاناث بعـد ما نكرهُنّ وعرّف الذكور ؛ لأنه ذكر البلاء فى آخر الآية ، وكفران الانسان بنسيانه الرحمة السابقة عنده ، ثم عقب ذلك بذكر مُلكه ومشيئته ، وذكر قسمة الأولاد ، فقدم الاناث ؛

(١) السورة « النور » والآية ٤٥ .

(٢) السورة « الشورى » والآية « ٤٨ — ٥٠ » وأولها « فان أعرضوا فما أرسلناك عليهم حفيظاً إن عليك إلا البلاغ وإنا إذا أذقنا ... » وتمامها « لله ملك السموات والأرض ، يخلق ما يشاء ، يهب لمن يشاء إناثاً ويهب لمن يشاء الذكور أو يزوجهم ذكراناً وإناثاً ويجعل من يشاء عقيماً إنه عليم قدير » .

لأن سياق الكلام أنه فاعل ما يشاء ، لا ما يشاؤه الانسان ، وكان ذكر الاناث ، اللاتي هن من جملة ما لا يشاؤه الانسان ولا يختار أهمّ ، فالأهمّ واجبُ التقديم ، وبلاء الجنس الثاني [الذي][1] كانت العرب تعدّه بلاءاً ، ذكر البلاء ، ولما أخرّ الذكور وهم أحق بالتقديم ثم تدارك ذلك بتعريفه إياهم ؛ لأنّ التعريف تنويه بالذكر ، [كان][1] كأنه قال « ويهب لمن يشاء الفرسان الأعلام المذكورين الذين لا يخفون عليكم » ثمّ أعطى بعد ذلك كلا الجنسين حقه من التقديم والتأخير ، وعَرَّفَ أنّ تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن ، ولكن لمقتضى آخر ، فقال : [أو يزوّجهم][1] ذُكراناً وإناثاً ، وهذه دقائق لطيفة ، قلما يتنبه لها أو يعثر على رموزها .

ومن هذا الباب قوله تعالى : « وما تكون في شأن وما تتلو من قرآن ولا ... » إلى قوله « ... وما يَعزُبُ عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء »[2] فانه إنما قدم الأرض في الذكر على السماء ، ومن حقها التأخير ؛ لأنه إنما ذكر شهادته على شؤون أهل الأرض وأحوالهم ، ووصل ذلك بقوله : « لا يعزب عنه » لامر بين ... وأمثال هذا كثيرة فاعرفه .

النوع الثاني عشر من الباب الأول من الفن الثاني

في عطف المظهر على ضميره والافصاح به بعده

وهذا إنما يعمد اليه لفائدة ؛ وهي إما تعظيم حال المعطوف عليه ، والتفخيم من شأنه ، وإما ضد ذلك ونقيضه ، مثال التعظيم قولك .. « ولما تلاقينا[3] وبنو تميم ، أقبلوا الينا يوفضون[4] وابتدرونا نحونا يركضون . وجاؤوا كأنهم في تكاثفهم ليل ، وفي سرعتهم سيل . فرأيناهم منهم

(١) زيادة اقتضاها السياق .

(٢) راجع « ص ١٧٤ س ١ » من هذا الكتاب .

(٣) كذا ورد تعبير المؤلف : بعطف الظاهر على الضمير المرفوع بلا ضمير ولا فاصل لفظي وهو ضعيف في العربية . والفصيح « تلاقينا نحن وبنو تميم » .

(٤) أوفضوا : أسرعوا وعدوا ومنه قوله تعالى « كأنهم الى نصب يوفضون » .

أسوداً في المقاتلة، وثعالب في المخادعة والمخاتلة، وتناجد [1] بنو تميم علينا بحملة، فلذنا بالفرار، واستبقنا الى تولية الأدبار» فانك إنما قلت: «وتناجد بنو تميم» مصرحاً بذكرهم، ولم تقل: وتناجدوا، كما قلت: «أقبلوا» و «ابتدرُوا» و «جاؤوا» للدلالة على التعجب من شجاعتهم والتعظيم لشدتهم وإقدامهم. ولا سيا وقد أضفت الى ذلك قولك: «لذنا بالفرار» و «استبقنا الى تولية الأدبار» فكأنك قلت: وتناجد أولئك الفرسان الشاهير، والكماة المذكورون [2]، وحملوا علينا حملة واحدة، فولينا مدبرين منهزمين.

ومن هذا الباب قوله تعالى: «أولم يروا كيف يُبْدىء الله الخلق ثم يعيده إن ذلك على الله يسير. قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشىءُ النشأة الآخرة [3] ...».

ألا ترى كيف صرح باسمه تعالى في قوله: «ثم الله ينشىء النشأة الآخرة». مع إبهامه [4] مبتدئاً في قوله «كيف بدأ الخلق ثم ينشىء النشأة الآخرة»؟ والفائدة في ذلك ما ذكرناه ونبَّهنا عليه؛ وهو أنه لما كانت الاعادة عندهم من الأمور العظيمة والأشياء المستصعبة، وكان صدر الكلام واقعاً معهم في الابداء، وقَرَّر رأيهم أن ذلك من الله — عز وجل — احتج عليهم بأن الاعادة إنشاء مثل الابداء، وإذا كان الله لا يعجزه شيء [5] هو الذي لا يعجزه الابداء فوجب أن لا تعجزه الإعادة؛ فللدلالة والتنبيه على عظم هذا الأمر الذي هو الاعادة أبرز اسمه — تعالى — الى [العبارة] وأوقعه مبتدأ ثانيا، فاعرف ذلك وقس عليه.

وأما الثاني وهو ضد الأول فانه يقصد به الذم كقوله تعالى: «وإذا تتلى عليهم آياتنا بيِّنات قالوا ما هذا إلا رجلٌ يريد أن يصدَّكم عما كان يعبُدُ آباؤكم وقالوا ما هذا الا إفكٌ مفترى، وقال الذين كفروا للحق لما جاءهم إن هذا إلا سحرٌ مبين [6]» فإنه إنما قال: «وقال الذين كفروا»

(١) تناجدوا: تعاونوا.
(٢) في المثل السائر «ج ٢ ص ٢٤» «المناكير» جمع المنكر.
(٣) السورة «العنكبوت» والآية «١٩ — ٢٠» وتمامها «إن الله على كل شيء قدير».
(٤) في المثل السائر «مع إيقاعه».
(٥) كذا وردت وفي المثل السائر أيضاً. «ج ٢ ص ٢٥» ولعل الأصل «وهو الذي».
(٦) السورة «سبأ» والآية «٤٣».

ولم يقل : « وقالوا » كالذي قبله ، للدلالة على صدور الكلام عن إنكار عظيم ، وغضب شديد ، وتعجب من كفرهم بليغ . ولا سيما [1] وقد انضاف الى ذلك قوله تعالى : « وقالوا للحق لما جاءهم ... » وما فيه من الاشارة الى القائلين ، والمقول فيهم ، وما في ذلك من المبادهة ؛ كأنه قال تعالى « وقال أولئك الكفرة ، المتمردون بجرأتهم على الله ، ومكابرتهم لمثل ذلك الحق المنير [2] ، قبل أن يذوقوه : إنْ هـذا إلا سحرٌ مبين » . وأمثال هذا كثيرة ، فاعرفها .

النوع الثالث عشر من الباب الأول من الفن الثاني

في التخلص والاقتضاب

ولهذا النوع من الكلام ، محل كريم ، وموقع لطيف .

فأما التخلص ، فهو أن يأخذ المؤلف في معنى من المعاني ، فبينما هو فيه إذْ أخذ في معنى آخر ، وجعل الأول سبباً إليه ، فيكون بعضه آخذاً برقاب بعض ، من غير أن يقطع المؤلف كلامه ، ويستأنف كلاماً آخر ، بل يكون جميع كلامه ، كأنما أفرغ إفراغاً ، وذلك مما يدل على حذق الشاعر ، وقوة تصرفه ، وطول باعه ، واتساع قدرته ، من أجل أن الشاعر يضيق عليه نطاق الكلام ، ويكون متبعاً للوزن والقافية ، فلا توافيه الألفاظ على حسب إرادته ، ولا تتزن له .

وأما الناثر فانه مطلق العنان ، يمضي حيث شاء فلذلك يشق التخلص على الشاعر أكثر مما يشق على الناثر .

وأما الاقتضاب فهو ضد التخلص ، وذلك أن يقطع الشاعر كلامه الذي هو فيه ويستأنف كلاماً آخر غيره من مدح أو هجاء أو غير ذلك . ولا يكون للثاني علاقة بالأول ، ولا تلفيق بينه وبينه ، وهو مذهب القدماء من صَنَعَة [3] الشعر ، وسيأتي بيانه . وأما المحدثون فانهم تصرفوا

---

(١) لا تدخل « قد » بين لا سيما وما يليها ، فضلا عن أن يكون ما يليها فعلا كما جاء في كلام المؤلف .
(٢) وفي المثل السائر « المبين » . (٣) الصنعة : بالتحريك جمع الصانع .

في التخلص وأبدعوا فيه فاظهروا من ذلك العجائب والغرائب كقول علي بن الجهم [1]:

وليلة كحلت بالنفس [2] مقلتها ... ألقت قناع الدجى في كل أخدود

قد كاد يُغرقني أمواج ظلمتها ... لولا اقتباس سناً [3] من وجه داود

ألا ترى ما ألطف هذا التخلص وأحسنه ؟ فانه ذكر أولاً الليلة وسوادها ، وابتداء دجاها ، وأنه في غمرات من ظلمتها كالغريق . ثم أدرج في ضمن كلامه ، بعد ذلك ، ذكر الممدوح بما يناسب ما هو من الظلمة ، فذكر الانارة والاضاءة بقوله : « سنا من وجه داود » فصار الكلام كأنما أفرغ إفراغاً واحداً ، ومن هذا النحو قول ابن نباتة :

كأن الشموع وقد أطلعت ... من النار في كل رأس لسانا

أنامل أعدائك الخائفين ... تضرّعُ تطلبُ منك الأمانا

فهذا هو التخلص البديع في الصنعة الذي استحوذ على مجامع الحسن والرونق ، فاعرفه .

وقال أبو العلاء محمد [4] بن غانم المعروف بالغانمي : « إن كتاب الله العزيز خال من الاقتضاب والتخلص » . وهذا القول فاسد ، لأن حقيقة التخلص إنما هي الخروج من كلام الى كلام آخر غيره بلطيفة تناسب بين الكلام الذي خرج منه والكلام الذي خرج إليه ، وفي القرآن العظيم مواضع كثيرة من ذلك ، كالخروج من الوعظ والتذكير بالانذار والبشارة بالجنة

---

(١) هو أبو الحسن علي بن الجهم بن بدر القرشي السامي ، كان أحد الشعراء المشهورين في المدح والوصف والغزل بألفاظ عذبة وأوزان منتخبة وهو أول من نظم في التاريخ من الشعراء ، مدح المتوكل على الله وغيره وتوفي سنة « ٢٤٩ » جريحاً من وقعة بينه وبين أعراب بني كلب . وقد طبع الأستاذ الكبير خليل مردم ديوانه بالشام « في دمشق » « تاريخ بغداد للخطيب ج ١١ ص ٣٦٧ » و « معجم المرزباني ص ٢٨٦ » والأغاني « ج ١ ص ٢٠٣ » وطبقات الشعراء لابن المعتز « ص ١٥١ » ووفيات الأعيان لابن خلكان « ج ١ ص ٣٨٤ » من طبعة بلاد العجم .

(٢) في الأصل « النفس » من تحريف النساخ ، والتصحيح من « ديوان علي بن الجهم » « ص ١٢٨ » طبعة الأستاذ خليل مردم .

(٣) في زهر الآداب « ٣ : ١٨ » « عن كل » كما جاء في حاشية الديوان ، وفيه أيضاً « سنا وجه داود » .

(٤) راجع حاشية « ص ٢ » من هذا الكتاب .

الى أمر ونهي ووعد ووعيد ومن محكم الى متشابه ، ومن صفة لنبي مرسل وملك منزل الى ذم لشيطان مريد ، وجبار عنيد بلطائف دقيقة ، ومعان آخذة بالقلب ؛ فما جاء من التخلص في القرآن الكريم قوله تعالى : « واتل عليهم نبأ ابراهيم إذ قال لأبيه وقومه ما تعبدون قالوا نعبد أصناماً فنظل لها عاكفين قال هل يسمعونكم إذ تدعون » (١) . إلى قوله تعالى : « فلو أن لنا كرّة فنكون من المؤمنين » هذا كلام يذهل العقول ويحير الألباب ، وفيه كفاية لطالب البلاغة والمنتصب لهـــذه الصناعة ، فانه متى أنعم فيه النظر وتدبر أثناءه (٢) ، ومطاوي حكمته علم أن في ذلك غنىً عن تصفح الكتب المؤلفة في هـــذا الفن ألا ترى أيها المتأمل ما أحسن ما رتب ابراهيم - عليه السلام - كلامه مع المشركين حين سألهم أولا عما يعبدون سؤال مقرر لا ســـؤال مستفهم ، ثم أنحى على آلهتهم فأبطل أمرها بأنها لا تضر ولا تنفع ، ولا تبصر ولا تســـمع . وعلى تقليدهم آباءهم الأقدمين ، فكسره وأخرجه من أن يكون شبهة فضلا عن أن يكون حجـــة . ثم أراد الخروج من ذلك إلى ذكر الإلـه ، الذي لا تجب العبادة إلا له ، ولا ينبغي الرجوع والانابة إلا اليه ، فصوّر المسألة في نفسه دونهم بقوله « فإنهم عدوّ لي إلا رب العالمين » على معنى أني فكرت في أمري فرأيت عبادتي لها عبادة العدوّ وهو الشيطان ، فاجتنبتها ، وآثرت عبادة من الخير كله منه . وأراهم بذلك أنها نصيحة ينصح بها نفسه لينظروا فيقولوا ما نصحنا إبراهيم إلا بما نصح به نفسه ، فيكون ذلك أدعى لهم

---

(١) السورة « الشعراء » والآية « ٦٩-١٠٢ » وتمامها « ... أو ينفعونكم أو يضرون ، قالوا بل وجدنا عليه آباءنا كذلك يفعلون ، قل أفرأيتم ما كنتم تعبدون ، أنتم وآباؤكم الأقدمون ، فانهم عـــدو لي إلا رب العالمين ، الذى خلقني فهو يهديني ، والذي يطعمني ويسقيني ، واذا مرضت فهو يشفيني ، والذي يميتني ثم يحييني ، والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين ، رب هب لي حكماً وألحقني بالصالحين ، واجعل لي لسان صدق في الآخرين ، واجعلني من ورثة جنـــة النعيم ، وأغفر لأبي إنه كان من الضـــالين ، ولا تخزني يوم يبعثون ، يوم لا ينفع مال ولا بنون ، إلا من أتى الله بقلب سليم ، وأزلفت الجنـــة للمتقين ، وبرزت الجحيم للغاوين ، وقيل لهم أين ما كنتم تعبدون ، من دون الله هل ينصرونكم أو ينتصرون ، فكبكبوا فيهـــا هم والغاوون ، وجنود إبليس أجمعون ، قالوا وهم فيها يختصمون ، تالله إن كنا لفي ضلال مبين ، إذ نسويكم برب العالمين ، وما أضلنا إلا المجرمون ، فما لنا من شافعين ، ولا صديق حميم ، فلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين » .

(٢) في الأصل « ابناءه » وهو غير مستقيم .

الى القبول لقوله ، وأبعث على الاستماع منه . ولو قال : « فانهم عدوٌ لكم » لم يكن بتلك المثابة ، فتخلص عند تصويره المسألة فى نفسه الى ذكر الله عز وجل ، وأجرى عليه تلك الصفات العظام من تفخيم شأنه ، وتعديد نعمه [عليه] من لدن خلقته وإنشائه الى حين وفاته مع ماير جى فى الآخرة من رحمته ليعلم بذلك أن من هذه صفاته حقيق بالعبادة وواجب على الخلق الخضوع له ، والاستكانة لعظمته ، ثم خرج من ذلك الى ما يلائمه ويناسبه فدعى بدعوات المخلصين ، وابتهل اليه ابتهال الأوابين ، لأن الطالب (إلى) مولاه ، والراغب اليه إذا قدم قبل سؤاله وضراعته الاعتراف بالنعمة والاقرار بالاحسان كان ذلك أسرع للإجابة ، وأنجح لحصول الطلبة ، ثم أدرج فى ضمن دعائه ذكر البعث ، ويوم القيامة ومجازاة الله لمن آمن به واتقاه بالجنة ، ولمن ضل عن عبادته بالنار ، فجمع الترغيب فى طاعته والترهيب من معصيته ، ثم سأل المشركين عما كانوا يعبدون من الأصنام سؤال موبخ لهم ، مستهزىء بهم ، وذكر ما يدفعون اليه عند ذلك من الندم والحسرة [(1)] على ما كانوا فيه من الضلال وتمني العود ليؤمنوا .

فانظر أيها المتأمل الى هذا الكلام الشريف الآخذ بعضه برقاب بعض مع احتوائه على ضروب من المعاني فيتخلص من كل واحد منها الى الآخر بلطيفة دقيقة حتى كأنه معنى واحد ، فخرج من ذكر الأصنام وتقريعه لأبيه وقومه من عبادتهم إياها مع ما هي عليه من التعري عن صفات الالهية حيث لا نضر ولا تنفع ، ولا تبصر ولا تسمع ، الى ذكر الله تعالى ، فوصفه بصفات الالهية ، فعظم شأنه وعدد نعمه ، ليعلم بذلك أن العبادة لا تصح إلا له . ثم خرج من هذا الى دعائه إياه وخضوعه له ثم خرج منه الى ذكر يوم القيامة ، وثواب الله وعقابه ، فتدبر هذه التخلصات اللطيفة ، هذا الى غيره من تضمن هذا الكلام لأنواع من صناعة التأليف ، وهي الايجاز والكناية والتقديم والتأخير وإنابة الفعل الماضي عن الفعل المضارع .

فأما الايجاز فلا خفاء به على العارف بما أشرنا اليه فى بابه الذي سبق ذكره إلا أن من جملته قوله تعالى : « وأزلفت الجنة للمتقين ، وبرزت الجحيم للغاوين » فانه جمع الترغيب فى طاعته

(1) كذا جاء فى الأصل ولو قال « من الحسرة والندم على .. » لكان أحسن .

والترهيب من معصيته مع عظمها ، وفخامة شأنها في هـذه الكلمات اليسـيرة . وأما الكناية فقوله تعالى : « وبرزت الجحيم للغاوين » فالغاوون ها هنا كناية عن أبيه وقومه ، ويدل على ذلك قوله «وقيل لهم أين ما كنتم تعبدون من دون الله » لأن كلامه في الأول كان معهم في عبادتهم الأصنام .

وأما التقديم والتأخير فأن ذكر ابراهيم النعمة وتمديد الاحسان قبل الدعاء وطلب الحاجة . وأما إنابة الفعل الماضي عن المضارع فقوله تعالى : وأزلفت الجنة للمتقين وبرِّزت الجحيم للغاوين وقيل لهم أين ما كنتم تعبدون » بعد قوله « ولا تخزني يوم يبعثون يوم لا ينفعُ مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سـليم » ، وفي ذلك من الفائدة ما أشرنا اليه في بابه ، وقد سبق ذكره ، فاعرفـه .

ومما استطرف من هذا النوع قول ابن[1] الزمكدم :

وليـل كوجه البرقعيـدي ظلمةً ... وبرد أغانيـــه وطول قرونـه
سريتُ ونومي فيـه نوم مشرَّدٌ ... كعقل سـليمان بن فهد ودينه
على أَولَقٍ[2] فيه التفات كأنـه ... أبو جابر في خبطـه وجنونـه
إلى أن بدا ضوء الصباح كأنـه ... سنا وجهه قرواش وضوء جبينه

وهـذه الأبيات لها حكاية وذلك أن هذا الممدوح كان جالساً مع ندمائه في ليلة من ليـالي الشتاء ، وفي جملتهم هؤلاء الذين هجاهم الشاعر ، وكان البرقعيدي مغنياً وسليمان بن فهد وزيراً ، وأبو جابر صاحباً ، فالتمس الممدوح من الشاعر أن يهجو المذكورين ويمدحه فأنشـــد هذه الأبيات . وقد قال بعض أرباب هذه الصناعات إن هذا الشاعر لو تحدّى بهذه الأبيات لأعجز

(١) لم نقف على ترجمته والظاهر أنـه من أهل القرن الخامس للهجرة فقد ذكر ياقوت الحموي في رسـم « برقعيد » من معجم البلدان أنها « بفتح الباء وكسر العين وياء ساكنة ودال وأنها بليدة في طرف بقعاء الموصل من جهة نصيبين وباشزى » وان شاعراً قال يهجو سليمان بن فهد الموصلي مستطرداً ويمدح قرواش بن المقلد أمير بني عقيل : « وليل كوجه البرقعيدي ظلمة ... » . وفي المعجم :

على أولق فيه الهباب كأنه ... أبو جابر في خبطـه وجنونه

(٢) الأولق : الجنون .

الشعراء أن يأتوا بمثلها ، لأنه مع إتيانه بهذا النوع من علم البيان لم يقنع بذلك حتى رقي في معانيه المقصودة إلى أسمى المنازل ؛ فابتدأ في البيت الأول بهجو البرقعيدي ، فجاء في ضمن مراده ذكر أوصاف ليل الشتاء جميعها ، ولم يخل منها بشيء وهي الظلمة والبرد والطول ، ثم إن هذه الأوصاف لليلة جاءت ملائمة لما وقعت عليه ، مطابقة له ؛ وكذلك البيت الثاني والثالث . ثم خرج إلى المدح بألطف وجه وأرق صنعة ، فاعرف ذلك فإنه لم يقل في هذا الباب أبدع من هذه الأبيات .

ومما جاء على نحو ذلك قول إسحاق (١) بن ابراهيم الموصلي :

وصافية تعشى العيون بنورها	رهينة عام في الدِّنان وعام
أدَرنا بها الكأس الروية بيننا	من الليل حتى انجاب كل ظلام
فما ذرَّ قَرْنُ الشمس حتى رأيتنا	من العي نحكي أحمد بن هشام (٢)

ألا ترى ما أحسن ما خرج هذا الشاعر في الهجاء ، فإنه أوهم في الأول الخوض في صفة الخمر ثم استدرج المعنى الذي قصده في صفة الخمر ، من حيث لا يعلم السامع لمطلع كلامه أنه يريد ذلك ؛ وأمثال هذا كثيرة فاعرفها .

وأما الاقتضاب فهو الذي أشرنا إليه في صدر هذا النوع ، وهو أن يقطع المؤلف كلامه ويستأنف كلاماً آخر غيره ، من غير علاقة تكون بينه وبين ما قبله ، فمن ذلك ما هو أحسن من

---

(١) هو أبو محمد اسحاق بن ابراهيم بن ماهان بن بهمن بن بشك التيمي بالولاء الأرجاني الأصل المعروف بابن النديم الموصلي ، كان من كبار المغنين والظرفاء والعلماء ، زيادة على علمه باللغة والشعر وأخبار الشعراء وأيام العرب ويده الطولى في الفقه والحديث وعلم الكلام ، وكانت دائرة علومه وفنونه واسعة ، نادم الخلفاء كالرشيد والمأمون والمعتصم والأمين والهادي وكان المعتصم يقول : ما غناني اسحاق قط إلا خيل لي أنه زيد في ملكي » وله كتاب كبير في الغناء مذكور في كتب التاريخ توفي سنة « ٢٣٥ » هـ على أصح القولين ، راجع الأغاني ج ٥ ص ٢٥٨ — ٤٣٥ » طبعة دار الكتب المصرية ، وغيره من الأجزاء وتاريخ بغداد للخطيب « ج ٦ ص ٢٣٨ » ووفيات الأعيان « ج ١ ص ٦٩ » طبعة بلاد العجم .

(٢) أحمد بن هشام من قواد الخليفة المأمون وله ذكر في أخبار الدولة العباسيه « أخبار بغداد لأحمد بن طاهر ص٤٩، ١١٩ » والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي « ج٢ ص ١٤٩، ٢١٣ » . وفي الأغاني « ج٥ ص٣٠١ » أنه أهدى الى اسحاق الموصلي زعفراناً وكتب اليه شعراً فرد الجواب شعراً .

التخلص ، وهو فصل الخطاب ، ولنبين في ذلك ما يوفقك عليه ، وبأخذ بمجامع قلبك فنقول :
إن أريد فصل الخطاب ، الفاصل في الخطاب الذي يفصل بين الصحيح والفاسد ، والحق والباطل ، والصواب والخطأ فهو « فَعْل » بمعنى فاعل كالقَوْم والزَّوْر ، وقال بعضهم هو « أما بعد » لأن المتكلم يفتتح ، اذا تكلم في الأمر الذي له شأن ؛ بذكر الله عز وجل وتمجيده ، فاذا أراد أن يخرج المسوق اليه فصَّل بينه وبين ذكر الله عز وجل « أما بعد » وهذا مذهب المحققين من علماء البيان . قالوا في الفصل الذي هو أحسن من الوصل هـذا ، وهي علامة وكيدة من الخروج من كلام الى كلام آخر غيره كقوله تعالى : « واذكر عبادنا ابراهيم واسحاق ويعقوب أولي الأيدي والأبصار ، إنا أخلصناهم بخالصة ذكرى الدار » (1) إلى قوله : « مفتحة لهم الأبواب » ألا ترى ما ذكر قبل « هـذا ذكرٌ » في الأنبياء ، وأراد أن يذكر على عقبه باباً آخر وهو ذكر الجنة وأهلها فقال « هذا ذكر » ثم قال « وإن للمتقين لحسن مآب » . ويدل عليه لما أتم ذكر أهل الجنة وأراد أن يعقبه بذكر أهل النار قال « وإن للطاغين لشر مآب » وذلك من فصل الخطاب الذي هو ألطف موقعاً من التخلص فاعرفه .

النوع الرابع عشر من الباب الأول

من الفن الثاني في المبادىء والافتتاحات

وهو نوع من صناعة التأليف جمّة فوائده ، وذلك أن يجمل مطالع الكلام من الشعر والخطب والرسائل دالاً على المعنى المقصود بذلك الشعر أو تلك الخطبة أو تلك الرسائل . ومن أدب ذلك أن لا يذكر الشاعر في افتتاح القصيدة المديح بما يتطيّر به وقال بعض علماء البيان « أحسنوا معاشرَ الكتاب الابتدا آت فانهن دلائل البيان » . وينبغي للشاعر أن يحترز في المدح مما يتطير به من وصف إقفار الديار ، ودثور المنازل والأطلال ، وتشتت الألاّف ، وذم الزمان ،

(1) السورة « ص » والآية « ٤٥ ، ٥٠ » وتمامها « وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار ، واذكر اسماعيل واليسع وذا الكفل وكل من الأخيار ، هـذا ذكر وإن للمتقين لحسن مآب ، جنات عدن مفتحة لهم الأبواب » .

وأشباه ذلك ، ولا سيما إذا كان فى التهاني ، فانه يكون أشد قبحاً ، وإنما يستعمل ذلك في الخطوب النازلة ، والنوائب الحادثة ، ومتى كان الكلام فى المديح مؤسساً على هذا المثال تطيّر منه سامعه ، فان رأس صناعة التأليف وضع كل شيء مكانه ، وإنما خصصت الابتدا آت بالاختيار لأنها أول ما يطرق السمع من الكلام ، فانه متى كان الابتداء لائقاً بالمعنى الوارد بعده توفرت[1] الدواعي على استماعه وتزايدت البواعث على الاصغاء إليه ، ومن أقبح الابتدا آت قول ذي الرمة

« ما بال عينيك منها الماء ينسكب »[2]

لأن مقابلة الممدوح بهذا الخطاب لاخفاء بقبحه ، وقد أنكر الفضل بن يحي على أبي نواس قوله فيه :

« أربع البلى إنّ الخشوع لبادي »

فلما انتهى الى قوله :

سلام على الدنيا إذا ما فقدتم بني برمك من رائحين وغادي

استحكم تطير الفضل بن يحيى ، وقيل إنه لم يمض على ذلك اسبوع واحد حتى نكبوا[3] ، وحكي[4] أنه لما فرغ المعتصم من بناء قصره بالميدان[5] جلس فيه وجمع أهله وأصحابه وأمرهم أن

---

(١) أي تمت وكملت ، وقد أوقع الناس في الغلط مؤلف « تذكرة الكاتب » حين دعاهم أن يقولوا « توافر » مكان « توفر » وشتان ما بينهما ، فتوافر معناه « تكاثر » وليس المراد التكاثر هاهنا .

(٢) قال ابن رشيق في العمدة « ج ١ ص ١٤٨ » : « ودخل ذو الرمة على عبد الملك بن مروان فأستنشده شيئاً من شعره فأنشده قصيدته « ما بال عينيك منها الماء ينسكب » وكانت بعين عبد الملك رمشة وهي تدمع ابداً فتوهم أنه خاطبه أو عرض به فقال : وما سؤالك عن هذا يا جاهل ؟! فمقته وأمر باخراجه . ولا نظن هذا من العيوب الأصلية في الشعر فقد قال جرير « الموشح ص ١٧١ » : لو خرس ذو الرمة بعد قوله : ما بال عينيك ... كان أشعر الناس .

(٣) ذكر ذلك ابن رشيق في العمدة « ج ١ ص ١٥٠ » .

(٤) الموشح للمرزباني « ص ٣٠١–٣٠٢ » والخبر فيه مبسوط بأكثر مما ها هنا .

(٥) الميدان قال ياقوت الحموي في معجم البلدان « شارع الميدان : من محال بغداد أيضاً بالجانب الشرقي خارج الرصافة وكان شارعاً ماداً من الشماسية الى سوق الثلاثاء وفيه قصر أم حبيب بنت الرشيد » .

وسوق الثلاثاء هو سوق الحيدرخان الحالي وسوق باب الأغا . والشماسية هي الصليخ الحالية ، فالميدان كان بينهما ، وكان فيه قصر المعتصم . والقصة مذكورة في كتاب « الموشح » للمرزباني « ص ٣٠١ » .

يلبسوا أسنى الملابس ، ويظهروا محاسن الزينة ، وجلس على سرير مرصّع بالجوهر والى جانبه أسرة ، فكلما دخل عليه رجل من أكابر دولته أجلس في الموضع الذي يليق به فما[1] رأى الناس أحسن من ذلك اليوم ، فاستأذن إسحق بن إبراهيم الموصلي في الانشاد فاذن له ، فانشد شعراً ما سمع بأحسن منه في صفته وصفة المجلس إلا أنه استفتح بذكر الديار القديمة وبقية آثارها فقال :

يا دار غـيرك البلى ومحـاك ... يا ليت شعري ما الذي أبلاك ؟!

فتطيرَ المعتصم من ذلك وتغامز الناس على إسحق بن إبراهيم ، وعجبوا كيف ذهب عليه مثل ذلك مع علمه ومعرفته وطول خدمته للملوك ، ثم أقاموا يومهم وانصرفوا فما عاد منهم اثنان الى ذلك المجلس ، وخرج المعتصم إلى[2] سر من ، ورأى وخرب القصر ، فاذا أراد الشاعر أن يذكر داراً في مديحه فليذكر كما ذكر الخريمي[3] :

ألا يا دار دام لك الســرور ... وساعدك النضـارة والحبور

وكما قال أشجع[4] ...

قصر عليه تحيـة وسـلام ... نشرت عليه جمالهـا الأيام

---

(١) في الأصل « فلما » والتصحيح من الموشح .

(٢) في الأصل « من » وهو خطأ في التأريخ لأن المعتصم ترك بغداد الى سامراء ولأن القصر المذكور كان ببغداد .

(٣) هو أبو يعقوب إسحاق بن حسان بن قوهي ، عرف بالخريمي لأنه كان متصلا بخريم بن عامر المري أو ابنه عثمان . وأصله من خراسان من أبناء السغد . كان شاعراً محسناً ، له مدائح في يحي بن خالد بن برمك وغيره وكان أعور « تاريخ بغداد للخطيب « ج ٦ ص ٣٣٦ » والشعروالشعراء « ص ٣٥٣ » طبعة المكتبة التجارية بمصر سنة ١٩٣٢ وتاج العروس في « خرم» والأغاني « ج ٣ ص ١٩٦ ، ج ٦ ص ٨٣ ، ج ١١ ص ٣٤٤ ، ج ١٣ ص ١٥٠ » من طبعة دار الكتب المصرية .

(٤) هو أشجع بن عمرو من بني سليم ولذلك عرف بالسلمي ، كان من أهل الرقة وقدم البصرة فتأدب بها ثم ورد بغداد . وكان شاعراً بارعاً ظريفاً جيد المعاني جزل المباني ، اتصل بالبرامكة وأكثر من مدحهم ومدح الرشيد ، وهذا البيت من قصيدة يمدحه فيها مطلعها :

قصر عليـه تحية وسـلام ... خلعت عليـه جمالهـا الأيام

« الشعروالشعراء ص ٣٧٣ » من الطبعة المذكورة « وطبقات الشعراء لابن المعتز ص ١١٧ » و« الأغاني « ج ١٧ ص ٣٠ — ٥١ » طبعة ساسي و « تاريخ بغداد للخطيب ج ٧ ص ٤٥ » .

وما أجدر هذا البيت بمفتتح شعر إسحاق بن ابراهيم الذي أنشده للمعتصم في ذلك القصر ، فانه لو ذكر هذا وما يجري مجراه لكان حسناً لائقاً .

وسئل بعضهم عن أحذق الشعراء ، فقال من أجاد الابتداء والمقطع ، ألا ترى أن قصيدة أبي نواس التي هي :

يا دار ما فعلت بك الأيام ... لم يبق فيك بشاشة تستام

قد قيل إنها من أشرف شعره وأعلاه منزلة ، وأن أبا تمام مع تقدمه في صناعة الشعر أتعب نفسه في الاتيان بما يماثلها أو يشابهها فلم يقدر على ذلك ، وهي مع شرفها وعلو منزلتها في الشعر مستكرهة الابتداء من حيث النظر ، لأنها في مدح الخليفة الأمين . وافتتاح المديح بذكر الديار ودروسها يتطير به ، ولا سيما في حق الخلفاء والملوك ، ولهذا يختار من ذكر الأماكن والمنازل ما راق لفظه ، وحسن التلفظ به كالغوير والعقيق وزرود[1] وأشباه ذلك ، ويختار أيضاً من أسماء النساء في الغزل نحو « سعاد وأمامة وفوز » وما يجري هذا المجرى . ولقد عيب على الأخطل من أجل تغزله باسم « قذور[2] » وهي امرأة كان يحبها فإنه مستقبح في الذكر ، وأمثال هذه الأشياء تجب مراعاتها والاعتناء بها فاعرف ذلك .

ولما نظر أبو العميثل[3] في قصيدة أبي تمام وهي :

---

(١) الغوير والعقيق وزرود أسماء مواضع في بلاد العرب .

(٢) كذا ورد في الأصل وفي الأغاني « ج ٨ س ٣٠٢ » من طبعة دار الكتب المصرية أنه كان ينسب بزعوم وأمامة ابنتي سعيد بن إياس بن هانيء بن قبيصة ، وكانت زعوم تعرف بأم الأخماس .

(٣) هو عبد الله بن خليد ، مولى جعفر بن سليمان بن علي بن عبد الله بن العباس الهاشمي . قيل إن أصله من الري ، وكان كاتب عبد الله بن طاهر الخزاعي وشاعره ومؤدب أبنائه وكاتب أبيه من قبله ، وكان يفخم الكلام ويعربه ، ويكثر من نقل اللغة وله علم بها وصنف كتباً مفيدة منها « ما اتفق لفظه واختلف معنا » وقد طبعه المستشرق فريتس كرنكو بلندن سنة ١٩٢٥ باسم « الكتاب المأثور عن أبي العميثل الأعرابي » وله كتاب « التشابه » وكتاب « الأبيات السائرة » و « معاني الشعر » وغير ذلك . وتوفي سنة « ٢٤٠ » هـ الفهرست لابن النديم « ص ٧٢ من طبعة مصر » والوفيات « ج ١ س ٢٨٤ » طبعة بلاد العجم ، والمجموع اللفيف « نسخة مصورة ، الورقة ٣ ـ ٤ » وله شعر جيد .

« أهن عوادي يوسف وصواحبه [1] »

استرذل ابتداءها فاسقط القصيدة كلها حتى عاد إليه أبو تمام ووقفه على موقع الاختيار منها وهو :

إليك جزعنا مغرب الشمس كلما أجزنا [2] ملاً صلّت عليك سباسبه

وغير ذلك مما ذكره أبو تمام في قصيدته ، فلما وقف أبو العميثل عليه راجع عبد الله بن طاهر فأجازها له . ولأبي تمام ابتداآت كثيرة تجري هذا المجرى كقوله :

« قدك اتئد [3] أربيت في الغلواء » [4]

فإن الابتداء المستكره ليس من شرطه أن يكون مما يتطير به فقط وانما يكون مستكرهاً كما أشرنا إليه من قول أبي تمام وما جانسه ، فاعرف ذلك .

واعلم أن الابتداء البديع البارع يكون داعياً الى الاصغاء الى ما بعده من الكلام ، ألا ترى أن الله تعالى قال : « حم ، ألم ، وطسم ، وكهيعص » . فيقرع الأسماع شيء بديع ، ليس لها بمثله عادة فيكون ذلك داعياً لها إلى الاستماع ، ولذلك استحسن من الابتداآت في الكتب « الحمد لله » لأن النفوس تتشوف الى تمجيد الله — عز وجل — والثناء عليه ، وتميل إلى معرفة ما يأتي بعده من الكلام .

ومن أحسن الابتداآت ما ذكره مهيار فإنه أتى بالمعنى المقصود من أول كلامه فقال :

أما وهواها عِـذْرَةً وتنصُّلاً لقد نقل الواشي اليها فأمحلا [5]

سعى جُهدَه لكن تجاوز حدَّهُ وكثَّر فارتابت ولو شاء قلّلا

ألا ترى ما ألطف هذا الاعتذار الذي قد أبرزه في هيئة القول ، وأخرجه في معرض النسيب،

---

(١) من قصيدة يمدح بها أبا العباس عبد الله بن طاهر بن الحسين ، والشطر الثاني « فعزماً فقد ما أدرك السؤل طالبه » (الديوان ص ٣٦) .

(٢) في الديوان « وسطنا » . (٣) في الأصل « قدكتئد » ممزوجة .

(٤) من قصيدة يمدح بها يحيي بن ثابت ، والشطر الثاني « كم تعذلون وأنتم سجرائي ؟! »

(٥) أمحل : قال المحال وهو فعل مشتق من مشتق غير الفعل مثل « تمسكن » من المسكين .

والمراد به الاعتذار الى الممدوح ، وذلك من أبدع ما يكون فى هذا الباب . ومما جاء على نحو منه قول بعض المتأخرين فى أنوشروان (1) الوزير وقد خلع عليه :

خُلِعَت من الحَدَثان أَحصَنُ أدرعي ... فلقد سُنِنَّ على الكريم الأروع

وكذلك قوله وقد وشي فى حقه الى الممدوح :

وراءك أقوال الوشاة الفواجر ... ودونك أحوال الغرام المُخامر

فلولا وَلُوعُ منك بالصدق ما وشوا ... ولو لا الهوى لم أَنْتَدِبْ المعاذر

فسلك فى هذا القول مذهب مهيار إلا أن فى هذا زيادة على ما قاله مهيار ، وهى فى المعاتبة على الالتفات الى الوشاة ، والاستماع منهم وذلك من أغرب ما قيل فى هذا المعنى ، فاعرفه .

ومن الابتداآت فى الكتب قول مؤلف الكتاب « الحمد لله رافع لواء الايمان ، وقامع أولياء الشرك والبهتان ، الذي نصر الاسلام وأطلع نجومه ، وخذل الكفر وطمس رسومه » ، فانه قد جيء بالمعنى المقصود وهو البشرى بهزيمة الكفار من أول الكتاب ، ومتى سمع الانسان

(1) هو معين الدين شرف الدولة أبو نصر أنوشروان بن خالد بن محمد القيني القاشي الوزير ، ولد بالري سنة « ٤٥٩ » ونشأ نشأة الكتاب وتنقلت بـه الأحوال الى أن ولي الوزارة للسلطان مغيث الدين محمود بن محمد بن ملكشاه السلجوقي في جمادى الآخره سنة « ٥١٧ » وقدم معه بغداد واستوطنها وعزل عن الوزارة ثم أعيد اليها في رجب سنة « ٥٢١ » واستوزره الخليفة المسترشد بالله في أواخر رجب سنة « ٥٢٦ » وعزله في شهر ربيع الأول سنة « ٥٢٨ » ثم استوزره السلطان مسعود أخو محمود المذكور ، ثم عزله سنة « ٥٣٠ » فعاد الى بغداد وأقام معزولا مكرماً في داره بالحريم الطاهري بالجانب الغربي من بغداد الى أن توفي ثاني عشر صفر سنة « ٥٣٢ » هـ . وقيل في شهر رمضان قال ابن الجوزي « كان عاقلا مهيباً عظيم الخلقة دخلت عليه فرأيت من هيبته ما أدهشني وهو كان السبب فى جمع المقامات التي أنشأها أبو محمد الحريري » وقال ابن الأثير « كان يستقيل من الوزارة فيجاب الى ذلك ثم يخطب اليها فيجيب كارهاً » . وقال السمعاني « وكان قد جمع الله فيه الفضل الوافر والعقل الكامل والتواضع والرعاية للحقوق » . وفي الحق أن سلامته من الأذى والقتل في ذلك العصر تدل وحدها على حسن سيرته وفضله ، وله كتاب « فتور زمان الصدور وصدور زمان الفتور » في تاريخ السلجوقيين ، بالفارسية ، أخذ منه العماد الأصفهاني في كتابه « نصرة الفترة » (تلخيص معجم الألقاب) لابن الفوطي ، والمنتظم لابن الجوزي « ج ١ ص ٧٧ » و « الكامل في سنة « ٥٣٣ » وغيرها ، وأنساب السمعاني في « القيني » و « نصرة الفترة وعصرة الفترة » للعماد الأصفهاني « نسخة دار الكتب الوطنية بباريس « ٢١٤٥ » والنجوم الزاهرة « ج ٥ ص ٢٦١ » و « شذرات الذهب » ج ٤ ص ١٠١ » . و « خريدة القصر وجريدة العصر » نسخة دار الكتب الوطنية بباريس ٣٣٢٦الورقة٦٠ ، ٦٤ » و «الفخري ص ٢٢٥» . وكشف الظنون في « فتور» .

هذا المطلع علم أنه يتضمن البشرى بادالة المسلمين على المشركين من غير أن يحتاج إلى وقوف على حديث الوقعة . ومن ذلك قول بعض الكتاب في زمن المأمون وقد نُتِجَتْ ناقةٌ شخصَ آدمي ، فأمر أن يكتب بذلك الى البلاد فقال « الحمد لله خالق الأنام في بطون الأنعام » ، فعبَّر عن المراد في أول كلامه . وأمثال ذلك كثيرة فاعرفها .

النوع الخامس عشر من الباب الأول من الفن الثاني

في قوة اللفظ لقوة المعنى

وهو نوع من علم البيان شريف المحل ، لطيف المأخذ ، وإنما يعمد اليه لضرب من المبالغة .

اعلم أن اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ثم نقل الى وزن آخر اكثر منه فلا بد (١) أن يتضمن من المعنى اكثر مما كان يتضمنه أولاً ، والدليل على ذلك أن الألفاظ هي أدلة على المعاني وأمثلة للابانة عنها ، فاذا زيد في الألفاظ أوجبت القسمة زيادة المعاني بقدر ما زيد في الألفاظ . وهذا لا نزاع فيه ، لبيانه ووضوحه . فمن ذلك « خشن » و « اخشوشن » فمعنى « خشن » دون معنى « اخشوشن » لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو . ونحو « فعل » و « افعوعل » وكذلك قولهم « أعشب المكان » فاذا أرادوا كثرة العشب قالوا « اعشوشب » ومثله « فعل » و « افتعل » نحو « قدر » و « اقتدر » فاقتدر أقوى معنى من قولهم « قدر » قال الله — تعالى — « أخذ عزيز مقتدر (٢) » فمقتدر هنا أبلغ من « قادر » من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ الذي لا يصدر إلا عن وفور الغضب ، وكثرة السخط ، ومما ينتظم في هذه الأوزان من أسماء الفاعلين ، فان بعضها أبلغ من بعض ، نحو « فاعل » و « فعيل » وما جرى مجراها .

ولقد سألني بعض الأخوان عن « فاعل » و « فعيل » وأيها أبلغ ؟ فقلت في الجواب

(١) زيادة الواو ها هنا ليست من الفصاحة في شيء ، وهي تفسد العبارة .

(٢) السورة « القمر » والآية « ٤٢ » وهي « كذبوا بآياتنا فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر » .

ما أذكره ههنا وهو إن كانت العرب قد قالت إن « فاعلا » أبلغ من « فعيل » أو إن « فعيلا » أبلغ من « فاعل » بغير علة أوجبت ذلك ولا سبب اقتضى تميز أحدهما عن الآخر ، إلا تحكما محضا ، فذلك مُسَلَّم اليهم ، لأنه لغة القوم وكلامهم ، وهم المتحكمون فيه ، وإن كانت العرب لم تميز « فاعلا » على « فعيل » ولا « فعيلاً » على « فاعل » ولا قالت إن أحدهما أبلغ من الآخر فلنا نحن أن نبحث عن ذلك ، فان وجدنا لأحدهما مزية على الآخر ذكرناها ، وإن لم نجد كان لنا لذلك أسوة بباقي لغتهم ، التي لا نعرف لها علة ، وإنما نأخذ عنهم بالنقل والتقليد ، ولما سألت ، ايها الأخ ، عن الفرق بين « فاعل » و « فعيل » وأيهما أبلغ ؟ أنعمت النظر في ذلك مستعينا بالله ، فسنح الفرق بينهما بما أذكره ، والله الموفق ، فأقول : أما الحكم على أن أحدهما أبلغ من الآخر فهو أن « فاعلا » أبلغ من « فعيل » . وأما علة الحكم فمن وجهين :

الأول : أن « فاعلاً » لم يرد في كلام العرب الا اسماً للفاعل فقط نحو « ضارب » اسم فاعل من « ضَرَب » و « قاتل » اسم فاعل من قَتَل ، وهذا مطّرد في بابه لم يأت غيره وأما « فعيل » فانه يكون اسماً للفاعل وبمعنى « المفعول » فأما كونه اسماً للفاعل فنحو « ظريف » اسم فاعل من « ظَرُف » و « كريم » اسم فاعل من « كَرُم » وكذلك ما جرى هذا المجرى . وأما كونه بمعنى « المفعول » فهو نحو « قتيل وجريح » اللذين هما بمعنى المقتول والمجروح . فلما كان « فاعل » مختصاً باسم الفاعل لا يشاركه فيه غيره ، وفعيل يشترك فيه اسم الفاعل والمفعول كان ما هو مختص بالفاعل وحده أبلغ مما يشترك فيه الفاعل والمفعول ، وذلك لقوة الفاعل على المفعول وضعف المفعول عن الفاعل ، وما يختص بأمر قوي أبلغ مما يتردد بين أمرين قوي وضعيف . فان قيل إن « فاعلاً » قد جاء بمعنى المفعول كما جاء « فعيل » بمعنى المفعول في قوله تعالى « ماء دافق » أي مدفوق قلنا : أما قولك إن « فاعلاً » قد جاء بمعنى المفعول واستدلالك عليه بالآية فانه ضعيف شاذ ، لأن ذلك لم ينقل جوازه عن العرب ولم يذهب إليه أحد من العلماء ، غير أن بعض[1] المفسرين قد ذكره وزيف قوله الجمهور ، وأجمعوا على مخالفته

(١) لم ينفرد بذلك واحد ففي الصحاح للجوهري « دفقت الماء أدفقه دفقاً أي صببته فهوماء دافق أي =

وقالوا إن معنى قوله تعالى « ماء دافق » أي مندفق وذلك أيضاً اسم « فاعل » . من « أنفَعَل » نحو « أنطَلَقَ فهو منطلق » و « انعكف فهو منعكف » وما جرى هذا المجرى ، ثم لو نقل جواز هـذا عن العرب وصح عنهم لما كان ناقضاً لدعوانا نحن في « فَعيل » وأنه يجيء بمعنى « المفعول » شائعاً كثيراً في كلامهم ويصح عليه القياس . وما ذكرته أيها المعترض شاذ قليل لا يعتد به ولا يقاس عليه ، لأنه لم يأت منه إلا لفظة واحـدة أو لفظتان أو لفظات كماء دافق وعيشة راضية » والشائع الكثير في كلام العرب وغيره أرجح جانباً من الشاذ القليل ، وما يقاس عليه أبلغ مما ليس بمقيس (عليه) . وأما الوجه الثاني في إثبات أنّ « فاعلاً » أبلغ من « فعيل » فهو أن « فاعلا » يكون اسماً للفاعل متعدياً كان أو قاصراً فهو إذا يعمها جميعاً نحو « غالب وجالس » ، وأمـا « فعيل » فانه لا يكون اسماً إلا لفاعل فعله قاصر غير متعـد نحو « شريف ونبيه وغليظ » وهو مطرد في هذا الباب لم يأت في كلام العرب غيره ، فلما كان « فاعل » اسماً للفاعل المتعدي فعله والقاصر معاً ، و « فعيل » اسماً للفاعل القاصر فعله فقط كان « فاعل » أبلغ من « فعيل » المتعدي فعل فاعله إلى مفعوله ، وقصور فعل « فعيل » عن مفعوله فان قيل إن « فعيلا » جاء اسماً للفـاعل المتعدي فعـله على غير وزن « فَعُل » نحو « خطَبَ فهو خطيب » و « علم فهو عليم » وهذا يدل على أن « فعيلا » مسـاو « لفاعل » في التعدي لأن « فاعلا » قد جاء اسماً للفاعل متعدياً كان فعله أو قاصراً ، وكذلك قد جاء « فعيل » أيضاً كما رأينا .

قلنا هذا الذي أشرت اليه من أن فعيلاً قد جاء اسماً للفاعل المتعدي فعله على غير وزن « فَعُل » نحو « خطب فهو خطيب وعلم فهو عليم » مسلم اليك إلا أن ذلك لا يكون ناقضاً لما ذكرناه ولا اعتراضاً

= مدفوق كما قالوا سر كاتم أي مكتوم . لأنه من قولك : دفق الماء على ما لم يسـم فاعله ، ولا يقال : دفق الماء » . وفي المصباح المنير « دفق الماء دفقاً من باب قتل : انصب بشدة ، ودفقته أنا ، يتعدى ولا يتعدى فهو دافق مدفوق . وأنكر الأصمعي استعماله لازماً . قال : وأما قوله ــ تعالى ــ « من ماء دافق » فهو على اسـلوب لأهل الحجاز وهو أنهم يحولون المفعول فاعلا إذا كان في محل نعت والمعنى من ماء مدفوق . قال ابن القوطية : ما يوافقه ، سر كاتم أي مكتوم وعارف أي معروف ودافق أي مدفوق وعاصم أي معصوم . وقال الزجاج : المعنى « من ماء ذى دفق » . قلنا : والصحيح قول الزجاج ، وهو الذي أثبته المحققون .

عليه ، لأن الذي أورده إنما كان يصح لك الاعتراض به على ما أشرنا اليه أن لو كان « خطيب » وحده اسم فاعل من « خطب » ولا يجوز فيه « خاطب » أو كان « عليم » اسم فاعل من علم ولا يجوز فيه « عالم » وكذا الأصل في « خَطَب » أن يكون اسم فاعله « خاطب » ولهذا لا ترى وزن « فعيل » أبداً وهو اسم فاعل من « فَعَل أو فَعِل » الا وهو دخيل على « فاعل » لأنه الأصل وعليه القياس . والدليل على ذلك الاطراد والغلبة ، لأن من شروط القياس الاطراد والغالب عليه أن يكون كذلك . وهذا موجود في « فَعَل » و « فَعِل » فهو « فاعل » وأما « فعيل » منها فهو شاذ نادر والشاذ النادر لا ينقض القياس ، والدليل على أن « فعيلا » شاذ في « فَعَل وفَعِل » فإنه قد جاء فيها ألفاظ معدودة لا غير ، وانما اطراده وغلبته (في) « فَعُل » نحو « شرُف فهو شريف » و « كرم فهو كريم » و « نَبُه فهو نبيه » وكذلك ما جرى هذا المجرى ، على أنه قد شذ منه « فاعل » أيضاً نحو « طهُر » فهو طاهر ولا يقال فيه « طَهير » فاعرفه .

فان قيل : إن « فعيلا » هو اسم فاعل من الصفات الذوية [1] ، ولسنا نعني بذلك ما كان مقوماً للذات ، نحو الحياة التي لا تقوم الذات إلا بها ، وانما نعني بذلك ما كان ملازماً للذات نحو « عليم وقدير وسميع وبصير » و « فاعل » هو اسم فاعل من الصفات العرضية نحو « ضارب وآكل وشارب » وما يكون مختصاً بصفة الذوات أبلغ مما يكون مختصاً بصفة الأعراض ، وأشرف محلاً ، الجواب عن ذلك : أنا نقول لو سلم لك يوماً المعترض ما ذكرته واطّرد في بابه لكان ناقضاً لما ذكرناه نحن وادعيناه من أن « فاعلاً » أبلغ من « فعيل » وإنما قد جاء « فاعل » وهو أيضاً اسم الفاعل من صفات الذات نحو « عالم وقادر وسامع » وأشباه ذلك ، فقد عم « فاعل » إذن صفات الذوات وصفات الأعراض . وما

(1) نسبة إلى « الذات » ، وفي المصباح المنير « .. قال ابن برهان من النحاة : قول المتكلمين « ذات الله » جهل لأن أسماءه لا تلحقها تاء التأنيث فلا يقال علامة وان كان أعلم العالمين . قال : وقولهم « الصفات الذاتية » خطأ أيضاً فان النسبة الى الذات « ذووي » لأن النسبة ترد الاسم الى أصله » . ثم نقل صاحب المصباح « وقد صار استعمالها بمعنى نفس الشيء عرفاً مشهوراً حتى قال الناس « ذات متميزة » و « ذات محدثة » ونسبوا اليها على لفظها من غير تغيير فقالوا « عيب ذاتي » بمعنى جبلي وخلقي » .

كان عاماً للأمرين جميعاً كان أبلغ مما اختص بأحدهما دون الآخر .

فإن قيل قد قلت في كتابك : إن ما كان مختصاً بأمر قوي في بابه أبلغ مما تردد بين أمرين أحدهما قوي والآخر ضعيف ، وهذا الحكم قد وجدناه هنا في « فعيل وفاعل » ففعيل مختص باسم الفاعل من الصفات الذوية واسم الفاعل من الصفات العرضية ، فالذي يختص بالأشرف الأقوى وحده أبلغ من الذي يتردد بينه وبين ضده ، وهو الأدنى الأضعف . الجواب عن ذلك : أنا نقول قد سلمنا اليك أن « فاعلاً » الذي هو اسم الفاعل ها ما متردد بين صفات الذوات والأعراض ولكن من أين لك ، أيها المعترض [الشاهد] ، بصحة ما ذكرته من أن « فعيلاً » الذي هو اسم الفاعل هاهنا يخص صفات الذوات دون صفات الأعراض ، فان هذا شيء لم ينتظم لك سلكه ، ولا رسا لك أصله ، لأنه قد جاء « فعيل » أيضاً وهو « فاعل » من صفات الأعراض نحو « نبيه ووجيه وبصير وفقير » وأشباه (ذلك) . فقد استوى إذن « فاعل » و « فعيل » في عمومها لصفات الذوات والأعراض ، ولم يكن لأحدهما مزية على الآخر في هذا المعنى ، وتفرد « فاعل » بالمزية على « فعيل » فيما أشرنا اليه قبل هذا الوضع في هذا الباب من تعديه إلى معموله واختصاصه باسم الفاعل دون معنى المفعول ، وقد مر ذلك مستوفىً في مكانه ، فاعرفه .

هذا ما صح لنا في الفرق (بين) « فاعل وفعيل » وأيهما أبلغ . والله الموفق [1] . ومما أشرنا اليـــه من ذلك كفاية للعارف بهذه الصناعة ، فانـــه ينبغي أن يكون خبيراً بقياس هذه الأشياء على نظائرها وأشباهها .

النوع السادس عشر من الباب الأول من الفن الثاني

في خذلان المخاطب

وهو الأمر بعكس المراد ، ويدل ذلك على الاستهانة بالمأمور ، وقلة المبالاة بأمره أي أني

(١) فات المؤلف الكلام على « فعيل » المشتق من« فاعل يفاعل » الرباعي وهو نحو « القريع » من قارعه و « الشريك » من شاركه وهو لا يحصى كثرة .

مقابلك على فعلك ومجازيك بحسنه ، فمن ذلك قوله تعالى « وإذا مسَّ الانسانَ ضُرٌّ دعا ربَّه مُنيباً إليه ثم إذا خَوَّلَه نعمةً منه نسيَ ما كان يدعو إليه من قبل ، وجَعل لله أنداداً ليُضِلَّ عن سَبيله ، قل تمتَّع بكفرك قليلاً إنك من أصحاب النار[1] » فقوله « تمتع بكفرك » من باب الخذلان ، كأنه قال له : إذ قد أبيت قبول ما أمرتَ به من الايمان والطاعة فمن حقك أن لا تؤمر به بعد ذلك ، وتؤمرَ بتركه ، وهذا مبالغة في خذلانه لأن المبالغة في الخذلان أشد من أن يُبعث على ضدِّ ما أمر به .

ومن هذا الباب قوله تعالى « قل الله أعبد مخلصاً له ديني فاعبدوا ما شئتم من دونه[2] » . الآية ، فان المراد بهذا الأمر الوارد على وجه التخيير المبالغة في الخذلان ، على ما سبق ذكره ، وفى هذا الكلام معنيان لطيفان : الأول رأى أن عبادتكم لله وعبادتكم لغيره إنما تنفع أوتضر لكم لا لسواكم[3] والله — تعالى — لا يؤثر ذلك عنده شيئاً ، لأن مستغن عن عبادتكم له . الثاني توعده لهم بالمقابلة على فعلهم من غير إصراح بالوعيد ، وذلك أبلغ من الاصراح به ؛ لوقوع الموعود في حيرة من أمره ، وترامي وهمه عند ذلك إلى كل خطب عظيم من المجازاة والمقابلة ، كقولك لمن عصى « افعل ما شئت إني مقابلك » وهذا نوع من علم البيان شريف[4] .

النوع السابع عشر من الباب الأول من الفن الثاني

في الاشتقاق

اعلم أن جماعة علماء هذه الصناعة يفضلون الاشتقاق على التجنيس ، وليس الأمر كما وقع لهم ، بل التجنيس أمر عام لهذين النوعين من الكلام ؛ وذلك لأن التجانس[5] في أصل الوضع

---

(١) السورة « الزمر » والآية « ٨ » .

(٢) السورة « الزمر » والآية « ١٤ — ١٥ » وتمامها « ... قل إن الخاسرين الذين خسروا أنفسهم وأهليهم يوم القيامة ، ألا ذلك هو الخسران المبين » .

(٣) الفصيح « لا لمن سواكم » بإضافة « من » الموصولة كقوله — ص — « وهم يد على من سواهم » .

(٤) في الأصل « الشريف » وهو لايناسب سياق الكلام .

(٥) في المثل السائر « ج ٢ ص ٣٣٧ » التجنيس .

هو التماثل والتشابه ، يقال « جانس الشيء (الشيء ...

كذلك ، ورأينا من الألفاظ ما يتماثل ويتشابه فى صيغته وبيانه علمنا أن ذلك يطلق عليه اسم « التجانس » . وكذلك لما رأينا من المعاني ما يتماثل ويتشابه علمنا أن ذلك يطلق عليه اسم « التجانس » ، أيضاً ، فالتجانس ينقسم قسمين أحدهما تجانس فى اللفظ والآخر تجانس فى المعنى ، فأما التجانس فى اللفظ فهو على بابه تجانس لم يجعل له اسم آخر كما جعل للتجانس فى المعنى فانه يسمى « الاشتقاق » أي أن أحد المعنيين مشتق من الآخر ، فهذا الموضع الذي كنا بصدد ذكره لايليق أن نورد فيه الا ما يختص بالمعاني ، لأنه من باب الصناعة المعنوية ، ولذلك أفردنا « الاشتقاق » وذكرناه هاهنا . وأما التجانس فى الألفاظ . فسيأتي ذكره في باب الصناعة اللفظية .

واعلم أن الاشتقاق على ضربين : صغير وكبير ، فالصغير : أن يأخذ أصلا من الأصول فيجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغته ومبانيه ، كتركيب « س ل م » فانك تأخذ منه معنى السلامة فى تصرفه نحو « سلم وسالم وسلمان وسلمى والسليم » اللديغ : أطلق عليه ذلك تفاؤلاً بسلامته ، وعلى هذا جاء غيره من الأصول كقولك « هشمتك هاشم » و « حاربك محارب » و « سالمك سالم » و « أصاب الأرض صيّب » لأن الصيّب هو المطر الذي يشتد صوبه أي وقعه على الأرض ، وأمثال ذلك كثيرة ، ولهذا الضرب من الكلام رونق لا يخفى على العارف بهذه الصناعة ، فما جاء منه قول بعضهم [٢] :

« أمحلّتي سلمى لكاظمة اسلما »

وكذلك قول الآخر وهو جرير بن عطية [٣] :

---

(١) زيادة ضرورية من المثل السائر .

(٢) هو البحتري وهو مطلع قصيدة له يمدح بها أحمد وابراهيم ابني المدبر وتتمة البيت :

« وتعلما أن الهوى ما هجتما »

انظر الديوان « ج ٢ ص ٢٣٩ » طبعة مصر ، وانظر حاشية المثل السائر « ج ٢ ص ٣٣٩ » .

(٣) هذا البيت من كلمة لجرير يهجو بها الفرزدق أولها قوله :

وما ذات أرواق تصدى لجؤذر بحيث تلاقى عازب فالأواعس

وما زال محبوسا عن الخير حابس

وقال غيره [1] :

لقد علم القبائل أن قومي ... لهم حدّ إذا لبس الحديد

وأمثال هذه كثيرة ، فاعرفها .

وأما الاشتقاق الكبير فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول فتعقد عليه وعلى تراكيبه معنى واحداً يجمع تلك التراكيب وما تصرف منها وإن تباعد شيء من ذلك رد بلطف الصنعة والتأويل إليها ، كما يفعل الاشتقاقيون . ولنضرب لذلك مثالاً فنقول : إن لفظة « ق ر م » من الثلاثي لها ستة تراكيب وهي « ق ر م . ق م ر . ر م ق . م ق ر . م ر ق . فهذه التراكيب الستة يجمعها معنى واحد . وهو القوة والشدة ، فالقرم شدة شهوة اللحم وقمر الرجل « إذا غلب من يقامره » و « الرقم » الداهية وهى الشدة التي تلحق الانسان من أمره « وعيش مرمق » أي ضيق ، وذلك نوع من الشدة أيضاً « والمقر » شبه الصبر يقال « أمقر الشيء إذا أمرّ » وفى ذلك شدة على الذائق وكراهة « ومرق السهم » إذا نفر من الرميّة ؛ وذلك لشدة مضائه وقوته .

واعلم أنه اذا أسقط من تراكيب الكلمة شيء فجائز ذلك في الاشتقاق ، لأن الاشتقاق ليس من شرطه كمال تراكيب الكلمة بل من شرطه أن الكلمة كيف تقلبت بها تراكيبها ، من تقديم حروفها أو تأخيرها أدت الى معنى واحد يجمعها . فمثال ما سقط من تراكيب الثلاثي لفظه « و س ق » فان لها خمسة تراكيب وهي : و س ق . و ق س . س و ق . ق س و . ق و س . وسقط من جملة التراكيب قسم واحد وهو « س ق و » وجميع هذه الكلمات المذكورة تدل على القوة والشدة أيضاً ، فالوسق [2] من قولهم « استَوْسَقَ الأمرُ » أي اجتمع وقوي . والوَقْسُ : ابتداءُ الجرَبِ ، وفي ذلك شدة على من يصيب وبلاء . والسَّوْق :

(١) هذا البيت للحيان بن ربيعة الطائي وهو من شعر الحماسة « التبريزي ج ١ ص ٢٧٩ » والصناعتين لأبي هلال « ٢٥٦ » وحاشية المثل السائر « ج ٢ ص ٣٣٩ » وفي رواية الحماسة « لهم جد » وذكر التبريزي أنه يروى « لهم حد » .

(٢) كذا ورد في الأصل المصور ولعله « منه » لأن المجرد أصل المزيد وهذا من بديهيات الاشتقاق .

متابعة السيرة وفى هذا عناء وشدة للسائق والمسوق . والقَسْوة : شدة القلب وغلظه .

والقَوْس : معروف ، وفيه نوع من الشدة والقوة لنزعه السهم وإخراجه الى ذلك الرمى المتباعد .

واعلم أنا لا ندعى أن هذا يطرد في جميع اللغة بل قد جاء شيء منها كذلك ، وهذا مما يدل على شرفها وحكمتها ، لأن الكلمة الواحدة تتقلب على ضروب من التقاليب ، وهى مع ذلك دالة على معنى واحد . وهذا من أعجب الأسرار التي توجد في لغة العرب وأغربها ، فاعرفه .

النوع الثالث من الباب الأول من الفن الثاني

فى الحروف العاطفة والجارة

وهو نوع ينبغي لمؤلف الكلام مراعاته والعناية به ، لأن معانيه ودقائقه ، لا يتنبه لها إلا الفطن اللبيب ، وما رأيت أحداً من علماء هذه الصناعة تعرض له ولا ذكره ولا أقول إنهم لم يعرفوا ذلك أصلاً ، لأن هذا النوع من الكلام أشهر من أن يخفى ؛ لأنه مذكور فى كتب العربية جميعها ، ولست أعني بإيرادها هنا ما يذكره النحويون من أن الحروف العاطفة تتبع المعطوف (المعطوف (1)) عليه في الاعراب ، ولا أن الحروف الجارة تجر ماتدخل عليه بل أمراً وراء ذلك ، وإن كان المرجع فيه الى الأصل الذي ذكره علماء العربية في كتبهم فأقول :

إن أكثر الناس يجعلون ما ينبغي أن يعطف بالواو معطوفاً بالفاء ، وما ينبغي أن يعطف بالفاء معطوفاً بثم ، وكذلك يجعلون ما ينبغي أن يكون « بعلى » « بفي » في حروف الجر . وفى هذه الأشياء دقائق ، أذكرها لك أيها المتأمل ، لتعلم السر فيها . فأما حرف العطف فنحو قوله تعالى « قُتِلَ الإنسانُ ما أكْفَرَهُ ، مِنْ أيِّ شيءٍ خَلَقَه ، من نطفة خلقه فَقَدَّرَهُ ، ثم السَّبِيلَ يَسَّرَه ، ثم أماته فأقْبَرَه ، ثم إذا شاءَ أنْشَرَهُ (2) » ألا ترى أنه لما قال « من نطفة خلقه » كيف قال « فقدره » ولم يقل « ثم قدره » لأن التقدير لما كان تابعاً للخلقة ، وملازماً لها ، عطفه عليها بالفاء ، وذلك بخلاف قوله « ثم السبيل يسره » لأن بين خلقته

(1) زيادة اقتضاها السياق . (2) السورة « عبس » الآية « 17 — 23 » .

وتقديره في بطن أمه وبين إخراجه منها وتسهيل سبيله مهلة وزماناً ، فلذلك عطفه « بثم » وعلى هذا جاء قوله تعالى « ثم أماته فأقبره » وقوله « ثم إذا شاء أنشره » لأن بين إخراجه من بطن أمه وبين موته تراخياً وفسحة ، وكذلك بين موته ونشوره أيضاً ، ولهذا عطفها « بثم » . ولما لم يكن بين موت الإنسان وإقباره تراخ ولا مهلة عطفه بالفاء ، وأمثال هذا كثيرة ، فينبغي لمؤلف الكلام تدبرها والاتيان بها في أماكنها .

واعلم أنّ في حروف العطف موضعاً تلتبس فيه الفاء بالواو ، وهو موضع يحتاج الى فضل تأمل لأنه شديد الاشتباه والالتباس ؛ وذلك أن فعل المطاوعة لا يعطف عليه إلا بالفاء دون الواو ، وقد يجيء من الأفعال ما يلتبس بفعل المطاوعة ويعطي ظاهره أنه كذلك ، إلا أن معناه يكون مخالفاً لمعنى فعل المطاوعة ، فينعطف حينئذ بالواو لا بالفاء . وهذا موضع غامض يجب على المؤلف التحرز من الوقوع فيه ، فمن ذلك قوله تعالى : « ولا تُطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فُرُطا [1] » فقوله تعالى « أغفلنا قلبه » ها هنا بمعنى صادفناه (غافلاً [2]) لأنه لو كان كذلك لكان معطوفاً عليه بالفاء وقيل [3] « فاتبع هواه » وذلك أنه يكون مطاوعاً وفعل المطاوعة إنما يكون معطوفاً بالفاء دون الواو كقولك « أعطيته فأخذ ودعوته فأجاب » ولا تقول « أعطيته وأخذ ولادعوته وأجاب » كما لا تقول « كسرته وانكسر » وكذلك لو كان معنى « أغفلنا » في الآية « صددنا » و « منعنا » لكان معطوفاً بالفاء ، وكان يقال « ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا فاتبع هواه » [فلما لم يكن كذلك وكان العطف عليه بالواو ؛ فطريقه أنه لما قال : « أغفلنا قلبه عن ذكرنا فاتبع هواه [3]] أن يكون معناه « وجدناه غافلاً » وإذا وجد غافلاً فقد غفل لا محالة ، وكأنه قال « ولا تطع من أغفلنا [4] قلبه عن ذكرنا

---

(١) السورة « الكهف » والآية « ٢٨ » .

(٢) زيادة ضرورية من المثل السائر « ج ٢ س ٥٣ » ويلي ذلك فيه » وليس منقولا عن « غفل » حتى يكون معناه : صددناه .

(٣) زيادة من المثل السائر .

(٤) في المثل السائر « ولا تطع من غفل قلبه » وهو الموافق للمقام .

واتبع هواه » أي لا تطع من فعل كذا وكذا . يُعدِّد أفعاله ، التي توجب ترك طاعته ، فاعرف ذلك وقس عليه .

وأما حرف الجر فنحو قوله تعالى : « قُلْ مَنْ يرزُقُكم من السموات والأرض قل الله وإنّا أو إيّاكم لعلى هُدىً أو في ضلال مبين »(١) ألا ترى إلى بداعة هذا المعنى المقصود بمخالفة حرفي الجر هاهنا فإنه إنما خولف بينهما في الدخول على الحق والباطل لأن صاحب الحق كأنه مستعل على فرس جواد يركض (٢) حيث يشاء ، وصاحب الضلال كأنه منغمس في ضلاله مرتبك فيه فلا يدري أين يتوجه ، وهذا معنى دقيق قلما يراعى في الكلام وكثيراً ما سمعت إذا كان الرجل يلوم صديقه أو يُعاتب خليله على أمر من الأمور فيقول له « أنت على ضلالك القديم كما أعهدك » وهذا وإن كان جائزاً في الكلام إلا أن استعمال « في » هاهنا أولى لما أشرنا إليه ، ومن هذا النوع قوله تعالى : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل (٣) » فإنه إنما عدل عن اللام إلى « في » في الثلاثة الأخيرة للإيذان بأنهم أرسخ في الاستحقاق والتصدق عليهم ممن سبق ذكره ، لأن « في » للوعاء فنبه على أنهم أحقاء بأن توضع فيهم الصدقات ويُجعلوا مظنة(٤) لها وذلك لما في فك الرقاب وفي الغُرم من التخلص وتكرير « في » في قوله تعالى « وفي السبيل » فيه فضل وترجيح له على الرقاب وعلى الغارمين ، وأمثال هذا مما يوجب مراعاته والاعتناء به [كثيرة] فاعرفه .

---

(١) السورة « سبأ » الآية « ٢٤ » وانظر المثل السائر « ج ٢ ص ٥٣ » فقد قدم لهذه الآية ما يوضح المراد من ايرادها .

(٢) في مختار الصحاح « الركض » تحريك الرجل ومنه قوله تعالى « اركض برجلك » ، وبابه نصر وركض الفرس برجله : استحثه ليعدو ثم كثر حتى قيل : ركض الفرس ، إذا عدا وليس بالأصل والصواب: ركض الفرس ، على ما لم يسم فاعله فهو مركوض » .

(٣) السورة « التوبة » والآية « ٦٠ » وتمامها « فريضة من الله والله عليم حكيم » .

(٤) في الأصل « وتجعل مظلة لها » ولا معنى له والصحيح من المثل السائر « ج ٢ ص ٥٤ » .

في التكرير

وهو قسمان : أحدهما يوجد في اللفظ والمعنى ، والآخر يوجد في المعنى دون اللفظ

فأما الذي يوجد في اللفظ والمعنى فكقولك لمن تستدعيه « أسرعْ أسرعْ » ومنه قول أبي الطيب المتنبي :

ولم أرَ مثل جِيراني ومثلي   لمثلي عنـد مثلهم مقام[(1)]

وأما الذي يوجد في المعنى دون اللفظ فكقولك « أطعني ولا تعصني » فإن الأمر بالطاعة نهي عن المعصية . وكل من هذين القسمين ينقسم إلى مفيد وغير ذلك . فالمفيد يأتي في الكلام تأكيداً له وتشييداً من أمره ، وإنما يفعل ذلك للدلالة على عظم محل الشيء ، الذي كرّرت فيه كلامك ، والإشعار بفخامته شأنه وعلو قدره ، أو الدلالة على حقارته والإعلام بهوانه واتضاعه[(2)] . وغير المفيد لا يأتي في الكلام إلا عَبَثاً وخَطَلاً ، من غير حاجة اليه .

فأما الأول وهو الذي يوجد في اللفظ والمعنى ويدل على معنى فهو ضربان : مفيد وغير مفيد .

فالضرب الأول وهو المفيد فرعان : الأول إذا كان التكرير في اللفظ والمعنى يدل على معنى واحد المقصود به غرضان مختلفان كقوله تعالى « وإذ يَعِدُكمُ الله إحدى الطائفتين أنها لكم ، وتَوَدُّون أن غير ذات الشوكة تكون لكم ، ويُريد الله أن يُحِقَّ الحق بكلماته ويَقْطَعَ دابِرَ الكافرين ، ليُحِقَّ الحقَّ ويُبْطِلَ الباطلَ ولو كره المجرمون »[(3)] هذا تكرير في اللفظ والمعنى [وهو قوله][(4)] « يحق الحق وليحقَّ الحق » وإنما جيء به هاهنا لاختلاف المراد ، وذلك أن الأول تمييز بين الارادتين ، والثاني بيان لغرضه فيما فعل من اختيار ذات الشوكة على غيرها لهم ، ونصرتهم عليها ، وأنه ما نصرهم ولا خذل أولئك إلا لهـذا الغرض .

---

(1) من كلمة له يمدح بها المغيث بي علي العجلي ومطلعها :

فؤاد ما تسليه المدام   وعمر مثل ما تهب اللئام

(2) في الأصل « وايضاعه » وهو من غلط الناسخ لبعده عن المراد .

(3) السورة « الأنفال » والآية « ٧ـ٨ » .   (4) زيادة واجبة من المثل السائر .

ومن هـــذا الباب قوله تعالى « قل إني أُمِرتُ أنْ أعبد الله مخلصاً له الدين [1] .. إلى قوله « فاتقون » ألا ترى الى هذا التكرير في قوله « قل إني أمرت أن أعبـد الله مخلصاً له الدين » وقوله « قل الله أعبدُ مخلصاً له ديني » والمراد به غرضـان مختلفان وذلك أن الأول إخبار بأنه مأمور من جهة الله عزّ وجل بإحداث العبادة له والإخلاص في دينه . والثاني إخبار بأنه يخص الله وحده دون غيره بالعبادة ، مخلصاً له دينه ، ولدلالته على ذلك قدم المعبود على فعل العبـادة في الثاني وأخّره في الأول ؛ لأن الكلام أولاً واقع في الفعل نفسه وإيجاده ، وثانياً فيمن يُفْعَـلُ الفعل لأجله ، ولذلك رتّب عليه « فاعبدوا ما شئتم من دونه » .

ومما أورد على نحو من ذلك قوله تعالى : « قل يا أيها الكافرون ... [2] » إلى آخرها فقوله « لا أعبد » يعني في المستقبل لا تطالبوا مني عبادة آلهتكم ، ولا أنتم فاعلون فيـه ما أطالب منكم من عبادة إلهي . « ولا أنا عابد ما عبدتم » أي « وما كنتُ عابداً فيما سلف ما عبدتم فيه » ، يعني أنه لم يُعْهد في عبادة صنم في الجاهلية في وقت مّا ، فكيف يرجى ذلك في الإسلام ؟! ولا أنتم عابدون في الماضي في وقت مّا ما أنا على عبادته الآن » . وأمثال هذا كثيرة فاعرفه .

ومن هذا الجنس قوله تعالى : « كَـذَّبَتْ قومُ نوح المرسلين ، إذ قال لهم أخوهم نوح ألا تتقون ، إني لكم رسـول أمين ، فاتقوا الله وأطيعوني ، وما أسألـكم عليه من أجر إن أجري إلا على ربّ العالمين ، فاتقوا الله وأطيعوني [3] » فإنه إنما كرر [4] قوله « فاتقوا الله وأطيعوني » ليؤكّـده عندهم وليقرره في نفوسهم مع تعليق كل واحد منهما بعلّة ؛ فجعل علة الأول كونه أميناً فيما بينهم ، وجعل علة الثاني حسم طمعه عنهم وخلوه من الأغراض فيما يدعوهم اليه .

(١) السورة « الزمر » والآية « ١١ ، ١٢ » وتمامها « وأمرت لأ كون أول المسلمين قل إني أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم ، قل الله أعبد مخلصاً له ديني فاعبدوا ما شئتم من دونه ، قل إن الخاسرين الذين خسروا أنفسهم وأهليهم يوم القيامة ، ألا ذلك هو الخسران المبين ، لهم من فوقهم ظلل من النار ومن تحتهم ظلل . ذلك يخوف الله به عباده ، يا عبادي اتقوني » .

(٢) السورة « الكافرون » وهي « قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ، ولا أنتم عابدون ما أعبد ، ولا أنا عابد ما عبدتم ، ولا أنتم عابدون ما أعبد ، لكم دينكم ولي ديني » .

(٣) السورة « نوح » والآية « ١٠٥ – ١١٠ » .

(٤) في الأصل « قرر » وليس بمناسب للمراد .

من هذا النحو قوله تعالى « كذبت (١) قبلهم قومُ نوح وعادٌ وفرعون ذو الأوتاد ، وثمودُ وقومُ لوطٍ وأصحاب الأيكةِ أولئك الأحزابُ ، إنْ كلٌّ إلا كذّبَ الرسلَ فحقّ عقابي »

وإنما كرر تكذيبهم ها هنا لأنه لم يأت به على أسلوب واحد ، بل تنوع فيه بضروب من الصنعة فذكره أولاً في الجملة الخبرية على وجه الابهام ، ثم جاء به بالجملة الاستثنائية ، فأوضحه بأن كلَّ واحد من الأحزاب كذّبَ جميع الرسل لأنهم إذا كذبوا واحداً منهم فقد كذبوا جميعهم . وفي تكرير التكذيب وإيضاحه بعد إبهامه ، والتنوع في تكريره بالجملة الخبرية أولاً وبالاستثنائية ثانياً ، وما في الاستثناء من الوضع على جهة التأكيد والتخصيص من المبالغة المسجلة عليهم ، باستحقاق أشد العذاب في أبلغه [من البيان ما لا خفاء فيه] .

وهذا باب من تكرير اللفظ والمعنى غامض ، وبه يعرف مواقع التكرير والفرق بينه وبين غيره ، فافهمه .

الفرع الثاني من الضرب الأول

اذا كان التكرير في اللفظ والمعنى يدل على معنى واحد والمراد به غرض واحد كقوله تعالى : « والله الذي يرسل الرياح فتثير سحاباً فيبسطه في السماء كيف يشاء (٢) » الى قوله : « ... لمبلسين (٣) » فقوله « من قبله » بعد قوله « من قبل » فيه الدلالة على أنّ عهدهم بالمطر قد بعد وتطاول فاستحكم يأسهم ، وتمادى إبلاسهم ، فكان الاستبشار على قدر اهتمامهم .

ومثل هذا قوله تعالى : « فكان عاقبتهما أنّهما في النار خالدين فيها (٤) » وكذلك قوله تعالى : « ولا تحسَبنّ الذين يفرحون بما أتوا ويُحبون أنْ يُحمدوا بما لم يفعلوا ، فلا تحسبنّهم

(١) السورة « ص » والآية « ١٢ وما بعدها » .

(٢) السورة « الروم » والآية « ٤٨-٤٩ » وبعد ذلك « ويجعله كسفاً فترى الودق يخرج من خلاله فاذا أصاب به من يشاء من عباده إذاهم يستبشرون ، وان كانوا من قبل أن ينزل عليهم من قبله لمبلسين » .

(٣) في الأصل « بمبتلين » وهو تصحيف .

(٤) السورة « الحشر » والآية « ١٧ » وتمامها « وذلك جزاء الظالمين » .

بمفازة من العذاب ، ولهم عذاب أليم [1] » ومن هـذا الجنس قوله تعـالى : « وقال الذي آمن يا قوم اتبعوني أهدِكم سبيل الرشاد يا قوم إنما هذه الحياة الدنيا متاعٌ وإن الآخرة هي دار القرار [2] » فإنه إنما كرر نداء قومه ها هنا لزيادة التنبيه لهم ، والايقاظ [3] من سـنة الغفلة ، ولأنهم قومه وعشيرته وهم فيما يوبقهم من الضلال ، وهو يعلم وجه صلاحهم ، ونصيحتهم عليه واجبة ، فهو يتحزن لهم ، ويتلطف بهم ، ويستدعي بذلك أن لا يتهموه ، فان سرورهم سروره وغمهم غمه وإن لم ينزلوا على نصيحته لهم . وهذا من التكرير الذي هو أبلغ من الايجاز وأشد موقعاً من الاختصار ، فاعرفه .

وعلى نحو منه جاء قوله تعالى في سورة القمر [4] « فذوقوا عذابي ونُذُري » وقوله « ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مُدَّكر [5] » فانه تكرر ذلك في السـورة كثيراً ، وفائدته أن يجددوا عند استماع كل نبأ من أنباء الأولين ادكارا واتعاظا ، وأن يستأنفوا تنبيهاً واستيقاظاً ، إذا سمعوا الحث على ذلك ، والبعث إليه [6] وأن تُقرع لهم العصا مرات ، لئلا يغلبهم السـهو ، وتستولي عليهم الغفلة .

وهكذا حكم التكرير في قوله تعالى في سـورة الرحمن ـ جل وعلا ـ « فبأيِّ آلاء ربكما تكذبان » وذلك عند ذكر كل نعمة عددها على عباده ، وأمثال هـذا في القرآن الكريم كثيرة فاعرفها .

الضرب الثاني من التكرير في اللفظ والمعنى

وهو غير المفيد

وهو الذي يكون وجوده وعدمه سواءاً لأنه لا يأتي (إلا) بمعنى واحد فقط ، فمن ذلك

(1) السورة « آل عمران » والآية « ١٨٨ » .
(2) السورة « غافر » والآية « ٣٨ — ٩ » .
(3) في الأصل « عن سنة » وهو خلاف المسموع .
(4) الآية « ١٦ » .
(5) السورة « القمر » والآية « ١٧ » .
(6) المشهور عند الفصحاء « بعثه عليه » أي حمله عليه ، قال الزمخشري في أساس البلاغة « وبعثه على الأمر وتواصوا بالخير وتباعثوا عليه » .

ما أوردناه فى صدر هذا الباب قول أبي الطيب المتنبي :

ولم أرَ مثـل جِيراني ومثلي لمثـلي عنـد مثلهم مُقـام

إنه يقول : لم أر مثل جيراني فى سوء الجوار وقلة المراعاة ، ولا مثلي فى مصـابرتهم ومقامي عندهم ، إلا انه قد كرر هذا المعنى في البيت مرتين ، وعلى نحو ذلك جاء قوله :

فَقَلقَلتُ بالهمِّ الذي قَلقَلَ الحشا قَلاقِلَ عِيسٍ كلُّهن قلاقـل [1]

فان الصاحب اسماعيـل [2] بن عبـاد أنكر على أبي الطيب هذا البيت لأجل التكرير الذي فيه [3] ورأيت الواحدي [4] ذكر فى شرحه لشعر أبي الطيّب أنه لا يلزمه من هذا عيب وأنه قد جرت عادة الشعراء بمثل هذا كقول أبي منصور الثعالبي :

وإذا البَلابِلُ أطرَبَتْ بهـديلها فانْفِ البـلابلَ باحتسـاء بَلابل

ولقد أصاب الصاحب بن عباد فى استقباح بيت أبى الطيب ، وأخطأ الواحدي فى الاعتذار عنه ، وتمثيل ذلك بقول الثعالبي . وبيانه أن بيت أبى الطيب قد ورد فيه ذكر القلقلة والقلاقل أربع مرات ، وهن دلائل معنىً واحداً لا غير [4] وهو الحركة يقول « وحركت بالهم الذي حرك

---

(١) من كلمة له قالها في صباه أولها :

قفـا تريا ودقي فهـاتا المخايـل ولا تخشيـا خلفـاً لمـا أنا قائل

(٢) هو الوزير الأديب المشهور « ٣٢٦ — ٣٨٥ » .

(٣) لم نجد هذا في الرسالة التي وسمها بالكشف عن مساوىء شعر المتني . وقد طبعها حسـام الدين القدسي بمصر سنة ١٣٤٩ هـ ووجدنا قول الصاحب ــ ص ١٣ ــ وكان الناس يستبشعون قول مسلم « سلت وسلت ثم سل سليلها » حتى جاء هذا المبدع بقوله :

وأفجع من فقدنـا من وجدنـا قبيـل الفقـد مفقود المثـال

فالمصيبة في الرائي أعظم منها في المرثي » . وقد نقل الثعالبي ذلك في اليتيمة « ج ١ ص ١٣٩ » طبعة الصاوي بمصر سنة ١٩٣٤ . ونقل غير ذلك ولم يذكر معه بيت القلاقل . وقال عفيف الدين علي بن عدلان الموصلي تلميذ المؤلف في شرح ديوان المتنبي » المنسوب غلطاً الى أبى البقاء العكبري « ج ١ ص ١٣١ » من طبعة المطبعة الشرفية بمصر سنة ١٣٠٨ هـ « وعاب الصاحب اسماعيل بن عباد أبا الطيب بهذا البيت وقال : ماله قلقل الله أحشاءه وهذه القافات الباردة ؟ ولا يلزمه من هذا عيب فقد جرت العادة بذلك » .

(٤) قال ابن عدلان في شرحه « ٢ : ١٣١ » : « وقلاقل عيس جمع قلقل وهي الناقة الخفيفة ، وناقة قلقل وفرس قلقل : إذا كانا سريعي الحركة والقلاقل الثانية : جمع قلقلة وهي الحركة . قال أبو الفتح بن جني : =

الحشا نوقاً سراع الحركة كأنهن متحركات » وهذا من أقبح ما يكون من التكرير ، وأما بيت الثعالبي الذي مثله الواحدي ببيت أبي الطيب فليس مثالاً لأن لفظة « البلابل » قد وردت فيه ثلاث مرات . وكل منها دال على معنى ، والبلابل الأولى جمع بلبل ، وهو طائر حسن الصوت ، والبلابل الثانية جمع بلبلة ، وهي وسواس الصدر ، والبلابل الثالثة جمع بُلبُلة وهي مخرج الماء من الابريق ، فهو يقول : وإذا الأطيار من البلابل هدلت وغردت فانف البلابل من قلبك باحتساء الخمر من بلابل الأباريق ، وهذا من أخف ما يكون من التجنيس . ومن هنا وقع السهو للواحدي ، وهو أن « البلابل » في شعر الثعالبي تدل على معانٍ مختلفة و « القلاقل » في شعر أبي الطيب تدل على معنى واحد ، فاعرف ذلك وقس عليه .

القسم الثاني من النوع الأول في التكرير

وهو الذي يوجد في المعنى دون اللفظ ، وهو ضربان : مفيد وغير مفيد

الضرب الأول المفيد وهو فرعان :-

الأول إذا كان التكرير في المعنى يدل على معنيين مختلفين كدلالته على الجنس والعدد ، وهو باب من التكرير مشكل ؛ لأنه يسبق الى الوهم أنه تكرير محض ، يدل على معنى واحد فقط ، وليس كذلك . فما جاء منه قوله تعالى « وقال الله لا تتخذوا إلٰهين اثنين إنما هو إلٰه واحد[1] » ألا ترى أن العرب إنما جمعت بين العدد والمعدود فيما وراء الواحد والاثنين فقالوا « عندي رجال ثلاثة وأفراس أربعة » لأن المعدود عارٍ من الدلالة على العدد المخصوص ، فأما « رجل ورجلان وفرس وفرسان » فمعدودان . فالفائدة إذن في قوله تعالى : « إلٰهين اثنين وإلٰه واحد » وهو أن الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية [يدل] على الجنسية والعدد المخصوص ،

= الضمير في « كاهن » للعيس لا للقلاقل ، يقول « قلاقل القلاقل » كما تقول « سرع السراع وخفاف الخفاف وكقولك « أفضل الفضلاء » وهو أبلغ في الوصف من أن يعود على القلاقل » . ثم ذكر بيت الثعالبي وقال وفي هذا الذي ذكرناه ما يرد قول ابن عباد ، ويبطله ما جاء عن رؤساء الشعراء » .

(١) السورة « النحل » والآية « ٥١ » . وتمامها « فاياي فارهبوني » .

فاذا أريدت الدلالة على أنّ المعني به واحد منها وكان الذي يساق إليه الحديث هو العدد شفع بما يؤكده ، فدل به على القصد اليه والعناية به . ألا ترى أنك لو قلت « إنما هو إلـه » ولم تؤكده بواحد لم يحسن ، وخيّل إنك تثبت الإلـهية لا الوحدانية . وهـذا باب من تكرير المعاني وعر المسلك دقيق المغزى وبه تحل مشكلات من التكرير فاعرفه .

ومن هذا النحو إذا كان التكرير في المعنى يدل على معنيين : أحدهما خاص والآخر عام كقوله تعالى : « ولتكن منكم أمةٌ يدعُون إلى الخير ويأمرون بالمعروف ويَنهَون عن المنكر [1] » الآية . فان الأمر بالمعروف داخـل تحت الدعاء إلى الخير ، لأن الأمر بالمعروف خاص والخير عام . فكل أمر بالمعروف خير وليس كل خير أمراً بالمعروف ؛ لأن الخير أنواع كثيرة ، من جملتها الأمر بالمعروف ، ففائدة التكرير هنا أنه ذكر الخاص بعد ذكر العام ، للتنبيـه على فضله كقوله تعالى « حافظوا على الصَّلَواتِ والصلاة الوسطى [2] » الآية . وأمثال ذلك كثيرة ، فاعرفها .

الفرع الثاني من الضرب الأول من القسم الثاني

إذا كان التكرير في المعنى يدل على معنى واحد . وقد سبق مثاله ، في أول هذا الباب ، كقولك « أطعني ولا تعصني » لأن الأمر بالطاعة نهي عن المعصية ، والفائدة في ذلك تثبيت الطاعة في نفس المخاطب ، والتقرير لها في قلبه . والكلام في هـذا الموضع من التكرير كالكلام في الموضع الذي قبله من تكرير اللفظ والمعنى ؛ إذ كان المراد به غرضاً واحداً .

الضرب الثاني من القسم الثاني

في تكرير المعنى دون اللفظ

وهو غير المفيد فمن ذلك قول ابن هانئ المغربي :

سارت به صِيغ القصـــائد شرَّداً فكأنما كانت صَباً [3] وقبـــولا

(1) السورة « آل عمران » والآية « ١٠٤ » . وتمامها « وأولئك هم المفلحون » .
(2) السورة « البقرة » والآية « ٢٣٨ » . وتمامها « وقوموا قانتين » .
(3) في مختار الصحاح « الصبـا : ريح ومهبها المستوي أن تهب من مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار ومقابلتها الدبور » . وفيه أيضاً « والقبول أيضاً : الصبا وهي ريح تقابل الدبور » .

فكأنه قد قال « فكأنما كانت صباً وصَباً » لأن الصِّبا هي القبول ، وليس ذلك مثل التكرير في قوله تعالى « حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى » فما يرجع الى تكرير اللفظ والمعنى ، ولا مثل التكرير في قوله تعالى « ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف » فيا يرجع الى تكرير المعنى دون اللفظ ؛ لأن كل واحدة من هاتين الآيتين تشتمل على معنيين : خاص وعام ، وقول ابن هانئ « صباً وقبولا » لا يعطي إلا معنىً واحداً لا غير ، وهذا لا يخفى على العارف بصناعة التأليف .

ومن هذا النحو قول الصابي في كتاب : « وصل كتابك بعد تأخير وإبطاء ، وانتظار له واستبطاء » فان التأخير والابطاء بمعنى واحد ، وقد يكون لهذا وجه في التجويز ، وهو التقرير في نفس المخاطب لبعد الأمد ، وتطاول المدة في انقطاع كتابه عنه ، وذلك مما لا بأس به في هذا الموضع ، وأمثال ذلك كثيرة ، فاعرفها .

النوع العشرون من الباب الأول من الفن الثاني

في تناسب المعاني وهو ثلاثة أضرب :

الضرب الأول المطابقة وهي المقابلة :

اعلم أن جماعة العلماء من أرباب هذه الصناعة قد أجمعوا على أن المطابقة في الكلام : هي الجمع بين الشيء وضده ، كالسواد والبياض والليل والنهار ، وخالفهم في ذلك أبو الفرج قدامة ابن جعفر الكاتب فقال : « المطابقة إيراد لفظتين متساويتين في البناء والصيغة مختلفتين في المعنى » . وهذا الذي ذكره قدامة هو (التجنيس) بعينه ، غير أن الأسماء لا مشاحة فيها إلا اذا كانت مشتقة ، ولننظر نحن في مخالفة قدامة لجماعة العلماء في اسم المطابقة ليعلم الحق في أي الجهتين مقره ، وذلك أنا ننظر الى أصل المطابقة في وضع اللغة فان كانت مناسبة لما أجمع عليه العلماء تحققنا أن الحق معهم ، وإن كانت مناسبة لما ذكره قدامة تحققنا أن الحق في يده فرأينا : أصل الطباق في اللغة من « طابق البعير في سيره » إذا وضع رجله موضع يده ، وهذا يقوي

ما ذكره قدامة ، لأن اليد غير الرجل لا ضدها ، والموضع الذي يقعان منه واحد ، وكذلك المعنيان يكونان غَيْرَيْنِ أي مختلفين ، واللفظ الذي يجمعها واحد ، فقدامة سمّى هذا النوع من الكلام المطابقة ، حيث كان الاسم مشتقا مما سمي به ، وذلك مناسب وواقع (موقعه) إلا أنه قد جعل للتجنيس اسماً آخر هو المطابقة ، ولا بأس به . وأما جماعة العلماء فكأنهم سمّوا هذا الضرب من الكلام مطابقاً ، بغير اشتقاق ، ولا مناسبة بينه وبين مسماه . كذا هو الظاهر لنا من هذا الأمر ، إلا أن يكونوا قد علموا لذلك مناسبة لطيفة ، لم نطلع نحن عليها ، ولنرجع نحن إلى هذا النوع من التأليف ونحقق الكلام فيه فنقول :

اعلم أن الاليق من حيث المعنى أن يسمى هذا النوع « المقابلة » لأنه لا يخلو الحال في ذلك من ثلاثة أقسـام : اما أن يقابل الشيء بضده أو بغيره (أو بمثله) [١] وليس لنا قسم رابع.

فأما القسم الأول وهو مقابلة الشيء بضده ، كالسواد والبياض وما جرى مجراه فكقوله تعالى « فَلْيَضحكُوا قليلا وَلْيَبكُوا كثيراً » [٢] . ألا ترى الى صحة هذه المقابلة البديعة ؛ حيث قابل الضحك بالبكاء والقليل بالكثير ؟ . وكذلك قوله تعالى : « لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم » [٣] . وهذا من أحسن ما يجيء فى هذا الباب . وقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ « خير المال عين ساهرة لعين نائمة » [٤] . ومن هذا قول بعضهم فى السحاب :

وله بلا حزن ولا بمسرّة ضحك يراوح بينه وبكاء

(١) زيادة يؤيدها ما جاء في تفصيل المؤلف للكلام .

(٢) السورة « التوبة » والآية « ٨١ »

(٣) السورة « الحديد » والآية « ٢٣ » وتمامها « والله لا يحب كل مختال فخور » . وقد جاء في الأصل « لكيلا تحزنوا » وهو تحريف . وانما جاء في الآية ١٥٣ من آل عمران « لكيلا تحزنوا على ما فاتكم ولا ما اصابكم والله خبير بما تعملون » .

(٤) ورد في المجازات النبوية « ٧٩ » والفائق « ج ١ ص ٦٢٨ » والنهاية « ج ٢ ص ١٩٦ » قال الشريف الرضي « وهذه استعارة لأن المراد بذلك عين الماء الجارية التي لا ينقطع جريها ليلا كما لا ينقطع نهاراً ، فسماها ساهرة ، لهذا المعنى ، لأنها في ليلها دائبة وعين صاحبها نائمة ، ولفظ السير في هذا الكلام أحسن ما حفل بهذا المعنى متلبساً ، وصب عليها ملبسا » .

فقابل الضحك بالبكاء ، والحزن بالسرور فى بيت واحد إلا أن فى ذلك نظراً ؛ من حيث ترتيب التفسير ، لا من حيث المقابلة ، لأن ترتيب التفسير يقتضي أن كان قال « فله بلا حزن ولا بمسرة » « بكاء يراوح بينه وضحك » . وهذا لا كبير عيب فيه ، وإنما الأولى والأليق ما أشرنا اليه ، فاعرفه ، وسيأتي بيانه ، وقال آخر :

فلا الجودُ يُفني المالَ والجدُّ مُقْبِلُ ... ولا البخلُ يُبْقي المالَ والجدُّ مدبر

ألا ترى إلى هذه المقابلة البديعة التي قد أتى بها هــذا الشاعر ؛ فانه قابل الجود بالبخل ويُفْني بِيُبقي ومُقْبِل بمدبر ؟ وهـذا الكلام هو السهل الممتنع ، الذي هو كالنجم تراه قريباً على صفحات الماء وهو عالٍ بأفق السماء . ومن هذا النوع أيضاً قول البحتري :

وأُمَّة كانَ قُبْحُ الجَوْر يُسخطها ... دهراً فأصبح حُسْنُ العدل يُرضيها [1]

فقابل الحسن بالقبح ، والجور بالعدل ، والسخط بالرضى ، وذلك بديع فى بابه ، فاعرفه .

وأما القسم الثاني وهو مقابلة الشيء بغيره فهو ضربان أحدهما ما كان بين المقابل والمقابل له مناسبة وتقابل ، كقول بعضهم :

يَجْزُونَ من ظلم أهل الظُلم مَغْفِرةً ... ومِنْ إساءة أهلِ السُّوء إحسانا

فقابل الظلم بالمغفرة ، والظلم ليس ضدَّ المغفرة ، وإنما هو ضد العدل إلا أنه لما كانت المغفرة قريبة من العدل مناسبة له حسنت المقابلة بينها وبين الظلم ، وأمثال هذه كثيرة .

الضرب الثاني من القسم الثاني :

في المقابلة وهو أن يقابل الشيء بما بينه وبينه بعد ولا مناسبة (بينهما) بحال من الأحوال وذلك مما لا يحسن استعماله فى التاليف ، مما جاء منه قول بعضهم :

أَمْ هَلْ ظعائنُ بالعَلياءِ رافِعَةٌ ... وإنْ تكامل فيها الدَلُّ والشَنَبُ

---

(١) الديوان « ص ٢٩ » طبعة رزق الله سركيس ببيروت سنة ١٩١١ ، وهــذا البيت من قصيدة يصف فيها بركة المتوكل على الله العباسي بسامرا أولها :

ميلوا الى الدار من ليلى نحييها ... نعم ونسألها عن بعض أهليها

فان ذلك غير مناسب، لأنه إنما يكون يحسن الدل مع الغنج والشنب مع اللَّعَس (1) أو ما يجري مجراه من أوصاف الثغر والفم.

وأما القسم الثالث من النوع العشرين فهو أن يقابل الشيء بمثله، وهو ضربان: أحدهما التقابل في اللفظ والمعنى، والآخر التقابل في المعنى دون اللفظ، فالضرب الأول كقوله تعالى: «نَسُوا اللهَ فَنَسِيَهُمْ» (2). وكقوله تعالى «ومَكَرُوا مَكْراً ومَكَرْنا مكراً (3)» وأمثال هذا كثيرة، والضرب الثاني فهو أن تقابل الجملة بمثلها: إن كانت مستقبلة (بمستقبلة) (4) وإن كانت ماضية قوبلت بماضية، وربما قوبل الماضي بالمستقبل، والمستقبل بالماضي، وذلك إذا كان أحدهما في معنى الآخر: فمن ذلك قوله تعالى «قُلْ إنْ ضَلَلْتُ فإنما أَضِلُّ على نفسي وإن اهتديت فبما يوحي إليَّ ربي» (5) فإن هذا تقابل من جهة المعنى، ولو كان التقابل من جهة اللفظ لقال «وان اهتديت فانما اهتدي لها». وبيان تقابل هذا الكلام من جهة المعنى هو أن النفس كل ما هو عليها فهو بها، أعني أنَّ كل ما هو وبال عليها وضار لها فهو بسببها ومنها، لأنهـــا الأمارة بالسوء، وكل ما حولها مما ينفعها فبهداية ربها وتوفيقه إياها. وهـذا حكم عام لكل مكلَّف، وإنما أمر رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أن يسنده الى نفسه، لأن الرسول إذا دخل تحته مع علو محلّه وسداد طريقه كان غيره أولى به، ومن هـذا الضرب أيضاً قوله تعالى «أَوَلَمْ يَرَوْا أنا جعلنا الليل لِيَسْكُنُوا فيه والنَّهار مُبْصِراً إن في ذلك لآيات لقوم يؤمنون» (6) فإنه لم يراع التقابل في قوله «ليسكنوا فيه والنهار مبصراً» لأن القياس

(1) يشير المؤلف الى قول ذي الرمة:

لمياء في شفتيها حوة لعس   وفي اللثات وفي أنيابها شنب

قال مؤلف جمهرة أشعار العرب – ص ٣٥٢ – «اللمى واللعس والحوة شيء واحد وهو سواد في الشفة. والشنب: رقة الأسنان. وقيل: حمرة تضرب الى السواد».

(2) السورة «التوبة» والآية «٦٧». وتمامها «إن المنافقين هم الفاسقون».

(3) السورة «النمل» والآية «٥٠» وتمامها «وهم لا يشعرون».

(4) زيادة اقتضاها السياق.

(5) السورة «سبأ» والآية «٥٠» وتمامها «إنه سميع قريب».

(6) السورة «النمل» والآية «٨٦».

يقتضي أن يكون « والنهار ليبصروا فيه » وإنما هو مراعىً من جهة المعنى ، لا من حيث اللفظ ، وهكذا النظم المطبوع غير المتكلّف ، لأن معنى قوله « مبصراً » ليبصروا فيه طُرُقَ التقلب في الحاجات .

ومن مقابلة الشيء بمثله أنه إذا ذكر المؤلف ألفاظاً تقتضي جواباً فالمرضي عندنا أن يأتي بتلك الألفاظ في الجواب من غير عدول عنها إلى غيرها مما هو في معناها ، فمن ذلك قوله تعالى « وجزاء سيّئةٍ سيّئةٌ مثلها » (١) . ومما عيب في هذا الباب قول بعضهم « من افترى ذنباً عامداً أو اكتسب جرماً قاصداً لزمه ما جناه وحاق به ما توخاه » . والأليق أن كان قال « لزمه ما اقترف وحاق به ما اكتسب » ليكون أحسن طباقاً وإن كان ذلك جائزاً في الكلام من حيث إن معناه صواب ، لكنه عدول عن الأليق والأولى في هذا الباب . وأمثال هذا كثيرة فاعرفها .

واعلم أن في تقابل المعاني باباً عجيب الأمر يحتاج الى فضل تأمل وزيادة نظر وتدبر ، وهو تخليص بالفواصل من الكلام المنثور ، وبالأعجاز من أبيات الشعر ، مما جاء من ذلك قوله تعالى في حق المنافقين « وإذا قيل لهم لا تُفسِدُوا في الأرض قالوا إنما نحن مُصْلحون ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون » (٢) وقوله تعالى « وإذا قيل لهم آمنوا كما آمنَ الناسُ قالوا أنؤمن كما آمنَ السفهاءُ ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يَعْلمون » (٣) ألا ترى كيف فصل الآية الأخيرة « بيَعْلَمُون » والآية التي قبلها « بيشعرون » وإنما فعل ذلك لأن أمر الديانة والوقوف على أن المؤمنين على الحق وهم على الباطل يحتاج إلى نظر واستدلال ، حتى يكتسب الناظر العلم والمعرفة بذلك . وأما النفاق وما فيه من البغي المؤدي الى الفتنة والفساد في الأرض فأمر دنيوي مبني على العادات ، معلوم عند الناس ، خصوصاً عند العرب ، وما كان فيهم من التجارب والتعاود ، فهو كالمحسوس عندهم فلذلك قال فيه « يشعُرون » وأيضاً فانه لما ذكر السفه في الآية الأخيرة وهو جهل كان ذكر العلم معه أحسن طباقاً ، فقال « لا يعلمون » .

(٢) السورة « الشورى » والآية « ٣٨ » .

(٢) السورة « البقرة » والآية « ١١–١٢ » . (٣) السورة « البقرة » والآية « ١٣ » .

وآيات القرآن الكريم جميعها فصلت هكذا، كقوله تعالى « ألَمْ تَرَ أنَّ اللهَ أنْزلَ منَ السماء ماء فَتُصْبِحُ الأرضُ مُخْضَرَّةً إنَّ اللهَ لطيفٌ خبيرٌ »[1] . وكقوله « وله ما في السموات وما في الأرض وإنَّ الله لهو الغنيُّ الحميد »[2] وكقوله « ألَمْ تَرَ أنَّ اللهَ سَخَّرَ لكم ما في الأرضِ والفُلْكَ تجري في البحرِ بأمرِه »[3] إلى قوله « ... لرؤوف رحيم » فانه إنما فُصِلَتِ الآية الأولى « بلطيف خبير » لأن ذلك في موضع الرحمة لخلقه بانزال الغيث ، وإخراج النبات من الأرض ، ولأنه خبير بنفعتهم ومضرتهم ، في إنزال الغيث وغيره ، فأما الآية الثانية فانما فصلت « بغني حميد » لأنه قال « ما في السموات وما في الأرض » فعرف الناس بأن جميع ما في السموات والأرض له لا لحاجة بل هو غني عنها ، جواد بها ، لأنه ليس كل غنيّ نافعاً بغناه إلا إذا كان جواداً منعماً ، وإذا جاد وأنعم حَمِدَهُ المُنْعَمُ عليه ، واستحق عليه الحمد ، فذكر الحمد ليدل على أنه الغني النافع بغناه خلقهُ . وأما الآية الثالثة فانما فصلت « برؤوف رحيم » لأنه لما عدَّد للناس ما أنعم به عليهم من تسخير ما في الأرض لهم ، وإجراء الفلك في البحر بهم ، وتسييرهم في ذلك الهول العظيم ، وجَعْلِهِ السماء فوقهم ، وإمساكه إياها عن الوقوع حَسُنَ أنْ يَفْصِلَ ذلك بقوله « رؤوف رحيم » أي إن هذا الفعل فعل رؤوف رحيم .

واعلم أيها المتأمل لكتابنا هذا أنه قلّما توجد هذه الملاءمة والمناسبة في كلام ناظم أو ناثر. وهذا الباب ليس في علم البيان أكثر نفعاً منه ، ولا أعظم فائدة ، وهو مع ذلك دقيق المسلك ضيق المذهب ، فعليكم ـ معشر المتقصين لهذه الصناعة ـ بتدبّر مطاويه ، وإمعان النظر في مشكلاته . وكفى بما أشرنا إليه مثالاً لمن له لب .

وممّا جاء من هذا الباب في الشعر قول المتنبي :

---

(1) السورة « الحج » والآية « ٦٣ » . (2) السورة « الحج » والآية « ٦٤ » .

(3) السورة « الحج » والآية « ٦٥ » وتمامها « ويمسك السماء أن تقع على الأرض إلا باذنه إن الله بالناس لرؤوف رحيم » .

وَقَفْتَ وما في الموت شك لواقف ... كأنك في جَفن الردى وهو نائم (١)

تمرُّ بك الأبطال كلمى (٢) هزيمةً ... وَوجهُكَ وَضّاحٌ وثغرُكَ باسِمُ

ولقد أخذ عليه ذلك ، وقيل : لو جعل آخر البيت الثاني آخر الأول لكان أولى ؛ وحكاية أخذه عليه أنه استنشده سيف الدولة يوما قصيدته التي أولها :

« على قدر أهل العزم تأتي العزائم » . فلما بلغ إلى قوله : « وقفت وما في الموت شك لواقف » البيتين قال له : وقد انتقدت عليك هذين البيتين كما انتقد على امرىء القيس قوله :

كأني لم أركب جواداً للذّةٍ ... ولم أتبطّن كاعباً ذات خلخالِ

ولم أسبأ الزّقّ الرويّ ولم أقل ... لخيلي كُرّي كرةً بَعْد إجفالِ

فبيتاك لم يلتئم شطراهما كما لم يلتئم بيتا امرىء القيس ، وكان ينبغي أن يقول :

كأني لم أركب جواداً ولم أقل لخيلي ...

ولم أسبأ الزق الرويّ ...

وكذلك ينبغي أن تقول :

وقفت وما في الموت شك لواقف ... ووجهك وضاح وثغرك باسم

تمر بك الأبطال كلمى هزيمة ... كأنك في جفن الردى وهو نائم

فقال المتنبي : إن صح أن الذي استدرك على امرىء القيس هذا وهو أعلم بالشعر منه فقد أخطأ امرؤ القيس وأخطأت ، ومولانا يعلم أن الثوب لايعلمه البزاز كما يعلمه الحائك ؛ لأن البزاز يعلم جملته ، والحائك يعلم تفاصيله . وإنما قرن امرؤ القيس النساء بلذة الركوب للصيد وقرن السماحة بسباء الخمر للاتصاف بالشجاعة في منازلة الأعداء ، وكذلك لما ذكرت الموت في صدر

---

(١) من كلمة له في مدح سيف الدولة الحمداني وقد سار نحو قلعة الحدث سنة « ٣٤٣ » هـ ومطلعها :

على قدر أهل العزم تأتي العزائم ... وتأتي على قدر الكرام المكارم

« الديوان ، طبعته لجنة التأليف والترجمة بمصر ، ص ٣٧٤ — ٣٧٩ » .

(٢) كلمى : جمع كليم وهو الجريح .

البيت الأول أتبعته بذكر الردى فى آخره ، ليكون أحسن طباقاً وتلازماً . ولما كان وجه الجريح المنهزم يكون عبوساً وعينه باكية قلت « وجهك وضاح وثغرك باسم » لأجمع بين الأضداد فى المعنى . فأعجب سيف الدولة كلامه . وأمثال ذلك كثيرة الا أنه يحتاج الناقد لهما والمميز بين جيدها ورديئها إلى فكرة صافية ، وروية زائدة .

الضرب الثاني من النوع العشرين

فى صحة التقسيم وفساده

اعلم أنّا لم نرد بالتقسيم هاهنا ما تقتضيه القسمة العقلية كما يذهب اليه المتكلمون ؛ فان القسمة العقلية تقتضي أشياء مستحيلة ، كما قالوا « الجواهر لا تخلو إما أن تكون مجتمعة أو مفترقة . أو لا مجتمعة ولا مفترقة . أو مجتمعة مفترقة معاً . أو بعضها مجتمعة ، وبعضها مفترقة » . ألا ترى أن هذه القسمة صحيحة من حيث العقل لاستيفاء الاقسام جميعها ، وإن كان من جملتها ما يستحيل وجوده ، فإنّ الشيء لا يكون مجتمعاً مفترقاً فى حالة واحدة ، وإنما نريد نحن بالتقسيم هاهنا ما يقتضيه المعنى ، مما يمكن وجوده ؛ وهو أن يأتي المؤلف إلى جميع أقسام الكلام المحتملة فيستوفيها ، غير تارك منها قسماً واحداً . فمن ذلك قوله تعالى « ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات »[1] فانه لا يخلو العالم من هذه الأقسام الثلاثة : إما عاص ظالم لنفسه وإما مطيع مبادر الى الخيرات وإما مقتصد بينهما ، وهذا من أصح التقسيمات وأ كملها ، فاعرفه .

ومن هذا النحو قوله تعالى « وكنتم أزواجاً ثلاثة فأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة ، وأصحاب المشأمة ما أصحابُ المشأمة والسابقون السابقون »[2] الآية . واعلم أنّ هذه الآية مماثلة فى

(١) السورة « فاطر » والآية « ٣٢ » وتمامها « باذن الله ذلك هو الفضل الكبير » .

(٢) السورة « الواقعة » والآية « ٩–١٢ » والتمام « أولئك المقربون ، في جنات النعيم » .

المعنى لما سبق ذكره ، فأصحاب المشأمة هم الظالمون لأنفسهم ، وأصحاب الميمنة هم المقتصدون والسابقون هم السابقون بالخيرات . وعلى نحوٍ من ذلك جاء قوله تعالى « هو الذي يُريكم البرق خوفاً وطمعاً »[1] . ألا ترى الى بداعة هذه القسمة ؟ فان الناس عند رؤية البرق بين خائف وطامع ، وليس لهم ثالث .

وكان جماعة من أرباب هذه الصناعة المنتصبين فى صدرها يعجبون بقول بعض الأعراب فى هذا المعنى ، ويقولون إنَّ ذلك من أصح التقسيمات وهو قوله « النعم ثلاث : نعمة فى حال كونها نعمة ونعمة تُرجى مستقبلة ، ونعمة تأتي غير محتسبة . فأبقى الله عليك ما أنت فيه ، وحقق ظنك فيما ترتجيه ، وتفضل عليك بما لم تحتسبه » . فقالوا إنه ليس فى أقسام النعم التي يقع الانتفاع بها قسم رابع سوى ما ذكره الأعرابي . وهذا القول فاسد ؛ وهو أنَّ فى أقسام النعم التي قسمها هاهنا نقصاً لا بد منه ، وزيادة لا حاجة إليها ، فأما النقص فاغفاله ذكر النعمة الماضية ، وأما الزيادة فقوله بعد النعمة المستقبلة : التي تأتي غير محتسبة ، وهذا خطأ لأن النعمة التي تأتي غير محتسبة هي داخلة فى قسم المستقبل ، وذلك أنَّ النعمة المستقبلة تنقسم الى قسمين : أحدهما يرجى حصوله ويتوقع بلوغه ، والآخر لا يحتسب ولا يشعر بوجوده ، فقوله « ونعمة تأتي غير محتسبة » يوهم أنَّ هذا القسم غير المستقبل ، وهو داخل فى جملته ، ولو قال « ونعمة مستقبلة » من غير أن يقول « ونعمة تأتي غير محتسبة » لكان قوله كافياً ، إذ النعمة التي ترجى والنعمة التي لا تحتسب تدخلان تحت قسم المستقبل . وكان ينبغي أن يقول « النعم ثلاث نعمة ماضية ، ونعمة فى حال كونها ، ونعمة تأتي مستقبلة ، فأحسن الله آثار النعمة الماضية وأبقى عليك النعمة التي أنت فيها ، ووفر حظك من النعمة التي تستقبلها » . ألا ترى لو قال ذلك لكان قد طبق به مفصل الصواب ، فافهم ما ذكرناه وقس عليه .

ووقف أعرابي على مجلس الحسن فقال : « رحم الله من أعطى من سعة أو واسى من كفاف أو آثر من قلة » . فقال الحسن : ما ترك لأحد عذراً ؛ فانصرف الأعرابي بخير كثير .

(1) السورة « الرعد » والآية « ١٢ » وتمامها « وينشىء السحاب الثقال » .

ومن هذا الضرب ما ذكره أبو هلال العسكري في كتابه (١) وذلك أنه أخذ على جميل (٢) قوله :

لو أن في قلبي كقدر قُلامةٍ حُباً وَصَلْتُكِ أو أتتكِ رسائلي

فقال أبو هلال : إن إتيان الرسائل داخل في جملة الوصل . وليس الأمر كما وقع له ، فان « جميلاً » أراد به « وصلتك » أي أتيتك زائراً أو قاصداً أو « كنت راسلتك مراسلة » . والوصل لا يخرج عن هذين القسمين إما رسالة وإما زيارة .

ومن أعجب ما شاهدته في هذا الباب ما ذكره أبو العلاء محمد بن غانم المعروف بالغانمي ، وهو قول العباس بن الأحنف :

وصالُكم هجرٌ وهجركم قِلىً وعطفكمُ صدٌّ وسلمكُم حربُ

ثم روى المشار اليه عن أبي القاسم الآمدي ـ رحمه الله ـ أنه قال إن بعض نَقَدَة الكلام من البلغاء لما سمع هذا البيت قال : « والله هذا أحسن من تقسيمات إقليدس (٢) » .

---

(١) يعني كتاب الصناعتين .

(٢) قال حاجي خليفة في باب الهمزة من كتاب « كشف الظنون » : « أقليدس في أصول الهندسة والحساب وهو بضم الهمزة وكسر الدال وبالعكس ، لفظ يوناني مركب من « اقلي » بمعنى المفتاح و « دس » بمعنى المقدار وقيل الهندسة أي مفتاح الهندسة . وفي القاموس « إقليدس اسم رجل وضع كتابا في هذا العلم وقول ابن عباد : إقليدس اسم كتاب غلط (انتهى) . وفي شرح الأشكال للفاضل قاضي زاده الرومي : حكي أن بعض ملوك اليونان مال الى تحصيل ذلك الكتاب فاستعصى عليه حله فأخذ يتوسم أخبار الكتاب من كل وارد عليه فأخبره بعضهم بأن في بلدة صور رجلا مبرزاً في علمي الهندسة والحساب يقال له « إقليدس » فتطلبه والتمس منه تهذيب الكتاب وترتيبه فرتبه وهذبه فاشتهر باسمه بحيث إذا قيل « كتاب اقليدس » يفهم منه هذا الكتاب دون غيره من الكتب المنسوبة إليه » (انتهى) بل صار هـذا اللفظ حقيقة عرضية في الكتاب ... فيقال : كتبت اقليدس وطالعته ... » . وجاء في معجم الأدباء « ج ٢ ص ٤٤ » طبعة مرغليوث نقلا من كتاب « الوزيرين » لأبي حيان التوحيدي أن بعضهم قال « قرأت اقليدس » فقال له أحمد بن ثوابة الكاتب « وما كان اقليدس ؟ ومن هو ؟ » قال : رجل من علماء الروم . تسمى بهذا الاسم وضع كتاباً فيه أشكال كثيرة مختلفة تدل على حقائق الأشياء المعلومة والمغيبة ، يشحذ الذهن ويدقق الفهم ، ويلطف المعرفة ويصفي الحاسة ويثبت الروية ومنه افتتح الخط ، وعرفت مقادير حروف المعجم » . وفي كشف الظنون أن مؤلف الكتاب هو « ابلونيوس النجار » . وقد ترجم القفطي « اقليدس المهندس النجار الصوري » في تاريخ الحكماء « ص ٤٥ » طبعة مصر ، وأبلونيوس النجار « ص ٤٤ » .

ومن العجب كيف ذكر الثاني ذلك في كتابه وفاته النظر فيه مع تقدمه في هذه الصناعة .

وأعجب من ذلك قول أبي القاسم الآمدي ، وأعجب منهما جميعاً استحسان ناقد الكلام لهذا التقسيم ، ألا ترى أنّ هذا البيت قد بني عليه شيء آخر من جنسه فانه لو أضيف له بيت غيره فقيل :

وليسكمُ عنفُ وقربُكم نوىً وإعطاؤكم منعٌ وصدقكمُ كِذبُ

لجاز ذلك وربما يحتمل أن يزاد على هذا البيت الثاني بيت ثالث ورابع ، ولو كان ذلك التقسيم في البيت الأول صحيحاً لما احتمل أن يضاف إليه شيء آخر البتة ، لأن من شرط صحة التقسيم أن لا يحتمل الزيادة .

ومما جاء على نحو من هذا قول بعضهم في حق مكسورين في الحرب ، « فمن بين جريح مضرج بدمائه ، وهارب لا يلتفت إلى ورائه » . فإن الجريح قد يكون هارباً ، والهارب قد يكون جريحاً ، ولو قال « فمن بين قتيل ومأسور وناج » لصح له التقسيم لأن المكسورين في الحرب ، الذين دارت عليهم الدائرة ، لايخرجون عن هذه الأقسام الثلاثة ، فاما قتيل أو مأسور أو ناج ، وأما الجريح فانه يدخل في جملة الناجي ، والأسور ، لأن كلاً منهما يجوز أن يكون جريحاً أو أن لا يكون ، فاعرف ذلك ، وقس عليه [1] .

الضرب الثالث من النوع العشرين

وترتيبه في التفسير وما يصح من ذلك وما يفسد

اعلم أن صحة ترتيب التفسير هي أن يذكر المؤلف في كلامه معاني مختلفة ، فاذا عاد اليها بالذكر ليفسرها ، قدم المقدم وأخرّ المؤخر ، وإذا لم يراع المؤلف ذلك كان مأخوذاً عليه ، لإنه يخل بشطر من الصّناعة ، فمن ذلك قول بعضهم :

غيث وليث فغيث حين تسأله عرفاً وليث لدى الهيجاء ضرغام

تحيا الأنام به في الجدب إن قحطوا جوداً ويشقى به يوم الوغى الهامُ

(1) كررها هنا شيئاً مما كتب لخذناه .

ومن هذا الباب قوله تعالى « وجعلنا الليل والنهار آيتين ، فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مُبْصِرةً ⁽¹⁾ » وكذلك قوله تعالى : « ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله [2] » . فلما قدم الليل فى الذكر على النهار قدم سبب الليل ، وهو السكون على سبب النهار ، وهو التعيش ، وذلك فى غاية الحسن . ومن هذا النحو قول بعضهم :

يوم المُتَيَّمِ فيكِ حولٌ كاملٌ ... يتعاقبُ الفَصلانِ فيه إذا أتى

مابين حَرِّ جوىً وماءِ مدامعٍ ... إن حنّ صاف وإن بكى وجداً شتا

وهذا من أصح التفسير فاعرفه ، ومن ذلك قول الآخر وهو غاية فى بابه :

شَكَوتُ [3] فقالت كلُّ هذا تبرُّمٌ [4] ... بحُبّي أراح الله قلبَكَ من حُبّي

فلما كتمتُ الحب قالت لَشدَّ ما ... صَبَرتَ وما هذا بفعلِ شجي القلب

وأدنو فتقصيني فأبعُدُ طالباً ... رضاها فتَعتَدُّ التباعد من ذنبي

فشكوايَ تُؤذيها وصبري يسوؤها ... وتجزَعُ من بُعدي وتَنفِرُ من قُربي

فيا قومُ هل من حِيلةٍ تعرفونها ... أعينوا بها [5] واستوجبوا الأجرَ من ربي

فما ترك هذا الشاعر شيئاً من المعاني التي ذكرها أولا فيما يلاقيه من الحب والبلوى إلا فسرها على هذا الترتيب ، فاعرف ذلك .

ومما أخذ على الفرزدق من هذا النحو قوله [6] :

---

(١) السورة « الاسراء » والآية « ١٢ » وتمامها « لتبتغوا فضلا من ربكم ولتعلموا عدد السنين والحساب ، وكل شيء فصلناه تفصيلا » .

(٢) السورة « القصص » والآية « ٧٣ » وتمامها « ولعلكم تشكرون » .

(٣) ذكر المبرد هذه الأبيات في الكامل لأحد الأعراب « ج ١ ص ٢٠٠ طبعة الدلجموني بالقاهرة » وقد غنتها المغنية منيرة المهدية المصرية .

(٤) رواية الكامل « كل هذا تبرماً » قال المبرد : قوله « كل هذا تبرماً » مردود على كلامه ، كأنها تقول له : أشكوتني كل هذا تبرماً » ولو رفع « كلا » لكان جيداً ، يكون « كل » هذا مبتدأ و « تبرم » خبره .

(٥) في الكامل « أشيروا بها » .

(٦) من كلمة له في قتل القعقاع بن عوف التيمي أولها « الديوان ص ٧٤٩ » .

وقائلة والدمع يحدر كحلها ... لبئس المدى أجرى اليه ابن ضمضم

لقد خنتَ (١) قوماً لو لجأت إليهمُ   طريدَ دم أو حاملاً ثِقل مَغرم
لألفيتَ منهم مُعطيا أو مطاعنا   وراءك شــزراً بالوشيج المقَوم

لأنه أصاب في التفسير وأخطأ في الترتيب ، وذلك أنه أتى بتفسير ما هو أول في البيت الأول ، ثانياً في البيت الثاني ، وهو قوله : « طريد دم » فقال : (أو مطاعنا) ، وكذلك أتى بتفسير ما هو ثان في البيت الأول أولاً في البيت الثاني ، وهو قوله : (حاملاً ثقل مغرم) فقال : (لألفيت منهم معطيا) والأولى لو كان أتى بتفسير ذلك مرتباً ؛ ففسر ما هو أول في البيت الأول بما هو ثان في البيت الثاني ، وما هو ثان في البيت الاول بما هو ثان في البيت الثاني ؛ وذلك لو سَلِم له الوزن . إلا أنَّ هذا لا كبير عيب فيه . وإنما الأحسن ما أشرنا إليه .

واعلم أنَّ الناظم إذ أتى بمثل ما أتى به الفرزدق لاينكر عليه ذلك ، كما ينكر على الناثر ، وذلك أن الناظم يضطره الوزن والقافية الى اعتماد غير الواجب في تأليفه ، وترك الأولى في صناعته ، كما اضطر الوزن والقافية الفرزدقَ ، فانه لو أراد ان يأتي بمقتضى الصنعة لقال :

لقد خنتَ قوماً لو لجأت إليهم   طريدَ دم أو حاملاً ثقل مغرم
« لألفيت منهم طاعناً بالوشيج المقوم أو معطيا »

وهذا ما يفسد به الوزن والقافية . وأما الناثر فانه لا يُضطر الى مثل ذلك لتصرّفه كيف شاء ، ولهذا كان الناثر مؤاخذاً بأداء هذه الصناعة أكثر مما يؤاخذ الشاعر ، فاعرف ذلك .

ومما أخذ على الفرزدق قوله أيضاً :

كيف أساو وأنت حِقفٌ وغُصنٌ   وغزالٌ لحظاً وردْفاً وقدّا (٢)

والأصل في هذا أن قال : ردْفاً وقداً ولحظاً » وأمثال هذا كثيرة ، فاعرفها .

وأما فساد التفسير في هذا الباب فهو أن يأتي المؤلف بكلام يفسره تفسيراً لايناسبه ، وذلك عيب لا يسامح فيه بحال من الأحوال كقول بعضهم :

---

(١) في الأصل « جئت » وهو غير مستقيم والتصحيح من الديوان .
(٢) لم نجده في ديوان شعر الفرزدق جمع عبد الله اسماعيل الصاوي وأثر التوليـد ظاهر عليه .

فيا أيها الحيران في ظلمة الدجى ... ومن خاف أن يلقاه بغيٌ من العدا
تعالَ إليه تلقَ من نور وجهه ... ضياءً ومن كفّيه بحراً من النّدى

وكان يجب لهذا الشاعر أن يجعل بإزاء « بغي من العدا » ما يناسبه من النصرة أو الإدالة أو الاعانة أو ما جرى هذا المجرى، ليكون ذلك تفسيراً كما جعل بإزاء الظلمة الضياء وفسرها به، فأمّا أن وضع بإزاء ما يتخوف منه « بحراً من الندى » [فانه] لا يكون تفسيراً له وأمثال هذا كثيرة، فلتجتنب.

النوع الحادي والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني

في الخطاب بالجملة الفعلية والخطاب بالجملة الاسمية المؤكدة بأنّ المشدّدة وتفضيل أحدهما على الآخر.

وذلك كقولنا « قام زيدٌ »، و « إنّ زيداً قائم » فقولنا: قام زيدٌ. معناه: الاخبار عن زيد بالقيام. وقولنا: إن زيداً قائمٌ، معناه: الاخبار عن زيد بالقيام أيضاً. الا أن في الثاني زيادة ليست في الأول، وهو توكيده بإنّ المشدّدة التي من شأنها الاثبات لما يأتي بعدها من الكلام، فمن هذا النحو قوله تعالى: ﴿ وإذا لقُوا الذين آمنوا قالوا: آمنا وإذا خَلوا إلى شياطينهم قالوا: إنا معَكم إنما نحن مستهزِئون ﴾ (١). فانهم إنما خاطبوا المؤمنين بالجملة الفعلية، وشياطينهم بالجملة الاسمية المحققة بإن المشددة، فقالوا: في خطاب المؤمنين (آمنّا) ولإخوانهم (إنا معكم) لأنهم في مخاطبة أخوانهم بما أخبروا به عن أنفسهم من الثبات على اعتقاد الكفر والبعد من أن يزلوا على صِدق ورغبة ووفور نشاط، وكان ذلك متقبّلاً منهم ورائجاً عند إخوانهم. وما قالوه للمؤمنين فانما قالوه تكلفاً وإظهاراً للايمان، خوفاً ومداجاة، وكانوا يعلمون أنهم لو قالوه بأوكد لفظ وأشدّه لما راج لهم عند المؤمنين إلا رواجاً ظاهراً لا باطناً، ولأنهم ليس لهم من عقائدهم باعث قوي على النطق في خطاب المؤمنين بمثل ما خاطبوا به إخوانهم،

---

(١) السورة « البقرة » والآية « ١٤ ».

« إنا معكم » وهذه نكت دقيقة ولطائف خفية (١) لا توجد في نوع من الكلام العربي إلا في القرآن الكريم ، وما أكثر ذلك وأمثاله في أثنائه وأوفره ! مودعاً في (٢) غضونه ، فاعرفه وقس عليه .

النوع الثاني والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني

في ورود لام التأكيد في الكلام

ولا يجيء ذلك إلا لضرب من المبالغة ، وفائدتها في التأليف أنه إذا عبر عن أمر يميز وجوده ، أو فعل يعظم إحداثه ووقوعه ، جيء بها محققة لذلك ، وشاهدة ، فمن هذا الباب قوله عز وجل : « أفرأيتم ما تحرثون ، أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون ، لو نشاء لجعلناه حطاماً فظلتم تفكهون ، إنا لمغرمون ، بل نحن محرومون ، أفرأيتم الماء الذي تشربون ، أأنتم أنزلتموه من المزن أم نحن المنزلون ، لو نشاء جعلناه أجاجاً فلولا تشكرون »(٣) . ألا ترى كيف أدخلت « اللام » في آية المطعوم دون آية المشروب ، وإنما جاءت كذلك لأن جعل الماء العذب ملحاً أسهل إمكاناً ، والموجود من الماء الملح أكثر من الموجود من الماء العذب ، وكثيراً ما إذا جرت المياه العذبة على الأراضي المتغيرة التربة أحالتها الى الملوحة والمرارة ، فلم يحتج في جعل الماء العذب ملحاً الى زيادة تأكيد ، فلذلك لم تدخل عليه « لام التأكيد » المفيدة زيادة للتحقيق ، وأما المطعوم فان جعله حطاماً لما كان خارجاً عن المعتاد أو هو غير مألوف ، وإذا وقع فلا يكون إلا عن سخط شديد وغضب زائد ، لذلك قرن (٤) بلام التأكيد زيادة في تحقيق أمره وتقرير إيجاده وكونه . وهكذا يفعل بكل أمر فيه خصوصية ، فاعرفه .

---

(١) في الأصل « خفيفة » وهي من أوهام النساخ .

(٢) يقال « أودعه الشيء » بنصبه المفعولين ، وفي مختار الصحاح « يقال : أودعه مالا أي دفعه اليه ليكون وديعة عنده ، وأودعه مالا أيضاً : قبله منه وديعة وهو من الأضداد » . وفي المصباح المنير « أودعت زيداً مالا : دفعته اليه ليكون عنده وديعة ... أو أخذته منه وديعة فيكون الفعل من الأضداد لكن الفعل في الدفع أشهر » . وقد استعير « أودع » لغير الوديعة فاستجاز المولدون استعمال « في » و « مع » في جملته ، كما استعملوا « ورد فيه » .

(٣) السورة « الواقعة » والآية « ٦٣ـ٧٠ » . (٤) « لذلك » زائدة بعد قوله « لما كان » .

النوع الثالث والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني

في الاقتصاد والافراط والتفريط

فـأما الاقتصاد فهو أن يكون المعنى المضمَّن في العبارة على حسب ما يقتضيـه المعبَّر عنه في منزلته .

وأما التفريط ، والافراط ، فهو أن يكون المعنى المضمَّن في العبارة بخلاف ما يقتضيه منزلة المعبَّر عنـه ، فإما انحطاطاً دونها وهو التفريط ، وإما تجاوزاً عنها [1] ، وهو الافراط ، لأن أصل التفريط في وضع اللغة من « فرّط في الأمر إذا قصّر فيه وضيّعه » ، وأصل الافراط في وضع اللغة من « أفرط في الأمر إذا تجاوز فيه الحد » فالتفريط عيب في الـكلام فاحش ، وذلك كقول الأعشى : ــ

وما مُزبِدٌ من خليج الفراتِ　　　جَوْنٌ غواربُهُ تَلْتَطِمْ [2]

بأجودَ منـه بماعونـه [3]　　　إذا ما سمـاؤهم لم تَغِمْ

فإنه قد مدح ملـكاً بأنه يجودُ بماعونه ، والماعون هو كل ما يستعار من قدوم أو فأس أو قصعة أو قدر أو ما أشبه ذلك . وليس للملوك في بذله مدح البتة [3] ، بل هو الى الذم أقرب منه الى المدح ، فهذا من أقبح التفريط .

---

(١) قال الجوهري في الصحاح « وجاوزت الشيء الى غيره وتجاوزته بمعنى أي جزته ، وتجاوز الله عنه أي عفا » وكذلك ما في المصباح المنير : « وجاوزت الشيء ، وتجاوزته : تعديته وتجاوزت عن المسيء : عفوت عنه وصفحت » ، ومنه يعلم أن المؤلف استعمل « التجاوز » الذي هو بمعنى العفو والصفح بمعنى الجواز وليس ذلك بصحيح .

(٢) من قصيدة يمدح بها قيس بن معدي كرب مطلعها :

أتهجر غانيـة أم تلم　　　أم الحبل واه بها منجذم ؟ !

« ديوان الأعشى والأعشى الآخرين « ص ٢٨ــ٣٤ » .

(٣) في الديوان « ص ٣١ » « بأجود منه بما عنده » . وفي الشرح « روى أبو عبيدة : بماعونه وقال الماعون في الجاهلية : كل عطية » وعلى رواية الديوان لا يصح الانتقاد على المؤلف . وفي مختار الصحاح « الماعون : اسم جامع لمنافع البيت كالقدر والفأس ونحوهما . والماعون أيضاً : المـاء ، والماعون أيضاً : الطاعة ، وقوله تعالى « ويمنعون الماعون » قال أبو عبيدة : المـاعون في الجاهلية كل منفعة وعطية ، وفي الاسلام : الطاعة والزكاة » .

ومن هذا الباب قول أبي تمام :

ما زال يهذي بالمكارم والعُلا ... حتى ظننّا أنّهُ محمومُ (١)

فانه أراد أن يبالغ في ذكر الممدوح باللهج بالمكارم (٢) والعلا ، فقال « ما زال يهذي » ولا أعلم ما كانت حال أبي تمام ، عند قوله هذا البيت ، ولا أعلم أيّ أمر اضطره اليه ، مع سعة مجال العربية ، وانفساح مداها ؟! ثم ما كفاه ذلك ، حتى قال : « ظننّا أنه محموم » وعلى نحو من ذلك ، قول بعضهم :

وتلحقه عند المكارم هزة ... كما انتفض المحمودُ من أمّ مِلْدَمِ (٣)

ومن أقبح ما رأيناه في هذا الفن ، قول أبي تمام :

أنت دلوٌ وذو السَّماح أبو مو ... سى قليب ، وأنت دلو القليبِ (٤)

ومُراد أبي تمام من ذلك ، أنه سبب لعطاء المشار اليه ، كما أن الدلو سبب في امتياح الماء من القليب . فهذا وأمثاله ، مما لا يجوز أستعماله ، وإن كان المعنى المقصود به حسناً . ولهذا كان للمدح ألفاظ ، لا يجوز استعمالها في الذم ، وللذم ألفاظ لا يجوز استعمالها في المدح ، ألا ترى أن من المعاني ما يعبر عنه بألفاظ متعددة ، ويكون المعنى المندرج تحتها واحداً ؛ فمن الألفاظ ، ما يحسن استعماله في المدح ، ومنها ما لا يحسن استعماله في الذم ، ولو كان هذا الأمر يرجع الى المعنى فقط لكانت جميع الألفاظ الدالة عليه شَرْعاً (٥) سواءاً في الاستعمال ، وإنما هذا نعود فيه الى العرف ، دون الأصل ، ولنضرب لذلك مثالاً ، فنقول : هل يجوز أن يخاطب الملك ،

---

(١) من قصيدة له يمدح بها أبا الحسين محمد بن الهيثم بن شبابة أولها :

أسقى طلولهم أجش هزيم ... وغدت عليهم نضرة ونعيم

الديوان « ص ٢٢٦ـ٨ » طبعة محمد علي صبيح و « ج ١ ص ٢٩٩ » طبعة محيي الدين الخياط .

(٢) في الأصل « باللهج والمكارم » وهو غير متسق . (٣) أم ملدم : الحمى .

(٤) لم نقف على هذا البيت في الديوان ولعله استبدل به قوله :

لم أزل بارد الجوانح مـنذ خضـ ... ـخضت دلوي في ماء ذاك القليب

« الديوان ص ٣٢ » .

(٥) أي أمثالا وأشباها .

فيقال له « وحق دماغك » . قياساً على أن يقال له « وحق رأسك » ؟ . فإن هذا مما لا يجيزه أحد البتة . ألا ترى أن المؤلف ، إذا أراد المدح ، ذكر الرأس والهامة والكاهل وما جرى هذا المجرى ، وإذا أراد الهجو ، ذكر الدماغ والقفا والقذال ، وما جرى هذا المجرى ، وإن كانت معاني الجميع متقاربة . ولأجل ذلك حسنت الكناية في الموضع الذي يقبح فيه التصريح . وأمثال هذا الضرب من الكلام كثيرة ، فاعرفه .

وأما الإفراط ، فهو بمنزلة ما روي عن النبي – صلى الله عليه وسلم – وذلك أن رجلاً جاءه ، فكلمه فقال « ما شاء الله وشئت » . فقال له رسول الله – صلى الله عليه وسلم – . أجعلتني لله نِدّا » ؟ قل « ما شاء الله وحده » ، ومن هذا الباب قول عنترة :

وأنا المنيةُ ، في المواطِن كلِّها والطَّعْنُ مني سابقُ الآجالِ

فإن الطعن ، لا يسبق الأجل ، إذ الأجل لا يتقدم ولا يتأخر . وقد قيل « سابق » أقرب أمراً من كونه تالياً ، غير أن كليهما إفراط في القول . ومما جاء على نحو من هذا قول بشار [1] .

إذا ما غَضِبنا [2] غِضْبةً مُضَرِيّةً
هتكْنا حجاب الشمس أو قَطَرتْ [3] دَما

وقال أبو عثمان الجاحظ في كتاب الحيوان [4] « لم نعلم أحد أسرف [5] في القول كالنابغة

(١) في الأغاني « ج ٣ ص ١٦٢ » طبعة دار الكتب المصرية » .

(٢) غضبة (بكسر الغين) مصدر هيأة ، وهو على وزن « فعله » بكسر الفاء وتسكين العين . وقد ضبطته لجنة التصحيح في دار الكتب المصرية بفتح الغين وذلك خطأ . وكذلك في « المختار من شعر بشار » ص ١٦٣ .

(٣) في الأغاني « أو تمطر الدما » وفي المختار « أو مطرت دما » .

(٤) في « الحيوان » ج ٦ ص ٣٢٥ من طبعة عبد السلام هارون « ولا نعلم أحداً منهم (من الشعراء) أسرف في هذا القول وقال قولا يرغب عنه إلا النابغة فانه قال :

جوانح قد أيقن أن قبيله إذا ما التقى الجمعان أول غالب

وهذا لا نثبته ، وليس عند الطير والسباع في اتباع الجموع إلا ما يسقط من ركابهم ودوابهم وتوقع القتل إذا كانوا قد رأوا من تلك الجموع مرة أو مراراً . فأما أن تقصد بالأمل أو اليقين الى أحد الجمعين فهذا لم يقله أحد » .

(٢) في الأصل « أسرق » والتصحيح من كتاب الحيوان .

حيث يقول :

إذا ما غزا بالجيش حلّق فوقه عصائب طير تهتدي بعصائب

جوانح قد أيقنّ أنّ قبيلة إذا ما التقى الجمعان أول غالب

لأنه ليس عند الطيور في اتباع الجموع والعساكر إلا ما يسقط من ركابهم ودوابهم إذ كانوا قد رأوا ذلك من تلك الجموع ، والقوه (١) منها ، فأما أن يقصدوا بالأمل واليقين لأحد (٢) الجمعين بالادالة والغلبة فهذا لم يقله أحد » . وقيل إن بعض أفراد هذه الصناعة لما سمع قول قيس ابن الخطيم .

ملكت بها كفي فأنهرت فتقها يرى قائم من دونها ما وراءها (٣)

قال : هذا لم يطعنه وانما فتح فيه بابا أو دربا .

واعلم أن علماء البيان في استعمال الافراط على ثلاثة أضرب :

(١) فمنهم من يكرهه ولا يراه صوابا كأبي عثمان الجاحظ فيما روي عنه .

(٢) ومنهم من يختاره ويؤثره كقدامة بن جعفر الكاتب فإنه كان يقول :

« الغلو عندي كان أجود المذهبين فإن أحسن الشعر أكذبه (٤) » .

(٣) ومنهم من يذهب الى التوسط بين الغلو والتفريط ، وهو الاقتصاد ، وذلك أن يجعل الغلو وهو الافراط مثلاً ثم يستثني فيه بـ (لو) أو بـ (كاد) أو ما جرى هذا المجرى ، فيدرك مراده ويسلم من عيب عائب ، أو طعن طاعن ؛ وذلك كقول بعضهم :

يكاد يمسكه عرفان راحته ركن الحطيم إذا ما جاء يستلم

---

(١) في الأصل « والقوة » والتصحيح من الحيوان .

(٢) في الأصل « لأجل » والتصحيح منه .

(٣) في صحاح الجوهري « وأنهرت الدم أي أسلته وأنهرت الطعنة أي وسعتها قال قيس بن الخطيم « ملكت بها كفي فأنهرت فتقها .. » .

(٤) قال ابن خلكان في ترجمة « أبي علي دعبل بن علي الخزاعي » إنه قال « من فضل الشعر أنه لم يكذب أحد قط إلا اجتواه الناس إلا الشاعر فانه كلما زاد كذبه زاد المدح له ثم لا يقنع بذلك حتى يقال له : أحسنت والله . فلا يشهد له شادة زور إلا ومعها يمين بالله تعالى » . « ج ١ ص ١٩٨ » طبعة بلاد العجم .

وكقول أبي عبادة البحتري :

ولو أنَّ مشتاقاً تكلَّف فوق ما في وسعهِ لسعى اليك المنبر [١]

وهذا المذهب المتوسط أليق المذاهب الثلاثة ، وأدخلها في الصنعة ، فاعرفه .

النوع الرابع والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني

في المعاظلة

وهو نوع من التأليف يجب اجتنابه ؛ لأنه عيب في الكلام فاحش . وأصل المعاظلة في اللغة ؛ من تعاظلت الجرادتان : إذا ركبت إحداهما الأخرى ، فسمى [تأليف] الكلام الذي تداخلت معانيه ، وركب بعضها فوق بعض ، المعاظلة ، مأخوذاً من ذلك وهو اسم لائق بمسماه . ووصف عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — زهير بن أبي سلمى فقال : « كان لا يعاظل بين الكلام » .

واعلم أن هذا الباب يجب تدبره لاختلاف أهل هذه الصناعة فيه ، فقال قدامة : التعاظل [٢] : تداخل بعض الكلام فيما ليس من جنسه ، ولا أعرف ذلك إلا فاحش الاستعارة كقول أوس [٣] بن حجر :

وذات هِدمٍ عارٍ نواشِرُها تُصمت بالماءِ تولَباً جدِعاً [٤]

---

(١) الديوان « ج ١ ص ١٨ » طبعة رزق الله سركيس بيروت .

(٢) أنظر كتاب « نقد الشعر » « ص٦٩ » بمطبعة الجوانب ، وحاشية المثل السائر « ج١:٢٩٣» .

(٣) البيت من قصيدة للشاعر يرثي بها فضالة بن كلدة ، انظر ذيل الأمالي ص ٣٤ طبعة دار الكتب المصرية . وأولها :

أيتها النفس أجملي جزعاً إن الذي تحذرين قد وقعا

والهدم (بكسر فسكون) الخلق من الثياب . والنواشر : عروض ظاهر الكف ، وتصمت تسكت ، والجذع بفتح الجيم وكسر الدال : السيء الغذاء .

(٤) قال الجوهري في الصحاح « وصبي جدع : سيء الغذاء وقد جدع بالكسر جدعاً وأجدعته أنا : أسأت غذاءه قال أوس بن حجر « وذات هوم عار نواشرها . . . » .

فَسمَّى الطبي [١] « تولباً » والتولب : ولد الحمار . هذا ما ذكره قدامة ، وهو خطأ ؛ لأنه لو كان ما ذهب إليه صحيحاً ، لكان أصلُ المعاظلة ، في وضع اللغة دخول الشيء فيما ليس من جنسه . وليس أصلها في وضع اللغة كذلك ، بل هو التداخلُ والتراكُبُ .

وهذا المثال الذي مثل به قدامة لا تداخل في معانيه ولا تراكب ، وإنما هو استعارة فاحشة فقط ، فوجب حينئذٍ أن لا تسمى معاظلة ؛ لأن حقيقة المعاظلة ليست موجودة فيه .

وأما جماعة الأصحاب من علماء البيان ، فإنهم خالفوا قدامةَ فيما ذهب اليه ، والحق في أيديهم ، لاتباعهم في ذلك حقيقة هذا الاسم ، الذي وضع له في أصل اللغة .

وقد مثله الغانمي بقول الفرزدق :

وما مِثْلُهُ في النـاس إلا مملَّـكاً ... أبو أمِّـهِ حيٌ أبوه يقاربه [٢]

وهذا مثال حَسَن لوقوعه على ما مثِّل به ، ألا ترى الى تداخل معاني هـذا البيت بتقديم ما كان يجبُ تأخيرهُ ، وتأخير ما كان يجب تقديمه ؛ لأن الأصل في معنى هذا البيت . « وما مثلُهُ في الناس حي يقاربه ، إلا مملَّكاً ، أبو أمه أبوه » .

واعلم أن هذا الذي أشرنا اليه من المعاضلة بأبه التقديم والتأخير ، وقد سبق ذكره في كتابنا هذا . إلا أن المعاظلة ، قد جعل لها أهلُ هذه الصناعة ؛ باباً مفرداً في كتبهم ، فلم نَرَ مخالفتهم في هذا القدر ، لكنّا بيّنّا حقيقتها في بابها وأشرنا اليها بأوضح إشارة وألحظها ليعرف موضعها من التأليف .

---

(٥) في الأصل « الصبي » والتصحيح من المراجم الأدبية .

(٢) من قصيدة للفرزدق مدح بها إبراهيم بن هشام بن اسماعيل المخزومي خال هشـام بن عبد الملك بن مروان ، قال أبو العباس المبرد في الكامل « ١ : ٢١ ـ ٢ » طبعة الدلجموني « يعني بالملك هشاماً . أبو أم ذلك المملك : أبو هذا الممدوح . ولو كان الكلام على وجهه لكان قبيحاً وكان يكون إذا وضع الكلام في موضعه أن يقول « وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملك ، أبو أم هذا المملك أبو هذا الممدوح » فدل على أنه خاله بهذا اللفظ البعيد وهجنه بما أوقع فيه من التقديم والتأخير حتى كأن هذا الشعر لم يجتمع في صدر رجل واحد مع قوله :

تصرم مني ود بكر بن وائل ... وما كاد مني ودهم يتصرم
قوارس تأتيني فيحتقرونهـا ... وقد يملأ القطار الاناء فيفعم »

النوع الخامس والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني

في التضمين

وهو مما يزداد به الكلام حلاوة ، ويكتسب به رونقاً وطلاوة ، ولا سيما إذا كان التضمين بآيات من القرآن الكريم فإنها تكون في الكلام كالشاهدة له ، والمنادية على سداده .

واعلم أنّ التضمين على ضربين : أحدهما ، تضمين الاسناد وذلك يقعُ في بيتين من الشعر وفقرتين من الكلام المنثور ، على أن يكون الأول مسنداً الى الثاني ، فلا يقوم الأول بنفسه ، ولا يتم معناه إلا بالثاني . فمما جاء من ذلك قول بعضهم :

وِمنَ البلوى التي ليـ . . . ـس لها في الناس كُنْهُ
أنّ مَنْ يعرف شيئاً يـدّعي أكثر مِنـهُ

ألا ترى أنّ البيت الأول لم يقم بنفسه ولا تمّ معناه إلا بالبيت الثاني ؟ ويجوز أن يكون البيت الثاني لغير قائل البيت الأول كقول بعضهم :

ولما أتاني من حِماكَ تحيّةٌ تَضوّعُ من أثنائها المسك والنّدُّ
وقفتُ فأعيَيْتُ الرسولَ تساؤلاً وأنشدته بيتاً له المثل الفردُ
« وحدثتَني يا سعدُ عنهم فزدتني جنوناً فزدني من حديثك يا سعدُ »

وأمثال هذا الضرب من الكلام كثيرة ، فاعرفها .

الضرب الآخر من التضمين : وهو أن يضمّن الشاعر شعره ، أو الناثر نثره ، بكلام[1] لغيره قصداً للاستعانة[2] على إتمام المراد ، وتأكيداً لمعناه ، ولو لم يذكر ذلك التضمين لكان المعنى صحيحاً لا يحتاج إلى تمام . وربما ضمّن[1] الشاعر شعره بنصف بيت أو أقلّ منه كما قال

---

(١) في مختار الصحاح « وكل شيء جعلته في وعاء فقد ضمنته إياه ، والمضمن من الشعر ما ضمنته بيتاً والمضمن من البيت ما لا يتم معناه إلا بالذي يليه » وبهذا يعلم أن المؤلف قد جاوز الفصيح في تعديته « ضمن » الى مفعوله الثاني بالباء .

(٢) في الأصل « للاستعارة » والتصحيح من المثل السائر « ج ٢ ص ٣٤٤ » .

جحظة [1] :

قم فاسـقنيها يا غُـلامُ وغنني « ذهب الذين يُعاش في أكنافهم » [2]

ألا ترى أنه لو لم يقل في هذا البيت :

« ذهب الذين يعـاش في أكنافهم »

لكان المعنى صحيحاً لا يفتقر إلى شيء آخر يتممه ؟ فإن قوله :

قم فاسـقنيها يا غُـلامُ وغنّـني . . . .

فيه كفاية ، إذ لاحاجة الى تعيين الغناء أي شيء هو ؟ لأن في ذلك زيادة على المعنى المفهوم لاعلى الغرض المقصود . وقد اسـتعمل هذا الضرب كثيراً الخطيب عبـد الرحيم بن نباتة كقوله في بعض خطبه : « فيا أيها الغفلة المطرقون ، أما أنتم بهذا الحديث مصدّقون ؟! مالكم منه لا تُشفِقون ؟! فَوربِّ السماء والأرض إنّه لحق مثل ما أنكم تَنطِقون » [3] .

وكقوله في ذكر يوم القيـامة : « فيومئذٍ تَفِدُ الخلائق على الله بُهْماً ، فيحاسِبُهم على ما أحاط به علماً ، ويُنفذ في كل عاملٍ بعمله حُكماً ؛ وعَنَت الوُجوه للحيّ القيوم ، وقد خاب

---

(1) بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الظاء المعجمة وبعدها هاء ، وهي صفة من في عينيه نتوء كثير ، وهو لقب أبي الحسن أحمد بن جعفر بن موسـى بن يحي بن خالد البرمكي النديم الأديب الظريف الشاعر المنجم الراوية المغني الطنبوري ، له عـدة كتب في عدة فنون ، ولد سنة ٢٢٤ هـ وتوفي سنة ٣٢٤ أو ٣٢٦ هـ « تأريخ بغداد للخطيب ج ٤ ص ٦٥ » ، ومعجم الأدباء « ج ١ ص ٣٨٣ » طبعة مرغليوث ، والوفيات « ج ١ ص ٤٣ » طبعة بلاد العجم .

(2) أحد أبيات ثلاثة هي :

أصبحت بين معاشر هجروا الندى وتقبلوا الأخلاق من أسلافهم
قـوم أحاول نولهم فـكأنما حاولت نتف الشعر من آنافهم
هات أسقنيها بالـكبير وغنني « ذهب الذين يعاش في أكنافهم »

والشطر الثاني للبيد بن ربيعة وهو صدر بيت له ، هو :

ذهب الذين يعاش في أكنافهم وبقيت في خلف كجلد الأجرب

« الوفيات ١ : ٤٣ » .

(3) السورة « الذاريات » ، الآية « ٢٣ » .

من حملَ ظلماً »[1] . ألا ترى إلى براعة هذا التضمين ، الذي كأنه رَصع[2] في هذا الموضع رَصعاً !؟ وكذلك قوله في ذكر يوم القيامة . « هنالك يقع الحساب على ما أحصاه اللهُ كتاباً ، وتكون الأعمال المشوبة بالنِّفاق سَرابا . يوم يقوم الروح والملائكة صفاً . لايتكلَّمون إلا مَنْ أذِنَ له الرحمن وقال صَواباً »[3] .

وعلى نحو من ذلك جاء قوله : « أسكنَهم ، واللهُ ، الذي أنطقَهم ، وأبادهم الذي خلقهم ، وسيُجدُّهم كما أخلقهم ، ويجمعهم كما فرَّقهم ، يومَ يُعيد اللهُ العالمين خَلْقاً جديداً ، ويجعل الظالمين لنار جهنم وقوداً ، يوم تكونون شهداء على الناس « ويكون الرسول عليكم شهيداً »[4] . يومَ تجدُ كلُّ نفسٍ ما عملت من خَيْرٍ مُحضراً ، وما عملت من سُوءٍ تَوَدُّ لو أنَّ بينها وبينه أمداً بعيداً »[5] . وكقوله في صفة أهل الجنة : « قد أنسوا بجوار الجبار ، وكوشفوا بحقائق الأسرار ، وتبوؤا منازل الشهداء والأبرار ، والملائكة يَدخُلون[6] عليهم من كلِّ بابٍ ، سَلامٌ عليكم بما صبرتم فنِعْمَ عُقبى الدار »[7] .

وعلى هذا النهج ورد قوله في ذكر القيامة « هنالك يرفع الحجاب ، ويوضع الكتاب ، ويجمع من وجب له الثواب ، ومن حق عليه العقاب ، فضُرِبَ بينهم بسُورٍ له بابٌ باطنه فيه الرحمة وظاهره فيه من قبله العذاب »[8] .

وأمثال هذه التضمينات في الخطب التي للشيخ عبد الرحيم[9] كثيرة ، فاعرفها ، فهي من

(١) السورة « طه » والآية « ١١١ » .

(٢) في الأصل « وضع » ولا يفيد المراد ، يقال « رصع بالشيء كفرح ، رصعاً كفرح أي لصق به » .

(٣) السورة « النبأ » والآية « ٣٨ » . (٤) السورة « البقرة » والآية « ١٤٣ » .

(٥) السورة « آل عمران » والآية « ٣٠ » .

(٦) في الأصل « يدخلونها » وفي الآية « يدخلون » .

(٧) السورة « الرعد » والآية « ٢٣ - ٢٤ » .

(٨) السورة « الحديد » والآية « ١٣ » .

(٩) لعز الدين عبد الحميد بن أبي الحديد المدائني كلام جيد في خطب ابن نباتة هذا تجده في : « شرح نهج البلاغة » ج ١ ص ١٤٢ و ج ٢ ص ٢٣٣ » .

أعجب ما يجيء في هذا الباب .

النوع السادس والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني

في الاستدراج

وهو التوصل إلى وصول الغرض من المخاطب ، والملاطفة له في بلوغ المعنى المقصود ، من حيث لا يشعر به ، وفي ذلك من الغرائب ، والدقائق ما يوثق السامع ، ويطربه [1] ؛ لأن مبنى صناعة التأليف عليه ، ومنشأها منه ، فما جاء من هذا الباب ، قوله تعالى : « واذكُرْ في الكتاب إبراهيم إنَّهُ كان صِدِّيقاً نبيّاً ، إذ قال لأبيه : يا أبتِ لِمَ تَعْبُدُ ما لا يَسمَعُ ، ولا يُبصِرُ ، ولا يُغني عنك شيئاً ، يا أبتِ إني قد جاءني من العلم ما لم يأتك ، فاتَّبِعْني أَهْدِكَ صراطاً سَوِيّاً ، يا أبتِ لا تَعبُدِ الشيطان إنَّ الشيطان كان للرحمن عَصِيّاً ، يا أبتِ إني أخافُ أن يمسَّك عذابٌ من الرحمن ، فتكون للشيطان وليّاً » [2] . هذا كلام ، يهز أعطاف السامعين ، ويبهج نفوس المتأملين ، فمليك ، أيها المترشح لهذه الصناعة ، بإمعان النظر في مطاويه ، وترداد الفكر في أثنائه ، واتخاذه قدوة ونهجاً تقتفيه ، ألا ترى حين أراد إبراهيم ، أن ينصح [3] أباه ، ويعظه مما كان متورطاً فيه ، من الخطأ العظيم ، الذي عصى به أمر العقل ، كيف رتب الكلام معه ، في أحسن اتساق وانتظام ، مع استعمال المجاملة ، واللطف ، واللين ، والأدب الجميل ، والخلق الحسن ؟! مستنصحاً في ذلك بنصيحة ربه ؛ وذلك أنه طلب منه أولاً العلة في خطيئته طلب مُنبِّه على تماديه ، مُوقِظ (له) لافراطه (في غفلته) وتناهيه ، لأن المعبود لو كان حياً ، متميزاً ، سميعاً بصيراً ، مقتدراً على الثواب ، والعقاب ، إلا أنه بعض الخلق ، لاستسخف [4] عقل من أهَّلَهُ للعبادة ، ووصفه بالرّبوبية ، ولو كان أشرف الخلق ، كالملائكة ، والنبيِّين فكيف لمن جعل المعبود جماداً ، لا يسمع ، ولا يبصر ؟ ! ثم ثنّى ذلك بدعوته الى الحق ، مترفقاً به ، متطلعاً ، فلم يَسِمْ أباه بالجهل المطلق ، ولا نعتَ نفسَه بالعلم الفائق ، ولكنه قال : « إن معي

(1) كذا ورد بالباء ومنه الاطراب وفيه بعد . (2) السورة « مريم » والآية « ٤١ – ٤٥ » .
(3) في مختار الصحاح « نصحه ونصح له ينصح بالفتح فيهما نصحاً ونصاحته بالفتح وهو باللام أفصح قال الله تعالى : وأنصح لكم » . (4) في المثل السائر « ج ٢ ص ٧٠ » « لستخف » .

لطائف [1] من العلم ، وشيئاً منه . وذلك من الدلالة على الطريق السويّ . فلا تستنكف ، وهب أني [2] وإياك في مسير ، وعندي معرفة بالهداية دونك ، فاتبعني أنجك من أن تضل وتتيه . ثم ثلَّث ذلك بتثبيطه ونهيه عما كان عليه ، بأنَّ الشيطان الذي استعصى على ربك الرحمن ، الذي جميعُ ما عندك من النعم من عنده ، وهو عدوُّك وعدوُّ أبيك آدم ، هو الذي ورَّطك في هذه الوُرطة ، وألقاك في هذه الضلالة . إلاّ أن إبراهيم — عليه السلام — لامعانه في الاخلاص ، لم يذكر من جنـــايتي الشيطان ، إلاّ التي تختصُّ منها بالله — عز وجل — : عصيانَهُ واستكباره [3] . ولم يلتفت إلى ذكر معاداته لآدم — عليه السلام — وذرُّيته . ثمَّ ربَّعَ ذلك بتخويفه سوء العاقبة وما يُنْتَجُ عليه من الوَبال . ولم يخل هذا الكلام من حسن أدب ، بحيث لم يصرِّحْ بأن العقاب لاحق لأبيه ولكن قال « إِنِّي أَخافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذابٌ » فذكر الخوف والمسَّ إعظاماً لها ، ونكر العـــذاب [4] ، وَجَعَلَ ولاية الشيطان ودخولَهُ في جملة

(١) المثل السائر « ج ٢ ص ٧٠ » « لطائفه » والذي في المتن أولى منه لأنه جمع « لطيفة » وهي الدقيقة التي تصدر عن ذهن وقاد وتفكير مستجاد .

(٢) قال الحريري في « درة الغواص في أوهام الخواص » .

« ويقولون : هب أني فعلت ، وهب أنه فعل . والصواب : هبني فعلت وهبه فعل . كما في قول عروة ابن أذينة :

إذا وجدت أوار الحب في كبدي ... أقبلت نحو سقاء القوم أبترد
هبني بردت ببرد الماء ظاهره ... فمن لنار على الأحشاء تتقد ؟

وهب : فعل غير متصرف بمعنى عد واحسب » . قال شهاب الدين محمود الآلوسي « فمعنى « هبني » مثلا « عدني واحسبني » وفيه على ما قال ابن بري أنه إذا كان بمعنى « احسب » وهو مما يتعدى الى مفعولين كسائر أفعال باب « علم » جاز أن يدخل على « أن » ومعموليها فيسدان مسد مفعوليه كما في أخواته ، على أنه قد سمع ذلك فلا مانع مما أنكره قياساً واستعمالا ، وفي المغني : هب بمعنى ظن ، الغالب تعديه الى صريح المفعولين كقوله :

فقلت أجرني أبا خالد ... وإلا فهبني امرءاً هالكاً

ووقوعه على « أن » وصلتها نادر حتى زعم الحريري أن قول الخواص « هب أن زيداً قائم » لحن . وذهب عن قول القائل أي لعمر — ر ض — في المسألة المشهورة بالمشركة وبالحمارية وبالحجرية « هب أن أبانا كان حماراً » وفي رواية « كان حجراً » .

(٣) في المثل السائر « وهي عصيانه ... » .

(٤) في الأصل « العقاب » وهو من سبق قلم الناسخ .

أشياعه ، أكبر من العذاب ، وصدَّر كل نصيحة من النصائح الأربع بقوله : « يا أبت » توسلاً اليه واستعطافاً ، فقال له في الجواب « قال أراغبٌ أنتَ عن آلهتي يا إبراهيمُ : لئن لم تَنتَهِ لأرجُمنَّكَ واهجُرني مَليّا (١) » .

ألا ترى كيف أقبل عليه الشيخُ بفظاظة الكفر وغلظ العناد ، فناداه باسمه ولم يقابل قوله « يا أبت » بابني ؟ وقدّم الخبر على المبتدأ في قوله : « أراغب أنت عن آلهتي يا ابراهيم » لأنه كان أهمّ عنده وفيه ضرب من التعجب والانكار ، لرغبة إبراهيم عن آلهته وأن آلهته لا ينبغي أن يرغب أحد عنها .

ومن هذا الباب ، قوله تعالى : « قال رجل مؤمنٌ من آل فرعون يكتُمُ إيمانه : أتقتلون رُجلاً أن يقول ربّي الله وقد جاءكم بالبينات من ربّكم ، وإن يكُ كاذباً فعليه كذبُهُ ، وإن يكُ صادقاً يُصبكم بعض الذي يَعدكم . إن الله لا يهدي من هو مُسرف كذاب (٢) » ألا ترى ما أحسن مأخذ هذا الكلام والطف مغزاه ؟ فانه أخذهم بالاحتجاج على طريقة التقسيم فقال : لا يخلو هذا الرجل من أن يكون كاذباً ، فكذبهُ يعود عليه ولا يتخطاه ، أو يكون صادقاً فيصيبكم بعض ما يعدكم إن تعرضتم له . وفي هذا الكلام من حسن الأدب والانصاف ما أذكره لك ، أيها المتأمل ، فأقول : إنما قال « يُصبكم بعض الذي يعدكم » وقد علم أنه نبي صادق وأن كل ما يعدهم به ، لا بدّ من أن يصيبهم (كله) لا بعضه ، لأنه احتاج في مقاولة خصوم موسى أن يسلك معهم طريق الانصاف والملاطفة في القول ، ويأتيهم من جهة المناصحة ، فجاء بما علم أنه أقرب الى تسليمهم لقوله ، وأدخل في تصديقهم له ، وقبولهم منه ؛ فقال : « وإن يك صادقاً يصبكم بعض الذي يعدكم » . وهو كلام المنصف في مقابلة غير المشتط فيه ؛ وذلك أنه حين فرضه صادقاً فقد أثبت أنه صادق في جميع ما يَعدُ به ، لكنه أردفه بقوله : « يصبكم بعض الذي يعدكم » ليهضمه بعض حقه في ظاهر الكلام ، فيريهم أنه ليس بكلام من أعطاه

(١) السورة « مريم » والآية « ٤٦ » .
(٢) السورة « غافر » والآية « ٢٨ » .

حقه وافياً ، فضلاً عن [1] أن يتعصَّبَ له . وتقديم الكاذب على الصادق من (هذا) القبيل ، وكذلك قوله تعالى : « إن الله لا يهدي من هو مسرف كذاب » أي لو كان مسرفاً كذاباً لما هداه للنبوة ولا عضده بالبينات .

فتدبّر أيها المتأمل لهذه الدقائق اللطيفة تضع يدك على النقط في صناعة التأليف .

النوع السابع والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني

في الإرصاد

وهو نوع من أنواع علم البيان ، لطيف المأخذ ، دقيق الصنعة ؛ وذلك أن يبني الشاعر البيت على قافية قد أرصدها له أي أعدها في نفسه ، فاذا أنشد صدر البيت عرف ما يأتي به في قافيته ؛ وذلك من محاسن التأليف ، لأن خير الكلام ما دلّ بعضه على بعض . وفي هذه الصناعة يقول ابن نباتة :

خذها إذا أُنشِدتْ للقوم من طَرَبٍ ... صدورها عرفت منها قوافيها

يَنْسى لها الراكبُ العَجْلان حاجتَه ... ويُصبح الحاسدُ الغضبان يُطريها

فمن هذا الباب قول النابغة :

فداء لامرىء سارت إليه ... بعذرة ربها عمّي وخالي [2]

---

(1) في الأصل « فضلا من » والصحيح من المثل السائر ومن كلام العرب المألوف ، قال الفيومي في المصباح المنير « وقولهم : لا يملك درهماً فضلا عن دينار وشبهه ، معناه : لا يملك درهماً ولا ديناراً وعدم ملكه للدينار أولى بالانتفاء وكأنه قال : لا يملك درهماً فكيف يملك ديناراً . وانتصابه على المصدر ، والتقدير فقد ملك درهم نقداً يفضل عن فقد ملك دينار . قال قطب الدين الشيرازي في شرح المفتاح : اعلم أن فضلا يستعمل في موضع يستبعد فيه الأدنى ويراد به استحالة ما فوقه ولهذا يقع بين كلامين متغايري المعنى وأكثر استعماله أن يجيء بعد نفي . قال شيخنا أبو حيان الأندلسي نزيل مصر المحروسة — أبقاه الله تعالى — : ولم أظفر بنص على أن مثل هذا التركيب من كلام العرب . وبسط القول في هذه المسألة وهو قريب مما تقدم » .

(2) البيتان من كلمة للنابغة يمدح بها النعمان بن المنذر وأولها :

أمن ظلامة الدمن البوالي ... بمرفض الحبي إلى وعال

« الديوان ص ٩١ طبعه مطبعة السعادة بمصر سنة ١٩١٠ » .

ولو كفي اليمين [1] بغتك خوفاً   لأفردت اليمين من الشمال

ألا ترى أنه يُعلم ، إذا عرفت القافية في البيت الأول ، أن في البيت الثاني يكون ذكرُ الشمال .

وقال البحتري :

أحلّتْ دمي من غير جُرم وحرَّمت [2]   بلا سبب يوم اللقاء كلامي

فليس الذي حلَّلته بمحلَّلٍ   وليس الذي حرَّمته بحرام

فليس يذهب على السامع وقد عرف البيت الأول ، والمصراع الأول من البيت الثاني منه [أن عجزه هو [3] ما] قاله البحتري ، فاعرف ذلك ، وقس عليه .

ومن هذا الأسلوب قوله تعالى : « وما كان الناسُ إلا أمّةً واحدةً فاختلفوا ، فلولا كلمةٌ سبقَت من ربك لَقُضي بينهم فيما فيه يختلفون [4] » . فاذا وقف السامع على قوله « فيما فيه » عرف أن بعده « يختلفون » لما تقدم من الدلالة عليه .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : « ومنهم من خسَفنا به الأرضَ ، ومنهم من أغرَقنا ، وما كان الله ليَظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون [5] » . وعلى نحو منه ورد قوله — عز من قائل — « كمثل العنكبوت اتخذتْ بيتاً ، وإنَّ أوهنَ البيوت لَبيتُ العنكبوت [6] » فاذا وقف السامع على قوله : (وإن أوهن البيوت) يعلم أن بعده « لَبيتُ العنكبوت » .

(١) في الأصل « اليمى » والتصحيح من الديوان .

(٢) في الأصل « وحلت » وهو من سبق قلم الناسخ .

(٣) زيادة من المثل السائر يقتضيها السياق .

(٤) السورة « يونس » والآية « ١٩ » .

(٥) السورة « العنكبوت » والآية « ٤٠ » .

(٦) السورة « العنكبوت » والآية « ٤١ » وهي : « مثل الذين اتخذوا من دون الله أولياء كمثل العنكبوت اتخذت بيتاً وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت » .

وأمثال هذا كثيرة فاعرفها ؛ إلا أن أبا هلال[1] العسكري قد سمى هذا النوع « التوشيح » ، وليس كذلك لأن تسميته : « الارصاد » أولى ، وذلك حيث ناسب الإسم مسماه ولاق به . وأما « التوشيح » فهو نوع آخر من التأليف وسيأتي ذكره في بابه .

واعلم أنه قد اختلف أرباب هذه الصناعة في تسمية أنواع علم البيان ، حتى إن أحدهم يضع لنوع واحد اسمين ، اعتقاداً منه ان ذلك النوع نوعان مختلفان ، وليس الأمر كما وقع له بل هما نوع واحد . فممن فعل ذلك « الغانمي [2] » فانه ذكر في كتابه باباً من أبواب علم البيان وسماه « التبليغ » وهو أن يأتي الشاعر بالمعنى في البيت تاماً من غير أن يكون للقافية فيما ذكر صنع ، ثم يأتي بها لحاجة الشعر إليها حتى يُتم وزنه ، فيبلغ بذلك الغاية القصوى [3] [في الجودة] ، كقول أمرئ القيس : —

كأن عيون الوحش حول خبائنا وأرحلنا الجزعُ الذي لم يُثقَّبِ [4]

فانه قد أتى بالبيت كاملاً [5] قبل القافية ثم لما جاء بها ، بلغ بهــا الأمد الأقصى في التأكيد . ثم إنه ذكر بعد هذا البـاب باباً آخر وسماه « الاشباع » فقال : هو أن يأتي الشاعر بالبيت معلقاً بالقافية على آخر أجزائه ، ولا يكاد يفعل ذلك إلا حذاق الشعراء : وذلك أن الشاعر إذا كان بارعاً جلب بقدرته وذكائه وفطنته إلى البيت ، وقد تمت معانيه واستغنى [6] عن الزيادة فيه ، قافية متممة لا عاريضه ووزنه ، فجعلها نعتاً للمذكور ، كقول ذي الرمة : —

قف العيس من أطلال مية فاسألِ رسوماً كأخلاق الرداء المسلسل [7]

(١) أنظر حاشية ص ٢ من هذا الكتاب . (٢) انظر حاشية ص ٢ من هذا الكتاب .

(٣) زيادة إيضاح من المثل السائر « ج ٢ ص ٣٥٠ » .

(٤) الجزع : بفتح الجيم وسكون الزاي : خرزيمان فيه سواد وبياض وتشبه به العيون .

(٥) في الأصل « كلاماً » وهو من خطأ الناسخ .

(٦) في الأصل « ويستغني » والتصحيح من المثل السائر .

(٧) وفي كتاب الصنــاعتين « ٣٠١ » وفي « العمدة ج ٢ ص ٥٤ » « رسوماً كتبديد الجمان المفصــل » .

هذا كلام الغانمي بعينه ، والبابان المذكوران سواء ، لافرق بينهما بحال من الأحوال ، والدليل على ذلك أن بيت امريء القيس يتم معناه قبل الاتيان بقافيته . وكذلك بيت ذي الرمة . ألا ترى أن امرأ القيس لما قال :

كأن عيون الوحش حول خبائنا وأرحلنا الجزع ..... »

أتى بالتشبيه قبل القافية ؟ ولما احتاج إليها جاء بزيادة حسنة وهو قوله : « لم يثقب » ؟ ! وهكذا ذو الرمة فانه لما قال : —

قف العيس في أطلال مية فاسأل رسوماً كأخلاق الرداء ...

أتى بالتشبيه أيضاً قبل الاتيان بالقافية . ولما احتاج إليها أتى بزيادة حسنة ؛ وهو قوله : « المسلسل » .

واعلم أن أبا هلال العسكري قد سمى هذين القسمين بعينهما « الايغال » [(1)].

وقال : هو أن يستوفي (الشاعر [(2)]) معنى الكلام قبل البلوغ إلى مقطعه ثم يأتي بالمقطع فيزيد فيه معنى آخر .

وأصل « الايغال » من « أوغل في الأمر » ، اذا أبعد في الذهاب فيه » .

ثم مثل أبو هلال ذلك بقول ذي الرمة :

« قف العيس . . . . »

وهذا أقرب أمراً من الغانمي ؛ لأنه ذكره في باب واحد ، وسماه باسم واحد : ولم يذكره في باب آخر ، كما فعل الغانمي — رحمه الله — وليس الأخذ على الغانمي في ذلك مناقشة على الأسماء وانما المناقشة له على أن ينتصب لايراد علم البيان ، وتفصيل ابوابه . ويكون أحد الأبواب التي ذكرها داخلاً في الآخر ، فيذهب عليه ذلك ، ويخفى عنه ، وهو أشهر من فلق الصبح .

---

(١) انظر كتاب الصناعتين — « ج ٣٠١ » وانظر العمدة « ج ٢ ص ٥٤ » وما بعدها . وحاشية المثل السائر « ج ٢ ص ٣٥٢ » .

(٢) زيادة من المثل السائر « ج ٢ ص ٣٥٢ » .

النوع الثامن والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني

في التوشيح

وهو أن يبني الشاعر أبيات قصيدته على بحرين مختلفين . فاذا وقف من البيت على القافية الأولى ، كان شعراً مستقيماً من بحر على عَروض . وإذا أضاف الى ذلك ما بنى عليه شعره من القافية الأخرى ، كان أيضاً شعراً مستقيماً من بحر آخر على عروض ، وصار ما يضاف إلى القافية الأولى كالوشاح ، فمن ذلك قول بعضهم :

أسلم ودمت على الحوادث مارسا ... رُكْنا ثَبير أو هضابُ حِراءِ
ونل المراد ممكّناً منه على ... رغم الدهور وفز بطول بقاءِ

وهذا من محاسن صناعة التأليف فاعرفه ، ألا ترى إلى هذين البيتين يذكران على قافية أخرى وبحر آخر ، نحو قولنا :

أسلم ودمت على الحوا ... دث مارسا ركنا ثبير
ونل المراد ممكّناً ... منه على رغم الدّهور

وأمثال هذا كثيرة ، فاعرفه ، الا أن فيه نوع إشكال ، وصعوبة .

النوع التاسع والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني

في الأخذ والسرقة والإشارة إلى الجيد من ذلك الذي لابأس به . والرديء الذي لا فسحة في استعماله . لانه عيب في الكلام فاحش

اعلم أنه لايخلو المؤلف السارق معنى من المعاني المسبوق هو إليها من أحد قسمين . إمّا أن يذكر ذلك المعنى بلفظه من غير تغيير له ، وهذا يسمى « النسخ » مأخوذاً من « نسخ الكتاب : إذا نقله على هيئته وصورته » . وإما أن يغير لفظه الأول ، ويبدله بغيره . وهو ضربان : أحدهما أن يخرجه في معرض جميل وهيئة حسنة ، وذلك يسمى « السلخ » مأخوذاً من « سلخ جلد الشاة » : لأنه أخذ بعض الشيء المسلوخ . والآخر أن يخرجه من معرض رديء وهيئة قبيحة ،

وذلك يسمى « السخ » مأخوذاً من « مسخ الصورة صورة أخرى دونها » كما مسخ الله الآدميين قردة .

فأما القسم الاول وهو « النسخ » فان أرباب هـذه الصناعة يسمونه « وقوع الحافر على الحافر » كقول امرئ القيس :

وقوفاً بهـا صحبي عليّ مطيّهم ... يقـولون لا تهلِكْ أسىً وتجمّلِ

وقول طرفة بن العبد البكريّ :

وقوفاً بهـا صحبي عليّ مطيّهم ... يقولون لا تهلك أسىً وتجلّدِ

والأخذ إذا كان كذلك كان معيباً وإن ادعى الآخر أنه لم يسمع قول الأول ، بل وقع له كما وقع لذلك ؛ فان صحّة ذلك لا يعلمها [1] إلا الله — عز وجل — والعيب لازم للآخر في ظاهر الأمر وإن كان فيما [2] ادعاه صادقاً .

ولعمري إن القوم اذا كانوا من قبيلة واحدة فانّ خواطرهم تقع متقاربة ، كما أن أخلاقهم وشمائلهم تكون متقاربة ، الا أن الظاهر ما قلناه فإنه ليس لنا ، إلا الظاهر ، والله يتولى السرائر . فاعرف ذلك .

واعلم أن من هذا القسم الذي هو « النسخ » ما يعمد المؤلّف الآخر فيأخذ ما ذكره المؤلف الأول ، لفظاً ومعنى ، ولكنه يغير هيئة ذلك ؛ بتقديم بعض الألفاظ التي كانت مقـدمة في الأول . وذلك أيضاً من قبيح الأخذ وفاحشه . أو أن المؤلف الآخر يأخـذ المعنى من المؤلّف الأول ويأتي على أكثر ألفاظه ، غير تارك منها إلا القليل . وهذا مما يقبح ذكره ولا يجوز استعماله .

وأما القسم الثاني وهو ضربان : الأول : « السلخ » ولا عيب فيه لأحد من أرباب التأليف [فليس للمؤلف [3]] غنى عن تناول المعاني ممن تقدمه . ولـكن يجب عليه أنه إذا أخـذها أن

---

(١) في الأصل « لايعلمه » وهو غير متسق . (٢) في الأصل « ما ادعاه » وهو غيرمستقيم .
(٣) زيادة ضرورية اقتضاها السياق .

يكسوها ألفاظاً جميلة ويخرجها في معرض أنيق وصورة حسنة ، ويزيد في بداعة تركيبها وجودة تأليفها ، فانه إذا فعل ذلك صار أولى بها ممن تقدمه ، وأحق بها ممن سبقه اليها . قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه : « لو لا أن الكلام يعاد لنفد » .

واعلم أنّ المعاني مشتركة بين أرباب هذه الصناعة وإنما يتفاضلون في تركيبها واختلاف صورها ، وقد قيل : « إن ابا عذر الكلام من سبك لفظه على معناه » . والمعنى الجيد جيد وإن كان مسبوقاً إليه ، وقد أطبق المتقدمون والمتأخرون على تداول المعاني بينهم ، وليس على أحد منهم عيب في ذلك إلا إذا أخذ المعنى بلفظه [أخذة] [1] واحدة فأفسده ، وقصّر فيه عمن تقدمه . وأما إذا أخذه فأبرزه في لباس جميل وركبه تركيباً أنيقاً وأخرجه في معرض جميل حسن فإنه يكون أحق من مبتدعه ، فمن ذلك قول بشار :

من راقب النـاس لم يظفر بحاجته   وفاز بالطيبـــات الفاتك [2] اللهج

أخذه سَلْم الخاسر [3] بعده فقال :

من راقب النـاس مات همّاً   وفـــاز باللــذة الجســـور

وهذا البيت أوجز من الأول وأخْصَر ، ولما سمع بذلك بشار قال : « ذهب به ابن الفاعلة » ومن هذا النحو قول بعضهم نثراً « أحق من أثبت لك العذر في حال شغلك من لم يخل ساعة من برّك وقت فراغك » أخذه آخر بعده فقال « شكر ما تقدم من إحسانك شاغل عن استبطاء ما تأخر منه » فأتى بالمعنى الذي ذكره الأول ، وزاد عليه زيادة مع الايجاز والاختصار ؛ فأما

---

(١) زيادة اقتضاها السياق .

(٢) هذا البيت من قصيدة له مطلعها : —

خشاب هل لمحب عندكم فرج   أو لا فإني بحبل الموت معتلج

ديوان بشار ج ٢ ص ٧٥ طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ، سنة ١٩٥٤ بتحقيق محمد رفعت فتح الله ومحمد شوقي أمين .

(٣) هو سلم بن عمرو بن حماد ، شاعر بصري الأصل خليع ماجن ، له مدائح في المهدي والهادي والرشيد العباسيين واختص بالبرامكة وله اختراع في العروض . وأخباره مع بشار ابن برد وأبي العتاهية مشهورة . شعره رقيق رصين ، وسمي « الخاسر » لأنه باع مصحفاً واشترى بثمنه طنبوراً وقيل : دفتراً فيه شعر وقيـل : لأنه أنفق ما خلفه له أبوه على الأدب . توفي سنة ١٨٦ هـ انظر : الأغاني « ٢١ : ١١٠ ، ١١٣ ، ١١٦ » وتاريخ بغداد للخطيب « ٩ : ١٣٦ » ومعجم الأدباء « ٤ : ٢٤٧ » طبعة مرغليوث . وفيات الأعيان ج ٢ ص ٩٥ طبعة محمد محيي الدين سنة ١٩٤٨ والأعلام للزركلي .

الزيادة فهي الذكر والشكر لما أولاه من الجميل وأسداه إليه من الاحسان ؛ وذلك واجب ذكره لأنه من فروض الأعيان على المنعم عليه ، وأما الايجاز فهو أن الكلام الثاني ائنتا عشرة كلمة ، والكلام الأول سَبْعَ عشْرة كلمة . ولما جاء أبو نواس صاغ هذا المعنى صياغة أخرى أكثر اختصاراً فقال : —

لا تُسدينَّ إليَّ عارفةً حتى أقوم بعض ما سلفا (١)

وذلك من بديع هذا الباب .

ومما ورد من هذا الأسلوب قول العرب : « القتل أنفى للقتل » فجاء القرآن الكريم بهذا المعنى وزاد عليه أشياء عجيبة فقال تعالى : « ولكم في القصاص حياة » . فما زادت به الآية على قول العرب : أنه ليس كل قتل ينفي القتل ، وإنما القتل الذي ينفي القتل ما كان على وجه القصاص والعدل . ففي ذكر الحياة من إيضاح المعنى المرغوب ما ليس في قول العرب : « القتل أنفى للقتل » ، ومن ذلك أن قوله تعالى : « ..... القصاص حياة » نظير قولهم : القتل أنفى للقتل ، و « القصاص حياة » أوجز وأخصر لأن « القصاص حياة » عشرة أحرف ، و « القتل أنفى للقتل » أربعة عشر حرفاً ، ومن ذلك أن في قولهم « القتل أنفى للقتل » تكريراً يثقل النطق به على اللسان : وليس في قوله تعالى : « القصاص حياة » تكرير (٢) . فهذه أربع زيادات تفضَّل بها الآية على قول العرب ؛ وكذلك أيضاً قول بعض الأعراب : —

نحيِّ ذوي الأضغان تسب عقولهم تحيةَ ذي الحسنى وقد يُرفع النفل (٣)

وإن دَحَسوا (٤) بالقول فاعفُ تكرماً وإن كتموا عنك الحديث فلا تسل

(١) في الديوان :

. . . . . . حتى أقوم بشكر ما سلفا

وهذا البيت من قصيدة مطلعها :

حلت سعاد وأهلها سرفا قوماً عدى ومحلة قذفا

أنظر ص ٤٣٢ من « ديوان أبي نواس » مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية القاهرة سنة ١٩٥٣ .

(٢) راجع شروح التلخيص ج ٣ ص ١٨٥ طبعة مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٣٤ هـ .

(٣) النفل والنافلة : ما يفعله الإنسان مما لا يجب عليه (لسان العرب) .

(٤) دحس بينهم : أفسد ، ودحس بالشر : دسه من حيث لا يعلم .

فإنَّ الذي يؤذيك منه سماعُــه ... وإنَّ الذي قالوا وراءك لم يُقَـل

فورد في القرآن الكريم هذا المعنى المذكور في كلمات مختصرات ، وهي قوله تعالى : « ولا[1] تستوي الحسنة ولا السيئة ، ادفع بالتي هي أحسن فاذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه وليٌّ حميم » .

ألا ترى إلى هذه الآية (فهي) حاوية للمعنى المشار اليه في الأبيات مع الايجاز ، فهو أن الشاعر ذكر هذه المعاني في ثلاثة أبيات فيها ثلاث وثلاثون كلمة ، والقرآن العزيز أتى بالمعنى في آية واحدة فيها ثلاث عشرة كلمة . وأما حسن التركيب فلا خفاء به . ومن جملته المقابلة بين الأضداد نحو ذكر السيء والحسن ، والعدوّ والصديق .

ومن هذا الباب قول النابغة : ـ

إذا ما غـزا بالجيش حلَّـق فوقَـهُ ... عصائبُ طَيْرٍ تهتدي بعصائب[2]

جوانح قـد أيقنَ أنَّ قبيـله ... إذا ما التقى الجمعان أوَّل غالب

أخذ هذا المعنى الأفوه[3] فقال : ـ

وترى الطير على آثارنا ... رأيَ عين ثقةً أنْ ستُمار

فذكر المعاني المشار اليها في بيت واحد ، فحاز فضيلة الايجاز ، التي هي أعلى درجات الكلام وصار أحق بذلك المعنى من النابغة ، وإن سبقه إليه وتقدمه فيه .

---

(١) السورة : فصلت ، الآية : ٣٤ .

(٢) هذان البيتان من قصيدة يمدح بها عمرو بن الحارث الأصغر مطلعها :

كليني لهم يا أميمـــة ناصـــب ... وليل أقاسيه بطيء الكواكب

أنظر ص ١٣ من ديوان النابغة طبعة مكتبة صادر بيروت .

(٣) الأفوه الأودي : صلاة بن عمرو من بني أود من صعب المذحجي ، والأفوه لقبه ، من كبار الشعراء الجاهليين ، وكان سيد قومه وقائدهم في حروبهم ... ويعده العرب من حكمائهم . « الشعروالشعراء » ص ١١١ و « شعراء النصرانية » ص ٧٠ . وأنظر ديوان الأفوه الأودى في مجموعة الطرائف الأدبية لعبد العزيز الميمني .

وهذا البيت من قصيدة مطلعها :

إن تري رأسي فيــه قزع ... وشـــواتي خلة فيها دوار

أنظر ص ١٣ من كتاب « الطرائف الأدبية » جمع عبد العزيز الميمني ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة سنة ١٩٣٧ .

ومما جرى هذا المجرى قول أبي العتاهية : —

كم نعمة لا تستقل بشكرها ... لله في طي المكاره كامنه

أخذه أبو تمام فقال :

قد يُنعم الله بالبلوى وإن عظمت ... ويبتلي الله بعض القوم بالنعم (١)

فذكر المعنى الذي ذكره أبو العتاهية ، وعكسه . وهذا من غرائب ما يوجد في باب الأخذ ، فاعرفه .

ومن هذا الباب قول أبي تمام أيضاً : —

فان لم يجد في قسمة العمر حيلة ... وجاز له الاعطاء من حسناته (٢)

لجاد بها من غير شرك بربه ... وأشركهم في صومه وصلاته

أخذه المتنبي فقال :

فلو يممتهم في الحشر تجدو ... لأعطوك الذي صلّوا وصاموا (٣)

فاتى بالمعنى الذي ذكره أبو تمام ، وزاد عليه بقوله « في الحشر » لأن الانسان يكون في ذلك اليوم أشد احتياجاً الى صلاته وصيامه ، وأعظم افتقاراً . وأمثال هذا كثيرة فاعرفها .

وقد يتساوى المؤلفان في ايراد المعنى باللفظ ، كقول بشار :

---

(١) هذا البيت من قصيدة قالها في مرض الياس بن أسد ، مطلعها :

اليـاس كن في ضمان الله والذمم ... ذا مهجة عن ملمات الردى حرم

الديوان ص ٢٣٩ طبعة محمد علي صبيح بمصر سنة ١٣٦١ هـ ، سنة ١٩٤٢ م .

(٢) هذان البيتان من قصيدة يمدح بها مالك بن طوق ، مطلعها :

أقول لمرتاد الندى عند مالك ... تعوذ بجدوى مالك وصلاته

ورواية الديوان :

ولو لم يجد في قسمة العمر حيلة ... .

لجاد بها من غير كفر لربه ... وواساهم من صومه وصلاته

ص ٥٠ من الديوان نفسه ، والطبعة نفسها .

(٣) هذا البيت من قصيدة يمدح بها المغيث العجلي ، مطلعها :

فؤاد ما تسليه المدام ... وعمر مثل ما تهب اللئام

وفي الديوان : « ولو يممتهم » ج ٤ ص ٧٧ من شرح العكبري ، طبعة الحلبي سنة ١٩٣٦ بالقاهرة .

يسـقط الطير حيث يلتقط الحبـ ... ـبُ وتُغشى منازل الكرماء (١)

أخذَهُ غيره فقال ، ولم يزد عليه شيئاً :

يزدحم الناس على بابـــه ... والمنهل العذب كثير الزحام

وعلى نحو من ذلك قول الآخر :

وإنَّ بقوم سودوكَ لحاجــةً ... إلى سيد لو يظفرون بسيد

الضرب الثاني من القسم الثاني

وهو « المسخ » وذلك عيب في الـكلام فاحش ، فما جاء منه قول الشريف الرضي :

أحن إلى ما تضمَن الخُمْرُ والحُلي ... وأصـدِف عما في ضمان المآزر (٢)

وقال المتنبي :

اني على شغفي بما في خُمْرِها ... لأعفُّ عما في سـراويلاتها (٣)

ألا ترى إلى هذا المسخ ما أقبحه ، وذلك لو تأخر زمان المتنبي عن زمان الشريف الرضي . وبمثل ذلك يعرف التفاضل بين الشاعرين ، وبين الـكلامين ؛ فقول الشريف على ما تراه من اللطافة والحسن ، وقول أبي الطيب على ما تراه من الرداءة والقبح ، قال تعالى : « وفوق كلّ ذي علم عليم (٤) » واعلم أنّ ما كان من هذا البـاب على سبيل « المسخ » فإنه كان على نحو من قول أبي الطيب ، وفيما اشرنا اليه كفاية المتأمل .

---

(١) هذا البيت من قصيدة يمدح بها عقبة بن سلم ، مطلعها :

حييا صاحبي أم العلاء ... واحذرا طرف عينها الحوراء

ورواية البيت في الديوان :

يسـقط الطير حيث ينتثر الحـب ... وتغشى منازل الـكرماء

الديوان ج ١ ص ١١١ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٥٠ بالقاهرة .

(٢) البيت من قصيدة مطلعها :

بغير شفيع نال عفو المقـادر ... اخو الجد لا مستنصراً بالمعاذر

ورواية الديوان : يحن الى ما ... البيت » ص ٣٤٣ طبعة بيروت سنة ١٣٠٧ .

(٣) ديوان المتنبي ، شرح علي بن عدلان الموصلي المنسوب غلطاً إلى العكبري ج ١ ص ٢٢٦ طبعة الحلبي سنة ١٩٣٦ بالقاهرة .

(٤) السورة « يوسف » والآية « ٧٦ » .

وهذا النوع خاتمة الأنواع من باب الصناعة المعنوية ، وذلك مبلغ ما عرفناه من علم البيان ، فيا يختص بالمعاني . إلا أني رأيت أبا محمد عبد الله بن سنان الخفاجي قد ذكر في كتابه نوعاً آخر فقال : « لا يستعمل في الشعر[(١)] المنظوم والكلام المنثور[(٢)] ألفاظ المتكلمين والنحويين والمهندسين ومعانيهم ، والألفاظ التي تختص بها بعض المهن والعلوم ، لأن الانسان اذا خاضَ في علم وتكلم في صناعة وجب عليه أن يستعمل ألفاظ ذلك العلم . و (كلام)[(٣)] أصحاب تلك الصناعة » ، ثم مثَّل ذلك بقول أبي تمام :

مودةٌ ذهَبٌ أثمارها شَبَهٌ   وهِمَّةٌ جوهرٌ معروفُها عَرَضُ[(٤)]

وبقوله أيضاً :

خرقاء يلعب بالعقول حبابها   كتلعُّب الأفعال بالأسماء[(٥)]

هذا ما ذكره الخفاجي في كتابه . ولنا عليه اعتراض وهو أنا نقول له : ما الموجب لجعلك هذا القسم مما يرفض ولا يستعمل ؟ وما السبب في اجتنابه ؟ فان قال : إني إنما أنكرت استعماله وآثرت تركه واجتنابه ، لأنه غير مفهوم . قلنا له في الجواب :

لا يخلو الأمر في هذا من حالين : إما أنه غير مفهوم للعامة أو للخاصة . فان كان غير مفهوم للعامة فقط ، فليس جهل العامة بهذا النوع من الكلام داعياً الى اجتنابه . ولو كان فهم العامة معتبراً في اختيار الكلام لكان ما تبتذله من ألفاظها مقدّماً على غيره في الاختيار (لانهم)

---

(١) انظر كتاب « سر الفصاحة » ص ١٥٩ الطبعة الأولى بالمطبعة الرحمانية بمصر سنة ١٩٣٢ .

(٢) في سر الفصاحة « من الرسائل والخطب » .

(٣) زيادة من « سر الفصاحة » يقتضيها السياق .

(٤) هذا البيت من قصيدة مطلعها :

ذل السوآل شجى في الحلق معترض   من دونه شرق من تحته جرض

ص ٣٤٤ طبعة محمد علي صبيح بالأزهر سنة ١٩٤٢ بالقاهرة ، و ص ٤٠٠ من الديوان طبعة محيي الدين الخياط ببيروت .

(٥) من قصيدة له في مدح خالد بن يزيد الشيباني ، مطلعها :

يا موضع الشدنية الوجناء   ومصارع الإدلاج والإسراء

الديوان ص ٣ طبعة محيي الدين الخياط ، ببيروت .

الى فهمه أقرب من فهم غيره ؛ وذلك شيء مدفوع لا يذهب إليه أحد البتة . وإنْ قال : إن هذا النوع غير مفهوم للخاصة ، قلنا له : فأنت أيها الشيخ الامام قد فهمته وعرفته ، ولولا فهمك له ومعرفتك به (لما أنكرته) وإلا فكيف[1] كنت تنكره وتبعث على اجتنابه ؟ ! وهذا يدل على أنك لست من العامة ولا من الخاصة ؛ لأنك قد فهمت ما لا يفهمه الفريقان ، وذلك من أعجب الأشياء .

فان قال : إني ما انكرت هذا النوع الا لأن صناعة التأليف من المنظوم والمنثور لا تستعمل فيها ما ليس من جنسها ، قلت له فى الجواب : يَبطُل عليك ذلك باستعمال الفقه من الاحكام السلطانية فى المكاتبات ، واستعمال الحساب مما يحتاج إليه فى الكتابة الى العمال وأرباب الخراج ، واستعمال النجوم فى كبس سني الخراج بعضها على بعض ، فيكون لما انكرته أيها الشيخ الامام من استعمال تلك العلوم أسوة بالفقه والحساب والنجوم . ثم ماذا تنكر من شيء يدل على فضل صاحبه وغزارة علمه ؟ أليس من الواجب فى صناعة التأليف أن الناظم والناثر ينبغي له أن يستعمل فى كل معنى يقصده ، ما يليق به وينخرط فى سلكه ؟ فان كان ذلك المعنى يحتاج الى النحو استعمل فيه النحو ، وإن كان شيئاً يحتاج الى الحساب استعمل فيه الحساب ، وكذلك باقي العلوم . فاذا أخذ المؤلف معنى يحتاج فيه إلى ذكر أحد هذه العلوم المذكورة ولم يذكره ، كان ذلك المعنى ناقصاً عما يحتاج اليه ، وهذا ليس بخاف على اللبيب المنصف ، فاعرفه .

---

(١) في الأصل « ولاكيف » وربط الجواب بالفاء واجب هاهنا .

الباب الثاني

من الفن الثاني من القطب الثاني

في الصناعة اللفظية

وينقسم إلى سبعة أنواع :

النوع الأول في : السجع والازدواج

وهو تواطؤ الفواصل من الكلام المنثور على حرف واحد

إعلم ان السجع قد ذمه بعض أصحابنا من أرباب هذه الصناعة [١] ، ولا أرى لذلك وجهاً سوى عجزهم عن الاتيان به وقصورهم عن سلوك مذهبه ، وإلا فلو كان مذموماً ، كما ذكر ، لما ورد في القرآن الكريم ؛ فانه قد أتى منه شيء كثير ، كقوله تعالى : « إن الله لعن الكافرين وأعد لهم سعيرا ، خالدين فيها أبداً لا يجدون ولياً ولا نصيرا [٢] » وكقوله تعالى في سورة « ق » : « بل كذبوا بالحق لما جاءهم ، فهم في أمر مريج [٣] أفلم ينظروا إلى السماء فوقهم كيف بنيناها وزيناها وما لها من فروج ، والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل زوج بهيج ». وكقوله تعالى : « والعاديات ضبحاً ، فالموريات قدحاً [٤] » الى قوله : « ... جمعا » . وأمثال هذا كثيرة فاعرفه .

وورد على هذا الاسلوب من كلام النبي — صلى الله عليه وسلم — شيء كثير أيضاً ؛ فمن

(١) جاء في « سر الفصاحة » لابن سنان الخفاجي « ... فأما قول الرماني إن السجع عيب والفواصل بلاغة على الاطلاق فغلط ... » ص ١٦٦ المطبعة الرحمانية بمصر سنة ١٣٥٠ هـ ، ١٩٣٢ م .

(٢) السورة « الأحزاب » والآية « ٦٤ » . (٣) الآية « ٥ » وما بعدها .

(٤) السورة « العاديات » والآية « ١ » وما بعدها .

ذلك ما رواه عبد الله بن سلام قال : لما ورد رسول الله — صلى الله عليه وسلم — المدينة انْجفل الناس قبله ، وقيل : قدم رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فجئت في الناس لأنظر اليه ، فلما تبينت وجهه عرفت انه ليس بوجه كذاب ، وكان أول شيء تكلم به أن قال : « أيها الناس أَفْشُوا السلام وأطعموا الطعام ، وصلّوا بالليل والناس نيام ، تدخلوا الجنة بسلام » فان قيل إن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبعضهم منكراً عليه ، وقد كلمه بكلام مسجوع[(١)] : « أسجعاً كسجع الكهّان » ولولا أن السجع مكروه لما أنكره رسول الله — صلى الله عليه وسلم — الجواب عن ذلك أنا نقول : لو كره النبي — صلى الله عليه وسلم — السجع أصلاً لقال اسجعاً ؟! ثم سكت ، وكان المعنى يدل على إنكار هذا الفعل لم كان ، فلما قال « أسجعاً كسجع الكهان ؟ » صار المعنى معلّقاً على أمر آخر ؛ وهو إنكار الفعل لم كان على هذا الوجه ، فعلم أنه إنما ذمّ من السجع ما كان مثل سجع الكهان ، لا غير ، وأنه لم يذُمَّ السجع على الاطلاق . ومحال أن يذمه على الاطلاق ؛ لأنّ القرآن الكريم ، قد أتى به . وهو — صلى الله عليه وسلم — قد نطق به في كثير من كلامه ، حتى أنه غيّر الكلمة عن وجهها ، اتباعاً لها بأخواتها لأجل السجع ؛ فقال لابن[(٢)] ابنته — عليهما السلام — : « أُعيذه من الهامّة والسامة ، وكل عين لامّة[(٣)] » وإنما أراد مُلمة ؛ لأن الأصل فيها من « ألمّ فهو ملم » ، وكذلك قوله — صلى الله عليه وسلم — : « ليرجعن مأزورات[(٤)] غير مأجورات » طلباً للتوازن والسجع ؛ وهذا من أدلّ دليل على فضيلة السجع .

واعلم أن الأصل في هذا هو الاعتدال في مقاطع الكلام ، والطبع يميل الى الاعتدال في

---

(١) جاء في لسان العرب في مادة « سجع » روى عنه — صلى الله عليه وسلم — انه كره السجع في الكلام والدعاء لمشاكلته كلام الكهنة وسجعهم ... »

(٢) في « سر الفصاحة » للخفاجي ... « وحدثني زيد بن علي بهذا الاسناد عن أبي عبيد القاسم بن سلام عن يزيد بن أبي سفيان عن منصور عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يعوذ الحسن والحسين عليهما السلام فيقول : « اعيذكما بكلمات الله التامة ، من كل شيطان وهامة ، ومن كل عين لامة » ص ١٦٩ طبعة المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٢ .

(٣) في سر الفصاحة : « ترجعن مأزورات غير مأجورات » ص : ١٦٩ .

جميع الأشياء . وحيث انتهى بنا القول الى هـــذا الموضع ، فلننبه بذكر أقسام السجع ، وما يحمد منه في الاستعمال ، وما يذم ، فنقول :

إعلم أولاً : أن السجع لا يحمد على كل حال ، ولا في كل موضع ، حتى يتوخاه المؤلف في كلامـه ، بحيث يذهب بفضيلة المعاني لأجله ، وذلك ، أنه اذا صور في نفسه معنى من المعاني ، ثم أراد أن يصوغه بلفظ مسجوع ، ولم يؤاته ذلك إلا بزيادة على ذلك المعنى ، أو نقصان منه ، ولا يكون محتاجاً الى الزيادة ولا الى النقصان ، وإنما يضطر الى ذلك اضطراراً ، لأن المعنى الذي يكون قد قصده يحتاج الى لفظ يدل عليه ، واذا دلّ عليه بذلك اللفظ لا يكون مسجوعاً ، إلا أن يضيف اليه شيئاً آخر ، وينقص لأجل الفقرة المطلوبة ، فاذا فعل ذلك ، فلا بـد وأن يزداد الـكلام الذي قصده ، زيادة لا حاجة اليها ، او ينقص نقصاً لا حاجة اليه ؛ وهذا الذي يذم من السجع و يُستقبح ، لما فيه من التكلّف والتعسف .

وأما اذا كان محمولاً على الطبع غير متكلف ، فانه يجيء في غاية الحسن ، وهو أعلى درجات الـكلام .

واعلم أن السجع ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

الأول : أن يكون الفصلان متساويين ، لا يزيد أحدهما على الآخر ، كقوله تعالى : « فأما اليتيم فلا تقهر ، وأما السائل فلا تنهر [1] » وقوله تعـــالى : « والعاديات ضبحاً ، فالموريات قدحاً ، فالمغيرات صبحاً ، فأثرن به نقعاً ، فوسطن به جمعاً [2] » . ألا ترى كيف جاءت هـــذه الفصول متساوية الأجزاء حتى كأنها خرطت في قالب واحـد ؟ وأمثال ذلك في القرآن الـكريم (كثيرة) ، وهو أشرف السجع منزلةً ، وأعلاه درجةً للاعتدال الذي فيه .

القسم الثاني : أن يكون الفصل الثاني أطول من الأول ، لا طولاً يخرج به عن الاعتدال خروجاً كثيراً ، فانه يقبح عند ذلك ويستكره ، فمن جيد هـــذا القسم قوله تعالى [3] : « بل

(١) السورة « الضحى » ، الآية « ٩ » . (٢) السورة « العاديات » ، الآية « ١ » وما بعدها .
(٣) السورة « ق » الآية : « ٥ » .

كذبوا بالحق لما جاءهم فهم فى أمرٍ مريج ، أفلم ينظروا الى السماء فوقهم كيف بنيناها وزيناها وما لها من فروج ، والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل زوج بهيج » .

ألا ترى أن الفصل الأول تسع كلمات ، والفصل الثاني إثنتا عشرة لفظة ، والفصل الثالث إحدى عشرة لفظة ؟ ومن ذلك أيضاً قوله تعالى في سورة مريم : « وقالوا اتخذ[1] الرحمن ولدا لقد جئتم شيئاً إدّاً تكادُ السموات يتفطّرن منه وتنشقُ الأرضُ وتخِرُّ الجبالُ هدّا ، أن دَعَوْا للرحمن ولدا ، وما ينبغي للرحمن أن يتخذَ ولدا » ... الى قوله: « ... وتُنذِرَ به قوماً لُدّا » وأمثالُ هذا فى القرآن كثيرة ، فاعرفها :

القسم الثالث : أن يكون الفصل الآخر أقصر من الأول وهو عيب عند أرباب هذه الصناعة فاحش . وسبب ذلك أن السمع يكون قد استوفى مدة من الفصل الأول بحكم طوله ، ثم يجيء الفصل الثاني قصيراً عن الأول ، فيكون كالشيء المبتور ، فيبقى الانسان عند سماعه كمن يريد المضي إلى غاية فيعثر دونها . وإن شك أحدٌ فيما أشرنا إليه من هذا المثال ، فليصنع فصلين من الكلام وليكن الأول منهما أطول من الثاني ، ثم يعرضها على نفسه ؛ فانه يجد صحة ما ذكرناه .

واعلم أن التصريع[2] فى الشعر بمنزلة السَّجع فى الفصلين من الكلام المنثور ، وفائدته فى الشعر أنه يفهم منه قبل كمال[3] البيت الأول من القصيدة قافيتها ، وشبّه البيت المصرَّع بباب له مصراعان متشاكلان ، وقد فعل ذلك القدماء والمحدثون وفيه دلالة على سعة القدرة ، وفسحة المجال في أفانين الكلام .

فأما إذا كَثُرَ التصريع فى القصيدة فلست أراه مختاراً ، لأن هذه الاصناف من التصريع ،

---

(١) سورة « مريم » الآية ٨٩ وما بعدها ، وتكملة الآية : « ... إن كل من في السموات والأرض ، إلا أتى الرحمن عبدا ، لقد أحصاهم وعدهم عدا ، وكلهم آتيه يوم القيامة فردا ، إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، سيجعل لهم الرحمن ودا ، فإنما يسرناه بلسانك لتبشر به المتقين وتنذر بهم قوماً لدا ... » .

(٢) في اللسان : « التصريع في الشعر : تقفية المصراع الأول ، مأخوذ من مصراع الباب .

(٣) في الأصل « كما أن » والتصحيح من المثل السائر « ج ١ ص ٢٤٢ » .

والترصيع ، والتجنيس ، وغيرها ، إنما يحسن منها في الكلام ما قلّ وجرى مجرى اللمعة وكان كالطراز في الثوب ، فأما إذا تواتر وكثر فإنه لا يكون مرضياً لما فيه من أمارات الكلفة .

وقد استعمل التصريع كثيراً امرؤ القيس ، فما جاء منه في شعره قوله :

قفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزل ⁂ بسقط اللّوى بين الدخول فحومل

ثم قال :

أفاطمُ مهلاً بعض هـذا التدلل ⁂ وإن كنت قدأزمعت هجري [1] فأجملي

ثم قال :

ألا يا أيها الليـلُ الطويل ألا انجلي ⁂ بصبح وما الإصباح منك بأمثل

وقال حاتم بن عبيد الله الطائي :

أتعرفُ أطـلالاً ونؤيـاً مهدّمـا ⁂ كخطك في رقّ كتابـاً منمنمـا [2]

ألالا تلومـاني على ما تقدمـا ⁂ كفى بصروف الدهر للمرء محكما

وهذا وأمثاله هو التصريع الحسن المشار اليه في هذا الباب ، لأنه بكلمتين غيرين ، وأما التصريع بكلمة واحدة فغير لائق وإن كان جائزاً كقول بعضهم [3] :

فكل ذي غيبـة يؤوب ⁂ وغـائب الموت لا يـؤوب

وأمثال هذا كثيرة فاعرفه .

---

(١) في المعلقات السبع شرح الزوزني : « وإن كنت قد ازمعت صرمى فأجملي » ص ١٣ مطبعة حجازي بالقاهرة سنة ١٩٥٢ .

وفي المثل السائر « وإن كنت قد أزمعت هجراً فأجملي » .

(٢) وبعد هذا البيت قوله :

أذاعت به الأرواح بعد أنيسها ⁂ شهوراً وأيامـاً وحولا مجرما

والنؤى : الحفير حول الخباء ، أو الخيمة يمنع السيل (القاموس) .

والمنمنم : من قولهم : نمنم الشيء أي رقشه وزخرفه ، وثوب منمنم أي موشى (مختار الصحاح) .

وبين البيتين الذي أوردهما ابن الأثير عشرة أبيات .

(٣) القائل هو عبيد بن الأبرص ، الشاعر الجاهلي المعروف ، وأحد أصحاب المعلقات ، والبيت من معلقته التي أولها :

أقفر من أهـله ملحوب ⁂ فالقطبيـات فالـذنـوب

انظر شرح المعلقات العشر ، للتبريزي ص ٣٢٥ طبعة محمد علي صبيح بالقاهرة سنة ١٣٦٧ .

النوع الثاني من الباب الثاني

في التجنيس

إعلم أن التجنيس غرة شادخة في وجه الكلام ، وقد تصرف العلماء من أرباب هذه الصناعة فيه فغرّبوا وشرّقوا ، ولا سيما المحدثين ، منهم من صنف للناس فيه كتباً كثيرة وجعلوه أبواباً متعددة ، واختلفوا في ذلك (وأدخلوا بعض تلك الأبواب في بعض فيهم[1]) عبد الله بن المعتز وأبو علي الحاتمي[2] وأبو القاسم الآمدي[3] والقاضي أبو الحسن[4] الجرجاني ، وقدامة بن جعفر[5] الكاتب وغيرهم ، وافاضوا فيه وأطالوا القول في شرحه .

وإنما سمي هذا النوع من الكلام مجانساً ، لأن الكلام يكون تركيبه من جنس واحد .

واعلم ان التجانس ينقسم إلى سبعة أقسام :

الأول — وهو أشرفها وأعلاها قدراً ، وذلك إذا تساوت ألفاظ الكلام في تركيبها ووزنها ويسمى « التجنيس المطلق » ، كقوله تعالى : « ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون مالبثوا غير ساعة[6] » وليس في القرآن الكريم من هذا القسم من التجنيس سوى هذه الآية ، فاعرفها .

ومن ذلك أيضاً قول بعضهم :

---

(١) الزيادة من المثل السائر ، ج ١ ص ٢٤٦ طبعة الحلبي بالقاهرة سنة ١٩٣٩ .

(٢) الحاتمي : هو محمد بن الحسن بن المظفر الحاتمي جاء في بغية الوعاة عنه : « . . كان من حذاق أهل اللغة والأدب ، له من التصانيف : « حلية المحاضرة في صناعة الشعر » و « الموضحة في مساويء المتنبي » و « سر الصناعة في الشعر » و « الحالي والعاطل » وغير ذلك من الكتب . انظر : « بغية الوعاة » للسيوطي ، ص ٣٥ طبعة مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٦ وانظر : « وفيات الأعيان » « وارشاد الأريب » .

(٣) انظر ص ٢ من هذا الكتاب .

(٤) ابو الحسن الجرجاني : هو علي بن عبد العزيز الجرجاني ، المشهور بالقاضي ولد بجرجان سنة ٢٩٠ هـ ونشأ بها ، واشتهر بالفقه وقد ترجم له الشيرازي في طبقات الفقهاء ، وله آثار في التفسير والتأريخ ، وهو شاعر كاتب ، وأشهر كتبه « الوساطة بين المتنبي وخصومه » .

(٥) انظر حاشية « ص ٢ » من هذا الكتاب .

(٦) السورة : الروم ، الآية : ٥٥ .

وم‍رى سوابق دمعها فتواكفت ... ساق يجاذب فوق ساق ساقا [(١)]

وكذلك أيضاً قول أبي إسحاق بن عثمان المغربي [(٢)] :

لم يبق غيرك إنسان يلاذ بـه ... فلا برحْتَ لعين الدهر إنسانا

فهذا هو التجانس البديع الذي هو أعلى المراتب وأسمى المنازل .

وقال الآخر :

وإذا البلابل أطربت بهديلها ... فانف البلابل باحتساء بلابل [(٣)]

وقال الآخر :

هل لما فات من تلافٍ تلافي ... أو لشاكٍ من الصبابة شاكي [(٤)]

وقال الآخر :

لقاؤك يدني من المُرتجى ... ويفتح باب الهوى المُرتجا

وأمثال هذا كثيرة كقول بعضهم :

قلت للقلب ما دهاك أجبني ... قال لي بائع الفراني فراني [(٥)]

ناظراه فيما جنى ناظراه ... أودعاني أمُتْ بما أودعاني

---

(١) ورد هذا البيت في المثل السائر « ج ١ ص ٢٥١ » على هذه الصورة .

وترى سوابق دمعها فتواكفت ... ساق تجاوب فوق ساق ساقا

واضاف المؤلف بعده : فالساق : ساق الشجرة . والساق : القمري من الطيور » . وساق حر : هو ذكر القماري خاصة . كما في مختار الصحاح .

(٢) في المثل السائر المطبوع « ج ١ ص ٢٥١ » « وهو الشاعر المعروف بالمعري » ونرى الاسم مصحفاً وأن الأصل هو « الغزي » وهو أبو اسحاق ابراهيم بن يحي بن عثمان وقيل إنه ابراهيم بن عثمان « راجع الوفيات ج ١ ص ١٧ » ، وما بعدها من طبعة مكتبة النهضة بمصر .

(٣) انظر « ص ٢٠٨ » من هذا الكتاب .

(٤) « تلاف » الأول مصدر مولد « لتاف يتلف » بمعنى التلف و « تلافي » الثانية بمعنى التدارك و « شاك » الأول من « الشكوى » و « شاك » الثاني من شاكي السلاح أي مستلئم .

(٥) نسب البيتين صاحب يتيمة الدهر الى شمسويه البصري وقال : « قالها في غلام يبيع الفراني » « ج٣ ص ٤١٥ » طبعة حجازي بالقاهرة ، وفي حاشية اسرار البلاغة « ص ١٢ » : « نسبه في زهر الآداب الى أبي الفتح البستي » طبعة الاستقامة بالقاهرة سنة ١٣٦٧ . والفراني : جمع فرنية أو فرنيه ، وهو نوع من الحلوى تخبز في الأفران . (حاشية اليتيمة) .

وعلى هذا الإسلوب جاء قول بعضهم :

إلى حتفي مشى قدمي   أرى قدمي أراق دمي

ورأيت الغانمي [1] — رحمه الله — قد ذكر في كتابه باباً وسماه « ردّ الأعجاز على الصدور » خارجاً عن باب التجنيس ، وهو ضرب منه وقسم من جملة أقسامه كالذي نحن بصدد ذكره ها هنا . فما أورده الغانمي من الأمثلة في ذلك قول بعضهم :

ونشري بجميل الصنـ......ـع ذكراً طيب النشر

ونفري بسيوف الهنـ......ـد من أسرف في النفر [2]

ونجري في شرا الحمد   على شاكلة النجر [3]

ومن ذلك أيضاً قول بعضهم في الشيب : —

يا بياضاً أذرى دموعي حتى   عاد منها سوادُ عيني بياضا

وكذلك قول البحتري : —

وأغرَّ في الزَّمن البهيم مُحجَّل   قد رحت منه على أغرَّ مُحجَّل [4]

كالهيكل [5] المبنيّ إلا أنه   في الحسن جاء كصورة في هيكل

وليس الأخذ على الغانمي [6] في ذلك مناقشته [7] على الأسماء وإنما المناقشة له على أنه

(١) انظر حاشية ص ٢ من هذا الكتاب .

(٢) كما في النسخة المطبوعة من المثل السائر وفي الأصل « تقري ... والنقر » .

(٣) في الأصل « نجر » بغير ألف ولام وهو غير واضح المعنى . والنجر : الأصل . وفي المثل السائر النسخة المطبوعة « ج ١ ص ٢٥٢ » ،

ونجري في شرى الحمد   على شاكلة البحر

ولا نراه يستقيم .

(٤) البيتان من قصيدة يمدح بها محمد بن علي بن عيسى القمي ، مطلعها :

أهلا بذلكم الخيال المقبل   فعل الذي نهواه أو لم يفعل

انظر « ديوان البحتري » ص ٧٣٠ من طبعة المطبعة الأدبية ببيروت ١٩١١ .

(٥) في الأصل « كالهكيل » وهو من سبق قلم النساخ ، والتصويب من الديوان .

(٦) في المثل السائر « ج ١ ص ٢٥٢ » طبعة محمد محيي الدين عبد الحميد « ... وليس الأخذ على المعاني ... » ولا نراه يستقيم .

(٧) في الأصل « مناقشة » وهي غير مستقيمة .

يتقصب لإيراد علم البيان وتفصيل أبوابه ، ويكون أحد الأبواب التي ذكرها [1] داخلاً في الآخر ؛ فيذهب عليه ذلك ويخفى عنه ، وهو أشهر من فلق الصباح .

القسم الثاني

من النوع الثاني في التجنيس

وهو أن تكون الألفاظ متساوية التراكيب ، مختلفة الوزن ، وذلك دون الأول في المنزلة كقول النبي — صلى الله عليه وسلم — « اللهم كما حسَّنت خَلقي فحسِّن خُلقي » .

ألا ترى الى (أنَّ) هاتين اللفظتين متساويتان في التراكيب مختلفتان في الوزن ، لأنه تركيب « الخلق » و « الخلق » من ثلاثة أحرف هي الخاء واللام والقاف إلا أنهما قد اختلفا في الوزن إذ وزن الخَلْق « فَعْـل » ووزنُ الخُلق « فُعُل » ، ومن هـذا القسم قول بعض الكتاب في صفة كتاب وصل اليه من صديق له : « فللزهْـر والزهَـر من نورُ بداعته ، ونور براعته إشراق » .

وكذلك قول بعضهم : « لا تُنال غُرر [2] المعالي إلا بركوب الغَـرر واهتبال الغِـرر [3] »

وقال ابن العميد :

قد ذُبت غير [4] حشاشة وذَماء [5] ما بين حر هوى وحَرِّ هــواءِ

وأمثالُ هذا كثيرة ، فاعرفها .

(١) في المثل السائر : « التي ذكرناها » وهي غير مستقيمة . « ج ١ ص ٢٥٢ » طبعة محمد محيي الدين عبد الحميد .

(٢) الغرر : جمع الغرة ، وهي من الشهر : ليلة استهلال القمر ومن الهلال طلعته ، ومن القوم شريفهم ومن الرجل وجهه ومن كل شيء : أجله وأبهاه . والغرر : التعريض للهلاك . والغرر بكسر الغين جمع الغرة ، وهم الجماعة الذين لا خبرة لهم .

(٣) اهتبل الصيد : احتال عليه ، واهتبل لأهله : تكسب .

(٤) في الأصل ، وفي المثل السائر « ج ١ ص ٢٥٤ » : « قد ذبت بين حشاشة ... » وفي اليتيمة « ج ٣ ص ١٧٢ طبعة مكتبة الحسين التجارية قد ذبت غير حشاشة ... » .

(٥) في الأصل « الذماء » بضم الذال وهو من سبق قلم النساخ وفي القاموس « الذماء بفتح الذال : بقية النفس » .

القسم الثالث

من النوع الثاني من التجنيس

وهو أن تكون الألفاظ متساوية في الوزن مختلفة في التركيب بحرف واحد لا غير . فان زاد على ذلك خرج من باب التجنيس وهذا القسم دون الذي مثله في المنزلة . فمن ذلك قوله تعالى : « وجوه يومئذ ناضرة ، إلى ربها ناظرة » (١) .

ألا ترى ان وزن هاتين اللفظتين واحد ، وأما تركيبهما فانه مختلف ؛ لأن تركيب « ناضرة » من النون والضاد والراء ، وتركيب « ناظرة » من النون والظاء والراء : وكذلك قوله تعالى : « ذلك بما كنتم تفرحون في الأرض بغير الحق وبما كنتم تمرحون (٢) » .

وقال تعالى : « وإنه على ذلك لشهيد وإنه لحب الخير لشديد (٣) » .

وعلى نحو من هذا ورد قول النبي صلى الله عليه وسلم وهو « الخيل معقود بنواصيها الخير الى يوم القيامة (٤) » . وقال أبو تمام :

يمدون من أيد عواص عواصم ... تصول بأسياف قواض قواضب (٥)

وقال البحتري :

من كل ساجي الطرف أغيد أجيد ... ومهفهف الكشحين أحوى أحور (٦)

وقال بعضهم « لا تنال المكارم إلا بالمكاره » . وأشباه ذلك كثيرة لا تحصى .

(١) السورة : القيامة ، الآية : ٢٢ . (٢) السورة : « غافق ، الآية : ٧٥ .

(٣) السورة : العاديات ، الآية : ٧ ، ٨ .

(٤) راجع هذا الحديث والوجهالبلاغي فيه ، في كتاب « المجازات النبوية » للشريف الرضي «ص٤٩» طبعة مصر .

(٥) « البيت من قصيدة يمدح بها أبا دلف القاسم بن عيسى العجلي ، مطلعها :

على مثلها من أربع وملاعب ... أذيلت مصونات الدموع السواكب

ديوان أبي تمام طبعة بيروت ص « ٤٢ » .

(٦) البيت من قصيدة مطلعها :

ان الظباء غداة سفح محجر ... هيجن حر جوى وفرط تذكر

ديوان البحتري ج ١ ص ٣١ طبعة المطبعة الأدبية ببيروت سنة ١٩١١ .

القسم الرابع

من النوع الثاني من التجنيس

وهو أن تكون الألفاظ مختلفة في الوزن ، مختلفة في التركيب بحرف واحد كقوله تعالى : « والتفّت السّاقُ بالساقِ إلى ربِّك يومئذ المساق [1] » وقال — عز اسمه — « وهم يَحسَبونَ أنهم يُحسِنونَ صنعاً [2] » . ومن هذا القسم قول البحتري :

نسيم الروض في ريح شمال … وصوبُ المزنِ في راح شمول [3]

وذم أعرابي رجلاً فقال : « كان إذا سأل ألحف ، وإذا سئل سوّف ، يحسد على الفضل ويزهد فى الافضال » .

وقال بعض الشعراء : —

تقاصرت همم الأملاك عن ملك … أضحى الثناء عليه وهو مقصور

فوفره بين أيدي العرف منتهب … وعرضهُ عن لسان الذم موفور

وأمثال هذا كثيرة في التأليف .

القسم الخامس

من النوع الثاني من التجنيس وهو المعكوس

وهو ضربان : أحدهما عكس الألفاظ ، والآخر عكس الحروف . فالأول كقول بعضهم : « عادات السادات سادات العادات » . وكقول الآخر : « شيم الأحرار أحرار الشيم » وقيل للحسن بن سهل : « لا خيرَ في السرف » ، فقال : « لا سرف فى الخير [4] » فرد اللفظ واستوفى المعنى ، وفى هذا القسم قول عتّاب بن ورقاء [5] :

(١) السورة : القيامة ، الآية ، ٢٩ ، ٣٠ . (٢) السورة : الكهف ، الآية : ١٠٤ .

(٣) من قصيدة له يمدح بها الفتح بن خاقان ، مطلعها :

أكنت معنفي يوم الرحيل … وقد لجت دموعي في الهمول

(٤) في الأصل « لا خير في السرف » وهو من سبق قلم الناسخ .

(٥) عتاب بن ورقاء الرياحي : من ابطال العرب ، وأحد القادة الأمراء ولاه مصعب بن الزبير إمارة اصبهان ، وندبه لقتال الخارجين عليه في الري — فقلبهم ومهد الأمر . وندبه الحجاج لقتال شبيب بن يزيد ، فقتل في وقعة له معه سنة ٧٧ هـ .

إنَّ الليالي للأنام مناهل ... تُطوى وتُنشَرُ دونها الأعمار

فقصارهنّ مع الهموم طويلة ... وطوالهن مع السُّرور قصار

وقال الآخر :

كم من حمار على جواد ... ومن جواد على حمار

وهذا ضرب من التجانس له حلاوة ورونق ، فاعرفه ، وقد سماه قدامة[1] بن جعفر الكاتب « التبديل » . وذلك اسم مناسب لمسماه لأن المؤلف يأتي بما كان مقدماً في جزء كلامه الأول مؤخراً في الثاني ، وبما كان مؤخراً في الأول مقدماً في الثاني ومثّله قدامة بقول بعضهم: « أشكر من أنعم عليك وأنعم على من شكرك » ومن هذا القسم قوله تعالى : « يخرج الحيَّ من الميت ويخرج الميت من الحيّ[2] » وقوله — تعالى — « ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها ، وما يمسك فلا مرسل له من بعده[3] » . وقال بعضهم :

تلك الثنايا من عِقدها نُظمت ... أم نظم العِقْد من ثناياها

وأشباه ذلك كثيرة فاعرفها .

وأما الضرب الثاني من القسم وهو « عكس[4] الحروف » فكقول بعضهم :

أهديت شيئاً يقل لولا ... أحدوثة الفأل والتبرُّك

كرسي تفاءلت فيه لما ... رأيت مقلوبه « يسرُّك »

وكذلك قول الآخر :

كيف السرور بإقبال وآخرُهُ ... إذا تأملته مقلوب إقبال[5]

وهذا الضرب نادر الاستعمال ؛ لأنه قلما تقع كلمة تقلب حروفها فيجيء معناها صواباً ، فاعرف ذلك .

---

(١) أنظر حاشية س ٢ من هذا الكتاب . (٢) السورة : الروم ، الآية : ١٩ .

(٣) السورة : فاطر . الآية : ٢ وما بعدها .

(٤) في الأصل « كعس » . وهو من خطأ النساخ .

(٥) مقلوب إقبال « لابقاء » .

القسم السادس

من النوع الثاني في التجنيس وهو المجنَّب

وذلك أن يجمع المؤلف بين كلمتين : احداهما كالتبع للأخرى والجنيبة ، كقول بعضهم :

أبا العباس لا تحسَبْ لساني لشيء من حُلى الأشعار عاري[1]

فلي طبع كسلسالٍ معينٍ زلال من ذرى الأحجار جاري

وهذا القسم له رونق وطلاوة ، فاعرفه .

القسم السابع

من النوع الثاني من التجنيس

وهو ما تساوى وزنه وتركيبه ، غير أن حروفه تتقدم وتتأخر ، وذلك كقول أبي تمام :

بيض الصَّفائح لا سودُ الصحائف في مُتونِهِنَّ جلاء الشك والرِّيَبِ[2]

وأمثال هذا كثيرة ، فاعرفه .

النوع الثالث من الباب الثاني في الترصيع

وهو نوع من علم البيان وعر المسلك قلما يَختِلُ المؤلفُ بشرك فكره أوابد ألفاظه ، وأصله من « ترصيع العقد » وذلك أن يكون في إحدى جانبي العقد من اللآلئ والجواهر مثل ما في الجانب الآخر ، ولذلك جعل هذا في الكلام ، وهو أن يكون كل لفظة من الفاظ الفصل الأول مساوية لكل لفظة من الفاظ الفصل الثاني في الوزن والقافية ، وهذا هو أعلى درجات الترصيع وأصعبها مراماً . واعلم أن علماء هذه الصناعة قد جعلوا الترصيع منقسماً الى قسمين : أحدهما ما ذكرناه ، والآخر أن يكون احد الفاظ الفصل الأول مخالفاً لما يوازنه من الفا

(١) في المثل السائر ج ١ ص ٢٦٣ طبعة الحلبي سنة ١٩٣٩ بمصر .
ابا العباس لا تحسب بأني . . . . . .

(٢) من قصيدة له يمدح فيها الخليفة المعتصم ويذكر فيها فتح عمورية ، مطلعها :
السيف أصدق انباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب
انظر ص ٧ من الديوان طبعة محيي الدين الخياط .

القسم الثاني .

فالقسم الأول كقول الحريري في مقــامــاته : « فهو يَطْبَعُ الأسجاع بجواهر لفظه ، ويقرع الأسماع بزواجر وعظه ، فإنه جعل[ألفاظ الفصل الأول[1]] مساوية لألفاظ الفصل الثاني وزناً وقافيــة ، فجعل « يطبع » بازاء « يقرع » و « الاسجاع » بازاء « الأسماع » و « جواهر » بازاء « زواجر » و « لفظه » بازاء « وعظه » ، وهـذا هو الكلام السَّهل الممتنع الذي تخاله قريباً وهو بعيد المنال ، عسير الحصول . وقد ورد هذا القسم كثيراً في الخطب التي أنشأها الشيخ الخطيب عبد الرحيم[2] ابن نباتة ، فمن ذلك قوله في أول خطبة : « الحمد لله ، عاقد أزمَّة الأمور بعزائم [أمره] [3] ، وحاصد أئمة الغرور بقواصم مكره ، وموفق عبيده لمغانم ذكره ، ومحقق مواعيده بلوازم شكره » . ومن ذلك قوله في ذكر الزمان وتقلبه بأهله : « أولئك الذين أقَلُّوا فعجمتم ، ورحلوا فاقتم ، وأبادهم الموت ، كما علمتم ، وأنتم الطامعون في البقاء بعدهم ، فيا[4] زعمتم ، كلا والله ما أشخصوا لتقروا ، ولا نُغصُّوا لتُسَرُّوا ، ولا بُدَّ أن تمروا[5] حيث مرّوا ، فلا تقفوا بخدع الدنية ، ولا تغتروا » . ومن ذلك ما جاء في بعض خطبه : « أيها الناس ، أسيموا القلوب في رياض الحكم ، وأديموا النحيب على ابيضاض اللمم ، واطلبوا[6] الاعتبار بانتقاص النعم ، وأجيلوا الأفكار في انقراض الامم » . وأمثال هذا في كلامه كثير ، وأما ما ورد على نحو ذلك نظماً ، فقول ذي الرُّمَّة :

كحلاء في بَرَج صفراء في دَعَج كأنها فضّةٌ قد شابها ذهب[7]

(١) الزيادة من المثل السائر ج ١ ص ٢٦٤ من طبعة الحلبي . وانظر « المقامة الصنعانية » من مقامات الحريري ج ١ ص ١٥ من طبعة باريس سنة ١٨٤٧ .

(٢) انظر حاشية ص ١٩ من هذا الكتاب . (٣) زيادة من المثل السائر « ج ١ ص ٢٦٥ » .

(٤) في المثل السائر « كما زعمتم » « ج١ ص ٢٦٥ » . (٥) كذا في المثل السائر وفي الأصل « تمر » .

(٦) في المثل السائر « وأطيلوا » وهو أكثر مناسبة .

(٧) هذا البيت من قصيدته المشهورة :

ما بال عينك منها الماء ينسكب كأنه من كلى مفرية سرب

ورواية الديوان :

كحلاء في دعج صفراء في نعج كأنها فضة قد مسها ذهب

وهذا القسم قليل الاستعمال في الشعر جداً ، فاعرفه إن شاء الله .

القسم الثاني

من النوع الثالث من الترصيع

وهو أن يكون أحد ألفاظ الفصل الأول مخالفاً لما يوازيه من الفصل الثاني ، وذلك كقول تأبط شراً[(١)] :

حمّال ألويــة ، شهّاد أندية قوّال مُحْكَمَة جوّاب آفاق[(٢)]

ألا ترى أن « ألوية » مثل « أندية » في الوزن والقافية ، ولكن حمّال لا يماثل « شهّاد » قافية وإنما يماثله وزناً ، وكذلك « قوال » موازن « لجواب » و « محكمة » لا يوازن « آفاق » ومن هذا القسم أيضاً قول الخنساء :

حامي الحقيقة محمود الخليقة مه.. ديّ الطريقة نفّاع وضرّار

وكذلك قول الآخر :

سـود ذوائبها بيض ترائبها محض ضرائبها صيغت من الكرم

وأمثال هذا كثيرة فاعرفها إن شاء الله تعالى .

النوع الرابع من الباب الثاني

في لزوم ما لا يلزم

وهو نوع من أشق هـذه الصناعة مذهبا ، وأوعرها طريقاً ، لأن المؤلف يلزم في تأليفه ما لا يجب عليه ليدل به على قوته في الصنعة ، واتساع باعه فيها ، وانطلاق عنانه .

وقـد جمع أبو العلا (أحمد بن)[(٣)] عبد الله بن سـليمان في ذلك كتاباً ، وذكر فيه الجيد

(١) تأبط شراً : هو ثابت بن جابر بن سفيان ، أحد لصوص العرب المغيرين ، وأحد عدائيها المشهورين انظر لسان العرب جـ ٧ ص ١٧٦ عنه .

(٢) في الأصل « قول محلمة » والتصحيح من المفضليات للضبي ص ٢٩ طبعـة دار المعارف بمصر سنة ١٩٤٢ . وقد فسر المحكمة بالكلمة الفاصلة .

(٣) الزيادة من المثل السائر ، جـ ١ ص ٢٦٧ طبعة الحلبي سنة ١٩٣٩ بمصر .

الذي لا مطلع فوقه ، والرديء الذي لا مهوى تحته ، وسنذكر من ذلك طرفاً .

واعلم أن حقيقة هذا النوع هي : أن تكون الحروف التي قبل رويّ الابيات من الشعر حرفاً واحداً ، وهذا أيضاً موجود في فواصل الكلام المنثور . ومن أراد معرفة ذلك والاطلاع عليه ، فليطلبه من كتاب « اللزوم » لأبي العلاء ، وغيره من الكتب المؤلفة في هذا الفن ، فان كتابنا هذا ليس موضوعاً لشرح هذه الاسباب ، وانما وضع لمن عرف الأصل فيها ، فنبين له نحن الجيد منها والرديء ونفرق بينهما ، ليعلم أين يضع يده في استعمال ذلك واطراحه .

فما جاء في هذا الباب قولي في حصار قلعة : « فلما رأونا بساحتهم حاضرين ، ولهم في عقر دارهم حاصرين ، وهم من بأسنا حذرين ، تنادوا : الاساء صباح المنذرين » .

ألا ترى الى الفقرتين الآخرتين كيف قد لزم فيهما « الذال والراء » نحو « حذر ومنذر » ، وأما الفقرتان الأوليان فليستا من هذا القبيل ، لأنه يجب أن يكون بازاء « حاضر » كلمة أخرى في آخرها ضاد وراء ، إلا أن ذلك كأنه شبيه بما لا يلزم ، والسبب فيه ورود الياء والنون المختصة بالجمع بعد الراء ، ولو كان هذا معتبراً في لزوم ما لا يلزم ، لوجب أن يكون التأثير للياء والنون ، من غير نظر الى ما قبلها . وعلى هذا التقدير فلو قال القائل « فلما رأونا بساحتهم نازلين ، ولهم في عقر دارهم حاصرين » ، لكان ذلك من باب لزوم ما لا يلزم . وهذا مما لم يذهب اليه أحد . وانما الأصل ما أشرنا اليه أولا فاعرفه .

واعلم أنه متى صغرت الكلمة الأخيرة من الشعر والكلام المنثور ، وجب أن يصغر الباقي اتباعاً للوزن . فمن ذلك قول بعضهم :

عزّ على ليلى بذي سُدَيْر (1)   ســوءُ مَبيتي ليلة الغُمَيْر
مقبضاً (2) نفسي في طُمير   تنتهض الرعدة في ظهيري
يهفو الي الزُّوْر من صديري   ظمآن في ريح وفي مُطير

(1) في الأصل « بذ سدير » والتصحيح من المثل السائر ج ١ ص ٢٧٦ وذو سدير قرية لبني العرب من جزيرة العرب والغمير عدة مواضع منها .

(2) في الأصل « مقضياً » ولا معنى له هنا وفي المثل السائر « مقضباً » ونرى أن الصواب ما ذكرناه وهو من شواهد العيني .

وأزرقي ليس بالقُـدير (١) من لدُ ما ظهر الى سحير (٢)
حتى بـدت لي جبهة القُمير لأربع خلون من شهير

ألا ترى الى هـذا الشاعر ، كيف لزم التصغير في هذه الأبيات جميعها ؟ فان ذلك من محاسن الصنعة فاعرفه .

واعلم أنا لا نبعث المؤلف على استعمال هذا القسم من الكلام حتى يجيء به متكلفاً وحشياً فيكون قد قصد جودة الصنعة وإظهار القدرة عليها ، والقوة فيها ، فليقيه ذلك فيما يستكره من الألفاظ ، وتعافه الأسماع . وما مثل المتكلف لهذا الضرب من الكلام حتى يأتي به في صورة قبيحة ، إلا مثل الصائغ الذي يأخذ مصوغاً ردياً فيجيد فيه عمله ، ويخرج فيه بديع صنعته فيكون عند ذلك قد راعى الفرع ، وأهمل الأصل ، فتذهب جودة الصنعة في رداءة المصوغ .

وأما إذا أتى المؤلف بهذا الضرب من الكلام ، غير متكلف ولا وحشي كان له رونق وطلاوة ، وقد استعمل ذلك أبو العلاء المعري في كتابه فأتى منه بشيء ينبو عنه الطبع كقوله في قافية التاء مع الخاء :

بِنتٌ عن الدنيـا ولا بنت لي فيهـا ولا عرسٌ ولا أُختُ
وقــد تحملتُ من الوزر ما تعجز أن تحمله البُخت
إن مدحوني سـاءني مدحهم وخلت أني في الثرى سُخت (٣)

وقال في الخاء المضمومة مع الباء :

لا يفقــدن خيركم مجانسكم (٤) ولا تكونوا كأنكم سـبَخ

(١) في الأصل و « أرزقي » . و « القدير » لعله تصغير ترخيم لأغر أي « غرير » .

(٢) « وفي شواهد العيني » من لدن الظهر الى العصير . انظر حاشية المثل السائر « جا ص ٢٧٧ » وفي حاشية الألفية ، شرح ابن عقيل : « هذا الشاهد من الأبيات المجهولة نسبتها ، وكل ما قيل فيه إنه لراجز من طيء » « ج ٢ ص ٥٧ طبعة مطبعة السعادة سنة ١٣٦٧ بمصر .

(٣) لزوم ما لا يلزم ج ١ ص ١٧٣ طبعة مطبعة المحروسة بمصر سنة ١٨٩١ .

(٤) في الأصل « مجالسكم » والتصحيح من اللزوميات ج ١ ص ٢٣٨ .

ولا كقوم حديث يومهم ما (أكلوا [1]) أمسهم وما طبخوا

وأمثال هذا كثيرة فى كتابه ، وله من ذلك البديع النادر الذي تتقاصر دونه الفصحاء كقوله :

ليل بلا نور أجن [2] بهمه حبس الأدلة ليس فيه منار
وهي الحياة ؛ فمقة أو فتنة ثم الممات لجنة أو نار

وقال :

يلقاك بالماء النمير الفتى وفي ضمير النفس نارٌ تَقِد
يعطيك لفظاً لينا مسّهُ ومثل حد السيف ما يعتقد [3]

وقال أيضاً [3] :

تنازع فى الدنيا سواك وما لَه ولا لك شيء فى الحقيقة فيها [4]
ولكنها ملك لرب مقدّر يغير جنوب الأرض مرتد فيها [5]
ولم تحظ فى ذاك النزاع بطائل من الأمر إلا أنْ تعد سفيها
أيا نفس لا تعظم عليك خُطوبها فتفقدها مثل مختلفيها
تداعوا إلى النزر القليل فجالدوا عليه وخلوها لمفترفيها
وما أمُّ صِل أو حليلة ضيغم بأظلم من دنياك فاعترفيها
تلاقي الوفود القادميها بفرحة وتبكي على آثار منصرفيها
ولم يتوازن فى القياس نعيمها وسيئة أودت بمقترفيها
وما هي إلا شاكة ليسَ عندها وجدك أرطابٌ لمخترفيها

---

(1) الزيادة من اللزوميات ص ٢٣٨ ج ١ (2) فى الأصل : « اجر » .
(3) فى الأصل « تعتقد » والتصحيح من اللزوميات ج ١ ص ٣٠٠ .
(4) فى اللزوميات : « بالحقيقة » ج ٢ ص ٤١٠ .
(5) فى الأصل : « يغير جنوب الأرض » والتصحيح من اللزوميات ج ٢ ص ١١٠ .

كما نبذت للطير والوحش رازم (١) فالقت شروراً (٢) بين مختطفيها

تناءت عن الانصاف من ضيم لم يجد سـبيلاً الى غايات منتصفيها

فأطبق فماً عنها وكـفّاً ومقلة وقل لغويّ الناس فاكِ لفيها

كأن التي في الـكأس يطفو حبابهـا سمامُ حبـاب عند مرتشفيها (٣)

وله من جملة قصيدة :

أرى الدنيا وما وصفت ببرّ إذا أغنت فقيراً أوهقتـــه

إذا خُشيت لشـــر عجلتـــه وإن رُجيت لخـير عوقتـــه

حيـاة كالحبـالة ذات مكر ونفس المرء صيدٌ أعلقتـه

وأنظر سـهمها قد أرسـلته إليّ بنكبـة أو فوّقتـه

فلا يُخـدع بحليتهـا أديب وإن هي ســورته ومنطقته (٤)

أذاقتـه شهيّاً من جناهـا وصرت (٥) فاه ممّا ذوقتـه

وأمثال هذه كثيرة في شعره ، فاعرفها فانها من محاسن لزوم ما لا يلزم .

وعليك أيها المنتصب لاستعمال هذا النوع من الكلام أن تسلك هذا الذهب القويم وتنهج هذا اللَّقَم (٦) الواضح ، غير متصيد له ولا مكثر منه حتى تخلّ بالمعنى المندرج تحته ، وتذهب رونقه وطلاوته . وقد ورد من هذا الباب قول طرفة بن العبد :

ألم تر أنّ المـال يكسب أهلَهُ نفوحاً إذا لم نُعط منه نوائبُهْ

أرى كلّ مال لا محالة ذاهبـاً وأفضله ما ورّث الحمدَ كاسبُهْ

---

(١) في الديوان : كما نبذت للوحش والطير رازم .. اللزوميات ج ٢ ص ٤١١ .

(٢) في الأصل « سروراً » والتصحيح من اللزوميات .

(٣) في اللزوميات : « بين مرتشفيها » .

(٤) رواية اللزوميات : « فلا يخدع بحيلتهـا أديب وإن هي سورته ونطقته »

(٥) في الأصل « وصدت » ونرى أن الصواب « وصرت » وفي القـاموس « وصر ..... والناقة وبها يصرها صراً . شد ضرعها » .

(٦) اللقم ، محركة ، وكصرد : معظم الطريق أو وسطه (القاموس) .

ألا ترى ما أحسن هذا الاسلوب، وألطف مأخذه، وعلى متنه ينبغي أن يكون الاستعمال فاعرفه.

النوع الخامس من الباب الثاني

في الموازنة

وهي أن تكون ألفاظ الفواصل من الكلام المنثور متساوية في الوزن، وذلك نوع من التأليف شريف المحل، لطيف الموقع، وللكلام به طلاوة ورونق، وسبب ذلك الاعتدال، لأنه مطلوب في جميع الأشياء. وحيث كانت مقاطع الكلام معتدلة في الوزن لذ بها السمع، ووقعت من القلب موقع الاستحسان، وهذا لا مراء فيه بحال من الأحوال لبيانه ووضوحه.

فما جاء من ذلك قوله تعالى: «وآتيناهما الكتاب المستبين، وهديناهما الصراط المستقيم [1]» وكذلك قوله تعالى: «قال [2] يا هرون ما منعك إذ رأيتهم ضلوا ألّا تتبعن، أفعصيت أمري قال يبنؤم لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي، إني خشيت أن تقول فرّقت بين بني اسرائيل ولم ترقب قولي». وعلى نحو منه ورد قوله تعالى: «من أعرض عنه فانه يحمل يوم القيامة وزراً، خالدين فيه وساء لهم يوم القيامة حملاً [3]».

ومن هذا الاسلوب قوله تعالى: «يومئذ يتبعون الداعي لا عوج له وخشعت الأصوات للرحمن فلا تسمع إلا همساً يومئذ لا تنفع الشفاعة إلا من أذن له الرحمن ورضي له قولاً، يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يحيطون به علماً [4]».

وعلى هذا المنهج جاء قوله تعالى: «وكذلك أنزلناه قرآناً عربياً وصرّفنا فيه من الوعيد لعلهم يتقون أو يُحدث لهم ذكراً فتعالى الله الملك الحق ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يُقضى إليك وحيُه وقل ربِّ زدني علماً [5]». ومن ذلك قوله عز وجل: «فقلنا يا آدم

(١) السورة: الصافات الآية ١١٨. (٢) السورة: طه الآية ٩٢ وما بعدها.
(٣) السورة «طه» الآية: ١٠٠. (٤) السورة «طه» الآية: ١٠٧ وما بعدها.
(٥) السورة «طه» الآية: ١١٢ وما بعدها.

إن هـذا عـدو لك ولزوجك فلا يخرجنكما من الجنة فتشقى إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى [1] » . وأمثال هذا في القرآن كثيرة ، فاعرفه .

النوع السادس من الباب الثاني

في اختلاف صيغ الألفاظ

وهو من صناعة التأليف بمنزلة علية ومكانة شريفة

اعلم أن الألفاظ اذا نقلت من أسـلوب الى أسـلوب كنقلها من الواحد الى الجمع أو الى التثنية ، أو الى التأنيث أو الى غير ذلك انتقل حسنها وصار قبيحاً ، أو قبحها وصار حسناً . دليل ذلك ؛ أن التاء التي تزاد في آخر الاسم للفرق في الصفة نحو : مقعد ومقعـدة . ألا ترى إلى لفظة « مقعد » الدالة على مكان الجلوس تجمع على مقاعد ، ولفظة « مقعـدة » الدالة على المحل المخصوص من الحيوان تجمع على « مقاعد » أيضاً ؛ فاذا وردت هذه اللفظة أعني « مقاعد » في الـكلام ، والمراد جمع « مقعد » استقبحت لمماثلتها لجمع « مقعـدة » وذلك مما يكره ذكره ؛ وإذا وردت منفردة برأسـها لم تسـتقبح ولا تستكره ، قال الله تعـالى : « في مقعد صدق عند مليك مقتدر [2] » . ولأجل ذلك لما جاءت لفظة « مقاعد » في القرآن الـكريم أضيفت الى ما لا يحتمل معه الاستقباح ، فقال جلّ وعلا : « وإذ غدوت [3] من أهلك تبوّىء المؤمنين مقاعد للقتال » ولولا إضافة مقاعـد إلى القتال لاستقبح إيرادها هاهنا . وهذا لا يخفى على من له أدنى معرفة بهذه الصناعة ، إلا أن هذا المثال الذي مثلناه لا يطرد فيما هذا سبيله ، وإنما يقع في بعض الألفاظ دون بعض ، وقد نبهنا عليه في كتابنا ليعرف محله من التأليف .

ومن ذلك أيضاً ما أشرنا اليه في صدر الـكتاب في باب الألفاظ المركبة [4] وهو أنك ترى

---

(١) السورة « طه » الآية : ١١٦ وما بعدها .

(٢) السورة « القمر » ، الآية : ٥٥ . (٣) السورة « آل عمران » ، الآية : ١٢١ .

(٤) انظر ص ٦٤ وما بعدها من هذا الـكتاب ، وانظر الحديث عن هذا في كتاب « دلائل الإعجاز » للامام عبد القاهر الجرجاني ، ص ٣٥ وما بعدها من طبعة مطبعة المنار سنة ١٣٣١ هـ .

بعض الألفاظ تروقك فى كلام ما ، وتزداد بها اعجاباً واستحساناً ، ثم تراها فى كلام آخر فتثقل عليك وتستكرهها ؛ مثال ذلك : أن لفظة « الأخدع » قد وردت فى بيتين من الشعر ، وهى فى أحدهما لائقة حسنة ، وفى الآخر ثقيلة مستكرهة ، كقول الصمّة بن عبد (1) الله :

تلفتّ نحو الحيّ حتى كأنني (2) وجعت من الاصغاء (ليتا) وأخدعا

وكقول أبي تمام :

يا دهر قوّم من أخدعيك فقد أضججتهذا الأنام من خرقك

ألا ترى أنه قد وجد لهذه اللفظة فى بيت أبى تمام من الثقل على النفس والكراهة أضعاف ما وجد لها فى بيت الصمّة بن عبدالله من الروح والخفة والايناس والبهجة !؟ وهذا ما لا يمكن النزاع فيه لظهوره ، وليس سبب ذلك إلا ما أشرنا اليه من اختلاف الصيغة ؛ ألا ترى أن لفظة « الأخدع » قد جاءت هاهنا موحدة ومثناة ، وهى حسنة فى حالة الانفراد ، مستكرهة فى حالة التثنية .

وقد يكون ذلك لأمر يرجع الى التركيب لا الى الألفاظ ، وذلك أن يكون التركيب مختل النظام ، مضطرب الترتيب فتجىء الفاظه عند ذلك مستكرهة ، مستثقلة ، لكونها واردة فى غير أماكنها ، وان كانت من حيث انفرادها حسنة لائقة . وقد تقدم الكلام على ذلك فى باب تركيب الألفاظ ، فاعرفه (3) .

---

(1) هو الصمة بن عبد الله القشيري ... شاعر بدوي مقل ، من شعراء الدولة الأموية ، هوي امرأة من قومه ، فأبى أبوها ان يزوجه اياها .. وله فيها شعر رقيق يغنى به . انظر أخباره في « الأغاني » الجزء الخامس ص : ١٢٤ وما بعدها من طبعة الساسي .

(2) البيت من قصيدة أوردها أبو تمام في حماسته في باب النسيب ص ١٢١٥ القسم الثالث طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة سنة ١٣٧١ هـ ، ومطلعها :

حنت الى ريا ونفسك باعدت مزارك من ريا وشعباكما معاً

وفي ديوان الحماسة : « وجدتني » بدلا من كأنني . والليت : صفحة العنق (القاموس) والأخدع : عرق في صفحة العنق .

(3) أنظر ص ٦٤ : وما بعدها من هذا الكتاب .

النوع السابع من الباب الثاني

في تكرير الحروف

اعلم أن هذا النوع لا يتعلق بتكرير الألفاظ ولا تكرير المعاني مما سبق ذكره فى باب التكرير ، لأن تكرار الحروف هو أن يأتي حرف واحد أو حرفان فى كل لفظة من ألفاظ الكلام أو فى أكثرها ، فيثقل على اللسان النطق بها ، فمن ذلك ما أنشده الجاحظ :

وقبر حــرب بمكان قفر ... وليس قُــربَ قبر حربٍ قبر [1]

ألا ترى الى هذه الراآت ، والقــافات التي فى هذا البيت من الشــعر ؟ فانهــا في تتابعها كالسلسلة ، ولا خفاء بما على الناطق بها من الكلفة ، وليس الكلام العــاري من ذلك بمعوز ولا بعزيز [2] ، ولا هو بالذي لا يستطيعه إلاّ الشاعر المبرّز أو الكاتب المفلق بل هو مما يصعب النطق به . ولذلك كان كلام الناس في محاوراتهم ، ومكاتباتهم ، خالياً من هذا القبيل ، وذلك لأنه لا يحصل إلاّ بالتكلف والقصد للإتيان به ، فامّا إذا أرسل الانسان نفسه على سجيتها ، وخلّى بينهـــا وبين طبعها فانه لا يعرض له ذلك . فليت شعري أيّ أمر يضطر مؤلف الكلام حتى يأتي به مستكرهاً ثقيلاً على اللسان ، ويترك ما هو أسهل عليه .

ألم تعلم أن العرب الذين هم الأصل فى هذه اللغة قد عدلوا عن تكرار الحروف فى كثير من كلامهم ؟ وذاك أنه إذا تكررت الحروف عندهم أدغموها استحساناً ، فقالوا : فى جعَلَ لك . « جعلْ لَك » وفى تضربونني « تضربونّي » . وكذلك « استعد فلان للأمر » اذا تأهب له والأصل فيه « استعدد » ، « واستتبّ الأمر » إذا تهيأ وكمل (وأصله استتبب [3]) وأشباه هذا كثيرة فى كلام العرب ، حتى إنهم لشدة كراهتهم لتكرار الحروف أبدلوا احد الحرفين ، لما تكرر ، حرفاً آخر غيره فقالوا : أمليت الكتاب » والأصل من ذلك « أمللتُ » فابدلوا

(١) البيت مجهول القائل . أنظر البيان والتبيين ج ١ ص ٦٥ طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٤٨ بالقاهرة . وانظر الحيوان ج ٦ ص ٢٠٧ ومعاهد التنصيص ج ١ ص ١٢ .

(٢) أنظر دلائل الاعجاز ص ٤٨ طبعة المنار بمصر سنة ١٣٦٧ هـ .

(٣) زيادة استوجبها السياق والاتساق .

« اللام » ياء طلبا للخفة على اللسان ، وفراراً من الثقل والاستكراه .

واعلم أن ورود الادغام فى هذه اللغـة أقوى دليل على كراهة العرب لتكرار الحروف وفيما أشرنا اليه كفاية للمتأمل ، فاعرفه .

وحيث انتهى بنا الـكلام الى هذا المقام ، وفرغنا من جميع الأنواع فى علم البيان والأقسام ، فلنجعل خاتمته حمد الله على توفيقه ، والهداية الى أقوم طريقه ، ونرغب إليه فى العصمة من الزلل ، والارشاد فى القول والعمل ، فان عثر الناظر فى كتابنا هذا على سقطة ، أو وقع فى أثنائه على هفوة أو غلطة ، فليُغض عنها إغضاء الصافح ، وليسترها ستر المتجاوز المسامح ، فان الـكريم من ستر العورة ، وأقال العثرة .

تم الـكتاب بمنه تعالى

وقد كتب فى آخره :

وكان الفراغ من تحريره نهار الثلاثاء عشرين (كذا) من شهر شوال سنة ألف وثلمائة وأربعة عشر هجرية (كذا) ، على نبينا أفضل الصلاة والسلام وأزكى التحية

ونقل هذا الـكتاب على ذمة الـكتبخانة الخديوية ، بخط الفقير الحقير محمود صالح ، غفر الله له ولوالديه وللمسلمين ، والحمد لله رب العالمين ، آمين .

فهارس الكتاب

١ — فهرست إجمالي لموضوعات الكتاب
٢ — فهرست تفصيلي لموضوعات الكتاب
٣ — فهرست الأعلام
٤ — فهرست المدن والأماكن
٥ — فهرست الكتب
٦ — فهرست الأشعار « الواردة في متن الكتاب »
٧ — فهرست الأشعار « الواردة في حواشي الكتاب »
٨ — فهرست الكلمات اللغوية المهمة الواردة في حواشي الكتاب
٩ — فهرست الخطأ والصواب

فهرست اجمالي لموضوعات الكتاب

الصفحة

مقدمة المؤلف ١

القطب الأول « الفن الأول »

الباب الأول من الفن الأول من القطب الأول

آلات التأليف ٦

القسم الأول [يشترك فيه النظم والنثر] ٧

القسم الثاني [وهو ما يختص الناظم دون الناثر] ٢٠

الباب الثاني من الفن الأول من القطب الأول

في أدوات التأليف ٢١

الباب الثالث من الفن الأول من القطب الأول

في الطريق الى صناعة النظم والنثر ٢٦

الباب الرابع من الفن الأول من القطب الأول

في الحقيقة والمجاز ٢٨

الفن الثاني من القطب الأول

في الألفاظ والمعاني وتفضيل الكلام المنثور على المنظوم ٣٣

الباب الأول

في الألفاظ المفردة ٣٣

النوع الأول : تباعد مخارج الحروف ٣٤
النوع الثاني : أن لا تكون الكلمة وحشية ولا متوعرة . . ٤١
النوع الثالث : أن لا تكون الكلمة مبتذلة بين العامة ... ٤٩
النوع الرابع : أن لا تكون الكلمة قد عبر بها عن معنى يكره ذكره ٥٢
النوع الخامس : أن تكون الكلمة مصغرة ٥٤
النوع السادس : أن تكون الكلمة مؤلفة من أقل الأوزان تركيباً ٥٧
النوع السابع : أن تكون الكلمة مبنية من حركات خفيفة ... ٥٩
القسم الثاني من الباب الأول
في صناعة تركيب الألفاظ ٦٤
الباب الثاني من الفن الثاني من القطب الأول
في الكلام على المعاني ٦٨
الباب الثالث من الفن الثاني من القطب الأول
في تفضيل الكلام المنثور على المنظوم ٧٣
القطب الثاني
في الأشياء الخاصة وهو فنان ٧٦
الفن الأول في الفصاحة والبلاغة ٧٦
الفن الثاني من القطب الثاني
في ذكر أصناف علم البيان وأقسامها ٨٢
الباب الأول
— في الصناعة المعنوية —
النوع الأول في الاستعارة ٨٢

النوع الثاني من الفن الثاني : التشبيه ٩٠
١ — القسم الأول : تشبيه المفرد بالمفرد ٩٢
٢ — القسم الثاني : تشبيه المركب بالمركب ٩٢
٣ — القسم الثالث : تشبيه المفرد بالمركب ٩٦
النوع الثالث من الباب الأول : في شجاعة العربية ٩٨
القسم الأول : في الالتفات ٩٨
القسم الثاني : في الإخبار عن الفعل الماضي بالمضارع وعن المضارع بالماضي ١٠٢
القسم الثالث : في عكس الظاهر ١٠٥
القسم الرابع : في الحمل على المعنى ١٠٦
القسم الخامس : في التقديم والتأخير ١٠٨
القسم السادس : في الاعتراض ١١٨
النوع الرابع في الايجاز ١٢٢
القسم الأول : الايجاز بالحذف ١٢٤
الضرب الأول من القسم الأول من النوع الرابع :
الاكتفاء بالسبب عن المسبَّب وبالمسبَّب عن السبب ١٢٤
الضرب الثاني من القسم الأول من النوع الرابع :
الإضمار على شريطة التفسير ١٢٥
الضرب الثالث من القسم الأول من النوع الرابع :
حذف الفعل وجوابه ١٢٧
الضرب الخامس من القسم الأول من النوع الرابع :
حذف المضاف والمضاف اليه وإقامة كل منهما مقام الآخر ... ١٣٠

الضرب السادس من القسم الأول من النوع الرابع :
حذف الموصوف والصفة وإقامة كل منهما مقام الآخر ١٣١
الضرب السابع من القسم الأول من النوع الرابع :
حذف الشرط وجوابه ١٣٣
الضرب الثامن من القسم الأول من النوع الرابع :
حذف القسم وجوابه ١٣٤
الضرب التاسع من القسم الأول من النوع الرابع :
حذف (لو) وجوابها ١٣٥
الضرب العاشر من القسم الأول من النوع الرابع :
حذف جواب (لمّا) وجواب (أمّا) وجواب (إذا) ١٣٦
الضرب الحادي عشر من القسم الأول من النوع الرابع :
حذف (لا) من الكلام وهي مرادة ١٣٧
الضرب الثاني عشر من القسم الأول من النوع الرابع :
الاستئناف ١٣٧
الضرب الثالث عشر من القسم الأول من النوع الرابع
حذف الواو وإثباتها ١٣٩
الضرب الرابع عشر من القسم الأول من النوع الرابع
الحذف الذي يوجب الاخلال في الكلام ١٤١
القسم الثاني من النوع الرابع : الايجاز من غير حذف ١٤٢
الضرب الأول من القسم الثاني من النوع الرابع :
ما يساوي لفظه معناه ويسمى (التقدير) ١٤٢

الضرب الثاني من القسم الثاني من النوع الرابع
فيما زاد معناه على لفظه ١٤٣
النوع الخامس من الباب الأول من الفن الثاني
الأطناب ١٤٦
النوع السادس من الباب الأول من الفن الثاني
في توكيد الضمير المتصل بالمنفصل ١٥٢
النوع السابع من الباب الأول من الفن الثاني
في الكناية والتعريض ١٥٦
الضرب الأول من الكناية (الذي يحسن استعماله) ١٥٧
١ — القسم الأول : التمثيل ١٥٧
٢ — القسم الثاني من الكناية في الأرداف ١٦٠
الفرع الأول من الإرداف ١٦٠
الفرع الثاني من الإرداف ١٦١
الفرع الثالث من الإرداف ١٦٢
الفرع الرابع من الإرداف ١٦٢
الفرع الخامس من الإرداف ١٦٣
النوع الثامن من الباب الأول من الصنف الثاني
في استعمال العام في النفي والخاص في الاثبات ١٦٩
النوع التاسع من الباب الأول من الفن الثاني
في التفسير بعد الابهام ١٧٢
النوع العاشر من الباب الأول من الفن الثاني
في التعقيب المصدري ١٧٥

الصفحة

النوع الحادي عشر من الباب الأول من الفن الثاني
في التقديم والتأخير مما لا يتعلق بعلم النحو ١٧٦
النوع الثاني عشر من الباب الأول من الفن الثاني
في عطف المظهر على ضميره والافصاح به بعده ١٧٩
النوع الثالث عشر من الباب الأول من الفن الثاني
في التخلص والاقتضاب ١٨١
النوع الرابع عشر من الباب الأول من الفن الثاني
في البادىء والافتتاحيات ١٨٧
النوع الخامس عشر من الباب الأول من الفن الثاني
في قوة اللفظ لقوة المعنى ١٩٣
النوع السادس عشر من الباب الأول من الفن الثاني
في خذلان المخاطب ١٩٧
النوع السابع عشر من الباب الأول من الفن الثاني
في الاشتقاق ١٩٨
النوع الثامن عشر من الباب الأول من الفن الثاني
في الحروف العاطفة والجارة ٢٠١
النوع التاسع عشر من الباب الأول من الفن الثاني
في التكرير ٢٠٤
القسم الأول : الذي يوجد في اللفظ والمعنى ٢٠٤
الضرب الأول : المفيد ٢٠٤
الضرب الثاني من التكرير في اللفظ والمعنى (غير المفيد) ... ٢٠٧

الصفحة

القسم الثاني من النوع الأول في التكرير : (الذي يوجد في المعنى دون اللفظ) ٢٠٩
الضرب الأول المفيد ٢٠٩
الضرب الثاني (غير المفيد) ٢١٠

النوع العشرون من الباب الأول من الفن الثاني
في تناسب المعاني ٣١١

الضرب الأول : المطابقة وهي المقابلة ٢١١
الضرب الثاني من النوع العشرين : في صحة التقسيم وفساده ... ٣١٨
الضرب الثالث من النوع العشرين : في التفسير وما يصح من ذلك ما يفسد ٢٢١

النوع الحادي والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني
في الخطاب بالجملة الفعلية والخطاب بالجملة الاسمية ٢٢٤

النوع الثاني والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني
في ورود لام التأكيد في الكلام ٢٢٥

النوع الثالث والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني
في الاقتصاد والافراط والتفريط ٢٢٦

النوع الرابع والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني
في المعاظلة ٢٣٠

النوع الخامس والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني
في التضمين ٢٣٢

النوع السادس والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني
في الاستدراج ٢٣٥

النوع السابع والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني
في الارصاد ٢٣٨

النوع الثامن والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني
في التوشيح ٢٤٢
النوع التاسع والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني
في الأخذ والسرقة ٢٤٢
القسم الأول : النسخ ٢٤٣
القسم الثاني : وهو ضربان
الضرب الأول : السلخ ٢٤٣
الضرب الثاني من القسم الثاني : المسخ ٢٤٨
الباب الثاني
من الفن الثاني من القطب الثاني
— في الصناعة اللفظية —
النوع الأول من الباب الثاني
في السجع والازدواج ٢٥١
النوع الثاني من الباب الثاني
في التجنيس ٢٥٦
القسم الأول من النوع الثاني في التجنيس ٢٥٦
القسم الثاني من النوع الثاني في التجنيس ٢٥٩
القسم الثالث من النوع الثاني في التجنيس ٢٦٠
القسم الرابع من النوع الثاني في التجنيس ٢٦١
القسم الخامس من النوع الثاني في التجنيس ٢٦١
القسم السادس من النوع الثاني في التجنيس ٢٦٣

القسم السابع من النوع الثاني فى التجنيس ٢٦٣
النوع الثالث من الباب الثاني
فى الترصيع ٢٦٣
النوع الرابع من الباب الثاني
في لزوم ما لا يلزم ٢٦٥
النوع الخامس من الباب الثاني
في الموازنة ٢٧٠
النوع السادس من الباب الثاني
فى اختلاف صيغ الألفاظ ٢٧١

فهرست تفصيلي لموضوعات الكتاب

مقدمة المؤلف : ١ — ٥

منزلة علم البيان (١) . البحث عن تصانيفه وكتبه (١) . اطلاعه على معظم كتب البيان (١) . استخراجه من القرآن ثلاثين ضرباً من علم البيان (٣) . شرحه جميع أنواع البيان (٤) . تسمية الكتاب (٤) . مدار الكتاب وأبوابه (٤) .

(القطب الأول)

« الفن الأول »

الباب الأول

من الفن الأول من القطب الأول

آلات التأليف ٦ — ٢٠

الحاجة الى وجود الطبع فى الانسان (٦) . آلات التأليف قسمان (٦) . الأول يشترك فيه النظم والنثر (٧) . علم النحو (٧) . معرفة اللغة (١٣) . معرفة أمثال العرب وأيامهم (١٥) . الاطلاع على كلام المتقدمين من المنظوم والمنثور (١٧) . معرفة الأحكام السلطانية من الإمامة والإمارة (١٧) . حفظ القرآن الكريم (١٩) . حفظ أخبار الرسول (١٩) .

القسم الثاني : وهو ما يخص الناظم دون الناثر (٢٠) . معرفة العروض والزحافات (٢٠) . معرفة القوافي (٢٠) .

الباب الأول

من الفن الأول من القطب الأول ٢١ — ٢٥

فى أدوات التأليف

تحذيره من التوعر (٢١) . المعنى هو عماد اللفظ واللفظ هو زينة المعنى (٢١) . عجز

المبرد عن التعبير بما يرتضيه (٢٢) . تجويد الألفاظ (٢٣) . مخاطبة كل فريق من الناس على قدر طبقتهم (٢٣) . كتاب الرسول لوائل بن حجر (٢٤) .

الباب الثالث

من الفن الأول من القطب الأول

فى الطريق الى صناعة النظم والنثر ٢٦ — ٢٧

ممارسة ابن الأثير لصناعـــة الـكتابة (٢٦) . طريقة كتابة الرسائل (٢٦) معارضة الرسائل (٢٧) . ومعارضة القصائد (٢٧) .

الباب الرابع

من الفن الأول من القطب الأول

فى الحقيقة والمجاز ٢٨ — ٣٢

معنى الحقيقة (٢٨) . معنى المجاز (٢٨) . أقسام المجاز (٢٨) . كل مجاز له حقيقة وليس لـكل حقيقة مجاز (٣٠) . يُعـــدل عن الحقيقة إلى المجاز لمعان ثلاثة : الاتساع والتشبيه والتوكيد (٣٠) . المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة (٣١) .

الفن الثاني في القطب الأول

فى الألفاظ والمعاني وتفضيل الـكلام المنثور على المنظوم وهو ثلاثة أبواب

الباب الأول

القسم الأول : في الألفاظ المفردة ٣٣ — ٦٨

أوصاف اللفظة المفردة التي تستحق بها ميزة الحسن والجودة وهي سبعة أنواع (٣٣) . النوع الأول : تباعد مخارج الحروف (٣٤) . ذكر الأصوات والحروف (٣٥) . خروج الصوت (٣٥) . تشبيه الحلق والفم بالمزمار (٣٥) . ترتيب الحروف على نسق المخارج (٣٦) . الحروف الستة المستحسنة (٣٧) . الحروف الثمانية غير المستحسنة (٣٧) . مخارج الحروف (٣٧) . تعريف ابن سنان للحروف (٣٨) . اعتراض ابن الأثير عليه (٣٨) .

النوع الثاني : وهو أن لا تكون الكلمة وحشية ولا متوعرة (٤١) . معنى الوحشي (٤١) . حديث طهفة بن أبي زهير (٤٢) . جواب الرسول له (٤٤) . كتاب الرسول إلى بني نهد (٤٥) . تعليق ابن الأثير عليه (٤٥) . الحضري يلام على استعمال الوحشي (٤٦) الانكار على الناثر فى استعمال الوحشي من الكلام أكثر من الانكار على الناظم (٤٨) .

النوع الثالث : وهو أن لا تكون الكلمة مبتذلة بين العامة (٤٩) . ما كان من الألفاظ دالاً على معنى وضع فى أصل اللغة فغيرته العامة (٤٩) . ما يكره ذكره (٤٩) . مما ابتذلته العامة (٥١) .

النوع الرابع : وهو أن لا تكون الكلمة قد عُبّر بها عن معنى يكره ذكره (٥٢) .

النوع الخامس : وهو أن تكون الكلمة مُصغرة فى موضع يُعبّر بها عن شيء خفي أو لطيف أو ضعيف (٥٤) . معاني التصغير (٥٤) . أبنية التصغير (٥٥) .

النوع السادس : وهو أن تكون الكلمة مؤلفة من أقل الأوزان تركيباً (٥٧) . سبب ذلك (٥٧) .

النوع السابع : وهو أن تكون الكلمة مبنية من حركات خفيفة (٥٩) . ابتكار له (٥٩) .

القسم الثاني من الباب الأول
فى صناعة تركيب الألفاظ ٦٤ — ٦٧

حسن التأليف (٦٥) . القرآن يفوق جميع الكلام (٦٦) .

الباب الثاني
من الفن الثاني من القطب الأول
فى الكلام على المعاني ٦٨ — ٧٢

ما يبتدءه صاحب الصناعة (٦٨) . ما يحتذيه على مثال تقدم (٦٨) . المعنى هو الذي يستخرج بالفكرة دون اللفظ (٦٨) . شرف المعنى وعلوّه وسقوطه واستفاله من نتائج علو الهمة وسقوطها (٦٩) .

الباب الثالث

من الفن الثاني من القطب الأول

فى تفضيل الكلام المنثور على المنظوم ٧٣ — ٧٥

القرآن الكريم ورد نثراً (٧٣) . العرب كانوا أفصح الناس (٧٣) . جميع العرب كانوا يقولون النظم (٧٣) . النثر ينوب مناب النظم . ولا ينوب النظم مناب النثر (٧٥) . النثر لا ينال إلا بعد تحصيل آلاته (٧٥) . النثر تعلو درجته حتى ينال الوزارة وأما الشاعر فلا تعلو درجته عن رتبة المستعطين (٧٥) .

(القطب الثاني)

فى الأشياء الخاصة وهو فنان

..... الفن الأول فى الفصاحة والبلاغة ٧٦ — ٨١

غموض هذا الباب (٧٦) . الفصاحة (٧٧) . البلاغة (٧٩) .

« الفن الثاني من القطب الأول

.... فى ذكر أصناف علم البيان وانقساماتها وهو بابان

« الباب الأول »

— فى الصناعة المعنوية

النوع الأل : فى الاستعارة :

معنى الاستعارة (٨٢) . الاستعارة جمع بين شيئين بمعنى مشترك بينهما (٨٣) . الاستعارة تنقسم قسمين : (٨٤) . الاستعارة البعيدة (٨٩) .

النوع الثاني : التشبيه ٩٠ — ٩٨

حد التشبيه (٩٠) . فائدة التشبيه (٩٠) تشبيه المفرد بالمفرد (٩٢) . تشبيه المركب بالمركب (٩٢) . تشبيه المفرد بالمركب (٩٦) .

النوع الثالث : فى شجاعة العربية ... ... ٩٨ — ١٢٢

وهو ستة أقسام :

القسم الأول : في الالتفات ... ... ٩٨ — ١٠٢

معنى الالتفات (٩٨) . الرجوع من الخطاب الى الغيبة (١٠٠) الرجوع من الفعل المستقبل الى فعل الأمر (١٠١) . الرجوع من خطاب التثنية إلى خطاب الجمع (١٠١) .

القسم الثاني : في الاخبار عن الفعل الماضي بالمضارع وعن الفعل المضارع بالماضي١٠٢–١٠٥

القسم الثالث : في عكس الظاهر : ... ... ١٠٥ — ١٠٦

تفرّد ابن الأثير بذكره (١٠٥) .

القسم الرابع : في الحمل على المعنى : ... ... ١٠٦ — ١٠٨

دقة هذا النوع من التأليف (١٠٦) وروده في القرآن وفي فصيح الكلام (١٠٦) . تأنيث المذكر (١٠٦) تذكير المؤنث (١٠٧) . حمل الواحد على الجماعة (١٠٧) . حمل الجماعة على الواحد (١٠٨) .

القسم الخامس : في التقديم والتأخير ١٠٨—١١٨

ما كان التقديم هو الأولى به (١٠٩) . تقديم المفعول على الفعل (١٠٩) . تقديم خبر المبتدأ (١٠٩) تقديم الظرف في الإثبات (١١٠) . تأخير الظرف وتقديمه في النحو (١١١) تقديم الحال (١١٢) . تقديم ما الأولى به التأخير (١١٢) باب الاستفهام (١١٤) .

القسم السادس : في الاعتراض : ١١٨—١٢٢

ما يأتي في الكلام لفائدة (١١٨) . ما يأتي في الكلام لغير فائدة (١٢٠) .

النوع الرابع : في الايجاز : ١٢٢—١٤٦

القسم الأول : الايجاز بالحذف : وهو أربعة عشر باباً ١٢٤—١٤٢

الضرب الأول : الاكتفاء بالسبب عن المسبَّب (١٢٤) .

الضرب الثاني : الاضمار على شريطة التفسير : (١٢٥) .

الضرب الثالث : حذف الفعل وجوابه : (١٢٧) . إقامة المصدر مقام الفعل (١٢٨)

حذف جواب الفعل (١٢٩) .
الضرب الخامس : حذف المضاف والمضاف اليه وإقامة كل منهما مقام الآخر : (١٣٠) .
الضرب السادس : حذف الموصوف والصفة وإقامة كل منهما مقام الآخر : (١٣١) .
الضرب السابع : حذف الشرط وجوابه (١٣٣) .
الضرب الثامن : في حذف القسم وجوابه : (١٣٤) .
الضرب التاسع : في حذف (لو) وجوابها : (١٣٥) .
الضرب العاشر : حذف جواب (لمّا) وجواب (أمّا) وجواب (إذا) (١٣٦) .
الضرب الحادي عشر : في حذف (لا) من الكلام . (١٣٧) .
الضرب الثاني عشر : في الاستئناف : (١٣٧) . إعادة الأسماء والصفات (١٣٧) .
الاستئناف بغير إعادة الأسماء والصفات (١٣٨) .
الضرب الثالث عشر : في حذف الواو وإثباتها . (١٣٩) .
الضرب الرابع عشر : في الحذف الذي يوجب الاخلال في الكلام (١٤١) .
القسم الثاني : الايجاز من غير حذف ١٤٢—١٤٦
الضرب الأول : ما يساوي لفظه معناه : ويسمى التقدير . (١٤٢) .
الضرب الثاني : فيما زاد معناه على لفظه وهو الايجاز بالقصر (١٤٣) كثرته في القرآن (١٤٣) . باب أفعل (١٤٥) .

النوع الخامس من الباب الأول من الفن الثاني

في الاطناب ١٤٦—١٥٢
التباس هذا النوع (١٤٦) . قول أبي هلال العسكري فيه (١٤٧) . ردّ ابن الأثير عليه (١٤٨) معنى الاطناب (١٥١) .

النوع السادس من الباب الأول من الفن الثاني

في توكيد الضمير المتصل بالمنفصل ١٥٢—١٥٦

فوائد قوله تعالى « انك أنت الأعلى » (١٥٢) .
النوع السابع : في الكناية والتعريض ١٥٦—١٦٩
خلط القدماء بين الكناية والتعريض (١٥٦) . تعريف الكناية (١٥٦) . تعريف التعريض (١٥٧) .
الضرب الأول من الكناية (الذي يحسن استعماله) (١٥٧) . وهو أربعة أقسام :
القسم الأول : التمثيل (١٥٧) . القسم الثاني : في الارداف (١٦٠) . والارداف خمسة فروع :
الفرع الأول : فعل المبادهة (١٦٠) . الفرع الثاني : وهو باب مَثَل : (١٦١) .
الفرع الثالث من الارداف : وهو ما يأتي في جواب الشرط (١٦٢) . الفرع الرابع من الأرداف وهو الاستثناء من غير موجب (١٦٢) . الفرع الخامس من الارداف (١٦٣) .
القسم الثالث من الكناية : وهو المجاورة (١٦٤) . القسم الرابع من الكناية : ما ليس بتمثيل ولا إرداف ولا مجاورة (١٦٥) .
التعريض : وجوازه في خطبة النساء (١٦٦) . من بديع التعريض (١٦٧) من مشكلات التعريض (١٦٧) . من أحسن التعريضات ما كتبه عمرو بن مسعدة (١٦٩) .
النوع الثامن من الباب الأول من الفن الثاني :
في استعمال العام في النفي والخاص في الإثبات ١٦٩—١٧٢
النوع التاسع : من الباب الأول من الفن الثاني :
في التفسير بعد الابهام ١٧٢—١٧٥
الابتداء بذكر الضمير (١٧٣) . الابهام من غير تفسير (١٧٤) . الاستثناء العددي (١٧٤)
النوع العاشر من الباب الأول من الفن الثاني :
في التعقيب المصدري ١٧٥—١٧٦
النوع الحادي عشر من الباب الأول من الفن الثاني :
في التقديم والتأخير مما لا يتعلق بعلم النحو ١٧٦—١٧٩

تقديم السبب على المسبَّب (١٧٦) . تقديم الأكثر على الأقل (١٧٧) .

النوع الثاني عشر من الباب الأول من الفن الثاني :

في عطف المظهر على ضميره والافصاح به بعده ١٧٩ — ١٨١

فائدته (١٧٩) . ما يقصد به الذم (١٨٠) .

النوع الثالث عشر من الباب الأول من الفن الثاني :

في التخلص والاقتضاب ١٨١ — ١٨٧

معنى التخلص (١٨١) معنى الاقتضاب (١٨١) .

النوع الرابع عشر من الباب الأول من الفن الثاني :

في المبادىء والافتتاحات : ١٨٧ — ١٩٣

فوائد هذا الباب (١٨٧) . إسحق بن ابراهيم وقصر المعتصم (١٨٨) . الابتداءات في القرآن (١٩١) الابتداء المستكره (١٩١) . الابتداء البديع البارع (١٩١) .

النوع الخامس عشر من الباب الأول من الفن الثاني :

في قوة اللفظ لقوة المعنى ١٩٣ — ١٩٧

« فاعل » و « فعيل » وأيهما أبلغ (١٩٣) .

النوع السادس عشر من الباب الأول من الفن الثاني :

في خذلان المخاطب ١٩٧ — ١٩٨

النوع السابع عشر من الباب الأول من الفن الثاني :

في الاشتقاق ١٩٨ — ٢٠١

تفضيل بعضهم الاشتقاق على التجنيس (١٩٨) . الاشتقاق الصغير (١٩٩) — الاشتقاق الكبير (٢٠٠) .

النوع الثامن عشر من الباب الأول من الفن الثاني :

في الحروف العاطفة والجارة ٢٠١ — ٢٠٣

النوع التاسع عشر من الباب الأول من الفن الثاني :
في التكرير ٢٠٤—٢١١
ما يوجد في اللفظ والمعنى (المفيد) (٢٠٤) . الضرب الثاني من التكرير في اللفظ والمعنى (غير المفيد) (٢٠٧) . التكرير الذي يوجد في المعنى دون اللفظ (٢٠٩) . الضرب الأول (المفيد) (٢٠٩) . الضرب الثاني (غير المفيد) (٢١٠) .
النوع العشرون من الباب الأول من الفن الثاني :
في تناسب المعاني : وهو ثلاثة أضرب : ٢١١—٢٢٤
الضرب الأول : المطابقة : وهي المقابلة (٢١١) . تسمية « قدامة » له بالتجنيس (٢٢١) .
مقابلة الشيء بضده (٢١٢) . مقابلة الشيء بغيره (٢١٣) . وهو ضربان :
الضرب الأول : ما كان بين المقابل والمقابل له مناسبة وتقابل (٢١٣) .
الضرب الثاني : أن يقابل الشيء بما بينه وبينه بعد (٢١٣) .
الضرب الثاني من النوع العشرين : في صحة التقسيم وفساده (٢١٨) .
الضرب الثالث من النوع العشرين : في التفسير وما يصح من ذلك ويفسد (٢٢١) .
النوع الحادي والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني :
في الخطاب بالجملة الفعلية والخطاب بالجملة الاسمية ٢٢٤—٢٢٥
النوع الثاني والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني :
في ورود (لام التأكيد) في الكلام ٢٢٥ —
النوع الثالث والعشرون من الباب الاول من الفن الثاني :
في الاقتصاد والافراط والتفريط ٢٢٦—٢٣٠
التفريط (٢٢٦) . الافراط (٢٢٨) . الاقتصاد (٢٢٩) .
النوع الرابع والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني
في المعاظلة ٢٣٠—٢٣١

قول « قدامة » فيه (٢٣٠) . مخالفة علماء البيان لقدامة (٢٣١) . المماطلة بإبها التقديم والتأخير (٢٣١) .

النوع الخامس والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني :

في التضمين ٢٣٣—٢٣٥

تضمين الاسناد (٢٣٢) .

النوع السادس والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني :

في الاستدراج ٢٣٥—٢٣٨

النوع السابع والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني :

في الارصاد ٢٣٨—٢٤١

النوع الثامن والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني :

في التوشيح ٢٤٢—

النوع التاسع والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني :

في الأخذ والسرقة ٢٤٢—٢٥٠

النسخ (٢٤٣) . السلخ (٢٤٣) . المسخ (٢٤٨) .

الباب الثاني

من الفن الثاني من القطب الثاني

« في الصناعة اللفظية »

النوع الأول من الباب الثاني

في السجع والازدواج ٢٥١—٢٥٥

ذم جماعة للسجع (٢٥١) . رد ابن الأثير عليهم (٢٥١) . أقسام السجع (٢٥٣) .

النوع الثاني من الباب الثاني

في التجنيس ٢٥٦—٢٦٣

تسميته بذلك (٢٥٦) . وهو سبعة أقسام :

القسم الأول من النوع الثاني من التجنيس (٢٥٦) وهو التجنيس المطلق .

القسم الثاني من النوع الثاني من التجنيس (٢٥٩) . وهو أن تكون الألفاظ متساوية التراكيب مختلفة الوزن .

القسم الثالث من النوع الثاني من التجنيس (٢٦٠) أن تكون الألفاظ متساوية في الوزن مختلفة من التركيب .

القسم الرابع من النوع الثاني من التجنيس (٢٦١) أن تكون الألفاظ مختلفة في الوزن مختلفة في التركيب بحرف واحد .

القسم الخامس من النوع الثاني من التجنيس (٢٦١) .

وهو المعكوس : وهو ضربان : الأول : عكس الألفاظ (٢٦١) . والضرب الثاني : عكس الحروف (٢٦٢) .

القسم السادس من النوع الثاني من التجنيس : وهو المجنَّب (٢٦٣) .

القسم السابع من النوع الثاني من التجنيس : وهو ما تساوي وزنه وتركيبه (٢٦٣) .

النوع الثالث من الباب الثاني :

في الترصيع ٢٦٣—٢٦٥

أصله (٢٦٣) . أقسامه : القسم الأول : وهو أن تكون ألفاظ الفصل الأول مساوية لألفاظ الفصل الثاني وزناً وقافية (٢٦٤) . القسم الثاني : ماكان أحد ألفاظ الفصل الأول مخالفاً لما يوازيه من الفصل الثاني (٢٦٥) .

النوع الرابع من الباب الثاني

في لزوم ما لا يلزم ٢٦٥—٢٧٠

جمع أبي العلاء كتاباً في ذلك (٢٦٥) . حقيقة هذا النوع (٢٦٦) .

النوع الخامس من الباب الثاني :
في الموازنة ٢٧٠ — ٢٧١
النوع السادس من الباب الثاني :
في اختلاف صيغ الألفاظ ٢٧١ —

فهرست الأعلام

حرف الألف

ابراهيم (السورة) ٥٧ و ١٠٨ و ١١٤
و ١٣٦ و ١٦٧ و ١٧٣ و ١٨٣ و ١٨٥ و ١٨٧
ابراهيم النعمة ـ ١٨٥
ابراهيم بن المدبر ـ ٩٧
ابروز ـ ٢٤
ابن بويه ـ ٢٩
ابن الأثير ـ ٤٤ و ٥٨ و ٩٨ و ١٥٣
و ١٦٥ و ١٦٨
ابن أبي الحديد المدائني ـ ١٤ و ١٥ و ٣٩
و ٤٠ و ١٧٠
ابن أبي طالب (علي) ـ ٤٥
ابن الأصبع (عرام) ـ ٤٣
ابن أبي عيينة (عبد الله بن محمد المهلبي) ـ
١١٦
ابن برهان ـ ١٩٦
ابن بري ـ ٤٨
ابن تغري بردي ـ ١٨٦
ابن جعفر ـ ١٦٠

ابن جني ـ ٢٩ و ٣٦ و ٣٧ و ٥٩ و ٩٨
و ٢٠٨
ابن الجوزي ـ ١٢٨
ابن الحاجب ـ ٩
ابن حاجب ـ ١١
ابن خريم بن عمرو ـ ١٢٧
ابن خلكان ـ ١٨٢
ابن الدمينة ـ ١٥٩
ابن رشيق ـ ٢٣ و ٢٧ و ١٨٨
ابن الرومي ـ ٤٧
ابن ربيعة الطائي ـ ٢٠٠
ابن الزمكدم ـ ١٨٥
ابن السراج ـ ٢٩
ابن سعد ـ ٢٤
ابن سنان الخفاجي ـ ٣ و ٣٢ و ٣٥ و
و ٣٨ و ٣٩ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ و ٧٧ و
و ٧٩ و ٨٢ و ١٥٦ و ١٥٧
ابن سينا ـ ٣٥
ابن شاكر الكتبي ـ ٣

ابن صميع المرثدي ـ ١٦٨
ابن طباطبا ـ ٨٧
ابن الطثرية ـ ٧٠
ابن عباد ـ ٢٠٩
ابن عبد الحق ـ ١٦٧
ابن عدلان ـ ٢٠٨
ابن عصفور ـ ٤٨
ابن فارس ـ ١١ و ٢٦ و ١٦١ و ١٧٢
ابن قتيبة ـ ١٤٧ و ١٤١ و ١٤٢
ابن القوطية ـ ١٩٥
ابن كثير ـ ٢٢
ابن كمال ـ ٢٦
ابن مسعود ـ ٣٦
ابن مظعون (عثمان) ـ ١٦٧
ابن المعتز ـ ٢٢ و ٩٤ و ١٤٣ و ١٨٩ و ١٩٠
ابن نباتة ـ ١٨٢
ابن النديم الموصلي ـ ٢٩ و ١٨٦ و ١٩٠
ابن هانىء المغربي ـ ٤٦ و ٥٢ و ١٢٠ و ٣١٠
ابن هانىء الحكمي (أبو نواس) ـ ٤٦
أبو اسحاق ابراهيم بن هلال بن زهرون الصابي ـ ١٨ و ٥٣
أبو أيوب (أحمد بن عمران) ـ ١٦٦
أبو أيوب المورياني ـ ١٦٩
أبو البقاء العكبري ـ ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ١٦٦
أبو بكر الاسفزاري ـ ٢
أبو تمام ـ ٢ و ٦٧ و ٨٥ و ٨٨ و ٩٥ و ١٦٨ و ١٨٧ و ١٩٠
أبو جابر ـ ١٨٥
أبو جعفر المدني ـ ١١
أبو الحارث (غيلان بن عقبة) ـ ٩٧
أبو الحسن (أبو القاسم) ـ ٤٦
أبو الحسن الأخفش ـ ٢٩ و ٣٧ و ١٣٠
أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبدالله الرماني ـ ٢
أبو الحسن الوراق ـ ٢
أبو الحسن علي بن الجهم ـ ١٨٢
أبو حيان التوحيدي ـ ٢٧
أبو دلف القاسم بن عيسى ـ ١٤٢
أبو دؤاد ـ ١٤١
أبو دؤاد الايادي ـ ١٤١
أبو زهير (طهفة) ـ ٤٢
أبو زيد الأنصاري ـ ٨٩
أبو سعيد الثغري ـ ٨٩
أبو الطيب (المتنبي) ـ ١٩ و ٤٩ و ٥١ و ٥٨ و ٩٤ و ١٦٦ و ٢٠٨ و ٢٠٩
أبو العباس المبرد ـ ٣٦
أبو عامر ـ ٩٦
أبو العباس ـ ٢٢

أبو عبدالله محمد بن الحسن المذحجي ـ ١٣
أبو عبيدة ـ ٤٤
أبو عثمان ـ ١٠
أبو عثمان المازني ـ ١٠
أبو عثمان الجاحظ = الجاحظ
أبو العلاء ـ ١٨٢
أبو العلاء محمد بن غانم المعروف بالغانمي ـ ٢
أبو علي الفارس ـ ٢٩ و ٤٨
أبو جعفر بن علي الأندلسي ـ ٤٦
أبو العميثل ـ ١٩٠
أبو الفتح بن جني = ابن جنيّ
أبو الفرج (قدامة بن جعفر) ـ ٢١١
أبو الفرج الشيباني ـ ٥٢
أبو الفضل (عمرو بن مسعدة بن سعد بن صول) ـ ١٦٩
أبو القاسم الآمدي ـ ٢ و٤٦ و٨٧ و٧٨
أبوالقاسم عبيدالله بن سليمان بن وهب ـ ٢٢
أبو المحاسن مسعود بن محمد بن غانم ـ ١
أبو محمد بن سنان الخفاجي = ابن سنان
أبو محمد (اسحاق بن ابراهيم بن ماهان) ـ ١٨٦
أبو منصور الجواليقي ـ ٥١ و ٥٠
أبو منصور الثعالبي ـ ٢٠٨
أبو نواس ـ ٤٦ و ١٥٦ و ١٨٨ و ١٩٠
أبو نهشل (حميد) ـ ١٩٢
أبو هلال العسكري ـ ٢ و٤٧ و٨٢ و١٥٥ و ٢٠٠
أبو الهيذام (بن عمارة بن ضريم) ـ ١٢٧
أبو الوليد (معن بن زائدة) ـ ٩٥
أبو يحيى عبد الرحيم ـ ١٩
أبو يعقوب اسحاق بن حسان ـ ١٢٧
أبيّ بن كعب ـ ٣٦ و ٢٨
أحمد ـ ٩٩
أحمد بن طاهر ـ ١٨٦ و ١٨٩
أحمد بن عمران ـ ١٦٦
أحمد بن المدبر ـ ٩٧
أحمد بن هشام ـ ١٨٦
أحمدمصطفى المراغي ـ ٦٦
الأخطل ـ ١٩٠
الأخفش ـ ٢٩
الأرجاني ـ ١٨٦
الأزدي ـ ٩٥
الأزهري ـ ١٧٦
إسحاق ـ ١٨٦ و ١٨٧
إسحاق بن ابراهيم الموصلي ـ ١٨٦ و١٨٩ و ١٩٠
أسد ـ ١١٣
الأسدي (الحسين بن مطير) ـ ٩٥
إسماعيل ـ ١٩ و ٥٧ و ١٧٣ و ١٨٧
أشجع بن عمرو ـ ١٨٩

الأصمعي ـ ١٠و١٣١و١٤١و١٤٣و١٩٥
الأعرج ـ ١١
أم جندب ـ ١٤١
الآمدي ـ ٣٤ و ١٦٨
أم زرع ـ ٦٤
امرؤ القيس ـ ١٧ و ٨٧ و ٨٧ و ١٠٦
و ١١٥ و١١٦ و١٣٧ و ١٤١ و ١٥٦ و١٥٧
الأمين ـ ٩٢ و ١٨٦ و ١٩٠
الأندلسي (محمد بن هانىء) ـ ٤٦
أوس بن حجر ـ ١٠٦

حرف الباء
البابي (الحلبي) ـ ٤٢ و ١٦٩
البحتري ـ ٩٧ و ١٢٤ و ١٢٦ و ١٩٠
و ١٩٩ و ٢١٣
الباخرزي ـ ٢٠
البرقعيدي ـ ١٨٥ و ١٨٦
البرقي ـ ١٦٧
البرامكة ـ ١٨٩
البغدادي ـ صاعد بن الحسن ـ ٩٦
بكر بن محمد البصري ـ ١١٠
بكر بن النطاح ـ ٩٢
بنت حكيم (خولة) ـ ١٦٧
بنو إسرائيل ـ ١١٩ و ١٣٤
بنو تميم ـ ١٨٠
بنو العباس ـ ٩٥
بنو ثعلبة بن سعد بن ضبة ـ ١٥
بنو الحارث بن كعب ـ ١٦٨
بنو محارب بن حصفة ـ ١٤١
بنو معقل ـ ١٨٥
بنو سعد ـ ٤٥
بنو نهد ـ ٤٥
بنو النجار ـ ١٢٨

حرف التاء
تأبط شراً ـ ٥٤ و ١٣٠
التبريزي ـ ٥٤ و ٨٥ و ٨٨ و ٩٥ و ١٢٧
و ١٦٨ و ٢٠٠
تميم ـ ١٤١

حرف الثاء
ثمود ـ ٢٠٦
ثعلب ـ ٢٧ و ٢٩
الثعالبي ـ ٢٠٩

حرف الجيم
الجاحظ ـ ٢ و ٣٤ و ٨٢ و ١٦٦
جارية بن الحجاج ـ ١٤١
الجرجاني (عبد القاهر) ٦٤ و ٧٠ و ٣٣
جرير بن عطية ـ ٩٩
الجزري ـ ٣٦
جعفر ـ ٤٦
جعفر بن سليمان الهاشمي ـ ٩٠

جعفر بن علي الأندلسي ـ ٤٦
الجهشياري ـ ١٦٩
الجوهري ـ ١ و ١٠ و ١١ و ٢٦ و ٤٧ و ٦٢ و ٩٢ و ١٠٨ و ١٩٤

حرف الحاء

حاتم ـ ١٢٦
الحارثي ـ ١٦٨
حبيب النجار ـ ١٠٢
حجازي ـ ٢٣
الحريري ـ ٤٨
حسام الدين ـ ٢٠٨
الحسن بن بشر الآمدي ـ ٨٧
الحسن بن سهل ـ ١٤٢
الحسن بن عبد الله العسكري ـ ٢٠
حسن السندوبي ـ ١٣٧
الحسين بن إسحاق التنوخي ـ ٤٩ و ٥٠
الحسين بن مطير الأسدي ـ ٩٥
الحلبي ـ ٥٠ و ٥٣ و ١٦٦
حميد بن عبد الحميد الطوسي ـ ١٤٢
حميد أبو نهشل ـ ٩٢
حنظلة بن الشرقي ـ ١٤١
الحيان ـ ٢٠٠

حرف الخاء

خالد ـ ١١٣ و ١١٦ و ١٢٦ و ١٦٩
خالد بن عبد الله القسري ـ ١١٣
خالد بن الوليد ـ ١٠٣
خالد بن يزيد بن مزيد الشيباني ـ ١١٦
الخريمي ـ ١٢٧ و ١٧٩
الخضر بن أحمد الثعلبي ـ ١٢٦
الخطيب ـ ٩٢ و ١٨٦ و ١٨٩
الخطيب البغدادي ـ ١٤٣
الخطيب التبريزي = التبريزي
الخطيب القزويني ـ ٦٩
الخفاجي ـ ٣
الخليل بن أحمد ـ ١١ و ٢٨ و ٣٦
خولة بنت حكيم ـ ١٦٧

حرف الدال

داود ـ ١٢٨

حرف الذال

ذو الرمة ـ ١ و ٩٧ و ١٠٧ و ١٨٨ و ٢١٤
ذو الكفل ـ ١٨٧

حرف الراء

رزق الله سركيس ـ ٢١٣
الرشيد ـ ١٣٣ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٩
الرضي ـ ٥٣ و ٥٦ و ١٦٩
الرضي الاستراباذي ـ ١١
رضي ـ ١٤٠

الرماني أبو الحسن علي ـ ٢
ريّا ـ ٦٧

حرف الزاي

الزّجاج ٢٩ و ١٩٥
الزركلي ـ ٢٢ و ٢٩ و ٤٦ و ١٢٨
الزمخشري ـ ٢٤ و ٦٥ و ٨٩ و ١٤٠ و ١٥٣ و ١٦٧ و ١٦٨ و ٢٠٧
الزمكدم ـ ١٨٥
زهير ـ ١٢٠

حرف السين

السامي ـ ١٢٧ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٨٩
سعاد ـ ١٩٠
سعد ـ ٧١
سعيد بن إياس بن هانىء ـ ١٩٠
السلمي ـ ١٨٩
سلمى ـ ٩٧
سليمان ـ ١٦٦
سليمان بن فهد الموصلي ـ ١٨٥
سليمان بن عبد الملك ـ ١٦٥
السمعاني ـ ٢
سويد بن صميع ـ ١٦٨
سيبويه ـ ٢٨ و ٢٩ و ٣٧ و ١٣١
سيف الدولة ـ ٢٩
سيف الدولة بن حمدان ٥١ و ٩٤

السيوطي ـ ٢٨ و ١٠

حرف الشين

الشافعي ـ ١٩
الشريف الرضي ٣٢ و ٥٣ و ٥٤ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ٢١٢
شكيب أرسلان ـ ٨٨
الشميذر الحارثي ـ ١٦٨
شهاب الدين محمود الآلوسي ـ ٤٨

حرف الصاد

الصابي ١٨ و ١٩ و ٢١١
الصاحب ـ ٢٠٨
صاعد بن الحسن البغداد ـ ٦٩
الصفدي ـ ١٤٣
الصمة بن عبد الله بن طفيل ـ ٦٦

حرف الطاء

الطائع ـ ١٨
طرفة بن العبد البكري ـ ١٧
طه ـ ٦٣ و ١٣٠ و ١٤٤ و ١٥٥
طهفة بن زهير ٤٢

حرف العين

عاد ـ ١٣٤ و ٢٠٦
العباس بن الاحنف ـ ١٣٣
عبد الرحيم بن نباته ـ ١٩
عبد العزيز بن مروان ـ ١٦٥
عبد القاهر الجرجاني ـ ٦٤ و ٧٦ و ٨٣

عبد الله ٢٢
عبد الله بن خليد ـ ١٩٠
عبد الله بن طاهر ١٢٠
عبد الله بن مسعود ـ ٣٦ و ٥٥ و ١٢٨
عبد المجيد اللا ـ ١٣٣
عبد الله بن طاهر الخزاعي ـ ١٩٠
عبد الوهاب عزام ـ ٩٤
عبد الله بن سليمان ـ ٢٢
عثمان بن جني = ابن جنيّ
عثمان بن مضعون ـ ١٦٧
عرام بن الاصبغ ـ ٤٣
عروة بن الورد ـ ٧٨
عزة ـ ٧٠ و ١٦٤
عز الدين بن أبي الحديد = ابن أبي الحديد
عز الدين بن الأثير ـ ٢
عز الدولة ـ ١٨
عضد الدولة ـ ٢٩
عفيف الدين علي بن عدلان = ابن عدلان
عقبة بن كعب بن زهير بن أبي سلمى ـ ٧٠
العكبري = أبو البقاء العكبري
علي الأرمني ـ ١٢٤
علي بن جبلة ١٤٢
علي بن عبد الله بن حمدان = سيف الدولة ٩٤
علي بن الجهم ـ ١٨٢
علي بن محمد بن جعفر بن علي بن الحسين العلوي ـ ١١٧
علقمة ـ ١٤١
علقمة بن عبدة ـ ١٤١
علي بن أبي طالب ـ ٤٥ و ١٠٥
عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير ـ ١١٦
عمر بن أبي ربيعة ـ ١٠٨
عمر بن عبد العزيز ـ ١٦٧
عمرو بن عثمان ـ ٦٨
عمران ـ ٥٧ و ١٣٦
عمرو بن مسعدة ـ ١٦٩
عنترة ـ ١٦٤
عيسى البابي ـ ٢٤ و ١٥٤

حرف الغين

الغانمي ـ ٨٢ و ١٥٦ و ١٨٢
غيلان بن عقبة (أبو الحارث) ـ ٩٧

حرف الفاء

الفارسي ـ ٢٩
فخري ـ ٢٢
فرعون ـ ١٣٤ و ١٤٤ و ١٧٣ و ٢٠٦
الفرزدق ـ ١١٣ و ١١٤ و ١٩٩
فريتس كرنكو ـ ١٩٠
الفضل بن يحيى ـ ١٨٨
فوز ـ ١٩٠
الفيومي ـ ١١ و ١٠٦

حرف القاف
قدامة بن جعفر ـ ٢ و ٢٠ و ٣٤ و ٨٢ و ٨٧ و ١٦٠ و ٢١١ و ٢١٢
قدور ـ ١٩٠
قرواش ـ ١٨٥
قرواش بن المقلد (امير بني عقيل) ـ ١٨٥
القزويني (الخطيب) ـ ٦٩
قس بن ساعدة ـ ٧٣

حرف الكاف
كثير عزة ـ ٧٠ و ١٢٠ و ١٦٤
الكسائي ـ ٢٨
كستاف ـ ١٧٧
كسرى ـ ٢٤

حرف اللام
لبيد ـ ٢٧ و ١٤١
لقمان ـ ١١٩
لوط ـ ٢٠٦

حرف الميم
المأمون ـ ١٤٢ و ١٦٩ و ١٨٦
المبارك (ابن الأثير) ـ ٤٣
المبرد ـ ٢١ و٢٢ و٢٣ و ٢٩ و ٣٧ و١١٦
المتنبي (أبو الطيب) ـ ٥٠ و ٥١ و ٥٨ و ٩٤
المتوكل (على الله العباس) ـ ٢١٣
محمد بن عبد الله النميري ـ ٢٢
محمد بن يزيد الأزدي (المبرد) ـ ٢٢
محمد (رسول الله ص) ـ ٢٤ و ٤٥
محمد محيي الدين عبد الحميد ـ ١٣
محمد بن هانيء ـ ٤٦
محمد بن الهيثم ـ ٦٧
محمد علي صبيح ـ ٨٥
محمد عبده عزام ـ ٨٥
محمود شكري الآلوسي ـ ٤٨ و ١٤١
المرزوقي ـ ٣٣
مريم (سورة) ـ ٧٥ و ١٢٦ و ١٥٤
المرزباني ـ ١٤١ و ١٦٩ و ١٨٨
مرغليوث ـ ١٦٩
مسلم ـ ٢٠٨
مسعدة ـ ١٦٩
مصطفى البابي (الحلبي) ـ ٤٩ و ١٣٠ و ١٦٧
مصطفى جواد (الدكتور) ـ ١٨
المطيع ـ ١٨
معاوية ـ ٢٤
المعتصم (الخليفة العباسي) ـ ١٨٦ و١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠
المعتمد ـ ٢٢
معن بن زائدة ـ ٩٥

المغربي (ابن هانيء) _ ٤٦
المغيث بن علي العجلي _ ٢٠٤
المفضل بن محمد _ ١٥
المفضل الضبي (أبو عبد الرحمان) _ ١٥
المنصور (محمد بن أبي عامر) _ ٨٦
المنصور _ ٤٧ و ٩٥ و ١٦٩
المورياني (أبو أيوب) _ ١٦٩
موسى _ ١٠١ و ١٠٢ و ١٢٥ و ١٢٥
و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٥٣ و ١٥٥ و ١٥٩
و ١٧٣
موهوب بن أحمد ابن الجواليقي _ ٥١

حرف النون

النابغة _ ١٢٠
نافع بن أبي نعيم _ ١٠
نافع _ ١١
نصر الله بن الأثير _ ٣٩
نصيب بن رباح _ ١٦٥
نظام الملك _ ٢
نعمان _ ٢
نعمان (الأعظمي) _ ١٣٣
نوح _ ١٧١ و ١٧٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦

حرف الهاء

الهادي _ ١٨٦
هارون الرشيد _ ٩٢ و ١٠١ و ١٢٨ و١٢٩
هامان _ ١٧٣
هود (السورة) _ ٢٨ و ١٠١ و ١٠٥
و ١٣٦ و ١٣٩

حرف الواو

وائل بن حجر _ ٢٤
وائل بن حجر بن ربيعة _ ٢٤
الواحدي _ ٢٠٨ و ٢٠٩
الوليد بن المغيرة المخزومي _ ١٤٤

حرف الياء

ياسين _ ١٣٧ و ١٣٨
ياقوت _ ١٨ و ٢٩
ياقوت الحموي _ ٢٢ و ٨٧ و ٩٦ و١٣٢
و ١٨٥ و ١٨٨
يحيى البرمكي _ ٢٨
يحيى بن خالد بن برمك _ ١٨٩
اليسع _ ١٨٧
يعقوب _ ١٨٧
يوسف _ ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣٧ و ١٧٠
يونس ٩٣ و ١١٥ و ١٧٤

فهرست المدن والأماكن

حرف الألف

الأبلة ـ ١٣٢

أبو الخصيب ـ ١٣٢

الأستانة ـ ١٥ ، ٤٧ ، ١٤٠

إستانبول ـ ١٥ ، ٤٧ ، ١٤٠

إشبيلية ـ ٤٦

أفريقية ـ ٤٦

أندلس ـ ٩٦

الأهواز ـ ٨٢

أوربا ـ ٢٢ و ١٤٢ و ١٦٧

حرف الباء

باريس ـ ١٨ و ١٩

باشزى ـ ١٨٥

البصرة ـ ٢٢ و ٢٨ و ٨٧ و ١٣٢ و ١٨٩

بغداد ـ ٢٩ و٤٧ و ٥٠ و ٥١ و ٨٢ و٩٦ و ١٦٧ و ١٨٦ و ١٨٩

بلخ ـ ١٣٢

بيروت ـ ٤٦

البيضاء ـ ٢٨

حرف التاء

تهامة ـ ٤٢

حرف الحاء

حلب ـ ٢٩

حنين ـ ١٦٧ و ١٦٨ و

حرف الخاء

خراسان ـ ٩٥ و ١١٣ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٨٩

حرف الدال

دمشق ـ ٥١ و ١٨٢

حرف الراء

الرقة ـ ١٨٩

الري ـ ١٩٠

حرف الزاي

الزاب ـ ٤٦

زرود ـ ١٩٠

حرف السين

سامرا = سر من رأى

سبأ ـ ٢١٤

سجستان — ٩٥
سر من رأى — ١٨٩
سلمى — ١٩٩
سلوقة — ٥٢

حرف الشين

الشام — ١٨ و ٣٧
شيراز — ٢٨

حرف الطاء

الطائف — ١٦٧
طهران — ٣٥

حرف العين

العراق — ٥١ و ٥٢ و ٣٧
العقيق — ١٩٠

حرف الغين

غوطة دمشق — ١٣٢
الغوير — ١٩٠

حرف الفاء

فارس — ٢٨ و ٢٩ و ١٥٠

حرف القاف

القاهرة — ١٨ و٤٢ و ٩٨ و ١٣٠ و١٣٧ و ١٤٤ و١٥٣ و ١٥٦ و ١٦٥ و ١٦٨
القسطنطينية — ١٥ ، ٤٧ ، ١٤٠

حرف الطاء

كاظمة — ٩٧ و ١٩٩

الـكوفة — ٢٤

حرف اللام

لندن — ١٩٠
ليدن — ١٢٧ و ١٤١

حرف الميم

المدينة — ٦٣
مصر — ٢٢ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٦ و ٥١ و ٥٢ و ٦٧ و ٩٢ و ٩٤ و ١٠١ و ١١٤ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٧ و ١٩٠ و ١٨٩ و ١٩٩ و ٢٠٨
منى — ٧٠ و ٧١
الموصل — ١٨٥
ميافارقين — ١٩

حرف النون

نجد — ١٤١
نصيبين — ١٨٥
نيسابور — ٢٠

حرف الواو

وج — ١٦٧ و ١٦٨
ودّان — ١٦٦

حرف الياء

اليمن — ٢٤ و ٥٠ و ٥٢

فهرست الكتب

حرف الألف

الأبيات السافرة ـ ١٩٠

أخبار بغداد ـ ١٨٦

أدب الكاتب ـ ٥١

أساس البلاغة ـ ٢٦ و ٢٠٧

أسباب حدوث الحروف ـ ٣٥

أسد الغابة ـ ٣٦

أسرار البلاغة ـ ٧٠ و ٧٦

أسماء بقايا الأشياء ـ ٨٢

الاصابة ـ ٢٤ و ٣٦ و ٤٢

إعجاز القرآن ـ ٢

إعراب القرآن ـ ٢٢

الأعلام ـ ٢٢ و ٢٩ و ٤٦

الأغاني ـ ٢٢ و١٠٣ و١٢٧ و١٦٥ و١٦٦ و ١٨٢ و ١٨٦ و ١٨٩ و ١٩٠

الامتاع والمؤانسة ـ ٢٧

الأمثال ـ ١٥

الأنساب ـ ٢

الأنواء ـ ٢٩ و ٣٧

الأوائل ـ ٨٢

الايضاح ـ ٢٩ و ٦٩ و ١٠٦

حرف الباء

البداية والنهاية ـ ٢٢

بغية الوعاة ـ ٢ و ٢٢ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٧ و ٥١ و ٨٣ و ٨٧

حرف التاء

تاج العروس ـ ١٨٩

التاجي في أخبار بني بويه ـ ١٨

تاريخ بغداد ـ ٩٢ و ١٨٦ و ١٨٩

تأريخ الخطيب البغدادي ـ ١٤٣ و ١٨٢

تأريخ الطبري ـ ٢٤ و ١٥٠

تبيين غلط قدامة بن جعفر في نقد الشعر ـ ٢

التنبيه والجمع ـ ٢٩ و ٣٧

التفضيل بين بلاغتي العرب والعجم ـ ٨٢

تحفظ أخبار الرسل ـ ١٩

تذكرة الكاتب ـ ١٨٨

تراجم الصحابة ـ ٣٦

التشابه ـ ١٩٠

التصريف ـ ١٠

تفسير كتاب سيبويه ـ ٢٩
تفضيل شعر امرىء القيس على شعر الجاهليين ـ ٢
التنبيه على غلط الجاهل والنبيه ـ ٢٦
حرف الجيم
جمهرة الأمثال ـ ٢ و ٨٢
جمهرة أشعار العرب ـ ٢١٤
حرف الحاء
الحماسة ـ ٦٦ و ٦٧ و ١٦٨ و ٢٠٠
حرف الخاء
الخاص والمشترك في معاني الشعر ـ ٨٧
الخراج وصناعة الكتابة ـ ٤
الخصائص ـ ٥٩ و ٩٨
حرف الدال
درة الغواص ـ ٤٨
دلائل الاعجاز ـ ٦٤ و ٦٦ و ٦٧ و ٧٠ و ٧٣ و ٧٦ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١٢٤ و ١٣٣ و ١٦٦
الدمية ـ ٢
ديوان أبي تمام ـ ٨٥ و ٨٨ و ٨٩
ديوان امرىء القيس ـ ١١٦
ديوان الحماسة ـ ١٦١
ديوان المتنبي ـ ٥٠
ديوان المعاني ـ ٢ و ٨٢
حرف الراء
الرد على ابن المعتز ـ ٢
الرد على سيبويه ـ ٢٢
الروضة ـ ٢٢
حرف الزاي
الزمخشري ـ ٤٤
زهر الآداب ـ ١٨٢
حرف السين
سر صناعة الاعراب ـ ٣٦ و ٣٧
سر الفصاحة ـ ٣ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٨ و ٥٣ و ٥٨ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨٧
حرف الشين
الشافية ـ ٩
شرح الحماسة ـ ٣٣ و ٥٤ و ١٢٧
شرح سيبويه ـ ٢٩
الشعر والشعراء ـ ١٢٧ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٨٩
شرح الكافية ـ ١٤٠
حرف الصاد
الصحاح ـ ٦٧ و ١ و ١٠ و ١٩٤ و ٦٢ و ١٠٨ و ٢٠٣
صناعة الجدل ـ ٢
الصناعتين ـ ٢ و ٤٧ و ١٤٧ و ٢٠٠ و ٨٢
حرف الضاد
الضرائر ـ ١٤١
حرف الطاء
طبقات الجزري ـ ٣٦ و ٨٧

طبقات الشعراء ـ ٩٢ و ١٤١ و ١٤٣ و ١٨٩

حرف العين

عيون الأخبار ـ ٢٦٨
العمدة ـ ٢٣ و ٢٧ و ١٨٨

حرف الغين

غاية النهاية ـ ٣٦
غاية النهاية في طبقات القراء ـ ٣٦، ١٢٨
غلط قدامة بن جعفر في نقد الشعر ـ ٨٧

حرف الفاء

الفائق ـ ٢٤ و ٢٥ و ٤٢ و ٤٥ و ١٠٥ و ١٦٧ و ١٦٨ و ٢١٢
فرق ما بين الخاص والمشترك من معاني الشعر ـ ٢
فقه اللغة ـ ١٦١
الفلك الدائر على المثل السائر ـ ١٤ و ١٥ و ٣٩ و ٤٠ و ١٧٠
الفهرست : ـ ٢٩ و ١٩٠
فهرس دار الكتب المصرية ـ ٨٢
فوات الوفيات ـ ٢ و ٣ و ٢٢ و ٩٥

حرف القاف

القاموس ـ ٣ و ٨ و ٢٦ و ٣٢ و ٤٣و ٤٧ و ٤٨ و ٦٢ و ٨٥ و ١٦٢ و ٢٥٥
قاموس الأعلام ـ ١٢٨
القرآن الكريم ـ ٣

حرف الكاف

الكامل ـ ١ و ٢٢ و ١١٦ و ١٦٥ و ١٦٦
كتاب سيبويه ـ ٣٧ و ٤٧ و ١٣١
الكتاب المأثور عن ابن العميثل ـ ١٩٠
الكشاف ـ ١٥٣ و ١٦٥
كشف الطرة ـ ٤٨
الكشف عن مساوىء شعر المتنبي ـ ٢٠٨

حرف اللام

اللباب ـ ٢
لسان العرب ـ ١٠ و ٢٦ و ٣٥ و ٣٦و ٤١

حرف الميم

ما في عيار الشعر من الخطأ ـ ٢
المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ـ ٢ و ٣ و ٧ و ٢٨ و ٣٥ و٤٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٧ و ٥٨ و ٦٦ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٨٩ و ٩٥ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٣ و ١١٣ و ١٢٣ و ١١٤ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٨ و١٣٩ و ١٤٠ و١٥٨ و ١٥٩ و ١٦١ و ١١٤ و١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧٢ و ١٨٣ و١٨٠ و ١٨١ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٢ و ٢٠٤ .
المجازات القرآنية ـ ٣١
المجازات النبوية ـ ١٦٧ و ٢١٢
المجموع اللفيف ـ ١٩٠

مختار الصحاح ـ ٦ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣
و ٤٣ و ٥٥ و ١١٠
مختصر الأنساب ـ ٢
مراصد الاطلاع ـ ١٦٧
مصارع العشاق ـ ١٣
المصباح المنير ـ ١١ و ١٨ و ١٠٦ و ١٧٦
و ١٩٥ و ١٩٦
معاني الحروف ـ ٢
معاني شعر البحتري ـ ٨٧
معاني الشعر ـ ١٩٠
معاني القرآن ـ ١١
معجم البلدان ـ ١٣٢ و ١٨٥ و ١٨٨
المعجم ـ ١٨٥
المعجم في بقية الأشياء ـ ٢
معجم الأدباء ـ ٢ و ١٨ و ٢٢ و ٣٧ و ٨٢
و ٧٧ و ٩٦ و ١٦٩
معجم في اللغة ـ ٨٢
معجم الشعراء ـ ١٦٩
المفصل ـ ١٤٠
المفضليات ـ ١٥
مقاييس اللغة ـ ١٠ و ٢٦
المقاييس ـ ١٧٢
مناهل الآداب ـ ٢
المهذب ـ ٣٩ و ٣٧
الموازنة بين البحتري وأبي تمام ـ ٢و٣و٨٧
المؤتلف ـ ١٦٨
المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء ـ ٨٧
الموشح ـ ١٤١ و ١٨٨

حرف النون

نثر المنظوم ـ ٨٧
النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ـ
١٨٦
نزهة الألباء ـ ٢٩
نسب عدنان وقحطان ـ ٢٢
نقد الشعر ـ ٢ و ٨٧
نقد عيار الشعر ـ ٨٧
نكت الهميان في نكت العميان ـ ١٤٣
النهاية ـ ٢١٢
النوادر ـ ١٤٣
نوادر الأعراب ـ ١٤٣

حرف الواو

الوزراء والكتاب ـ ١٦٩
وفيات الاعيان ـ ١٨ و ١٩ و ٢٩ و ٥١
و ٨٦ و ٩٥ و ٩٧ و ١٤٣ و ١٨٢ و ١٩٠

حرف الياء

يتيمة الدهر ـ ٢٠٨

فهرست الأشعار

« الواردة في متن الكتاب »

الصفحة

« حرف الهمزة » — أ —

وما العيش الا نومـــة وتشرّق ‏ ‏ وتمر على رأس النخيل وماء ٢٩

ومعرّس للغيث يخفق بينه ‏ ‏ راياتُ كل دُجُنة وطفاء ٨٥

صعبت فراض الماء سيىء خلقها ‏ ‏ فتعلّمت من حسن خلق الماء ٨٦

وكأنما فوق الأكف بوارق ‏ ‏ وكأنما فوق المتون إضاء ٩٢

وله بلا حزن ولا بمسرة ‏ ‏ ضحك يراوح بينه وبكاء ٢١٢

إسلم ودمت على الحوادث مارسا ‏ ‏ ركنا ثبير أو هضاب حراء ٢٤٢

يسقط الطير حيث يلتقط الحب ‏ ‏ وتُغشى منازل الكرماء ٢٤٨

خرقاء يلعب بالعقول حبابها ‏ ‏ كتلعب الافعال بالأسماء ٢٤٩

قـــد ذبت غير حشاشة وذماء ‏ ‏ ما بين حر هوىً وحرّ هواء ٢٥٩

« حرف الباء » — ب —

هل ناشـــدلي بعقيق اللوى ‏ ‏ غزيلاً مرّ على الركب ٥٦

لـكل دهر قد لبست أثوبا ‏ ‏ ٦٢

أثمرت أغصـان راحتــه ‏ ‏ لجناة الحسن عنّابا ٨٤

يوم فتح سقى أسود الضواحي	كثب الموت رائباً أو حليبا	٨٨
أتهجر بيتاً بالحجاز تلفّعت	به الخوف والأعداء من كل جانب	١٠٦
ملوك يبتنون توارثوهـــا	سرادقها المقاود والقبابا	١١٣
صدودكم والديار دانيـــة	أهدى لرأسي ومفرقي شيبا	١٢٠
يُذرينَ جندل حائر لجنوبها	فكأنما تذكي سنابكها الحبا	١٤١
فماجوا فأثنوا بالذي أنت أهله	ولو سكتوا أثنت عليك الحقائب	١٦٥
إليك جزعنا مغرب الشمس كلما	أجزنا ملاً صلّت عليك سباسبه	١٩١
أهن عوادي يوسف وصواحبه	. . . .	١٩١
أم هل ضغائنُ بالعلياء رافعةٌ	وإن تكامل فيها الدَّلُّ والشنبُ	٢١٣
وصالكم هجرٌ وحبكمُ قلىً	وعطفكم صدٌّ وسلمكم حرب	٢٢٠
وليلكم عنف وقربكم نوىً	وإعطاؤكم منع وصدقكم كذب	٢٢١
شكوتُ فقالت : كل هذا تبرم	بحبي أراح الله قلبك من حبي	٢٢٢
أنت دلو وذو السماح أبو مو	سىٰ قليب وأنت دلو القليب	٢٢٧
إذا ما غزا بالجيش حلّق فوقه	عصائب طير تهتدي بعصائب	٢٢٩—٢٤٦
وما مثله في الناس إلا مملكاً	أبو أمـــه حيٌّ أبوه يقاربه	٢٣١
كأن عيون الوحش : حول خبائنا	وأرحلنا الجزع الذي لم يثقب	٢٤٠
فكل ذي غيبة يؤوب	وغائب الموت لا يؤوب	٢٥٥
يمدون من أيدٍ عواصٍ عواصم	تصُول بأسياف قواضٍ قواضب	٢٦٠
بيض الصفائح لا سود الصحائف في	متونهن جلاء الشك والريب	٢٦٣
كحلاء في برج صفراء في دعج	كأنها فضة قد شابها ذهب	٢٦٤
ألم تر أنَّ المال يكسبُ أهله	نضوحاً إذا لم تعط منه نوائبه	٢٦٩

« حرف التاء » — ت —

تضوعَ مسكاً بطن نعمان إذ مشت	به زينب فى نسوةٍ خفرات	٢٢
إن الكرام بلا كرام منهم	مثل القلوب بلا سويداواتها	٥٨
لم يكتسب غير الثنا	والحمد فى حياته	٩٥
يا أيها الراكب المزجي مطيته	سائل بني أسدٍ ما هذه الصوت	١٠٦
إني على شغفي بما فى خمرها	لأعف عمّا فى سراويلاتها	١٦٦—٢٤٨
يوم المتيم فيك حولٌ كامل	يتعاقب الفصلان فيه إذا أتى	٢٢٢
فإن لم يجد في قسمة العمر حيلة	وجاز له الاعطاء من حسناته	٢٤٧
بِنتُ عن الدنيا ولا بِنتَ لي	فيها ولا عرسٌ ولا أختُ	٢٦٧

« حرف الثاء » — ث —

وما راعهم إلا سرادق جعفر	يحفُّ به أسدُ اللقاء الدلاهث	٤٦

« حرف الجيم » — ج —

والصبح يتلو المشتري فكأنه	عُريان يمشي فى الدجى بسراجِ	٩٤
من راقب الناس لم يظفر بحاجته	وفاز بالطيبات الفاتك اللهجُ	٢٤٤
لقاؤك يُدني من المرتجى	ويفتح باب الهوى المرتجا	٢٥٧

« حرف الحاء » — ح —

فأنت من الغوائل حين تُرمى	ومن ذم الرجال بمنتزاحِ	٦٠
ولما قضينا من منىً كل حاجةٍ	ومسّح بالأركان من هو ماسح	٧٠
وقلت لقومٍ في الكنيف تروحوا	عشية بتنا عند ماوان رزّح	٧٨

		الصفحة
ملا حاجبيك الشعر حتى كأنه	ظباء جرت منها سنيح وبارح	٩٧
فقد والشك بيّن لي عناء	بوشك فراقهم صُردٌ يصيح	١١٢—١٢١

« حرف الخاء » — خ —

لا يفقدن خيركم مجانسكم	ولا تكونوا كأنكم سبخ	٢٦٧

« حرف الدال » — د —

وقوفاً بها صحبي على مطيهم	يقولون لا تهلك أسىً وتجلدِ	١٧—٢٤٣
أعزز عليَّ بأن أراك وقد خلا	عن جانبيك مقاعد العوّادِ	٥٣
وحدثتني يا سعد عنها فزدتني	جنوناً فزدني من حديثك يا سعد	٧١
إلى ملكٍ في أيكة المجد لم يزل	على كبد المعروف من نيله بردُ	٨٩
تبسمٌ وقطوبٌ فى ندىً ووغىً	كالغيث والبرد تحت العارض البردِ	٩٢
لو شئت لم تُفسد سماحة حاتم	كرماً ولم تهدم مآثر خالد	١٢٦
وليلة كحلت بالنقس مقلتها	ألقت قناع الدجى فى كل أخدود	١٨٢
سلامٌ على الدنيا إذا ما فقدتم	بني برمكٍ من رائحين وغادي	١٨٨
أربع البلى إن الخشوع لبادي	. . . .	١٨٨
لقد علم القبائل أن قومي	لهم حَدٌ إذا لُبس الحديد	٢٠٠
كيف أسلو وأنت حقفٌ وغصنٌ	وغزالٌ لحظاً وردفاً وقدّا	٢٢٣
فيا أيها الحيران في ظلمة الدجى	ومن خاف أن يلقاه بغيٌ من العدا	٢٢٤
ولما أتاني من حماك تحيةٌ	تضوّع من أثنائها المسكُ والندُّ	٢٣٢
وإنَّ بقومٍ سودوك لحاجة	الى سيدٍ لو يظفرون بسيّد	٢٤٨
يلقاك بالماء النمير الفتى	وفى ضمير النفس نارٌ تقِد	٢٦٨

« حرف الراء » — ر —

أقول للحيان : وقد صفرت لهم	وطابي ويومي ضيق الجحر معور	٥٤
يا طـــود حلم ظلت ممتصماً به	يا بحر علم عمت في تيّاره	٨٦
يا طالبـــاً عجائب الأمور	فعقرة في الدرع ذي القتير	٩٤
فقلنا أسلموا إنّا أخوكم	فقد برئت من الإحَن الصدور	١٠٧
الى ملك ما أمه من محارب	أبوه ولا كانت كليب تصاهره	١١٣
وليست خراسان التي كان خالد	بها أسد إذْ كان سيفاً أميرها	١١٣
فدع الوعيد فما وعيدك ضائري	أطنين أجنحة الذباب يضير	١١٦
ولقـــد أجمع رجليّ بهـا	حذر الموت وإني لفرور	١٢١
عليّ نحت القوافي من معادنهـا	وما عليَّ إذا لم تفهم البقر	١٢٤
ما أقرب الأشياء حين يقودها	قدر وأبعدها إذا لم تقدر	٤٣
تقول التي من بيتها خف محملي	عزيز علينا أن نراك تسير	١٦٥
أحن الى ما تضمر الخمرُ والحلي	وأصدف عمّا في ضمان المآزر	١٦٦و٢٤٧
ألا يا ديار دام لك الســـــرور	وساعدك النضارة والحبور	١٨٩
وراءك أقوال الوشاة الفواجر	ودونك أحوال الغرام المخامر	١٩٢
فلا الجود يفني المال والجد مقبل	ولا البخل يبقي المال والجد مدبر	١١٣
ولو أن مشتاقاً تكلف فوق ما	في وسعه لسعى اليك المنبرُ	٢٣٠
إسـلم ودمت على الحوا	دث مارسا ركنا ثبير	٢٤٢
من راقب الناس مات همـاً	وفاز باللذة الجســـور	٢٤٤
وترى الطير على آثارنا	رأي عين ثقة أن ستمار	١٤٦
ونشري بجميـل الصنـــ	ـع ذكراً طيب النشر	٢٥٨

من كل ساجي الطرف أغيد أجيد	ومهفهف الكشحين أحوى أحور	٢٦٠
تقاصرت همم الأملاك عن ملك	أضحى الثناء عليه وهو مقصور	٢٦١
إنَّ الليالي للأنام مناهل	تطوى وتنشر دونها الأعمار	٢٦٢
كم من حمار على جوادٍ	ومن جوادٍ على حمار	٢٦٢
أبا العباس لا تحسب لساني	لشيء من حلى الأشعار عاري	٢٦٣
حامي الحقيقة محمود الخليقة مه-	دي الطريقة نفّاع وضرار	١٦٥
عزّ على ليلى بذي سدير	سوءُ مبيتي ليلة الغمير	٢٦٦
ليلٌ بلا نور أجنّ بهمه	حبسَ الأدلة ليس فيه منار	٢٦٨

« حرف الزاي » — ز —

وحديثها السحر الحلال لو أنه	لم يجن قتل المسلم المتحرز	٧١

« حرف السين » — س —

ورمل كأوراك العذارى قطعته	إذا ألبسته المظلمات الحنادس	٩٧
وما زال معقولاً عقال عن الندى	وما زال محبوساً عن الخير حابس	٢٠٠

« حرف الضاد » — ض —

مودة ذهب أثمارها شبه	وهمة جوهر معروفها عرض	٢٤٩
يا بياضاً أذرى دموعي حتى	عاد منها سواد عيني بياضا	٢٥٨

« حرف العين » — ع —

متغطمط غصب الوحوش مكانها	تياره فالضب جار الضفدع	٤٨

تلفتُّ نحو الحيّ حتى وجدتني ... وَجِعتُ من الإصغاء ليتا وأخدعا ٦٧و٢٧٢

فتىً عِيشَ في معروفه بعد موته ... كما كان بعد السيل مجراه مَرتعا ٩٥

لعمري وما عمري عليّ بهيّنٍ ... لقد نطقت بُطلاً عليّ الأقارع ١٢٠

ولو شئت أن أبكي دماً لبكيته ... عليه ولكن ساحة الصبر أوسع ١٢٧

وما لامرىء حاولته عنك مهربٌ ... ولو حملته في السماء المطالع ١٤٣

خُلعت من الحدثان أحصن أدرعي ... فلقد سُنينَ على الكريم الأروع ١٩٢

وذات هدم عارٍ نواشرها ... تصمتُ بالماء ثولبا جدِعا ٢٣٠

« حرف الفاء » — ف —

كأن السُها إنسان عينٍ غريقة ... من الدمع يبدو كلما ذرفت ذَرْفا ٦٩

لا تسدينَّ إليَّ عارفةً ... حتى أقوم ببعض ما سلفا ٢٤٥

« حرف القاف » — ق —

سلي البيدَ أين الجنُ مِنّا بجَوْزها ... وعن ذي المهاري أين منها النقانق؟ ٥٠

وملمومة سيفية ربعية ... يصيح الحصا فيها صياح اللقالق ٥١

كساها رطيب العيش فاعتدات لما ... قداح كأعناق الظباء الفوارق ٩٦

ومرىً سوابق دمعها فتوا كفت ... ساق يجاذب فوق ساقٍ ساقا ٢٥٧

حمّال ألوية شهّاد أندية ... قوّال محكمة جوّاب آفاق ٢٦٥

« حرف الكاف » — ك —

يا دهر قوّمْ من أخدعيك فقد ... أضججت هذا الأنام من خرقك ٦٧

أبيني أفي يمنى يديك جعلتني ... فأفرحَ أم صيّرتني في شمالك ١٥٩

		الصفحة
يا دار غيّرك البلى ومحاك	يا ليت شعري ما الذي أبلاك ؟!	١٨٩
هل لما فات من تلافٍ تلافي	أو لشاكٍ من الصبابة شاكي	٢٥٧
أهديت شيئاً يقلّ لولا	أحدوثة الفألِ والتبرك	٢٦٢

« حرف اللام » — ل —

وقوفاً بها هجي عليَّ مطيَّهم	يقولون لا تهلك أسىً وتجمّل	٢٧و٢٤٣
فقلقلت بالهم الذي قلقل الحشا	قلاقل عيسى كلّهن قلاقل	٥١و٢٠٨
فقلت له لما تمطّى بصلبه	وأردف أعجازاً وناء بكلكل	٨٧
كأن الجفون على مقلتي	ثياب شققن على ثاكل	٩٤
وميّة أجمل الثقلين وجهاً	وسالفة وأحسنه قذالا	١٠٧
أيقتلني والمشرفيّ مضاجعي	ومسنونة زرق كأنياب أغوال ؟	١١٦
لو أن الباخلين وأنت منهم	رأوك تعلموا منك المطالا	١٢٠
يقول رجال يجهلون خليقتي	لعل زياداً لا أبا لك غافل	١٢٠
نظرتُ وشخصي مطلع الشمس ظلّه	الى الغرب حتى ظلّه الشمس قد غفل	١٢١
فقلت يمين الله أبرح قاعداً	ولو قطّعوا رأسي لديك وأوصالي	١٣٧
فصرنا الى الحسنى ورقّ كلامها	ورُضتُ فذلّت صعبة أيّ إذلال	١٥٦
أما وهواها عـــذرة وتنصّلا	لقد نقل الواشي إليها فأمحلا	١٩١
وإذا البلابل أطربت بهديلها	فأنفِ البلابلَ باحتساء بلابلِ	٢٠٨و٢٥
سارت به صيغ القصائد شرّدا	فكأنما كانت صباً وقبولا	٢١٠
كأني لم أركب جواداً للذّة	ولم أتبطّن كاعباً ذات خلخال	٢١٧
لو أن في قلبي كقدر قلامةٍ	حباً وصلتك أو أتتك رسائلي	٢٢٠

وأنا المنية في المواطن كلها — والطعن مني سابقُ الآجالِ ٢٢٨
فداء لامرىء سارت إليه — بعذرة ربّها عمي وخالي ٢٣٨
قف العيس من أطلال مية فاسأل — رسوماً كأخلاق الرداء المساسل ٢٤٠
تحيِّ ذوي الأضغان تسبِ عقولهم — تحيةَ ذي الحسنى وقد يرفع النغل ٢٤٥
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل — بسقطِ اللوى بين الدخول فحومل ٢٥٥
وأغرّ في الزمن القديم محجّلِ — قد رحتُ منه على أغرّ محجلِ ٢٥٨
نسـيم الروض في ريح شمال — وصوبُ الحزنِ في راحٍ شمول ٢٦١
كيف السرور بإقبال وآخرُه — إذا تأملته — مقلوب إقبال ٢٦٢

« حرف الميم » — م —

أذاق الغواني حسنه ما أذقنني — وعفّ فجازاهن عني بالصرم ٤٩
بيضاء تسحب من قيام فرعها — وتغيب فيه وهو جثلٌ أسحمُ ٩٢
أين الغزال المستعير من النقا — كفلاً ومن نوْر الأقاحي مبسما ؟ ٩٧
فأصبحت بعد خطّ بهجتِها — كأنّ قفراً رسومَها قلما ١٢
أأترك أن قلّت دراهم خالد — زيارته إني إذاً لئيمُ ؟ ١٦
سئمت تكاليف الحياة ومن يعشْ — ثمانين حولاً لا أبالك يسأم ٢٠
فلا مهجة في الأرض منك منيعة — ولو قطرت في ريق أرقط أرقم ٢٠
كأن إبريقهم ظبي على شرف — مفدّم بسبا الكتان ملثوم ٤١
وددت — وما تغني الودادة — أنني — بما في ضمير الحاجبية عالم ٦٤
وشككت بالرمح الأصمّ ثيابه — ليس الكريم على القنا بمحرّم ٦٤
بزجاجة صفراء ذات أسـرّة — قرنت بأزهر في الشمال مفدّم ٦٥
وصافية تغشى العيون بنورها — رهينة عام في الدّنان وعام ٨٦

قصر عليه تحية وسلام	نشرت عليه جمالها الأيام	١٨٩
يا دار ما فعلت بك الأيام	لم يبق فيك بشاشة تستام	١٩٠
أمحلّتي سلمى بكاظمة أسلما	. . . . . .	١٩٩
ولم أر مثل جيراني ومثلي	لمثلي عند مثلهم مقام	٢٠٤و٢٠٨
وقفتَ وما في الموت شك لواقفٍ	كأنك في جفن الردى وهو نائم	٢١٧
غيث وليث فغيث حين تسأله	عُرفاً وليث لدى الهيجاء ضرغام	٢٢١
لقد خنت قوماً لو لجأت إليهم	طريدَ دمٍ أو حاملاً ثقل مَغرم	٢٢٣
وما مُزبد من خليج الفرات	جَونٌ غواربه تلتطم	٢٢٦
ما زال يهذي بالمكارم والعُلا	حتى ظننا أنه محمومُ	٢٢٧
وتلحقه عند المكارم هِزّة	كما انتفض المجهودُ من أمّ ملدم	٢٢٧
إذا ما غضبنا غِضبة مُضرية	هتكنا حجاب الشمس أو قطرت دما	٢٢٨
يكاد يمسكه عرفان راحته	رُكنَ الحطيم إذا ما جاء يستلمُ	٢٢٩
قم فاسقنيها يا غُلام وغنّني	« ذهب الذين يعاش في أكنافهم »	٢٣٣
أحلّت دمي مِنْ غير جرم وحرمت	— بلا سبب — يوم اللقاء كلامي	٢٣٩
قد ينعم الله بالبلوى وإنْ عظمت	ويبتلي الله بعض القوم بالنِعَم	٢٤٧
فلو يممتهم في الحشر تجدو	لأعطوك الذي صَلّوا وصاموا	٢٤٧
يزدحم الناس على بابه	والمنهل العذب كثير الزحام	٢٤٨
أتعرفَ أطلالاً ونؤياً مهدّما	كخطّك في رقٍّ كتاباً منمنما	٢٥٥
إلى حتفي مشى قدمي	أرى قدمي أراقَ دمي	٢٥٨
سودٌ ذوائبها ، بيض ترائبها	محض ضرائبها ، صيغت من الكرم	٢٦٥

الصفحة

« حرف النون » — ن —

اذهبي في كلاءة الرحمن   أنت مني في ذمّةٍ وأمان   ١٢
إسقني الأسكركة الصِّفْ .... مُبَرَّ في جمضلفونـــه   ٤٧
وهل لخشيف بالعقيق علاقة   بقلبي أم دانيت غير مُدان   ٥٦
فاني قد لقيت الغول تَهوي   بسهب كالصحيفة صحصحان   ١٠٣
إن الثمانين — وبلّغتها —   قد أحوجت سمعي إلى ترجمان   ١٢٠
. . . . فقد جئنا خراسانا   ١٣٣
دَرَس المنا بمتالعٍ فأبان ١٤١
وتفرّدوا بالمكرمات فلم يكن   لسواهم منها سوى الحرمان   ١٦٢
كأن الشموع وقد أطلعت   من النار في كل رأس لسانا   ١٨٢
يجزون من ظلم أهل الظلم مغفرة   ومن إساءة أهلِ السوء إحسانا   ٢١٣
كم نعمة لا تستقل بشكرها   لله في طيّ المكاره كامنه   ٢٤٧
لم يبق غيرك إنسانٌ يلاذ به   فلا برحت لعين الدهر إنسانا   ٢٥٧
قلت للقلب ما دهاك أجبني   قال لي بائع الفراني فراني   ٢٥٧

« حرف الهاء » — هـ —

وتقاسم الناس السخاء مجزءاً   وذهبت أنت برأسه وسنامه   ٨٩
أتتك أبا حسن وردة   تلذُّ النفوس بأنفاسها ..   ٩٦
في طلعة البدر شيءٌ من ملاحتها   وللقضيب نصيب من تثنيها ..   ٩٨
وليل كوجه البرقعيدي ظلمةً   وبرد أغانيه وطول قرونه   ١٨٥
وأمة كان قبح الجور يُسخطها   دهراً فأصبح حسن العدل يرضيها   ٢١٤

		الصفحة
ملكت بها كفي فأنهرتُ فتقها	يرى قائمٌ من دونها ما وراءَها	٢٢٩
ومن البلوى التي لي	سَ لها في الناس كُنهُ	٢٣٢
خذها إذا أنشدت للقوم من طربٍ	صدورها عرفت منها قوافيها	٢٣٨
تلك الثنايا من عقدها نُظمت	أم نُظِمَ العقد من ثناياها !	٢٦٢
تنازع في الدنيا سواك ومالهُ	ولا لك شيء في الحقيقة فيها	٢٦٨
أرى الدنيا وما وصفت ببر	إذا أغنت فقيراً أرهقتهُ	٢٦٩

« حرف الياء » — ي —

وقد يجمع الله الشتيتين بعد ما	يظُنان كلَّ الظَّنّ أن لا تلاقيا	٣١
مَن ليس يرفلُ إلّا في سوابغِه	مِن تُبعيٍّ مُفاض أو سلوقيٍّ	٥٢
بني عمنا لا تذكروا الشعر بعد ما	دفنتم بصحراء الغُمير القوافيا	١٦٨

فهرست الأشعار

« الواردة في حواشي الكتاب »

— حرف الهمزة —

		الصفحة
حييا صاحبيّ أم العلاء	واحذرا طرف عينها الحوراء	٢٤٨
يسقط الطير حيث ينتثر الحـ	ـبُّ وتغشى منازل الكرماء	٢٤٨
يا موضع الشدنية الوجناءِ	ومصارع الادلاج والاسراء	٢٤٩

— حرف الباء —

من سجايا الطلول أن لا تجيبا	فصوابٌ من مقلة أن تصُوبا	٨٨
أقول لركب صادرين لقيتهم	قفا ذات أوشال ومولاك قارب	١٦٦
لمياء في شفتيها حوّةٌ لعس	وفي اللثاتِ وفي أنيابها شنب	٢١٤
لم أزل بارد الجوانح مذ خضخضتُ	دلوي في ماءِ ذاك القليب	٢٢٧
جوانح قد أيقنّ أن قبيله	إذا ما التقى الجمعان أول غالب	٢٢٨
ذهب الذين يعاش في أكنافهم	وبقيت في خلف كجلد الأجرب	٢٣٣
كليني لهم يا أميمة ناصب	وليل أقاسيه بطيء الكواكب	٢٤٦
أقفر من أهله ملحوب	فالقطبيات فالذنوب	٢٥٥
على مثلها من أربع وملاعب	أذيلت مصونات الدّموع السواكب	٢٦٠
السيف أصدق أنباء من الكتب	في حده الحد بين الجد واللعب	٢٦٣

ما بال عينك منها الماء ينسكب | كأنه من كلى مفرية سرب ٢٦٤

— حرف التاء —

سرب محاسنه حرمت ذواتها | داني الصفات بعيد موصوفاتها ١٦٦
أقول لمرتاد الندى عند مالك | تعوذ بجدوى مالك وصلاته ٢٤٧

— حرف الثاء —

لجدّهم عن صهوة الطرف راكب | وأظنهم عن جانب الطود ماكث ٤٦

— حرف الجيم —

خشاب هل لمحبّ عندكم فرج | أو لا فإني بحبل الموت معتلج ٢٤٤

— حرف الحاء —

ذكرتك أن مرّت بنا أمّ شادن | أمام المطايا تشرئبّ وتسنح ١

— حرف الدال —

أعلمت من حملوا على الأعواد | أرأيت كيف خبا ضياء النادي ٥٣
إني تركت الصبا عمداً ولم أكد | من غير شيب ولا عذل ولا فند ١٩
عجباً لطيف خيالك المتعاهد | ولوصلك المتقارب المتباعد ١٢٦
إذا وجدت أوار الحب في كبدي | أقبلت نحو سقاء القوم أبترد ٢٣٦

— حرف الراء —

يا ما أميلح غزلاناً شدن لنا | من هؤليائكن الضال والسمر ١
لا يفزع الأرنب أهوالها | ولا ترى الضب بها ينجحر ١٠٦
أعلي إنك جاهل مغرور | لا ظلمة لك لا ولا لك نور ١١٧

في الشيب زجر له لو كان ينزجر وبالغ منه لو لا أنـه حجر ١٢٤
عليّ نحت القوافي من مقاطعها وما علي لهم أن تفهـم البقر ١٢٤و٢٤٨
بغـير شفيع نال عفو المقـادر أخو الجد لا مستنصراً بالمعاذر ١٦٦
ولله قلبي ما أرق على الهـوى وأصبى إلى لثم الخدود النواظر ١٦٦
ونجري في شـرى الجد على شـاكـلة النجـر ٢٥٨
إنّ الظبـاء غداة سفح محجر هيجن حر جوى وفرط تذكر ٢٦٠

— حرف السين —

وما ذات أرواق تصدّى لجؤذر بحيث تلاقى عازب فالأواعس ١٩٩

— حرف الضاد —

ذل السؤال شجىً في الحلق معترض من دونه شرق من تحته جرض ٢٤٩

— حرف العين —

حننت الى ريا ونفسك باعدت مزارك من ريا وشعباكما معا ٦٧و٢٧٢
ألمّا على معْن وقولا لقبره سقتك الغوادي مربعا ثم مربعا ٩٥
وإني وإن أظهرت صبراً وحسبة وصانعت أعدائي عليك لموجع ١٢٨
قضى وطـراً منك الحبيب المودّع وحل الذي لا يستطاع فيدفعُ ١٢٧
أيتها النفس أجملي جزعـاً إن الذي تحذرين قد وقعـا ٢٣٠

— حرف الفاء —

. . . . حتى أقوم بشكر ما سلفا ٢٤٥
حلت سعاد وأهلها سرفا قوماً عدىً ومحلة قذفا ٢٤٥

— حرف القاف —

هو البين حتى ما تأنى الحزائق ... ويا قلب حتى أنت ممن أفارق ٥٠
تذكرت ما بين العذيب وبارق ... مجرّ عوالينا ومجرى السوابق ٥١
وترى سوابق دمعها فتوا كفت ... ساق تجاوب فوق ساقٍ ساقا ٢٥٧

— حرف الكاف —

ضياء الشمس جزء من جبينك ... وناصية الليالي في يمينك ١
قد مات محل الزمان من فرقك ... وأُكتنّ أهل الاعدام في ورقك ٦٧
قفي يا أميم القلب نقضِ لبانة ... ونشكُ الهوى ثم أُفعلي ما بدا لك ١٥٩
أبيت كأني بين شقين من عصا ... حذار الردى أو خيفة من زيالك ١٥٩
فقلت أجرني أبا خالد ... وإلا فهبني امرأ هالكا ٢٣٦

— حرف اللام —

لا تعمر الدنيا فليـ ... ـس الى البقاء بها سبيل ٢٠
قفا تريا ودقي فهاتا المخايل ... ولا تخشيا خُلفا لما أنا قائلُ ٥١ و ٢٠٨
ألام طاعية العاذل ... ولا رأي في الحب للعاقل ٩٤
ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي
وهل يعمن من كان في العصر الخالي ١١٦ و ١٣٧ و ١٥٦
وأفجع من فقدنا من وجدنا ... قبيل الفقد مفقود المثال ٢٠٨
أمن ظلامة الدمن البوالي ... بمرفضّ الحبيّ إلى وعال ٢٣٨
أهلاً بذلكم الخيال المقبل ... فعل الذي نهواه أو لم يفعل ٢٥٨
أكنت ممنفيّ يوم الرحيل ... وقد لجت دموعي في الهمول ٢٦١

الصفحة

— حرف الميم —

تراك أمكنة إذا لم أرضها	أو يرتبط بعض النفوس حمامها	٢٧
ملام النوى فى ظلمها غاية الظلم	لعلّ بها مثل الذي بي من السقم	٤٩
أمحلتي سلمى بكاظمة اسلما	وتعلما أن الهوى ما هجتما	٩٧
أما علمت وما استودعت مكتوم	أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم	١٤١
قصر عليه تحية وسلام	خلعت عليه جمالها الأيام	١٨٩
فؤاد ما تسليه المدام	وعمر مثل ما تهب اللئام	٢٠٤ و٢٤٧
على قدر أهل العزم تأتي العزائم	وتأتي على قدر الكرام المكارم	٢١٧
وقائلة والدمع يحدر كحلها	لبئس المدى أجرى اليه ابن ضمضم	٢٢٢
أتهجر غانية أم تلم	أم الحبل واهٍ بها منجذم	٢٢٦
أسقى طلولهم أجش هزيم	وغدت عليهم نضرة ونعيم	٢٢٧
تصرّم مني ود بكر بن وائل	وما كاد مني ودهم يتصرّم	٢٣٢
أصبحت بين معاشر هجروا الندى	وتقبلوا الأخلاق من أسلافهم	٢٣٣
إلياس كن فى ضمان الله والذمم	ذا مهجة عن ملمات الردى حرم	٢٤٧
أذاعت به الأرواح بعد أنيسها	شهوراً وأياماً وحولاً مجرّما	٢٥٥

— حرف النون —

ألا من مبلغ فتيان فهم	بما لاقيت عند رحى بطان	١٠٤
قالوا خراسان أقصى ما يراد بنا	ثم القفول فقد جئنا خراسانا	١٣٣

— حرف الهاء —

على أولق فيه الهباب كأنه	أبو جابر فى ضبطه وجنونه	١٨٥

الصفحة
ميلوا الى الدار من ليلى نحييها نعم ونسألها عن بعض أهليها ٢١٣
فلا يخدع بحيلتها أديب وإنْ هي سوّرته ونطقته ٢٦٩

— حرف الياء —

قولا لمعتقل الرمح الرديني والمرتدي بالرداء الهندواني

فهرست الألفاظ اللغوية المهمة

الواردة في حواشي الكتاب

الصفحة		**الصفحة**	
تحفّظ (ومعناه)	٧	عقيب (وأستعماله ظرفاً)	١٧٦
مدوف ومدووف	٦٢	العيش والمعيشة	١٠ ـ ١١
ذات وذاتي	١٩٦	فضلاً عن (وأستعماله)	٢٣٨
ذهب به وأذهبه	١٨٠	ما الموصولة (وضميرها)	١٧
ارتبط (وتعديته)	٢٦	التقانق	٥٠
ضمّن (وتعديته)	٢٣٢	هب أنه (وأستعمالها)	٢٣٦
بالاضافة (ومعناه)	١٧٧	أودع (وتعديته)	٢٢٥و٢٣
الشياع والشيوع	٣٢	توفر وتوافر	١٧٧
انضاف (وأستعماله)	٤٨		

فهرست الخطأ والصواب

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
٢٩	السطر الأخير من الهامش	(لم يكتب شيء)	(٣) الآية ٣٦ والسورة يوسف
٥١	٩	القاقلق	القاقلق (١٠)
٦٨	٩	وبكون فيه الى الى الذم أقرب	وبكون فيه الى الذم أقرب
٨١	١٦	توق	توفي
٩٣	١٥	بكمْ	بكمْ
٩٦	٥	يدها	يديها
٩٧	١٨،١٧	من الجهة	الى الجهة
٩٩	١٤	تحسنا	تحننا
١٠٠	١٨	ربي	وبي
١٠١	١	وبعد	وبعداً
١٠١	١٤	القسم الثالث	القسم الثاني
١٠٤	٧	وبالمضارع عن الماضي	وبالماضي عن المضارع
١٠٥	٣	الآية	لآية
١٠٨	١٦	عنواً	عنوا
١٠٨	١٧	عنو	عنوا
١٠٩	١٩	وأما تقدير خبر المبتدأ	وأما تقديم خبر المبتدأ
١٠٩	٣	الفائدة	لفائدة
١١٠	١٤	أنه	إن

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
١١٠	١٦	وكلام	وكلا
١١٠	٢٠	وإن علنيا	ثم إنَّ علينا
	٨	لايغيره	بغيره
١١٢	١٠	سواءاً كان بيانا أو نسقاً	سواء أ كان بياناً أم نسقا
١١٣	١	كان	كأنَّ
١١٣	١	مهمتها	بهجتها
١١٤	١٠	عجيباً المأخذ	عجيب المأخذ
١١٤	١١	المؤلف الكلام	المؤلف للكلام
١١٥	١٥	نزيد	تُريد
١١٧	٥	أأتخذ غير غير الله	أأتخذ غير الله
١١٨	١٦	يأتي في الكلام لفائدة	يأتي في الكلام لغير فائدة
١١٩	٢	السابع	السامع
١١٩	١٠	وفضاله	وفصاله
١٢٣	١٤	ومتناولها	ومتناولاً
١٣٠	٧	من كل حرب	من كل حدب ينسلون
٢٣٢	١٥	لاصلاةً	لاصلاةَ
١٣٦	٢	أنه	أنَّ
١٣٦	١٥	وجوهم	وجوههم
١٣٧	١٥	المقدور	المقدّر .
١٤١	٧	الكنانة	الكتّان .
١٤١	١٨	وما يسوغ .... روى الناثر	وما يسوغ .... دون الناثر
١٤٢	١	وان كان كان جائزاً	وإن كان جائزاً
١٤٥	٥	اضاف المكاره	أصناف المكاره

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
١٥٠	١٥	البلاغة	بلاغة
١٥١	١٣	وإمّا حقيقة	إمّا حقيقة
١٥٢	٢٠	أنّ	إنّ
١٥٧	١٥	فتوضح	فتوضع
١٦٢	١١	ذو شك	ذو شوك
١٦٥	١	برجاجة	بزجاجة
١٦٩	١٠	في استعمال العام والخاص في الاثبات	في اســتعمال العـام في النفي والخاص في الاثبات
١٦٩	١٨	فان	كان
١٧١	٢١	مرغليون	مرغليوث
١٧١	٢	وكان يلزم وصف	وكان يلزم من وصف
١٧٩	١٢	كأن	كان
١٧٩	١	اللآتي	اللاتي
١٨٢	١٢	بين	بينها
١٨٥	٨	كمن	كأنّ
١٨٦	١٤	وجهه	وجه
١٨٦	١	حق	حتى
١٨٨	٨	عامر	عام
١٩٧	١١	بني بربك	بني برمك
١٩٨	٥	يترد	يتردد
١٩٨	٣	تمتّعَ	تمتّعْ
٢٠١	١٠	لأن	لأنه
٢٠٤	١٠	بفخامة	بفخامته .

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
٢٠٤	٢٠	المغيث بي علي العجلي	المغيث بن علي العجلي
٢٠١	٧	النوع الثالث من الباب الأول	النوع الثاني عشر من الباب الأول
٢٠٥	٣	أعبدَ	أعبُدُ
٢٠٥	٧	له شئتم	ما شئتم
٢٠٥	١٠	إلّهين	إلّهي
٢٠٨	١١	واحداً	واحدٍ
٢٠١	١٢	يدل معنى	يدل على معنى
٢٢٠	٨	وهجركم	وحبكم
٢٢٤	٥	بآزاء	بإزاء
٢٢٧	١٤	ومنها ما لا يحسن	ومنها ما يحسن
٢٢٩	١٢	ويؤثر	ويؤثره
٢٢٩	٢٤	شادة	شهادة
٢٣٦	١٥	أذنية	أذينة
٢٤٦	٢	المدكور	المذكور
١٤٦	٣	بينك	بينك
٢٥٤	٩	مدة	أمدَه